الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

النخبة العلمية وعملية التحول السياسي في الجزائر

– الأستاذ الجامعي نموذجا–

"أطروحة دكتوراه علوم في علم الإجتماع السياسي"

من تقديم : بن حوى مصطفى

تحت إشراف : د. الزاوي مصطفى

لجنة المناقشة:

أ.د. مذكور مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
د. الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	مقـــــررا
أ.د. بشير محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	منـــاقشا
د. بشير مخلوف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	منـــاقشا
د. مالك شليح توفيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
د. حسن عالي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	منـــاقشا

السنة الجامعية :2018-2019

إهـــداء

إلى أمي الغالية التي غمرتني بحنانها والى أبي الذي كان خير سند، وإلى حبيبتي وخطيبتي أحلام صارة التي ساعدتني في انجاز هذه الأطروحة

وإلى كل أفراد عائلتي

جميعكم في القلب

أحبكم

شكـــر وتقديـــر

أتوجه بالشكر والثناء إلى الله – عز وجل – الذي منحني من الصبر والإرادة والعزم والكثير من القوة لإتمام هذا العمل العلمي

وإلى أستاذي الدكتور مصطفى الزاوي الذي أشرف على هذا العمل، وعلى ما أمدني به من توجيهات ونصائح ومساعدة، وما بذله من وقته وجهده وصبره، والذي علمني معنى العطاء والإنسانية، له مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

مقدمـــة عـامـــة:

لقد شهد موضوع النخبة المثقفة في الوطن العربي العديد من المطبات والتوجهات، حيث أثار جدلا واسعا عبر مختلف مراحل تطوره، وخاصة بعد حصول الدول العربية على الاستقلال وبداية نشوء أنظمة سياسية حاكمة، فكل نظام تعامل مع مثقفيه وفقا للكثير من المتغيرات التي اختلفت طبيعتها، سواء بين الحفاظ على استمرارية حكمه أو بين تحديد طبيعة ونوعية علاقته مع النخب. إلا أن غالبية المجتمعات تُدين النخبة على تقصيرها في أداء أدوارها المتنوعة، أو تنتقدها على ولاءها للأنظمة الحاكمة، ورغم تنوع النخب حسب إيديولوجيتها وولائها وخاصة نشاطها، سواء كان علميا أكاديميا أو سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، كانت كلها في واجهة التغيرات والتحولات التي تشهدها البلدان العربية، فالنخب المثقفة مسئولة أمام مجتمعاتها على قيمة دورها، ووزنها النخبوي في مراقبة عمل السلطة الحاكمة، ويبرز ذلك من خلال تدخلها الفعال في وقت الأزمات سواء لتنوير الجماهير حول المخاطر التي تهدد مجتمعهم، والتأثير على السياسي بما يصنع توازنا يحافظ على الحريات ويضمن تحقيق العدالة.

وتختلف توجهات النخبة وتتنوع في مجالات مختلفة حسب طبيعة الحاجة إليها أي تبعا لدورها في تنمية المجتمع والحفاظ على تطوره واستقراره، لبناء الأولويات الأساسية في تكوين مجتمع مثقف ومتطور يتمتع بالرقي الحضاري، وتبعا لذلك سنسلط الضوء في دراستنا على نوع مهم من أنواع النخب ترتكز عليه أكبر المجتمعات، وهو "النخبة العلمية" المتمثلة في المدرس الجامعي، والذي يعتبر فرعا مهما في النسق النخبوي والمثقف، فقد تطور المدرس الجامعي الجزائري منذ الاستقلال، بين الكثير من الإشكاليات والأدوار، فتاريخه حافل بالصراعات السياسية والهوياتية، بين المثقف المفرنس والمعرب ومزدوج اللغة. مما أكسب المدرس الجامعي بدوره الكثير من المعرفة عبر التحولات التي مرت بها الجزائر، وخاصة الأزمة الأمنية في فترة التسعينات، والتي أفرزت الكثير من القضايا سواء المتعلقة بالمدرس أو تطور الجامعة الجزائرية ووضعية مخرجاتها، من خلال الوصول إلى مدرس جامعي يتمتع بصفات المثقف الواعي والفاعل، عبر التجارب التي اكتسبها والتكوين الذي يتلقاه ونوعية التدريس الجامعي.

وفي ظل هذه الأنساق المتداخلة والمتشابكة بين المدرس والمعرفة والسياسة والأدوار، والتحولات التي يشهدها العالم وخاصة البلدان العربية في شكل انتفاضات شعبية، رغم أنه حراك في غالبيته لم يصل إلى أهدافه الحقيقية. لذا سنحاول أن نصل إلى الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه المدرس الجامعي، من خلال التحولات السياسية الكبرى – داخلية وخارجية– التي تشهدها الجزائر، وذلك راجع إلى إمكانية انتقال عدوى الانتفاضات الشعبية إلينا، تبعا للأوضاع الداخلية التي تشهد عدم الاستقرار في شتى المجالات ونظرا للظروف الراهنة التي تشهد توترا في الشأن السياسي والاجتماعي للدولة.

وضمن هذه التساؤلات وتلك الإشكاليات المتعلقة بأدوار النخب المثقفة وعلاقتها بالسياسة ضمن تفاعلاتها الثقافية والاجتماعية والتحولات السياسية الداخلية والتأثيرات الخارجية. يأتي هذا الموضوع ليتطرق إلى إشكالية **"النخبة العلمية وعملية التحول السياسي في الجزائر – الأستاذ الجامعي نموذجا–"**، والذي قمنا بتقسيمه إلى قسمين أساسيين، يتناول الأول الجانب النظري المتكون من الإطار المنهجي للدراسة، بالإضافة إلى ثلاثة فصول نظرية، ويتناول القسم الثاني الجانب التطبيقي أي المجال الميداني للدراسة من خلال الفصل الرابع والأخير، وعليه سنستعرض أقسام دراستنا كالآتي:

الإطار المنهجي للدراسة:

هو عبارة عن مدخل تمهيدي للدراسة، يحتوي على تحديد الإشكالية وتساؤلاتها مدعمة بالفرضيات، بالإضافة إلى أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والى تحديد منهج الدراسة، وتقنياته المنهجية ومقرباته النظرية، مرورا ببعض الدراسات السابقة والتعليق عليها، ثم الانتقال إلى تحديد المفاهيم.

الفصل الأول:

بعنوان **"النخب والإشكالية الثقافية في الجزائر"**، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الإشكالية الثقافية في الجزائر بأبعادها التاريخية والسياسية، كمتغيرات تأثيرية في تشكيل وترسيخ الثقافة كهيكل قوي للمجتمع في مواجهة انتشار الثقافة العالمية المتمثلة في العولمة الثقافية. كموضوع جد مترابط في جانب دراسة التفاعلات بين القوى الاجتماعية وأهم

الفاعلين فيها، خاصة فئة النخب المثقفة. ولتوضيح ذلك تطرقنا إلى مجموعة من المواضيع مثل الثقافة والسياسة والثقافة والدين، وأنواع النخب داخل المجتمع الجزائري ومميزاتها العامة، وفي الأخير أدرجنا موضوعا مهما وهو بناء مشاريع ثقافية فكرية لدى النخب المثقفة.

الفصل الثاني:

الذي حمل عنوان **"النخب الأكاديمية والجامعة كفضاء متعدد التفاعلات"**، حيث قمنا بعرض مفاهيم الجامعة وتحديد وظائفها وأدوارها وتوضيح مكانة الجامعة بين البحث العلمي والتغيرات الاجتماعية والسياسية. ثم انتقلنا إلى تحديد العلاقة التفاعلية بين الجامعة والمجتمع والمثقف، بالإضافة إلى تطلعاتها ومراحل تطورها منذ الاستقلال وكذا صفات المدرس الجامعي، كما وضحنا العلاقة الموجودة بين الجامعة والسياسة والديمقراطية، وفي آخر الفصل حددنا أهم المشاكل التي تعيشها الجامعة الجزائرية.

الفصل الثالث:

فصل عُنْوِن بـ " **دور المثقف الأكاديمي في عملية التحولات السياسية والاجتماعية في الجزائر"**، وبداية هذا الفصل كانت التطرق إلى أزمة المثقف عامة وفي الجزائر خاصة وما مدى تهميش النخب المثقفة. لننتقل إلى علاقتها بالمجتمع والسلطة، وعلاقتها بالتغير السياسي من خلال دورها ومواقفها حول الراهن السياسي الجزائري والعربي وعملية الانتقال الديمقراطي، ودور المثقف الأكاديمي والعقبات التي تواجهه، وفي الأخير تطرقنا إلى إشكالية المثقف الأكاديمي والعنف السياسي وربطها بمسألة هجرة الكفاءات الوطنية.

الفصل الرابع:

وهو الفصل الميداني والأخير، عرضنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة (مجالات الدراسة)، وعرفنا ماهية الاستبيان الالكتروني. ثم انتقلنا إلى أهم نقطة في هذا الفصل والدراسة ككل وهي عرض وتحليل معطيات الجداول، واستخلاص النتائج وإسقاطها على الفرضيات ومدى تحققها والتعليق عليها، وفي الأخير خاتمة عامة.

الإطار المنهجي للدراسة

الإطـار المنهجـي للدراسـة

1/ تحديد الإشكالية

2/ الفرضيات

3/ أسباب اختيار الموضوع

4/ أهمية موضوع الدراسة

5/ أهداف الموضوع

6/ منهج الدراسة

7/ التقنيات والمنهجية المستعملة

8/ صعوبات الدراسة

9/ المقاربة النظرية

10/ الدراسات السابقة

1/10- الدراسات الوطنية

2/10- مقالات متنوعة حول المثقف

11/ التعليق على الدراسات

12/ تحديد المفاهيم

1/ تحديـد الإشكـاليـــة:

تشهد البلدان العربية مجموعة من التحولات والتغيرات التي مست أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى اختلال أمني يهدد بقاءها واستمراريتها. وذلك راجع لمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي كانت سببا في حدوث الكثير من التحولات التي قلبت الأحداث وغيرت مجرى الواقع الاجتماعي، سواء من خلال تراكم المشاكل وعدم إيجاد حلول داخل المجتمع، أو من خلال احتمالية وجود خطر تدخل خارجي واضح هدفه الهيمنة والمصالح الاقتصادية، مما فجر الوضع الاجتماعي الذي نتجت عنه الانتفاضات الشعبية واللااستقرار الذي أصبح يهدد المجتمعات العربية.

والجزائر كغيرها من البلدان العربية شهدت حراكا اجتماعيا أقل عنفا تزامن مع بداية الانتفاضات الشعبية **"الربيع العربي"** في البلدان العربية، إلا أنه حراك ارتبط بالمطالب الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي وغلاء المواد الاستهلاكية. ورغم أن الجرائر عرفت هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية سنوات التسعينات من القرن الماضي، والذي تبعه انفتاح سياسي وديمقراطي كبير، تمثل في إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية. إلا أن ما تشهده البلدان العربية من تحولات جذرية أعادت بناء الخريطة السياسية للأنظمة العربية، مما أثر على التوازن العام الذي اعتمدت عليه هذه الأنظمة داخل مجتمعاتها واعتمادها على الشرعية التاريخية حتى تستمر سلطتها من خلال هذه المفاهيم المقدسة. وأصبح من الضروري على النظام السياسي الجزائري إعادة بناء وهيكلة نظامه، للوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي الذي يتأثر كثيرا بالتغيرات السياسية والاجتماعية، وأمن خارجي يضمن إيجاد حلفاء جدد وإعادة تجديد علاقاتها في سياستها الخارجية. مما يوضح الوضع الداخلي للسلطة هو فتح **مشاورات لتعديل الدستور** مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، كالأحزاب السياسية الممثلة في المعارضة أو المحسوبة على النظام بالإضافة إلى الجمعيات والشخصيات الوطنية والمثقفين وبعض المدرسين الجامعيين المتخصصين في القانون العام. لكن في المقابل نشأ تحالف آخر يجمع الأحزاب المعارضة وبعض الشخصيات الوطنية التي رفضت المشاورات التي تبنتها السلطة، والتي يقودها الوزير الحالي "أحمد أويحي". حيث أطلق على هذا التحالف مصطلح **الانتقال الديمقراطي**، إذ جمعت المعارضة في طياتها الكثير من التناقضات التي

كانت في فترة ماضية من المستحيلات، كتحالف جمع بين حزب **(FSS)** و**(RCD)** مع الحزب المحل **(FIS)** بسبب اختلاف إيديولوجية كل حزب.

ومن خلال هذا الواقع السياسي والاجتماعي الذي فَرَضَ على النظام السياسي، مجموعة من الإصلاحات السياسية بصيغة المشاورات، حيث جمعت تحت جناحها أحزابا وشخصيات للمشاركة في صياغة دستور توافقي يخدم جميع الأطراف، ويدفع بالديمقراطية إلى الأمام للخروج من أزمة مُحتملة تُدخل الجزائر في صراعات داخلية لا تخدم أي طرف. إضافة إلى معارضة تتمنى الانتقال الديمقراطي لضمان مقعد في السلطة أو للمحاولة لآخر مرة لمحاورة نظام سياسي لديه الكثير من الخبرة والدهاء والمكر لتسيير الوضع السياسي الداخلي، من خلال إيجاد حلول ظرفية لتهدئة الأوضاع.

ومع كل هذه الأحداث طُرحت تساؤلات شتى كان أبرزها: أين هو دور النخب العلمية في عملية المشاركة في المشاورات لتعديل الدستور؟، أهي مشاركة من أجل إعطاء أفكار تساهم في بناء دستور يضمن الحريات السياسية والاجتماعية والفردية، أم أن السلطة تعمدت تغييب المدرس الجامعي باعتباره نخبة علمية ليس له تأثير وأنه لا يخدم إيديولوجيتها، وغطت هذا الفعل بإشراك بعض الأساتذة الجامعيين المتخصصين في القانون الدستوري والقانون العام، وذلك من أجل إعطاء صورة على أن عملية تعديل الدستور جمعت في طياتها جميع الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والأكاديميين، بمختلف توجهاتهم وإيديولوجياتهم. أم أن النظام السياسي يفضل إشراك الأساتذة الجامعيين في مشاورات تعديل الدستور، باعتبارهم نخبة علمية، على أن يكون دورهم مباشرا في الحياة السياسية، داخل الأحزاب وضمن السلطة التنفيذية، لأن النخبة العلمية قد تصبح مصدر تهديد لنظام سياسي تقليدي، يرفض التجديد والتغيير حتى من نخبة المجتمع، أو أن المدرس الجامعي يرى مشاركته في الحياة السياسية تقتصر على الإنتاج الفكري الأكاديمي في المجال السياسي، والكتابة عن الوضع السياسي الاجتماعي بطريقة مشفرة تضمن له الأمان في جو سياسي متعفن.

إذ يُعتبر المدرس الجامعي لبنة أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، لأنه مثقف يمتلك من المعرفة التي تسمح له بتحليل الواقع بطريقة نقدية وبناءة. غير أن "ثمة

ميزتين أساسيتين في سياق تشكل النخبة وتميز دورها في الحياة الفكرية والسياسية والإعلامية، الأولى قوة تأثيرها، والثانية قدرتها على ضبط التحولات التي تعيشها المجتمعات"[1]. ومن خلال هذا التعريف العام للنخبة، هل تملك نخبتنا تأثيرا وقدرة على ضبط التغيرات والتحولات السياسية الاستثنائية الموجودة في المجتمع؟. وواقع سياسي واجتماعي يستدعي القلق والخوف، ويدفع النخبة العلمية خاصة بدراسته دراسة علمية معمقة من أجل تحديد نقاط قوته وضعفه، والوصول إلى أفكار توافقية تخدم المجتمع بعيدا عن ما يحدث في البلدان العربية من انفلات أمني وانهيار اقتصادي وسقوط حكومات وأزمات إنسانية، وظهور الحركات الإسلامية المتشددة التي قلبت موازين القوى في بعض المناطق، كل هذه التطورات السياسية يمكن أن يصل تأثيرها إلى أي نظام سياسي في البلدان العربية. لذا يكمن دور النخب في وضع توازن سياسي واجتماعي وثقافي داخل المجتمع وتأطير مستمر لأفراده داخل الجامعات والمؤسسات والأحزاب.

ولأن مفهوم النخبة واسع ومتشعب حيث عرفها العالمان الايطاليان **موسكا** و**باريتو** بأنها: "هي الأقلية المُنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي، وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب، أو موروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع"[2]. من خلال هذا التعريف نرى الأهمية الكبرى التي تتمتع بها النخبة العلمية، من تكوين وثقافة ومكانة خاصة في المجتمعات العربية، هي مجتمعات يتميز غالبية أفرادها بالأمية مما جعلهم يجهلون واقعهم السياسي والمعنى الحقيقي للديمقراطية والحريات، وتبقى النخبة بدورها الفعال داخل المجتمع وفي جميع المجالات الحياتية عنصرا نشطا، خاصة في المجال العلمي والاجتماعي وبقليل من التحفظ في الحياة السياسية.

وفي ظل هذه **الإشكالية تطرقنا لطرح التساؤل التالي: من خلال الوضع السياسي الداخلي للجزائر وعملية التغيير والتحول في اللعبة السياسية بين النظام السياسي**

[1]- صباح ياسين، الإعلام الفضائي في الوطن العربي- تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، المستقبل العربي، ص 63.

[2]- مولود سعاد، النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة2، الجزائر، عدد 10، سبتمبر 2010، ص 99.

والمعارضة، بالإضافة إلى الوضع الخارجي المتأزم "الربيع العربي" الذي أثر وما زال يؤثر في الواقع السياسي الداخلي. أين هو موقع ودور المدرس الجامعي داخل هذا التحول السياسي؟، وكيف يمكن تجسيد هذا الدور لخلق قرارات سياسية تساهم في الاستقرار السياسي والإجتماعي والثقافي؟.

وتبعا لذلك قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو رأي المدرس الجامعي للواقع السياسي الجزائري ؟.
2- هل ساهم الأستاذ الجامعي في عملية التحول السياسي فكريا باعتباره مثقفا ؟.
3- كيف يرى الأستاذ الجامعي حقيقة تعديل الدستور على مستقبل الساحة السياسية ؟.
4- ما هو موقف المدرس الجامعي لطبيعة المعارضة السياسية في شعارها **"الانتقال الديمقراطي"**، رغم اختلاف إيديولوجية كل طرف ؟.
5- ما هي أهم المواد الدستورية التي يراها المدرس الجامعي أنها تغير الواقع السياسي، وتكُون نقطة تغيير سواء بتعديلها أو إلغائها ؟.

يبقى المدرس الجامعي من خلال هذه الأحداث السياسية والاجتماعية التي تعصف بالمجتمع، وتهدد استقراره وتطوره، لبنة أساسية ومصدرا يُستقى منه في معرفة حقيقة وطبيعة هذه المشاكل التي تجعل النظام السياسي يسعى لحلها مستعملا جميع الوسائل. فتعتبر مشاركة المدرس الجامعي في الحياة السياسية، فعلا ايجابيا ينتج نمطا معينا من الفعل السياسي، باعتباره نخبة علمية أكاديمية مساهما بفكره ودراساته.

2/ الفرضيـــات:

لقد حاولنا إعطاء مجموعة من الفرضيات التي تخدم الدراسة بطريقة موضوعية، وتثري التساؤلات بطريقة منهجية، وذلك لأهمية الفرضيات في مجال البحث العلمي حيث عرفها علي معمر عبد المؤمن في كتابه: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، على أنها: "حلول ممكنة وإجابات محتملة لأسئلة البحث، فهي إجابات ذكية واعية لسؤال أو أسئلة البحث بناء على النقص أو الفجوات الملاحظة في المعرفة، أو في الدراسات والأبحاث السابقة، وهي ليست مجرد تخمينات اعتباطية تدل على مدى القدرة على اختبارها"[1].

1- يرى المدرس الجامعي الواقع السياسي الجزائري بأنه متعفن ووصل مرحلة خطيرة تستدعي الإصلاح والتجديد.

2- تبقى مساهمة المدرس الجامعي فكريا في عملية التحول السياسي محدودة ومحتشمة.

3- المدرس الجامعي يرى أن تعديل الدستور يخدم النظام السياسي، ولا يخدم استقرار الساحة السياسية بما يخدم المجتمع.

4- المعارضة السياسية هي جزء من الواقع السياسي، لكنها لا تشكل تهديدا للنظام بسبب عدم امتلاكها قاعدة شعبية كبيرة.

5- أهم المواد الدستورية التي تحدد مستقبل الواقع السياسي والنظام، هي تحديد العهدات مما يسمح التداول على السلطة، وإعادة النظر في المواد المتعلقة بالحريات الفردية.

تحقق الفرضيات أو عدمها يتحدد من خلال إجابات عينة البحث، وذلك عبر جمعها في جداول وتحليلها وإسقاطها على الفرضيات، وكلما زادت نسبة تحققها دلت على أن طرح الفرضيات كان بطريقة موضوعية، بالإضافة إلى إلمام الباحث بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على أكبر عدد من الدراسات السابقة.

[1]- علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات 7 أكتوبر، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، سنة 2008، ص 141.

3/ أسبــاب اختيــار الموضــوع:

إن اختيار موضوع البحث يعتبر أول المراحل المنهجية خلال التفكير في صياغة وإعداد أي موضوع علمي، خاصة البحوث الاجتماعية والإنسانية لما لها من أهمية وتعقيد في نفس الوقت. كما أن البحوث الاجتماعية تتميز بالكثير من التغيير والتحولات والترابط والتكامل، وتواجه العديد من الصعوبات بين أجزاءها، لأن غالبية البحوث والدراسات في المجال الاجتماعي تكون عينة بحثها أفراد المجتمع والوسط الذي يعيش فيه، والمتغيرات المؤثرة على سلوكياته، مما يعطي البحث الكثير من الصعوبات. كما أن اختيار موضوع البحث تحدده مجموعة من الظروف والمؤشرات الموضوعية والذاتية، التي تدفع الباحث إلى التفكير والدراسة لصياغة موضوع البحث، وما يعطي الموضوع وزنا علميا وأهمية أكاديمية هي القراءات الكثيرة والنوعية حول كل ما يرتبط بالموضوع. بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن طرحها كالأتي:

1- **الأهمية التي يلعبها المدرس الجامعي داخل الجامعة وخارجها،** من خلال مجموعة من الأبعاد أولها دوره في المجال العلمي الأكاديمي والتربوي، والثاني دوره الاجتماعي والثقافي ويتحدد في فكره وكتاباته وبحوثه ومدى الاستفادة منها في المجتمع، وأخيرا دوره السياسي في ظروف سياسية استثنائية كانت نتاج عوامل داخلية أفرزها النظام السياسي، وخارجية تعددت مصادرها وزادت تهديداتها خاصة ما يحدث في البلدان العربية بما يسمى **"الربيع العربي"** وتأثيراته على الواقع السياسي الداخلي.

2- **النخبة هي فئة من المجتمع تتميز عن أفراده بمجموعة من الصفات المكتسبة والموروثة،** لها دورها البناء في المجتمع، سواء نخبة علمية أو سياسية أو ثقافية. والدور الذي لعبته النخبة تاريخيا في الجزائر قبل الاستقلال، والمسئولية التي أوكلت عليها بعد الاستقلال في مجتمع يعتبر غالبية سكانه أميين، ويعتبر المدرس الجامعي من النخبة العلمية التي أعطيت لها مهمة التكوين الأكاديمي والبحث العلمي والثقافي، لكن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات دفعت المدرس الجامعي إلى المشاركة في هذه التحولات، والتطورات التي

عرفها العالم العربي منذ 2011 من ثورات مست معظم الأنظمة السياسية، وأخرى تطورت إلى فوضى تهدد مجتمعات كاملة، فكلها أحداث سياسية تأثر في المدرس وتدفعه إلى الإنتاج الفكري والفعل السياسي باعتباره جزء من هذه التحولات.

4/ أهميــة موضــوع الدراســة:

يبقى موضوع الدراسة مرتبطا بالوسط الاجتماعي والسياسي للمجتمع في غالبية الأحيان، مما يعطيه أهمية وفاعلية تثري البحث. وهذا ما تعتمد عليه البحوث والدراسات الاجتماعية والإنسانية في المجال السياسي، في ظروف استثنائية تشهدها البلدان العربية.

تكمن أهمية الدراسة في جانبين النظري والتطبيقي، أولهما توضيح الدور الذي لعبته النخبة الجزائرية قبل الاستقلال، من خلال المساهمة في تكوين الأحزاب السياسية التي لعبت دورا كبيرا في التعبئة الشعبية لمحاربة المستعمر. إضافة للأهمية التي لعبتها النخب بعد الاستقلال خاصة النخبة العلمية وتجلى دورها في جميع الميادين، رغم التوجه الإيديولوجي والفكري الذي انتهجه النظام.

أما الجانب التطبيقي فهو مرتبط بالنخبة العلمية – الأستاذ الجامعي نموذجا– وعلاقته بالواقع السياسي الذي تعيشه الجزائر والدور الذي لعبته وستلعبه النخبة العلمية. سواء من خلال العمل السياسي المباشر داخل الأحزاب السياسية والكتابة في الجرائد، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق توعية الطلبة الجامعيين داخل الحرم الجامعي، رغم أن كل هذه الأفعال تندرج في الفعل السياسي باختلاف طرقها وتعدد مناهجها. وما مدى تفاعل المدرس الجامعي باعتباره نخبة مع التغيير والتحول الحاصلين في الواقع السياسي الجزائري.

باعتبار الجزائر غير منعزلة عن العالم، فان التحولات التي شاهدتها الكثير من البلدان العربية من انتفاضات شعبية، غير بعيدة عن منظومتنا السياسية والاجتماعية، بسبب تشابه الأنظمة الحاكمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. حتى وإن لم تنتقل العدوى فإن أثارها وصلت إلينا خاصة الجانب **الأمني** والسياسي والاجتماعي، وفي ظل هذه الفوضى كثيرا ما

تعرض المثقف إلى النقد، بسبب غياب دوره كنخبة سياسية وعلمية وثقافية باعتباره جزءا من المنظومة العامة.

5/ أهداف الموضـــوع:

لكل دراسة أهداف تَصْبُو إلى تحقيقها، ولا يخلو موضوعنا من أهداف نعمل على إظهارها لإعطاء الدراسة مزيدا من الوضوح والشفافية في إطار منهجي. ويمكن تقسيمها إلى أهداف نظرية وأخرى ميدانية.

وتتضح الأهداف النظرية في إثراء هذا النوع من الدراسات المتخصصة في النخب المثقفة، ودورها في جميع الميادين وتتبع مسارها التاريخي في الجزائر، وأهميتها التنموية داخل المجتمع علميا وسياسيا وثقافيا مما يصنع استقرارا مجتمعيا. وتسليط الضوء على النخب العلمية وما تتسم به من خصائص، رغم قلة الدراسات المتعلقة بالنخب العلمية خاصة المدرس الجامعي مقارنة بالنخب الأخرى كالنخب السياسية. إعطاء صورة عامة للواقع السياسي الجزائري وربطه بالأستاذ الجامعي باعتباره مثقف وفاعل في المجتمع.

أما عن الأهداف الميدانية فهو اقتحامنا للبحث الميداني في إطار الدراسات والبحوث الأكاديمية، وتتبعنا للنخب العلمية حيث أخذنا الأستاذ الجامعي نموذجا، ودوره من خلال الواقع السياسي الذي تمر به الجزائر من تحولات وتغيرات فرضتها ظروف داخلية وخارجية، جعلت نظام السياسي غير مستقر يواجه الكثير من التحديات السياسية والمشاكل المجتمعية. وبما أن المدرس الجامعي جزء من هذا المجتمع وهذه المنظومة بوجوده في بعض القطاعات الحساسة في السلطة، وتقلده مناصب في الهيئات التنفيذية والأحزاب السياسية، ووجوده في المراكز الأكاديمية المتخصصة في البحوث والدراسات الاجتماعية والسياسية، وعليه فالمدرس الجامعي فاعل أساسي وضروري في المجتمع ويؤثر بقراراته من أجل صنع توازن واستقرار في نظام السياسي والاجتماعي.

ولإظهار دور المدرس تاريخيا ومدى قوة تأثيره في المجتمع خاصة في عملية التنمية، وكذا التأثير في النظام السياسي من خلال المراقبة والنقد والتوجيه، وذلك عبر قنوات معينة مثل المشاركة في السياسة، والمشاركة في الانتخابات والأحزاب السياسية، والوصول إلى

البرلمان ومجلس الأمة باعتبارهما هيئتين لهما الاستقلالية والقوة للتأثير على القرار السياسي، لأن وصول المدرس الجامعي باعتباره مثقفا علميا يمكن أن يوفر له الوسط المناسب لممارسه مهنته.

6/ منهـــج الدراســـة:

كل دراسة تستند إلى منهج للوصول إلى أهداف معينة بطريقة علمية، "وغالبا ما يَفرض البحث المنهج الذي يُناسب طبيعته، وقد يختلف المنهج باختلاف الوسائل، والإمكانات المتاحة، فهو فن التنظيم الصحيح، والتنسيق الدقيق، لسلسلة من الأفكار المتنوعة والعديدة، للكشف عن حقائق مازالت مجهولة، أو للتعريف والبرهنة على حقائق يجهلها الآخرون"[1].

وعليه فإن موضوع الدراسة، هو الذي يفرض على البحث استعمال منهج معين دون غيره، ونظرا لكون موضوع الدراسة يتعلق بوصف طبيعة العلاقة بين النخبة العلمية كمتغير ثابت وعملية التحول السياسي في الجزائر كمتغير مستقل، وتأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية المختلفة، ونظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة فإن **المنهج الوصفي التحليلي** هو المنهج الملائم. والمنهج الوصفي التحليلي "يعد أسلوبا من أساليب التحليل المركزة على معلومات كافية عن الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة علمية وموضوعية، ما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة"[2].

كون دراستنا تتطلب وصفا دقيقا للعينة، وكل المتغيرات المرتبطة بها سواء ذاتية (هوية المثقف ودوره داخل المجتمع)، أو متغيرات خارجية مثل العامل السياسي والاجتماعي، لأن المدرس الجامعي جزء من النسق السياسي وعضو في النسق الاجتماعي، يؤثر ويتأثر كعملية تبادلية. ثم ننتقل لمرحلة تحليل كل المعطيات المتحصل عليها، دون إهمال الجانب

---

[1]- أحمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية- دليل الباحث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، وهران، سنة 2009، ص 67.

[2]- محمد عبيدات وآخرون، منهج البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات-، الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1999، ص 35.

النظري في عملية التحليل، وإسقاطها على الفرضيات لمعرفة درجة تحققها بالأدلة المتمثلة في إجابات المبحوثين.

7/ التقنيـات والمنهجيـة المستعملـة:

إن إشكالية الموضوع وفهم طبيعته العلمية، أملت علينا إختيار التقنية المنهجية الأفضل لدراستنا والتي تمثلت في أداة الاستبيان، باعتبار أن "العلوم الإنسانية على غرار علوم الطبيعة، وضعت وسائل من أجل تفحص الواقع. فبمجرد تحديد مشكلة البحث بصفة نهائية يجب الانتقال إلى تنظيم عملية جمع المعطيات الضرورية للتحقق"[1]. وذلك للتقرب من الحقيقة عبر تحليل معطيات أكثر دقة، وفهم الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة والتحليل.

مع العلم أنه قد تتباين وتتعدد الوسائل والأدوات، لجمع المعلومات والمعطيات حسب طبيعة الدراسة، إلا أن الباحث عليه أن يختار التقنية المناسبة التي تتناسب وموضوع البحث، لتخدم الدراسة بطريقة علمية ومنهجية بعيدا عن التأويلات والصدف، وقد اعتمدنا في دراستنا على تقنية الاستمارة للحصول على المعلومات الضرورية التي تُكمل الجانب النظري. كما اعتمدنا على الأسلوب الإحصائي، وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها من الميدان إلى أرقام ورسومات بيانية يمكن التعليق عليها وتحليلها.

أما الاستبيان الذي استعملناه في الدراسة هو الاستبيان الالكتروني، أدخلنا عليه آلية التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال اعتمادنا على الويب WEB عبر الكثير من الوسائط مثل العناوين الالكترونية E-mail ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك. لأن صفيحة الاستبيان هي التقنية المناسبة لإجراء هذه الدراسة لعدد من الامتيازات التي توفرها:

- تساهم في ربح الوقت، لأن إتمام الدراسة مرتبط بمدة محددة، لتسهيل إتمامها في الوقت المناسب وذلك لجمع 300 مفردة من مفردات البحث.
- باعتبار أفراد العينة من المدرسين الجامعيين (النخبة العلمية) يمكنهم الإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة بكل سهولة وأريحية.

[1]- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية - ، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2010 ، ص 184 .

- طبيعة الموضوع التي تتطلب جمع أكبر عدد من المعلومات المتاحة، بالإضافة إلى أن الدراسة كمية.
- الاستمارة تعطي للمبحوثين حرية أكبر للإجابة على الأسئلة وبطريقة صحيحة وصادقة وبدون ضغط وتوتر الذي قد يسببه الباحث للمبحوث، خاصة الأسئلة التي قد يتخوف منها.

كذلك اعتمدنا على الملاحظة كتقنية تدعيمية في الدراسة، خاصة في عملية تحليل المعطيات، منذ كانت الدراسة عبارة عن فكرة، ومن خلال مناقشة الموضوع مع الكثير من الأساتذة الجامعيين، من أجل مساعدتي في بناء الفكرة إلى موضوع قابل للدراسة، وكانت تقنية الملاحظة حاضرة حيث ساعدت كثيرا في عملية الربط بين جوانب الدراسة، ما بين النظري والتطبيقي والتحليل والاستنتاج، باعتبار "الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة"[1]، أي أن بداية بناء الدراسات والبحوث العلمية تكون انطلاقتها الحقيقية بالملاحظة.

[1]- ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة: ملكة أبيض، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير ودكتوراه، ص 28.

8/ صعوبـات الدراســة:

يتلقى الباحث الكثير من الصعوبات لإتمام دراسته، سواء في الدراسات الاجتماعية أو العلمية أو التقنية، وتبدأ العراقيل تظهر منذ محاولة إيجاد موضوع قابل للدراسة، إلى مرحلة صياغة الإشكالية. وتتضح الصعوبات بشكل أوضح في المرحلة التطبيقية، خاصة في عملية أو مرحلة التعامل مع المبحوثين، وهنا تختلف الصعوبات حسب اختلاف العينة حجما ونوعا، وحتى المرحلة الزمنية تلعب دورا في حصر المشاكل التي ترافق الباحث. أما الصعوبات التي تلقيناها في مرحلة انجاز الدراسة هي كالأتي:

- رغم وجود الكثير من الدراسات حول النخبة السياسية، إلا أن البحوث المهتمة بدراسة النخبة العلمية قليلة جدا، هذا ما صعب عملية جمع المعلومات في الجانب النظري.
- عدم الإجابة على بعض أسئلة الاستبيان، رغم أن عينة البحث من النخبة العلمية المثقفة، ومهنتهم التدريس في الجامعة، بعضهم ارجع السبب إلى عدم اهتمامه بالسياسة، مما صعب جمع العدد المطلوب من الاستمارات.
- استعمال الاستبيان الالكتروني كتقنية حديثة في جمع المعلومات، طرح الكثير من الصعوبات خاصة عند المبحوثين، بعض المدرسين وجدوا صعوبة في التعامل مع هذا النوع من الاستبيانات، وبعضهم بعث رسائل على عدم معرفة ملئ الاستمارة وإرسالها.
- كما أن الثقة تبقى عنصرا مهما بين الباحث والمبحوثين في انجاز الدراسة، لأن الكثير منهم لم يجيبوا على أسئلة الاستمارة خوفا من تسرب إجاباتهم، أو الجهة التي يتعاملون معها رغم أننا وفرنا كل المعلومات حول الدراسة، ومثال ذلك أن بعض أفراد العينة تساءلوا حول كيفية وصولنا إلى عناوينهم الالكترونية.

إن حساسية الموضوع الذي يهتم بالتغيير السياسي والاجتماعي، ترك انطباعا سلبيا ورد فعل لدى بعض المبحوثين مما أثر بصفة عامة في عملية جمع المعلومات، ولأن موضوع التغيير سواء كان سياسيا أو اجتماعيا، مازال يدور في فلك الطابوهات.

9/ المقاربــة النظريـــة:

1/9- نظرية النخبة:

حاول الكثير من علماء الاجتماع والسياسة من أجل التنظير حول فئة النخبة المثقفة، لما لها من دور كبير في تاريخ المجتمعات والحضارات، وتأثيرها اجتماعيا وسياسيا وحتى اقتصاديا في استقرار المجتمع والأنظمة الحاكمة. وهذا الدور أكده **سان سيمون Saint Simon** في "نظريته النخبوية أن وجود النخبة أمر ضروري لابد منه للحياة الاجتماعية مؤكدا في الوقت ذاته على دورها الكبير في إصلاح المجتمع والنهوض بالحياة السياسية فيه، وذهب إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي إلا بتغيير النخبة"[1]. كما يرى أنه من الضروري المحافظة على النخب، لأن فقدانها أخطر من فقدان الملوك والرؤساء، واعتبرها القوة الخفية لكل مجتمع، لأنها موجودة في جميع المجالات التي تنهض بالدول.

تبقى المرجعية والأصول الأولى لنظرية النخبة شبه متفق عليها، بين معظم العلماء والمتخصصين في علم السياسة والاجتماع، وهذا ما أكده جون هيغلي **John Higley** حيث قال "تكمن أصول نظرية النخبة بشكل أوضح في كتابات غايتانو موسكا، وفيلفريدو باريتو، وروبرت ميشيلز، حيث شدد موسكا على الطرق التي تتخلى بها الأقليات الصغيرة عن الأوساط الكبيرة وتتفوق عليها، مضيفا أن "الطبقات السياسية" تمتلك عادة التفوق المادي أو الفكري أو حتى المعنوي على أولئك الذين يحكمونهم. حيث إفترض "باريتو" أنه في مجتمع يتمتع بحركة اجتماعية غير مقيدة حقاً، سوف تتكون النخب من أكثر الأفراد الموهوبين والمستحقين، لكن النخب الحقيقية في المجتمعات هي الأكثر مهارة في استخدام أسلوبين من الحكم السياسي، والقوة والإقناع، والذين يتمتعون عادة بمزايا مهمة مثل الثروة الموروثة والصلات العائلية"[2]. والملاحظ في فكر "موسكا" و"باريتو" حول موضوع النخب والمثقف والصفوة، هو ربطها بالنسق السياسي والطبقة الحاكمة والنظام السياسي المسيطر في المجتمع، من خلال مجموعة من المميزات التي تتوفر فيهم، سواء وراثية مثل انتقال الحكم من الأب إلى الابن، ودور المال في اللعبة السياسية، أو من خلال المميزات المكتسبة

[1]- علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، قرطبة، اسبانيا، الإصدار الأول، ماي/ أيار، سنة 2015، ص 16.

[2] - John Higley, Elite Theory in Political Sociology, University of Texas at Austin, p 1.

من المعارف المختلفة والثقافة الواسعة، التي تساهم في وصولهم إلى السلطة ليصبحوا من أصحاب القرار السياسي.

كما أكد "**ماتييز لوبيز Matias López**" حول مفهوم حتمية النخبة عند النخبوية الكلاسيكية، من خلال رؤيتهم على ضرورة "حتمية حكم النخبة كمقدمة للتعارض مع الليبرالية السياسية والماركسية. لقد زعموا أن كلا من الديمقراطية (كحكومة الشعب أو ديموس) والاشتراكية (كطريقة لا طبقية) كانت نتائج مستحيلة لأن المجتمع بالضرورة مدفوع بالنخبة. في رأي النخبة، يمكن أن تكون النخب فقط، من يحل محلها مجموعة أخرى من النخب، بمعنى أن الأغلبية يحكمها بالضرورة أقلية، لذلك تم التعبير عن هذا المفهوم في قانون "باريتو" الخاص بتداول النخبة، وفي مفهوم "موسكا" للطبقة السياسية وفي قانون ميكلس للحكم الحديدي للأوليغارشية"[1]. فإن حتمية حكم النخبة المبنية على التداول، هي حتمية برزت أكثر مع المنظومة الليبرالية وتطور الديمقراطية التمثيلية في أوروبا، إلا أن حتمية التناوب النخب على السلطة في البلدان العربية، تعتبر حلما بالنسبة إلى نخبها ومثقفيها، في ظل انتشار الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة وأخرى فاسدة، وبعض الحكام الذين يرفضون التخلي عن السلطة والنفوذ، جعلت الطبقة المثقفة عاجزة عن لعب دورها، غير قادرة على النقد في ظل سيطرة السياسي على المثقف.

أوضح كل من "John Higley and Jan Pakulski" على انقسام دراسة نظرية النخبة على اتجاهين مختلفين، على أن "نظرية النخبة تعتمد على التمييز الرئيسي بين النخب وغير النخب، لتُقدم بُنا توضيحية يمكن تقييمها تجريبيا من أجل الدقة أو على الأقل الأصالة، ولكن نظرًا لأن النظريات دائمًا ما تكون جانبية - فهي تفسر جوانب معينة من التكوين أو العملية-، ونظرية النخبة هي في الواقع مجموعة من النظريات، يتجمع بعضها حول أعمال باريتو، و"موسكا"، و"فيبر" وغيرهم من الرواد في منظور النخبة. ويعالج البعض الآخر ظواهر محددة نسبيًا مثل أنماط تداول النخبة والشبكات والآراء والتوظيف، ومع ذلك، ليس الأمر كذلك، لأن نظريات النخبة تعتمد على بعضها البعض وتقدمها بطريقة متماسكة وتراكمية"[2].

---

[1] - Matias López, Elite theory, Editorial Arrangement of Sociopedia.isa, 2013, p 2.

[2]- John Higley and Jan Pakulski, Elites, Elitism and Elite Theory: Unending Confusion?, Univ. of Texas at Austin & Univ. of Tasmania, Hobart, p 7.

النخبة المثقفة أصبحت ضرورة في الحياة السياسية خاصة النخبة الأكاديمية، حيث اعتمدت الكثير من الأنظمة الحاكمة على إنشاء مراكز الفكر (Think tanks)، وتوظيف أهم النخب الأكاديمية المتخصصة وفي جميع الميادين، من أجل القيام بالدراسات والبحوث الاستشرافية، لأهم الأحداث الاجتماعية والسياسية والتطورات الإقليمية والدولية حول الأمن والطاقة، وهي دراسات تحليلية للمدى المتوسط أو الطويل، لذلك "تعمل مؤسسات الفكر والرأي في تشكيل الرأي العام والسياسة العامة. يؤكد **دونالد أبلسون** أن مؤسسة بروكينغز أو مجلس العلاقات الخارجية تنتمي إلى منظمات النخبة في التخطيط السياسي"[1]. ورغم أن هناك من يعارض هذه النخب التي تعمل في مراكز الفكر، التابعة للسلطة في كل أمور التسيير، وذلك لأنهم يقومون بأبحاث قد تتنافى مع مهنتهم وضد أفراد المجتمع، لأنها دراسات تستعملها السلطة لمصالحهم السياسية ولو على حساب مصلحة المجتمع، وقد استعانت غالبية الدول بمثل هذه المراكز الإستراتيجية، وجلبت لها أفضل نخبها الأكاديمية للاستفادة من معرفتهم العلمية.

لنظرية النخبة **ثلاثة معايير** بينها كل من "محمد علي محمود وسعد السعيدي"، **أولها معيار السمات السيكولوجية** التي تعمل على إثبات عدم التكافؤ في القدرات الفردية في كل مجالات الحياة، كما أن عدم التكافؤ نقطة لتحديد النخبة الحاكمة، ووفقا لهذا المعيار فان النخبة نفسها تشهد تمييزا داخليا. **ثانيا المعيار الوظيفي**، وفقا لهذا المعيار فان النخبة تتميز عن الجماهير، ومن ثمة تمارس السلطة تبعا لأسباب واعتبارات تنظيمية تتطلبها إدارة المجتمعات الحديثة، ولعل أبرز دعاة هذه النظرية هو **روبرتو ميشلز**. **وأخيرا المعيار الاقتصادي الإداري**، ويؤكد دعاة هذا التيار على أن الأساس في تمايز النخبة عن بقية الجماهير، هو سيطرتها على وسائل الإنتاج، ويؤكد **بيرنهام** أن العالم يسير نحو التحول من المجتمع الرأسمالي إلى الإداري، باعتبار أن أصحاب وسائل الإنتاج ليس لديهم المعرفة بعملية التسيير، ويتركون الأمر للإداريين ذوي الخبرة وهم نتاج تطور المجتمع[2].

---

[1] - K. Y. Arin, Elite Theory, Think Tanks, Springer Fachmedien Wiesbaden, 2014, p 47.

[2]- محمد علي محمود وسعد السعيدي، تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي، مجلة الكوفة، العدد 17، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، سنة 2013، ص 351-354.

2/9- النظرية الوظيفية:

إن انجاز أي دراسة أكاديمية تتطلب إعطاءها البعد النظري الذي يسمح بتوجيه أبعادها العلمية والمعرفية وإظهار عمقها البحثي، ورغم تعدد النظريات إلا أن النظرية الوظيفية هي الأنسب لإثراء البحث في إطاره العلمي. "فمنذ عهد **كونت Conte**، بحث الوظيفيون عن المتطلبات الوظيفية التي تكون صحيحة لكل النظم الاجتماعية، فالذي شغل **كونت** و**رادكليف براون Radcliffe Brown** و**بارسونز**، هو ما الذي يجب على كل النظم الاجتماعية أن تفعله لكي تبقى"[1]. سؤال دفع نخبة علم الاجتماع لدراسته بما يتناسب واستمرارية النظم الاجتماعية، من خلال ربطه بعملية الدور والتفاعل، كلها تعتمد على إسقاطات الوظيفة بمفهومها الاجتماعي والسياسي وربطها بجميع الأنساق الأخرى، باعتبارها شبكة معقدة وواسعة الوظائف.

يعتبر "تالكوت بارسونز" من أهم العلماء الذين ساهموا في تطوير النظرية الوظيفية، من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية وعملية تفاعل الأنساق الكبرى، "ومنذ نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات تبلورت الوظيفية كنظرية وتصور يوجه عمليات البحث في علم الاجتماع الغربي، وذلك عندما نشر **"تالكوت بارسونز"** كتابه بناء الفعل الاجتماعي (1937)، حيث تقوم النظرية البنائية الوظيفية كغيرها من النظريات السوسيولوجية على عدد من المقولات أو الأفكار الأساسية في فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره، كما تعتمد على النسق الاجتماعي (Social system) الذي يعتبر من المفاهيم المركزية للنظرية البنائية الوظيفية التقليدية والمعاصرة. كما حاول **"بارسونز"** وغيره من رواد البنائية الوظيفية من أمثال **"روبرت ميرتون"** أن يعرضا أهم العوامل والمتطلبات الوظيفية التي تساهم في عملية استقرار النسق الاجتماعي والمجتمع، واستمرار توازنه وبقائه، وهذا ما جعل فكرة النسق ترتبط بمقولات أخرى مثل: التوازن، التكامل، والتكيف"[2].

---

[1]- ميشل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 172.

[2]- خالد حامد، المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2008، ص 99.

وقد ميز **"روبرت مرتون"** بين نوعين من الوظائف:

الوظائف الظاهرة:

وهي الوظائف أو الآثار المقصودة والمعترف بها اجتماعيا، وهي الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة، والتي تعكس عموما أهداف محددة للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه.

الوظائف الكامنة:

وهي أثار غير مقصودة وغير معترف بها إلى حد كبير، فمثلا النظام السياسي له وظائف ظاهرة تعمل على الحفاظ على الحقوق والواجبات السياسية للفرد أو لأعضاء التنظيم الاجتماعي"[1]. كما قد يرتبط به عدد من الوظائف الكامنة والتي يمكن ملاحظتها كالرغبة في الاستمرار في الحكم، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، مع ظهور جماعات المصالح....الخ.

وفي دراستنا نحاول إظهار وظيفة النخبة المثقفة، كما يقول مالينوفسكي "في كل ثقافة، تؤدي كل عادة وكل شيء وكل فكرة وكل معتقد، وظيفة حيوية ما وتضطلع بمهمة ما، وتمثل جزءا من الكلية العضوية غير قابل للتعويض"[2]، ودور هذه الوظيفة في المجال الاجتماعي والسياسي، في ظل التطورات التي يشهدها العالم العربي والمجتمع الجزائري. لأن المثقف يعتبر حلقة مهمة في بناء ثقافة المجتمع، ووظيفته بنائية لمستقبل الأجيال والأفراد والمجتمع والنظام، واختلالها يؤثر على باقي حلقات المجتمع.

---

[1]- علي عبد الرزاق الجبلي، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 153.

[2]- دينس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2007، ص 58.

10/ الدراســات الســابقـــة:

تعتبر الدراسات السابقة طرفا مهما في إثراء البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية، لما توفره من مفاهيم وتنوع الإشكاليات واختلاف المجالات. لهذا حاولنا وضع مجموعة من الدراسات والبحوث التي تخدم أطروحتنا، ومن أجل الإثراء والتنويع طرحنا دراسات وطنية بالإضافة إلى مجموعة من المقالات المتنوعة حول المثقف، وحتى نصل إلى الإحاطة بالموضوع كانت هذه الدراسات والبحوث، مرتبطة بإشكاليات المثقف وعلاقتها بالمجال السياسي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

1/10- الدراســات الوطنيـــة:

1- دراسة "بوزيدي الهواري": تحت عنوان "بنيات تعايش المثقفين الجامعيين والسلوك السياسي لديهم (دراسة سوسيوانتروبولوجية خصت أساتذة جامعة وهران)"[1].

حاول الأستاذ "بوزيدي الهواري" عن طريق دراسته توضيح إشكالية المثقف، وذلك من خلال ربطه بالأستاذ الجامعي ومدى ارتباطهما بما يمثل نسقا واحدا، وذلك في إطار مكاني متمثل في أهمية الجامعة كمؤسسة علمية، خاصة بظهور المدرس كمثقف ومفكر وفي فترات أكاديمي بحت، وفي ظل الكثير من الأفكار التي ترى أن مستوى وكفاءة المدرس الجامعي في تراجع مستمر، سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى الفكري. كما حاول توضيح العلاقة بين المثقف باختلاف توجهاته والسلطة كجهاز سياسي، من خلال حركة الصراع الطبقي عبر التاريخ لأن مهنة المثقف نقد السلطة. وعليه طرح الإشكال التالي: كيف تتم عملية التعامل بين أهل المعرفة وخاصة الجامعيين وعامة الناس؟، وهل العلاقة، علاقة تداخل أم انفصام؟ أليس للبعد السياسي في سلوكات المثقفين الجامعيين بقاء لنمط واحد من الثقافة أقرب إلى أن يكون حسا مشتركا؟.

ولتشريح هذه المفاهيم المتداخلة قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول، تناول في **الفصل الأول** الجانب المفاهيمي للمثقف والمدرس الجامعي والسياسة والجامعة، وجميع

---

[1]- دراسة أكاديمية بدرجة دكتوراه، للباحث: بوزيدي الهواري، تحت عنوان: بنيات تعايش المثقفين الجامعيين والسلوك السياسي لديهم (دراسة سوسيوانتروبولوجية خصت أساتذة جامعة وهران)، نوقشت في جامعة وهران، الجزائر، سنة 2011/2010.

المصطلحات المرتبطة بهما، لتوضيح الإشكالية مفاهميا وربطها بالصيرورة التاريخية والمكانية للمثقف. أما **الفصل الثاني** حاول إظهار المقاربة التاريخية والتحليلية من خلال موقع الانتلجنسيا الجزائرية، وربطها بمسألة رجوع هذه الفئة إلى التراث العربي الإسلامي كمنهج للنهضة، وإبراز مجال التعايش لديهم خاصة فترة الاستعمارية كوسيلة فعالة لمحاربته. أما **الفصل الثالث** عرض فيها أهمية المؤسسة الجامعية وارتباطها بالمجتمع، ودورها كوسيط بين الأستاذ والمجتمع ومجالا للتعايش وتبادل الأفكار. في **الفصل الرابع** ركز على المؤشرات العملية للتعايش، لتفسير السلوك الاجتماعي والسياسي للمدرس الجامعي، معتمدا على تقنية الاستمارة لجمع المعلومات.

توصلت الدراسة إلى أن الأستاذ الجامعي غير مهتم بالمشاركة السياسية، وقد وضحت بنسبة تقدر بـ 76% (أن مطالبهم لا تتحقق بالمشاركة في الانتخابات)، و14% رافضة للمشاركة الانتخابية، وأن عدم مشاركة المدرس الجامعي في السياسة أقصاه من كل التظاهرات الاجتماعية. كما أن المؤسسة السياسية تبقى مشلولة إن لم تشرك النخبة العلمية، لتستفيد منهم في التخطيط لاستراتيجياتها الاستشرافية.

2- دراسة "خالدي محمد": تحت عنوان "تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر"[1].

في هذه الدراسة حاول الباحث إيجاد العلاقة بين النخبة المثقفة والمواطنة، وذلك من خلال إبراز ظهور مفهوم المواطنة عبر التاريخ، وما هي مكوناته وأبعاده وتأثيراته الاجتماعية والسياسية، أما في الجزائر فقد حاول بعض الباحثين دراسة المواطنة مثل "حسان رمعون". كما طرح الباحث إشكالية الدراسة على النحو التالي: كيف يتمثل المثقف الجزائري مفهوم المواطنة بمستوييها القيمي والممارساتي؟، وما الذي يحدد هذه التمثلات؟، وهل تمثلات المواطنة مرتبطة بمفهوم المثقف نفسه؟، وهل المحيط الذي ينشط فيه المثقف له تأثير على تحديد هذه التمثلات؟. كما طرح فرضيتين كمحاولة للإجابة على الإشكالية: أولها يمكن اعتبار المجال المعرفي للمثقف له تأثير على تحديد تمثلاته للمثل العليا للمواطنة، ثانيا تلعب الثقافة السياسية السائدة دورا كمحدد رئيسي لتمثلات المثقف حول ممارسة المواطنة.

[1]- دراسة أكاديمية بدرجة دكتوراه، للباحث: خالدي محمد، تحت عنوان: تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، نوقشت في جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2016/2015.

وقسم خالدي محمد دراسته إلى ستة فصول، الفصل الأول خصصه للجانب المنهجي، أما الفصل الثاني كان عبارة عن خلفية نظرية لمفاهيم البحث، من خلال علاقة المواطنة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطرق إلى أزمة المواطنة وإشكالية المثقف. فيما يخص الفصل الثالث عنونه بالتطور التاريخي لمفهوم المواطنة، وذلك من خلال فترات تاريخية مثل النموذج الأثيني، وفي العهد الروماني والمواطنة في العصور الحديثة، وفي الفصل الرابع ركز على إشكالية المواطنة في الجزائر من خلال تجربتها الديمقراطية. الفصل الخامس حاول توضيح تمثلات المثقف الجزائري لقيم المواطنة، عبر مجموعة من المفاهيم كالحرية والعدالة وتحقيق المساواة بين المواطنين والدستور، أما الفصل الأخير يصب حول تمثلا المثقف الجزائري للممارسة المواطنة، عبر مجموعة من الأطر مثل الانتماء السياسي للمواطن، وعلاقته بالحزب، ومنظمات المجتمع المدني والانتخابات وظاهرة العزوف.

استنتج الباحث من نتائج الدراسة، أن الأفكار المسبقة والحس المشترك يلعبان دورا مهما في بنية تمثلات المبحوثين حول المواطنة، الخلفية النظرية والمجال المعرفي للمبحوثين لديها تأثير على تمثلاتهم لمفهوم المواطنة، بالإضافة إلى المجال الاجتماعي والسياسي. الثقافة السياسية لِعَيِنَة البحث هي ثقافة أحكام مسبقة لا تختلف عن عامة أفراد المجتمع في تحليل الشؤون السياسية

3- دراسة "كنزة باشوشي": تحت عنوان "المثقف الجزائري وجدل الحضارات في ظل الإعلام المعاصر"[1].

حاولت الباحثة من خلال بحثها ربط دور المثقف الجزائري، وموضوع حوار الحضارات بين ثقافة المجتمعات التي تطلق عليها تسمية الدول النامية، وأخرى متقدمة في جميع الميادين في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مستعملة وسائل الإعلام المعاصرة والمتنوعة في إطار ما يسمى العولمة. ودور الطبقة المثقفة حول هذه المواضيع المترابطة وقيمه الإسلامية والعربية. يمكن القول أن الباحثة تحاول الوصول إلى إبراز دور المثقف

[1]- دراسة أكاديمية بدرجة ماجستير، للباحثة: كنزة باشوشي، تحت عنوان: المثقف الجزائري وجدل الحضارات في ظل الإعلام المعاصر، نوقشت في: جامعة الجزائر يوسف بن خدة، سنة 2009.

الجزائري، في التنظير وبناء استراتيجيات قومية من خلال تبني أفكاره التي تحمل أبعاد قيمية.

وإشكالية إنتاج الأفكار هي التي يعاني منها المثقف، حتى يمكن أن نطلق مصطلح مثقف على فئة مجتمعية في أي تخصص، يجب على النخب إنتاج أفكار وبناء استراتيجيات والوصول إلى دراسات استشرافية حول مشاكل مجتمعاتهم. كما يجب أن يحملوا قضايا المجتمع والدولة واستقرارهما في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، هذا هو الدور الحقيقي للمثقف الفاعل في مجتمعه.

أبرزت الباحثة فيما يخص علاقة المثقف بحوار الحضارات، لما له من أهمية كبيرة في عصرنا، لأنه متشعب الإشكالات ومرتبط في الكثير من المجالات الحياتية للفرد. فقد تعدى حوار الحضارات مفاهيمه التقليدية المتعلقة بالتعايش بين الجماعات، ومحاربة التطرف والتعصب والاعتدال الديني والفكري، لأنه مع تطور الذي عرفته الإنسانية، شهدنا الكثير من التغيرات التي طرأت على المجتمعات، مما فتح الكثير من المواضيع العالقة التي يجب حلها خاصة من طرف المثقفين، مثل المشاكل الأمنية التي أصبحت تعاني منها دول العالم، نتيجة صراع الحضارات والتطرف الديني والفكري الذي أصبح يهدد أمن الكثير من المجتمعات. إضافة إلى مشاكل اقتصادية عالمية ضحيتها والمتضرر منها البلدان الضعيفة، وعلاقتها بالمناخ والبيئة، ومشاكل اجتماعية سببها هجرة أفراد مجتمع ما بسبب الحروب، إلى مجتمعات جديدة بثقافة مختلفة. نلاحظ أن حوار الحضارات أصبح يجمع في طياته الكثير من المفاهيم، مثل الأمن والاستقرار والاقتصاد والتطور والازدهار، والتعايش ونبذ كل ما يدعو إلى اللاانسانية.

توصلت الباحثة في نهاية دراستها أن المثقف الجزائري، قام بدوره في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية وثقافتها وهذا قبل الاستقلال، لكن بعده تراجع دور المثقف كثيرا، خاصة في ساحة الأحداث الوطنية المختلفة، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات المعاصرة، حيث يبقى دوره جد محتشم لا يرقى إلى الفاعلية، ومستوى إنتاج الفكري للدفع بدرجة التطور المجتمعي، والمشاركة في حل المشاكل التي يتعرض لها المجتمع. حيث تعتبر عينة

هذه الدراسة فئة مثقفة، فنسبة الأساتذة الجامعيين والباحثين 48%، بالإضافة محامين وصحفيين.

2/10- مقالات متنوعة حول المثقف:

1- مقال "عزمي بشارة": تحت عنوان "عن المثقف والثورة"[1].

قام عزمي بشارة في دراسته بتحليل سوسيولوجي تاريخي للمثقف، وتوضيح التنوع المصطلحي بين المثقف والانتلجنسيا والمثقف العضوي والمثقف العمومي. كما تطرق إلى إشكالية التسمية والوصول إلى صفة المثقف، هي مرحلة يمكنه اتخاذ المواقف والتوصل إلى الأحكام، وقيامه بمهنة التفكير والإنتاج الفكري استنادا إلى قاعدته المعرفية. وربط بين المثقف والثورة من خلال مجموعة من الإشكالات المتعددة، كموقف المثقف من الثورة ومحاولة وضع توازن بين نقد السلطة ونقد الثورة، حيث أن مهمته لا تتوقف عن النقد حتى بعد انتهاء الثورة، بل تصبح أصعب لأنه مجبر على إعطاء البديل والحلول.

تطرق "عزمي بشارة" إلى مجموعة من النقاط في دراسته، بدأها **بملاحظة تاريخية** حاول من خلالها سرد تاريخية المثقف، في زمن المماليك والسلاطين بالسلطة الحاكمة. كما أوضح وبشكل عام شرح المفاهيم المرتبطة بالمثقف، مثل الانتلجنسيا والمفكرين والمبدعين وتسلسلها التاريخي. ثم انتقل إلى موضوع **الإشكاليات،** وطرح الكثير من الأزمات التي يعاني منها المثقف، من بينها التمييز بين المثقف من العامل في المجال المعرفي، مثل الصحفي والمهندس ومدير شركة والعمل في المختبر وغيرهم، هنا تتراكم الأطروحات على دور ومهمة واختصاص المثقف. ثُم تَدرج إلى مسألة **"عن المسافة"** طرح فيها نقطتين حول المثقف الحقيقي، وهنا يختلف عزمي بشارة حول استخدام كلمة "حقيقي"، أما النزعة الثانية هي توقع النقدية من الفنانين والأدباء، وكان رأيه بصريح العبارة هو لا.

المثقف والثورة، علاقة قصَد بها "عزمي بشارة" دور المثقف في وضع أفكار عامة لنظام أفضل، عن طريق قيام ثورة ويقصد بها ثورة سياسية، مثلما حدث في الثورة الفرنسية. وقسم المثقف إلى ثوري وإصلاحي، فالأول ينتظر الثورة للانضمام إليها فإذا لم يستطع،

[1]- عزمي بشارة، عن المثقف والثورة، سلسلة دراسات (مجلة تبين، العدد 4: ربيع 2013)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

يساندها ولو معنويا، أما المثقف الإصلاحي فهو يفضل بقاء النظام السياسي، ويعمل على تقديم التغيير عبر تسويات مدروسة، ولكن إذا كان النظام استبداديا فإنه في الغالب لا ينجح.

في آخر الدراسة التي عنونها بـ **"عن الدور"**، وضح فيه الفروق الحقيقية في أدوار المثقف، بين المثقف العمومي الذي أصبحت أدواره مجرد وعظ، وأكد إلى أن الدور الحقيقي للمثقف العربي يتجلى بعد الثورة، من خلال التنمية والمواطنة والاستقرار والتوافق. كما رأى أن المثقف المحافظ لم يجد مكانته في ظل الأنظمة السياسية القائمة.

2- مقــال "جلال الدين بوعطيط"، و"هناء بوحارة": تحت عنوان "مدى مساهمة النخبة المثقفة في تحقيق التنمية الاجتماعية – أساتذة الجامعة نموذجا-"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة فئة النخبة المثقفة في تحقيق التنمية الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة الجامعة، مع التركيز على أدوارهم في خدمة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتوعويا. وفي بداية الدراسة تطرقا الباحثان إلى الجانب النظري، إعطاء تعاريف لفئة النخبة المثقفة، ولعملية التنمية الاجتماعية. ثم انتقل إلى توضيح مساهمة النخبة المثقفة في تنمية المجتمع، باعتبارها جزءا منه تتأثر بايجابياته وسلبياته. ودور ومهام الفئة النخبوية المثقفة داخل المجتمع، والتي أبرزها: من خلال تطوير المجتمع عن طريق التغيير الاجتماعي، وتوجيه الحياة عموما، وتحديد العلاقات، وتأسيس منظومات القيم وحمايتها وتطويرها، وتأسيس وإنشاء التنظيمات السياسية والاجتماعية، وبناء الشخصيات الخاصة وصقلها ورسم الأهداف المستقبلية.

أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد احتوى على عينة تتكون من ثلاثين (30) أستاذ جامعي، التابعين لبعض المؤسسات الجامعية الجزائرية، واعتمدا على الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وحسب الباحثين فقد خلصت النتائج إلى أن أساتذة الجامعة كنخبويين مثقفين يساهمون بدرجة متوسطة في تنمية المجتمع، تجسدت هذه المساهمة بمشاركة لا بأس بها في القيام بأدوار تهدف إلى التنمية المجتمعية، ومن ثم تحقيق أهداف اجتماعية كالقيام بأعمال تطوعية. والمساهمة بشكل محتشم في تحقيق الأهداف الاقتصادية، إضافة إلى مساهمة أفراد العينة

[1]- جمال الدين بوعطيط، هناء بوحارة، مدى مساهمة النخبة المثقفة في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة عمار ثليجي بالاغواط: الجزائر، نوفمبر 2016، ص 100.

بنسب معتبرة في نشر الوعي المجتمعي كنشر الثقافة الصحية، الوعي البيئي، وتبني الأفكار الايجابية البناءة في المجتمع.

حسب الدراسة نلاحظ أن النخبة المثقفة المتمثلة في الأساتذة الجامعيين، يبقى دورها في خدمة المجتمع لا يصل إلى درجة، يمكن القول فيها أن المثقف يلعب دورا محوريا وأساسيا في إرساء الاستقرار والتنمية المجتمعية، وتحييده يضر بمصالح المجتمع وينشأ عنه خللا في المنظومة العامة التي تعتمد عليها القوانين في تسيير المجتمعات. دوره أصبح شكليا يقتصر على بعض المجالات فقط، وهذه هي حال النخب المثقفة في الكثير من البلدان، خاصة العربية التي مازالت في حالة البناء والتكوين للوصول إلى الديمقراطية.

3- مقـال "محمـد نبيـل الشيمـي": تحت عنوان "النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر"[1].

حاول "محمد نبيل الشيمي" في دراسته توضيح دور النخبة في تكوين واستقرار المجتمعات، بسبب ما تملكه هذه الفئة من أدوات مؤثرة على أفراد المجتمع. وقدرتها على تشكيل نسق الحكم والفكر، في جميع المجالات كالسياسة والثقافة والاقتصاد، باعتبارها طبقة تتمتع بصفات ومميزات خاصة، تؤهلها إلى طرح أفكار بناءة تخدم المجتمع.

بدأ "محمد نبيل" دراسته بالتطرق إلى تاريخية المصطلح (النخبة)، مبرزا ظهور المصطلح في الدراسات الأولى، ومتى استعمل أول مرة سواء في الفلسفة أو الدراسات الاجتماعية. وتطرق إلى ماهية النخبة وعلاقتها بقضايا الناس والأمة، والعلاقة الموجودة بين النخبة والمثقف.

ثم انتقل إلى النخبة في العالم العربي، حيث وضح جذور النخبة قبل ظهور الإسلام، متمثلة في فئة التجار التي سيطرت على الحياة اليومية في المنطقة. لكن بعد مجيء الإسلام اقتصر مصطلح النخبة على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما في فترة الدولة الأموية والعباسية، ظهرت النخبة المستندة على رعاية النص الديني والأسبقية للإسلام. أما النخب العربية في العصور الحديثة فقد قسمها إلى مراحل، الحقبة الأولى (النخبة

[1]- محمد نبيل الشيمي، النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي العربي: قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، برلين، ألمانيا، 27 يناير 2016.

الإصلاحية)، ومن روادها رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده في مصر.

الحقبة الثانية (النخبة الثورية) وركزت أغلب جهدها على عملية التحرر الوطني من الاستعمار الأوروبي من جهة، ثم بناء الدولة الوطنية – القومية – من جهة أخرى، واختار أغلبها النموذج الاشتراكي لسبب أن المعسكر الاشتراكي كان صديقاً لحركة التحرر العربي ودعمها بالمال والسلاح، حيث استفادت الثورة الجزائرية (1954-1962) من هذا الدعم وكذلك مصر الناصرية وسوريا والعراق واليمن وليبيا ... وبخاصة الثورة الفلسطينية المسلحة.

ثم جاءت الحقبة الثالثة (النخب وفسادها) والتي ربطها بهزيمة 1967 وحلم الأمة العربية في التحرر والوحدة، وكذلك قمة الخرطوم التي رفعت الشعارات الثلاث (لا صلح لا اعتراف لا مفاوضات). كما قام الباحث إلى عرض مجموعة من الدراسات التي توضح قضايا النخب والمثقف، وتحدد دوره في ازدهار المجتمع واستقراره سياسيا. مثل دراسة جواد سعيد "نظرية النخبة في المفهوم السياسي"، ودراسة سعيد شبار "مفهوم النخبة ودور الوسيط أو المصدر الثقافي". وحدد سلبيات النخبة (الاقتصاد والسياسية والثقافية)، وكيف تأثر هذه السلبيات في وظيفتها، وانحرافها بما يخدم مصالحها وأهدافها.

وهذه مجموعة من النقاط ذكرها الباحث في دراسته، متطرقا إلى جملة من الأفكار التي تعطينا صورة عامة عن النخب والمثقف في العالم العربي. والأدوار التي تقوم بها النخب في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، ودور المثقف في معرفة حال مجتمعه معرفة مفصلة، مما يسمح له في إعطاء أفكار بناءة تُخرج الأمة من المشاكل الكثيرة التي تتخبط فيها.

4- مقـال "محمود خليفة جودة محمد": تحت عنوان "اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"[1].

قام الباحث في دراسته تسليط الضوء على فئة النخبة، ودورها في مجتمعها سواء كان من المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، فالحاجة إلى النخبة ضروري رغم اختلافهم في العديد

[1]- محمود خليفة جودة محمد، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديمقراطي العربي: قسم الدراسات والنظم السياسية، برلين، ألمانيا، 25 أبريل 2014.

من النقاط وحسب المجتمعات التي ينتمون إليها. رغم أن هذه الدراسة نظرية إلا أنها تعطينا وتوضح لنا الكثير من الإشكالات خاصة التاريخية.

طرح محمود خليفة مجموعة من الأسئلة في دراسته من أهمها: ماهية مفهوم النخبة؟، ماهية النخبة السياسية ووظائفها؟، وما هي أهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم النخبة؟، وما هي مسلمات وافتراضات اقتراب النخبة؟، وما هي أنماط وآثار النخبة السياسية؟، وما هي الأصول النظرية لاقتراب النخبة؟، ومن هم رواد اقتراب النخبة؟، وما هي إشكاليات اقتراب النخبة؟، كيفية الاستفادة من منهج النخبة في النظم السياسية المقارنة؟.

وركز الباحث في دراسته على نظريات اقتراب النخبة، وأصولها الفكرية التي بدأت مع سان سيمون الذي وصف المجتمع بالهرم، قمته تعتبر النخبة السياسية التي تُسير أمور الدولة. أما كارل ماكس رغم أنه محلل طبقي إلا أنه كتب الكثير فيما يخص من يحكم أفراد المجتمع، وما هي الموصفات التي يجب أن تتوفر فيهم. وتتوزع مقاربات النخبة على أربع اتجاهات رئيسية، الأول تنظيمي ومن مؤسسيه **موسكا وميلز** على أن قوة النخبة ترجع إلى قدراتها التنظيمية. والثاني نفسي ورائده **باريتو** الذي يقول أن ما يميز النخبة عن البقية هي السمات النفسية والذكاء العقلي. والثالث اقتصادي ومن أهم رواده **بيرنهام**، الذي يربط بين وسائل الإنتاج والنخبة، ومن يمتلكها هو من يمتلك القوة في المجتمع. أما الرابع فمؤسسي ومن أبرز المدافعين عنه **ميلز**، الذي يرى أن القوة تكمن داخل المنظمات الرسمية الموجودة داخل المجتمع، ومن يترأسها هم نخبة المجتمع.

كما تطرق إلى الإشكالات التي يثيرها استخدام اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية العربية، وقد لخصها في النقاط التالية: ارتباك العلاقة بين الدال والمدلول، وإشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة، وتشابك وتعقد الأسس التي تنهض عليها النخبة، وفعالية الوحدات الرأسية في معظم المجتمعات العربية، ودور القائد السياسي في تأسيس النخبة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى التعايش بين النخبة والنخبة المضادة، صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفهم وتحليل النخبة في النظم السياسية العربية نظراً لطبيعة هذه النخب، وما تحيط به نفسها من سرية تضفيها على معظم المعلومات المتعلقة بها.

5- مقـــال "خالد الصوفي" و"علي البريهي": تحت عنوان "دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي"[1].

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو ما عرف إعلامياً بثورات **"الربيع العربي"** من خلال المحاور التالية: قياس اتجاهات هذه النخبة نحو وطنية الثورات، واتجاهاتها نحو أسباب قيام الثورات، واتجاهاتها نحو محركات الثورات، واتجاهاتها نحو الأنظمة العربية، وخاصة التي قامت ضدها الثورات. وقامت الدراسة الميدانية بتطبيق استبيان بأسلوب عشوائي، في خمس جامعات يمنية حكومية، وعلى عينة حجمها 120 مبحوثاً من الأكاديميين العرب العاملين في هذه الجامعات، ممن يحملون الدرجات العلمية (أستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ) وقد خَرَجت الدراسة بنتائج عدة، أهمها 73.3% من النخبة الأكاديمية العربية يهتمون بمتابعة أخبار الثورات **"الربيع العربي"** وتطوراتها، و20.3% منهم يُبدون اهتماماً متوسطاً، و5.8% لا يهتمون. وجاءت القنوات الفضائية الإخبارية كأهم مصدر في ترتيب المصادر الإعلامية التي تتابعها النخبة الأكاديمية العربية في اليمن وتستقي من خلالها الأخبار والمعلومات عن ثورات **"الربيع العربي"**. وقد جاء على رأس هذه القنوات تفضيلاً لدى المبحوثين قنوات: الجزيرة، ثم العربية، ثم الـ"بي بي سي"، ثم قناة الحرة.

وجاءت الفضائيات اليمنية الخاصة في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث جاءت وسائل التواصل الاجتماعي. وجاء اتجاه الأكاديميين العرب نحو الثورات **"الربيع العربي"** إيجابياً بنسبة 52.5% ، وسلبياً بنسبة 34.2% ، وجاء محايداً بنسبة 13.3%.

يبقى الإعلام باختلاف توجهاته وتنوعه بين تقليدي وجديد، عاملا حاسما في حياتنا ويؤثر فيها، خاصة فئة المثقفين الأكاديميين لما لهم من رغبة في متابعة الأحداث العربية، وخاصة الربيع العربي الذي أحدث تغييرات كثيرة في المنظومة الاجتماعية والسياسية وفي طبيعة الأدوار.

[1]- خالد الصوفي وعلي البريهي، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، يناير 2014، ص 32.

11/ التعليــق علــى الدراســات الســابقــة:

تعتبر الدراسات السابقة عنصرا مهما في البناء المنهجي والمعرفي للبحوث والدراسات، وهي عبارة عن قراءات مسبقة يستعملها الباحث في الإلمام بموضوعه، وصياغة أفكاره وبناء خطته للانطلاق في جمع المعلومات بما يتناسب مع إشكالية الموضوع.

أما الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها فكانت ترتكز على النخبة المثقفة كمصدر خام، وكانت متنوعة من حيث علاقة النخب بالأنساق الأخرى، مثل المجتمع والسياسة والدين والمواطنة والإعلام، وكذا مهمة ودور المثقف في مجتمع يعرف الكثير من التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية. بالإضافة إلى الإشكالية التي يصطدم بها أي باحث في مجال المثقف، هي تحديد مصطلح النخبة في إطار تاريخي لأنه عرف الكثير من التطور، منذ استعماله كمنظومة تأثر وتتأثر في المجتمع، وتقسيم النخب إلى السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية والفنية. كما تطرقت معظم الدراسات السابقة إلى مسألة المهمة والدور، خاصة في فترة تمر بها البلدان العربية بمرحلة انتقالية، منذ الانتفاضات الشعبية أو ما يسمى "الربيع العربي"، مرحلة لم تصل إلى بر الأمان بسبب الكثير العقبات والمتغيرات، إلا أن الكثير وجه الاتهام إلى النخبة المثقفة العربية، وتهمها بالتقصير عن أداء دورها والمشاركة في التحولات السياسية وبناء الدولة الوطنية، باعتبارها فئة مثقفة تحمل من المعارف بما يؤهلها على خدمة المجتمع، ومشاركة أصحاب القرار السياسي بما يخدم الوطن للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية ومجتمع متقدم.

وفي ظل هذه الزوبعة العربية ظهرت الكثير من المتغيرات، التي تصادمت مع النخب مثل الإعلام الذي كان له دور كبير فيما يحدث في العالم العربي، وهل يعتبر الإعلام العربي عنصر ايجابي أو سلبي في علاقته بالمثقف؟، أي أنه فتح المجال له للتعبير عن آراءه من خلال التحليل والنقد، أم أنه عمل على إقصاءه وإظهار فئة معينة من النخب بما يتناسب مع مصلحة السلطة. أما النخبة المثقفة الجزائرية التي ظهرت في الدراسة الأولى، التي أظهرتها

من خلال بنية التعايش بين المدرسين في الفضاء الجامعي، وعلاقتها بالمجال السياسي، كالمشاركة السياسية وعملية المواطنة والعمل النقابي.

ومن خلال دراستنا هذه سنحاول تماشي مع التطور التاريخي لدور النخبة المثقفة (المدرس الجامعي) في الوطن العربي، وخاصة المجتمع الجزائري رغم أن موجة الربيع العربي لم تصل إلينا، إلا أن هناك الكثير من التحولات السياسية التي تعيشها الجزائر، جعلت الساحة السياسية غير مستقرة في ظل وضع اجتماعي يكاد ينفجر، ووضع اقتصادي في أسوء مراحله، نحاول الوصول إلى دور النخبة المثقفة المتمثلة في المدرس الجامعي، في عملية التحول السياسي لبناء دولة ديمقراطية حقيقية والوصول إلى عدالة اجتماعية.

12/ تحديد المفاهيم:

1/12- إشكالية تعريف النخبـة:

إن مفهوم النخبة متداول في الكثير من المواضيع السياسية والاجتماعية والفلسفية وحتى الأدبية، وذلك باختلاف الطرح واختلاف الزمان والمكان، باعتباره نسقا له دور فعال داخل الجماعات والمجتمعات، أو كفئة لها المكانة والقوة التي مكنتها من تغيير وإحداث تحولات حضارية، و"مع ذلك فهناك مدرستان بشكل عام: أولئك الذين يتبعون نوعًا من التعريف الفصلي للطبقة، يفكرون عمومًا في النخب فيما يتعلق بالسلطة والموارد التي يمتلكونها، وغيرهم ممن يفكرون في النهج الأكثر ماركسية في النخب الذين يشغلون مركزًا مهيمنًا داخل العلاقات الاجتماعية. وفي كلتا الحالتين، فإن النخب هي تلك التي تملك السلطة والموارد"[1]. وعليه سنتطرق إلى تعريف مصطلحات النخبة والمثقف والانتليجنسيا لغة واصطلاحا، من خلال أهم العلماء والباحثين الذين تطرقوا إلى دراسة موضوع النخبة.

تحديد مفهوم النخبة والمثقف والانتلجنسيا والصفوة، كمفاهيم مرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وطبيعة دور المثقف وأهميته في مجتمعه، رغم أن دوره أصبح عالميا يدافع عن الثقافة والبيئة والعدالة وهي قضايا عالمية، بالإضافة إلى طبيعة

[1]- Shamus Rahman Khan, The sociology of elites, Annu. Rev. Sociol, Columbia University, New York, 2012, p 362.

المجتمع التي يعيش فيه، ومدى توفره على فضاء يسمح له بالعمل في وسط ديمقراطي يتمتع بالكثير من حرية التعبير، كلها متغيرات تحدد تعريف مفهوم النخبة المثقفة، وأنواعها، وأدوارها ووظائفها، وسلطتها وتأثيراتها، ومشاكلها (الهوية) وتحدياتها (السلطة). وتختلف النخبة المثقفة من مجتمع ديمقراطي إلى مجتمع متخلف.

ويرتبط مفهوم المثقف بصفة وثيقة بالثقافة، ولكل مجتمع ثقافة تميزه عن المجتمعات والجماعات الأخرى، لأنه إذا وُجدت مشكلة ثقافية في أي مجتمع سنجد أنها أزمة نخب، باعتبار الإشكالية الثقافية هي مهمة المثقف، وهو أدرى بتاريخها وأزماتها وطبيعتها وحلولها. وتنجح هذه العلاقة بين المثقف والثقافة إذا كانت هناك إرادة سياسية جادة، ذات رؤية بعيدة وأهداف متعددة لخدمة كل الفاعلين في المجتمع.

1-النخبـــة:

أ- لغــة:

عرفها **ابن منظور** في كتابه لسان العرب على أن: "نخب: انْتَخَبَ الشيءَ: اختاره. والنُّخْبَةُ: ما اختاره، منه. ونُخْبَةُ القوم ونُخْبَتُهُمْ: خِيَارُهم. قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء. قال أبو منصور وغيره: يقال نُخْبة، بإسكان الخاءِ"[1].

تشتق كلمة النخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب أي اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، فنخبة القوم تعني خيارهم. أما لفظ الصفوة فهو يدل على معنى الخلاصة، فاصطفى الشيء أي اختاره أو استخلصه[2].

ب- اصطلاحا:

هي فئة من الفئات المتميزة في المجتمع من الناحية الفكرية أو التعليمية مما يؤهلها للقيام بدور قيادي أو بأدوار المسؤولية في المجتمع، وهي أكثر فئات المجتمع تأثيرا في الحياة

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، الطبعة الثالثة، بيروت، المجلد الرابع عشر، سنة 2004، ص 215.
[2]- مولود سعاد، النخبة والمجتمع، مرجع سابق، ص 98.

العامة وقدرة على اتخاذ القرار ... كما يتميزون بقوة تأثيرية في دوائر صنع القرار والرأي العام، ومن ثم تصبح هذه الفئة عنصرا أساسا لوسائل الاتصال المختلفة[1].

ت- تعريف النخبة الجامعية إجرائيا:

هي فئة من فئات المجتمع تتميز بمستوى تعليمي وفكري عالي، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور قيادي أو بأدوار المسؤولية في المجتمع من خلال تدريس وتكوين الطلبة الجامعيين في العديد من التخصصات، العلمية والتقنية والأدبية والإشراف عليهم في التدرج وما بعد التدرج. وهي جزء من النخبة الفكرية التي تضم الأدباء والمفكرين وأساتذة الجامعات والفلاسفة والعلماء[2].

- **باريتو، وكابتانو موسكا:**

أول من كتب عن النخبة المفكر الايطالي **"باريتو، وكابتانو موسكا"**، حيث أكدا بأن النخبة هي الطبقة الحاكمة التي تشكل الأقلية من أبناء الشعب، والتي تتميز عن غيرها من الطبقات بالقوة والسلطة، والنفوذ"[3]. إلا أن المصطلح النخبة تغير مع التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي طرأت على المجتمعات حيث أصبحت النخبة تلك الفئة، التي تفكر وتحلل وتنتقد المجتمع والسياسة، همها الرقي بالفرد والمجتمع، متمركزة في جميع المجالات. تتميز بثقافة عالية وعلم وفير وملمة بمجتمعها.

يرى **باريتو Pareto** في إشكالية "تداول النخب"، "من استمرار ارتفاع وانخفاض النخب، أنه قانون تاريخي قابل للتغيير، لا يمكن لأي مجتمع أن يفلت منه، على الرغم من أن تحليل باريتو يشبه موسكا في العديد من النواحي، إلا أن سياق التبرير هو نفسه جزئيا، وباريتو هو قبل كل شيء، أكثر ارتباطا إلى النظرية الاجتماعية واسعة ومنهجية. كما أنه يعرف عموما النخبة كفئة من الناس المجندين من أولئك الذين يحققون أعلى مستويات الإنجاز في مجال نشاطه، هذا النوع من النشاط الفعال غير مهم بالنسبة له، ويشمل صراحة

---

[1]- محمد الفاتح حمدي، استخدام النخبة الجامعية الجزائرية للصحافة الالكترونية وانعكاسه على مقروئية الصحف الورقية: دراسة في الاستخدام والتأثير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، سنة 2013، ص 241-242.

[2]- خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص 242.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2004، ص 354.

كلا من الشخصيات السياسية أو المؤثرة سياسيا مثل نابليون"[1]. يبدو أن باريتو يجمع في تعريف النخبة الكثير من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين، رابطا نشاط هذه الفئة ببروزها في المجتمع في مجال محدد، حتى وإن كانت من الطبقات الأدني شئنا مثل المجرمين والمنحرفين والمحتالين.

كما أشار كل من "Pakulski, Jan and Bruce Tranter" على ارتباط مصطلح النخبة في الكثير من التعريف بالنخبة السياسية، وأكدا أنها "من الناحية الفنية، يشير مفهوم النخبة (النخبوية)، كما يستخدمها معظم علماء السياسة اليوم، إلى أصحاب السلطة الأعلى، الذين يشكلون شبكات من صانعي القرار الوطنيين المهمين ويسيطرون على الدولة، غالباً ما ينظر إلى "النخبة" على أنها مرادف لـ "النخبة السياسية"، وهذا الأخير يضم أعضاء الهيئات التشريعية في الولاية، ورؤساء "أجهزة الدولة الإدارية ومديريات الأحزاب السياسية الرئيسية. البرلمانيون الوطنيون الذين يشار إليهم في كثير من الأحيان كأعضاء في "الطبقات السياسية" (مصطلح موسكا)، يعتبرون جوهر النخبة السياسية في جميع الديمقراطيات المتقدمة"[2]. هذا التقارب حول مسألة ربط مفهوم النخب بالنخب السياسية، مع باريتو وموسكا، من خلال ربطه بالمناصب السياسية خاصة أعضاء البرلمان، ومسألة تداول النخب المبنية على التغير السياسي، لأنه في حالة وجود تحولات سياسية ينتج عنه نخب جديدة على المناصب السياسية.

- **روبرت ميتشلز**:

يرى "ميتشلز" على ضرورة وجود نخبة في المجتمع للحكم والتسيير، حيث يرى "بأن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم بأنفسهم، وأن السيطرة على حشد كبير أيسر بكثير من السيطرة على عدد قليل من المستمعين إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفلات والعواطف. ويرى ميتشل بأن الصفوة الحاكمة والاوليجاركية الحاكمة على حد قوله إنما ينتظم عقدها

[1]- Michael Hartmann, The Sociology of Elites, Routledge, Taylor & Francis Group, London and new York, 2006, p 12.

[2] - Pakulski, Jan and Bruce Tranter, Political Elites, Elite Quality and Elite Recruitment, New York: Palgrave Macmillan, 2015, p 19.

بالضرورة داخل كيان تنظيمي، وما دام الأمر كذلك فان ممارسة القوة من خلال تركيز السلطة في أيد ضئيلة من الأفراد"[1].

- **معن خليل عمر:**

إلا أن "**معن خليل عمر**" من خلال كتابه: معجم علم الاجتماع المعاصر يرى "أن بعض النخب غير حيوية أو مفتوحة ولا تمثل طبقة مسيطرة ولا ترحب بالآخرين من الطبقة الدنيا أو لا تبقى التأثيرات من الضغوط الخارجية"[2]. هذا النوع من النخب المثقفة موجود بكثرة في المجتمعات النامية، أو المجتمعات التي لم تصل مرحلة الديمقراطية الحقيقية، هي فئة مضطهدة من قبل النظام الحاكم، تعيش في خوف وتبعية للسياسي وغير مستقلة ماديا وفكريا، فيتبنى هذا النوع من المثقفين يختار الانعزال أو الهجرة دون مجابهة النظام، ويتبنى الصفات سابقة الذكر.

- **خليل أحمد خليل:**

كما قام "**خليل أحمد خليل**" في كتابه: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع بتعريف النخبة على أنها، "مفردة جامعة من معانيها إكبار النجاح الذي يحرزه الفاعلون الاجتماعيون خلال نشاطاتهم. والإكبار هو التقدير والتقويم بالمقارنة، ولا يمكننا مقارنة غير القابلين، كما لا يمكننا الكلام عن النخبة إلا داخل فرع نشاط. فالنخبة هي زمرة اجتماعية بلغت داخل جماعة أكبر أعلى نسب النجاح"[3].

- **بريس وستيفن يارلي:**

أما "ستيفن بريس وستيفن يارلي" **Steve Bruce and Steven Yearley** عرف النخبة على أنها "مصطلح مستعار من الفرنسية، وهذا مفيد لوصف مجموعة صغيرة ذلك يهيمن على مجتمع أو منظمة أو مجموعة اجتماعية دون أن تلتزم نفسك بأي تفسير خاص لتلك الهيمنة. ومن ثم فهو مصطلح أوسع من "الطبقة الحاكمة"، وهو ما يفسر قوة هذه المجموعة

---

[1]- أمينة علاق، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 28/ مارس 2017، ص 175.

[2]- معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2006، ص 209.

[3]- خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1984، ص 222.

من حيث وضعها الاقتصادي في القرن التاسع عشر (وبعد ذلك في أيدي المحافظين)، استخدام كلمة النخبة يعني ضمنيا أن الحكام يستحقون لأنهم كانوا متفوقين بشكل فطري. هذا هو التماسك الضمني في المصطلح الذي يفسر لماذا كانت دراسة رايت ميلز الكلاسيكية 1950 من السلطة في الولايات المتحدة تسمى السلطة النخبة 1956"[1].

- **طوني بينيت:**

يُعرف المصطلح حسب الاستعمال، وهذا ما نجده عند "**طوني بينيت**" في كتابه: مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع حيث يقول، "حين يستعمل المصطلح في العلاقات بين الجماعات الاجتماعية، فهناك معنى إيحائي إضافي، بأن القلة لا تتمايز عن الكثرة فقط، بل تمارس عليها صورة من صور السلطة. وقد تتميز النخب أيضا بمصطلحات ثقافية وعقلية"[2].

- **رايمون بودن و فرنسوا بوريكو:**

يقول كل من "رايمون بودن و فرنسوا بوريكو" **Raymond Boudon and François Bourricaud** "صحيح أنه على مستوى من العموميات المتطرفة يمكن اعتبار النخبة متعاونة في اتجاه النظم الاجتماعية. وقد طرحت هذه النقطة منذ أن اقترحها **سانت سيمون** في عام 1807، المثقفون والمنظمين والكهنة يتعاونون في أداء المجتمع. وقد أثارها **مانهايم** في تمييزه بين 'تنظيم وتوجيه النخبة' والناشرين النشطاء الذين يتعاملون مع الروحية، والثقافية، والمشاكل الأخلاقية. وقد أثاره **بارسونز** مرة أخرى، وبعده **سوزان كيلر**: المهام الأربع للنظرية البارسونية تحدد أربعة أنواع من النخب، الذي يضمن تعاونه اتجاه النظم الاجتماعية"[3].

---

[1]- Steve Bruce and Steven Yearley, The Sage Dictionary of Sociology, SAGE Publications, London, 2006, p 82.

[2]- طوني بينيت وأخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع-، ترجمة: سعيد الغنمي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2010، ص 667.

[3]- Raymond Boudon and François Bourricaud, A Critical Dictionary Of Sociology, Selected and Translated by: Peter Hamilton, Routledge, Taylor & Francis Group, London and new York, 2003, p 161.

- **ر. ميشلز R. Michels**

يتشابه تعريف النخب عند الكثير من الباحثين والعلماء، مثل "ر. ميشلز (1971) الذي يقترب من النخبة من خلال تحليل المنظمات السياسية التي مهما كانت أهدافهم الأولية، في نهاية المطاف تهدف فقط إلى الحفاظ على أنفسهم. من هذا المنظور، يحدد المؤلف آليتين تسهمان في تشكيل حكم الأقلية: التخصص الفني للوظائف (أو تمايز الأعضاء) وطريقة تدريب الخبراء (أو طريقة الوصول إلى الوظائف)، ستكون هاتان الحركتان أكثر فاعلية إذا تزامنت مع حاجة القادة بين الجماهير"[1]. يرى **ميشلز** أن النخب تنشأ من خلال الحاجة، سواء من أجل تسيير أمور الدولة بمختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، أو من أجل المحافظة على مصالح هذه النخب، وهذا التوجه يرى أن النخب تتركز في النسق السياسي، ويعمل في إطار السلطة والنفوذ والقوة.

2-الانتلجنسيـا Entelligens:

- **أحمد موصللي ولؤي صافي:**

قد عرفها "**أحمد موصللي ولؤي صافي**" في كتابهما: جذور أزمة المثقف في الوطن العربي على أنها "جماعة تشمل الناس الذين يمتهنون العمل الذهني، وقد مهد ظهور الانتلجنسيا تقسيم العمل، وخاصة انفصال العمل الذهني عن الجسدي ولم تفد الانتلجنسيا شريحة اجتماعية متميزة، يرفدها أناس يتحدرون من مختلف الطبقات، إلا مع تطور الرأسمالية التي أدت إلى زيادة شغيلة العمل الذهني، القادرين على متطلبات البرجوازية إلى حد كبير سواء منها الإنتاجية أو الاجتماعية"[2].

- **عزمي بشارة:**

كما ذهب "**عزمي بشارة**" إلى أن مصطلح الانتلجنسيا أصبح يستخدم في وصف فئة المتعلمين والخبراء العاملين في مجال "التفكير" كمهنة، مدرسين كانوا أو صحافيين أو خبراء أو مهندسين أو علماء من العاملين في مجالات المعرفة والعلم، من دون أن يكونوا من

---

[1]- Jean-Luc Metzger et Philippe Pierre, EN QUOI LE CONCEPT D'ELITE PEUT-IL AIDER A ANALYSER LE PROCESSUS DE MONDALISATION?, Recherches Sociologiques, 2003/01, p 96-97.

[2]- أحمد موصللي ولؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سنة 2002، ص 218.

"المفكرين" المبدعين (أي الذين يقدمون إنتاجا إبداعيا، فكريا كان أو أدبيا) الذين يرون أن من واجبهم اتخاذ مواقف من المجتمع والدولة وغيرها"[1]. وعليه وجب إعادة النظر في تعريف المصطلح لما يشوبه من غموض، لأن فئة الانتلجنسيا يجب أن تتحدد بعملية الإنتاج الفكري، بما يخدم مصلحة المجتمع لتفادي أو خروج من المشاكل المهددة لبقائه، والتفاعل مع السياسي عن طريق صياغة القرار السياسي.

- **علاء جواد كاظم:**

وعرفها **علاء جواد كاظم** في مقاله تحت عنوان: العقل، الانتليجنسيا، الايدولوجيا: نحو تفكيك سوسيولوجي للبنية الثقافية (المجتمع العراقي نموذجا)، على أنها "فئة اجتماعية تتباين في انتمائها الطبقي والاديولوجي وتتميز بأنها الأكثر ارتباطا بالعقل وعالم الأفكار والتجريد، ما يجعلها تقفز على المجتمع في اغلب الأحوال، وتساهم فعليا في عملية إنتاج (منظومة تصورات) إيديولوجية أو بلورتها أو صياغتها أو توزيعها وتمارس دورا أساسيا في عملية التحويل الاجتماعي"[2].

إذا كانت كل الظروف متوفرة أو على الأقل بعضها، من مشاكل اجتماعية كثيرة تضرب استقرار أفراده، وما زادها تعقيدا التطور التكنولوجي والعولمة، وإشكالات سياسية بين من يبحثون عن التعددية والتداول على السلطة، وفئة أخرى تبحث عن الاستقرار وتدعوا إلى عدم التسرع، وتعطي أمثلة حول البلدان العربية التي تشهد ربيعها. واقتصاد يتهاوى بسبب سوء التسيير والتقدير، إن الأزمة عرفتها البلاد من قبل ولكن دون التحضير لسيناريو متكرر، وما زاد الأمور تعقيدا انه اقتصاد يعتمد بصفة كلية على مداخيل المحروقات. وأن فئة الانتليجنسيا دورها إنتاج فكري وطرح تنموي، وان كل مجتمع لديه مثقفوه، فأين هذه الطبقة المتميزة عن المجتمع بالتفكير؟ ومتى تعلن عن ظهورها للعب دورها الرئيسي؟، لأنه الوقت المناسب لتقوم بأدوارها التي يتقمصها أشخاص ليس اختصاصهم.

أما في الجزائر فقد طرحت إشكالية الانتليجنسيا، في دراسات الكثير من المفكرين من أمثال مصطفى لشرف ورضا مالك ومالك بن نبي، بالإضافة إلى علي كنز وعمار بلحسن،

---

[1]- عزمي بشارة، عن المثقف والثورة، مرجع سابق، ص 4.

[2]- علاء جواد كاظم، العقل، الانتليجنسيا، الايدولوجيا: نحو تفكيك سوسيولوجي للبنية الثقافية (المجتمع العراقي نموذجا)، مجلة إضافات، بيروت، لبنان، العدد السابع/ صيف 2007.

حيث يرى هذا الأخير "في أصل الإشكالية، وانتهى إلى أن هناك شبه إجماع، مفاده عدم وجود انتليجنسيا جزائرية، كمجموعة مثقفة منظمة، مستقلة ذاتيا، أصيلة متجذرة في التاريخ الجزائري والتراث الثقافي الوطني والعربي منتجة لخطابات فكرية ونقدية. في مقابل ذلك هناك مثقفون فرادى، معزولون، شغيلون، ذهنيون، يعيدون إنتاج خطابات سياسية وإيديولوجية محلية أو عربية أو عالمية"[1]. وسبب إشكالية الانتليجنسيا في الجزائر حسب عمار بلحسن نتاج عدة أسباب تاريخية من بينها غياب التراث الثقافي والحضاري، مما اثر كثيرا في تكوين القوى الاجتماعية الناشطة، وازدواجية اللغة التي أصبحت فضاء للصراع بين النخب، حيث كان من المفروض الاستثمار فيها لإنتاج المعرفة والثقافة.

3. المـثـقـف:

لغة:

عرفه "ابن منظور" من "ثقف: ثَقِفَ الشيءَ ثَقْفًا وثِقَافًا وثُقُوفةً: حَذَقَه. ورجل ثَقْفٌ وثَقِفٌ وثَقُفٌ: حاذق الفهم، وأتبعوه فقالوا ثَقْفٌ لَقْفٌ. ويقال: ثَقِفَ الشيء وهو سرعة التعلم. ابن دريد: ثَقِفْتُ الشيءَ حَذَقْتُه، وثَقِفْتُهُ إذا ظَفِرْتَ به"[2].

اصطلاحا:

- **محمد شوقي الزين:**

يقول "محمد شوقي الزين" عن المثقف في كتابه: الثقاف في الأزمة العجاف: فلسفة الثقافة في الغرب وعند العرب، على أنه "ليس في معاني لفظ "ثقف" ما يتفق مع المعنى الذي نريده نحن اليوم من كلمة ثقافة، بل نحن لا نستعمل ثقف يتثقف بل نقول تثقف ويتثقف بمعنى اطلع اطلاعا واسعا في شتى فروع المعرفة، حتى أصبح رجلا مثقفا"[3].

- **برهان غليون:**

جميع التعريفات حول المثقف تربطه بالتفكير، دور التفكير مرتبط بالتغيير من حالة إلى حالة، كذلك برهان غليون عرف المثقف على أنه "ذلك الذي يجعل من التفكير في واقع

---

[1]- عبد الوهاب شعلان، هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية: الاستشراق- الإصلاح الديني- الانتليجنسيا- اللغة والهوية، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2013، ص 123.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 27.

[3]- محمد شوقي الزين، الثقاف في الأزمة العجاف: فلسفة الثقافة في الغرب وعند العرب، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2014، ص 60.

مجتمعه ومصالحه العامة أحد همومه الرئيسة، ويشارك في الصراع الاجتماعي من أجل دفع الواقع نحو الأفضل"[1]. رغم أن بعض نخبنا يشاركون في الصراع الاجتماعي، لكن ليس من أجل المساهمة في ارتقاء المجتمع سياسيا وثقافيا، بل هو صراع في الغالب فارغ من معانيه النبيلة، لا يرتقي أصلا إلى مرحلة الصراع، وكثيرا ما تكون غايته بدون هدف فقط من أجل لفت الانتباه وحب الظهور الإعلامي، وهذا الوضع ينتشر كثيرا في المجتمع الجزائري.

- **علي حرب:**

كما عرفه "**علي حرب**" في كتابه: الفكر والحدث: حوارات ومحاور، من خلال الحوار الذي أجراه معه الكاتب اللبناني حبيب معلوف، حول مسألة نقد المثقف قال: "نقدي للمثقف يندرج في سياق عملي، فأنا كمشتغل في سياق الفكر، أقرأ في الخطابات وأتعاطى مع المشكلات وأعمل على تفكيك المقولات والأطروحات، من أجل تشخيص ما يقع أو فهم ما يحدث، فهذه مهمتي: أن أشتغل على الأفكار، من أجل توليد أفكار جديدة، تتيح لي أن أفهم ما لا يُفهم من الوقائع والظواهر، أو من الأقوال والأفعال"[2]. إن مسألة نقد المثقف للمثقف هي عملية جد مركبة وصعبة، وكثيرا ما يكون الإشكال المختلف فيه له علاقة سياسية واجتماعية وثقافية، وأحيانا يخرج عن سياقه، لكن الأهم عند المثقف هو الاستمرارية في مهنة الاشتغال على الأفكار.

- **ادوارد سعيد:**

أما "**ادوارد سعيد**" أحد أهم المفكرين الذين اهتموا بدراسة المثقف، حيث عرفه على أنه ذلك "الشخص الذي يرهن وجوده كله بالإحساس النقدي وهو إحساس يشي بعدم تقبل الصيغ السهلة، أو الأفكار الجاهزة، أو البراهين الناعمة الملائمة تماما، وبالتالي رسالته هي الحفاظ على حالة التنبه الدائم والسهر للحفاظ على القيم المطلقة كالعدالة والحقيقة والعقل"[3]. المتمعن في التعريف يلاحظ أن ادوارد سعيد يصف المثقف بالمحارب الذي يعيش في مجتمع ملئ بالصراعات، وهدفه إحلال العدل عن طريق تسخير نفسه للدفاع عن الحقيقة والعدل

---

[1]- عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، المثقف العربي بين العصرانية والإسلامية، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، سنة 2009، ص 34.

[2]- علي حرب، الفكر والحدث: حوارات ومحاور، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت: لبنان، 1997، ص 135.

[3]- أحمد معط الله، رؤية ادوارد سعيد للمثقف العربي بين الالتزام والايديولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس جوان 2016، ص 51.

باستعمال العقل، ولا يتقبل أي شيء خاصة الأفكار إلا بالشك والتمحيص والدليل القاطع، التي كثيرا ما تفرضها العادات والتقاليد والأنظمة الحاكمة، لأن مهنته نقد السلطة.

الدارس لفكر ادوارد سعيد يجد أنه يقسم المثقفين إلى نوعين، **المثقف المحترف** ويعني به "المثقف المتخصص أو الخبير"[1]، إلا أن ادوارد سعيد يرى في هذا النوع من المثقفين، أنهم بعيدون عن قضايا مجتمعهم، يعيشون في وسط منغلق وكثيرا ما يكون الجامعة، كما يستعملون لغة دقيقة في تخصصهم. أما النوع الثاني فهو المثقف الهاوي، "هو شخص استطاع أن يتحرر من حالة التخصص وامتيازات السلطة، وأنه لا يتخذ من المعرفة واسطة للعيش، بل يتخذها حاكما أخلاقيا على عمله ونشاطه"[2]. والمثقف الهاوي الذي يتكلم عليه ادوارد، هو مثقف يُعد على الأصابع لقلته، فغالبية المثقفين باختلاف أنواعهم ومشاربهم الفكرية، يعتمدون على السلطة لكسب قوتهم، كما أن السلطة تتعمد الضغط عليهم لتجنب نقدهم ونشر أفكارهم، والكثير منهم وجد مواقع التواصل الاجتماعي منصة لنشاطه الفكري والنقدي وبأسماء مستعارة.

- **جوليان بندا:**

ومن بين أشهر التعريفات حول مفهوم المثقف، نجد تعريف **"جوليان بندا"** حيث وصفهم على أنهم "عصبة ضئيلة من الملوك الفلاسفة من ذوي المواهب الفائقة والأخلاق الرفيعة الذين يشكلون ضمير البشرية"[3]. نجد المفكر ادوارد سعيد ينتقد هذا التعريف، لأن جوليان بندا يرفض فئة المفكرين غير الملتزمين أي الذين يصب اهتمامهم للعلوم الأخرى المختلفة، كما وصفها ادوارد حتى ولو كانت في مجال السحر والعرافة.

- **طوني بينيت:**

يقول **"طوني بينيت"**، أنه "إذا كان المثقفون من يتحدد عملهم اجتماعيا بكونه يقوم على امتلاك المعرفة واستعمالها، سواء أكانت تلك المعرفة من باب الوجاهة أم الوتيرة السائدة،

---

[1]- محمد كعبش، مفهوم المثقف وأدواره عند ادوارد سعيد، مجلة البدر المجلد 09/ العدد 12/ سنة 2017، جامعة بشار، الجزائر، ص 590.

[2]- نفس المرجع، ص 593.

[3]- ادوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة: محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، سنة 1996، ص 34-35.

(...) أي يتعلق في ما إذا كانت تلك المصالح قوية ومتماسكة بما يكفي لإعطاء المثقفين نوعا من الاستقلال النسبي كجماعة اجتماعية"[1]. وهذا ما يعاني منه المثقف الجزائري، إذ لم يجد وسطا يوفر له الوحدة والقوة مثل وزارة الثقافة ولا مجتمعا واعيا، ما جعله أكثر انعزالا عن المجتمع وأكثر بعدا عن قضيته النقدية.

- **صيدلاني جميل الشرفا:**

ونجد **"صيدلاني جميل الشرفا"** يعطيه تعريفا شاملا، "يقوم على المقدرة العملياتية للعقل ومعرفة شيء من كل شيء وتكوين مواقف وأفكار. فيقول: هذا الشخص الذي يهتم ويلم بمواضيع مختلفة كالسياسة والاقتصاد والتاريخ والدين وباقي العلوم المختلفة، وأن تكون لديه القدرة على التفكير والتحليل المنطقي، والربط بين هذه العلوم المختلفة وتكوين قناعات وأفكار عامة"[2]. وفي ظل الظروف المعقدة التي تمر بها الجزائر، نحتاج إلى هذا النوع من المثقفين المفكرين، الذين يمتلكون رؤية شاملة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، للوصول إلى تحليل علمي ومنطقي في إطار دراسات إستراتيجية استشرافية، ستكون لها فاعلية في استتباب واستقرار بنية المجتمع المتوترة.

- **علي السعدي:**

كما قام **"علي السعدي"** بتعريف المثقف من خلال تقسيم المفهوم ضمن مستويات ثلاث، المثقف والمنظر والمفكر.

المثقف: يمكن تعريفه بأنه الذي يعرف شيئاً من كلّ شيء، أو (المطّلع) وتقع مادة إشتغاله الأساسية في إطار (الرأي) أو القول.

المنظّر: وهو من يمتلك القدرة على فهم الفكرة المعرفية وهضمها ومن ثم شرحها منهجياً، ويمكن تسميته ب(العارف)، أما مادتّه، فتقع في مستوى (الخطاب).

المفكّر: ذلك الذي يستطيع إنتاج الفكرة المعرفية وصقلها وتطويرها، أو تجاوزها لإنتاج فكرة أرقى، وهو ما يطلق عليه (المعرفي)، وهذا النوع من المثقفين يكون نادراً في أيما مجتمع

---

[1]- طوني بينيت وأخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع-، مرجع سابق، ص 588.

[2]- نداء الشناق، تعريف المثقف.. غموض المفردة والتباس المصطلح، الرأي (الرأي الثقافي)، عمان، 2011/04/30.
الموقع الالكتروني: http://alrai.com/article/460778.html

لأن ما عنده من خصوصية إنتاج الفكر، ينبع أساساً من موهبة ذاتية وقدرة قد تصقل وتتطور، لكنها لا تكتسب [1].

هناك مجموعة من الصفات التي تتوفر في المثقف، وقد حددها يحي محمد في أربع عناصر وهي كالأتي:

- يتصف المثقف بأنه ذو قدر واسع من الإطلاع والمعارف الفكرية المتنوعة. وبالتالي فإن مفهوم المثقف يقف في مقابل مفهوم المختص نسبياً. أما المثقف فصاحب معارف لا تتحدد بموضوع معين بالذات.

- إن إطلاع المثقف الواسع يؤهله لأن يمتلك القدرة على الإدراك النظري فهماً وتأسيساً. أيّ أنه يمتلك المقدرة على فهم ما يُطرح من النظريات الفكرية العامة.

- إن معارف المثقف مستمدة في الأساس من النظر والإطلاع على شؤون الواقع وممارسة التحليل العقلي. وبالتالي فإن المثقف ذو مقدرة عالية على النقد والتفكير والتمييز بين الآراء التي لها علاقة بالواقع ومجرى الأحداث العامة.

- ينصب إهتمام المثقف على قضايا المجتمع، بإعتباره كائناً معرفياً فاعلاً[2].

4. تعريـف الثقـافـة:

لا يمكن دراسة المثقف ودخول فضاء النخبة المثقفة بكل اختلافاتها، دون تفكيك مفهوم الثقافة وعلاقتها بالمثقف والحضارة والماضي والمستقبل، رغم كثافة تعريفات الثقافة في بعدها الاجتماعي والسياسي والديني، سنحاول إبراز أهم التعاريف التي تطرقت بالشرح لمفهوم الثقافة، وكذا محاولة ربطه وظيفيا بالمثقف والسياسة.

- **ابن خلدون:**

يمكن أن نبدأ تعريف الثقافة من ابن خلدون وذلك من خلال كتابه المعروف "المقدمة"، إلا أن زكي الميلاد فصل حول هذا الموضوع في كتابه "مسألة الثقافة"، وذكر أنه درس المقدمة جيدا باحثا عن مفهوم الثقافة حول ما إذا استعملها ابن خلدون كمفهوم اجتماعي وحضاري وسياسي. فقد وجد أن المصطلح ذكر ست مرات، الاستعمال الأول كان بلفظ

---

[1]- علي السعدي، المثقف العراقي .. طموح التغيير .. فردانية السلوك، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد 3999، بتاريخ: 17. 08. 2017.

[2]- يحي محمد، المثقف العربي وبناء الواقع الحديث، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد 3999، بتاريخ: 17. 08. 2017.

(الثقافة)، أما الاستعمال الثاني وردت (الثقافة) بكسر التاء مع وجود الشدة، في المرة الثالثة كان بصيغة (الثقاف) بكسر التاء، والرابع كان بصيغ (ثقافته) بكسر التاء وتكررت ثلاث مرات، الاستعمال الخامس كان بصيغة (تثقيف)، أما الاستعمال الأخير كان بصيغة (تثقيفا). هذه الاستعمالات كانت مجرد مفردة لغوية متعارفا عليها في مفردات اللغة العربية، ولم يتعامل معها بوصفها مفهوما. فالثقافة بفتح التاء في الاستعمال الأول كانت بمعنى الحذق والفطن، والثقافة بكسر الثاء في الاستعمالين الأول والثاني كانت بمعنى الملاعبة بالسيف لإظهار الحذق والمهارة، والثقاف بكسر الثاء في الاستعمال الثالث كان بمعنى الاستواء والتهذيب، وثقافته في الاستعمال الرابع كانت بمعنى الظفر والحذق، وتثقيف وتسكين الثاء في الاستعمال السادس كان بمعنى التقويم والتهذيب[1].

- **مالك بن نبي**

لا يمكن الحديث عن الثقافة في إطارها المفهومي إلا وتطرقنا إلى إسهامات "مالك بن نبي" العديدة في تطوير مفهوم الثقافة وتعريته من التبعية الغربية، وإظهاره بما يتناسب مع المجتمعات العربية الإسلامية. إسهاماته تتمثل في كتابين الأول (شروط النهضة) سنة 1949 باللغة الفرنسية، والثاني (مشكلة الثقافة) سنة 1959 بالقاهرة. عرفها على أنها تعني "مجموعة من الصفات الخلقية، والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"[2]. حاول مالك بن نبي إعطاء تعريف متكامل للثقافة، إلا أنه تعريف عام وشامل لأنه لم يتطرق إلى التفاصيل التوضيحية، خاصة وإن كان الفرد في العصر الحديث يتلقى الكثير من القيم الاجتماعية، عن طريق مواقع العالم الافتراضي لأنها أصبحت جزءا من العالمية بسبب التطور التكنولوجي الكبير، وبمعنى آخر أصبح الفرد يعيش في أكثر من وسط وبين الكثير من المجتمعات المختلفة افتراضيا، يكتسب منها الكثير من القيم المختلفة والجديدة في ظل العالم الشبكي.

---

[1]- زكي عبد الله أحمد الميلاد، المسألة الثقافية: من أجل بناء نظرية في الثقافة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، سنة 2010، ص 38-40.

[2]- زكي عبد الله احمد الميلاد، نفس المرجع، ص 78-79.

رغم أن مالك بن نبي درس وتطرق إلى مشكلة كبيرة في المجتمع العربي، وهي شروط النهضة ومشكلة الثقافة محاولا بناء منهج ثقافي جديد يتناسب مع طبيعة مجتمعنا، للخروج من الكثير من المشاكل المتراكمة تاريخيا، في ظل تبعية المجتمع العربي بالغربي والانبهار به وبثقافته. إلا أن الاهتمام بفكره جاء متأخرا، في فترة كانت المجتمعات العربية والإسلامية بأمس الحاجة إلى فكره العلمي، خاصة أنه يركز كثيرا على الجانب التربوي، وأي مجتمع يريد التطور ومسايرة الدول المتقدمة يجب الاهتمام بالتربية والعلم.

ارتكز "مالك بن نبي" في تعريفه للثقافة على الجانب النفسي والاجتماعي، من خلال علاقة التأثير والتأثر مع الوسط، حيث يقول أن "تعدد وجوه الثقافة لا يساعدنا في تعريفها على أنها (شيء)، بل على أنها علاقة متبادلة، هي العلاقة التي تحدد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد"[1]. كما قلنا أن الجانب النفسي والاجتماعي مهم عند مالك بن نبي في تعريفه للثقافة، ويرجع هذا الاختلاف والتنوع إلى تفسيرات المدارس من جهة، بالإضافة إلى الاختلاف الذي يصطدم به أساتذة المدرسة الواحدة، "فبعض الأشخاص يقدمون الجانب النفسي وبالتالي الفردي، معتبرين الثقافة قضية إنسان، وآخرون يقدمون الجانب الاجتماعي ذاهبين إلى أن الثقافة (قضية مجتمع)"[2]. كما أنه يعطي أهمية للعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع والفكرة والشيء، وعلاقتها بظاهرة التثقيف بشكل عام.

- **ادوارد تايلور**

من بين العلماء الذين تطرقوا إلى تعريف الثقافة هو العالم "**تايلور**"، من خلال إصدار كتابه تحت عنوان "الثقافة والبدائية"، حيث عرف الثقافة على أنها "هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون، وكل القدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع"[3]. رغم أن الكتاب صدم الكثير من قراءه، لأنه جمع بين كلمتين متناقضتين وهما الثقافة والبدائية، كما أن الكتاب يركز على الثقافة في بعدها

---

[1]- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الطبعة الرابعة، دمشق، سنة 2000، ص 43.

[2]- نفس المرجع، ص 43.

[3]- زكي عبد الله احمد الميلاد، المسألة الثقافية: من أجل بناء نظرية في الثقافة، مرجع سابق، ص 116.

الأنتروبولوجي للحضارات القديمة، أي مرحلة بناء وتشكيل الثقافة في مراحلها الأولى لدى المجتمعات البدائية. ولأن "تاريخ تَطَوُر فكرة الثقافة يُوازي تطور مفهوم الحضارة، حيث قدم فلاسفة عصر التنوير فكرة الحضارة لوصف البيئة التي يعيش ويعمل فيها المواطنون، والحضارة هي عكس الطبيعة التي ينظر إليها على أنها بيئة الحيوانات. في فرنسا منذ القرن السادس عشر، كانت كلمة "civilité" التي كانت مشتقة من المواطن المدني الروماني (المواطن)، تدل على سلوك مدني لائق، تم استخدام الفعل يثقف للإشارة إلى عملية الوصول إلى وضع civilité ، عملية مماثلة لزراعة العقل المعبر عنها في مفهوم الثقافة"[1]. وارتبط تطور مفهوم الثقافة مع الحضارة، فأثر تطور المجتمعات عبر التاريخ اجتماعيا وسياسيا وفنيا وحتى علميا، إلى بروز مصطلح الثقافة بأبعاده الإنسانية، حتى أصبح يوظف في جميع الخطابات التواصلية وفي شتى المجالات.

- **انطونيو غرامشي:**

أما "غرامشي" فيقول "من الصعب خلق نظام ثقافي أخلاقي معنوي بينما تكون أسهل خلق مبادئ جديدة أصيلة بشكل عشوائي، في لغة مشتركة"[2]. غرامشي ربط النسق الثقافي بالسياسي، وذلك من خلال التطور الذي تعرفه الثقافة بداية بالبروز والتطور، لتصل إلى مرحلة التوازن وذلك حسب توازن القوى السياسية، ثم تبرز ثقافة جديدة غير مستقرة في مرحلة التكون، في المقابل تبدأ الثقافة القديمة بالتراجع والموت وتفقد دورها الاتصالي بين الأفراد، ويصبح المجتمع في غنى عنها لأنها لا تستجيب لاحتياجاته.

كما حدد مميزات التغيير الثقافي في مجموعة من المتغيرات، وهي الصراع ويقصد به صراع الطبقات، الاتصال في شكل التواصل بين طبقتين مختلفتين، بين المثقفين والبسطاء، أما النظام يتحدد في عملية تغيير النظام الثقافي بما يضفي تجانسا في المجتمع، وأخيرا الوحدة في التغيير الثقافي للوصول إلى الثقافة الاجتماعية الفاعلة.

---

[1]- Hans Schoenmakers, The Power of Culture A Short History of Anthropological Theory about Culture and Power, Globalisation Studies Groningen, University of Groningen, 2012, p 10.

[2]- خليفة يحي، غرامشي والمسألة الثقافية، قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=50367

- **كونراد فيليب كوتاك Conrad Phillip Kottak**

قدم "كونراد" تعريفا للثقافة من خلال كتابه الأنتروبولوجيا الثقافية، مركزا على سلوك البشر عبر المكتسبات المختلفة التي يتلقونها في حياتهم، حيث يقول "أن الثقافة تضم سلوكا محكوما بالقواعد ومشاركا، ويقوم على الرمز ويتم تعلمه وكذلك المعتقدات يتم نقلها عبر الحضارات. فكل شخص يتم تهذيبه ليس فقط الأفراد الحاصلين على تعليم الصفوة، فالجنس البشري homo له القدرة على التثقف (بالمعنى العام)، إلا أن البشر يعيشون في ثقافات معينة حيث يتم تربيتهم على المقدرة الإنسانية للتعلم الثقافي واستخدام اللغة والرموز، وتشير الثقافات إلى المعتقدات والسلوكيات المعتادة وقواعد السلوك المستوعبة في البشر وذلك من خلال التعلم"[1].

- **سبنسر اوتي Spencer-Oatey**

وذهب "سبنسر" في تحديد مفهوم الثقافة وتبيان تأثيرها على أنها "مجموعة غامضة من الافتراضات والقيم الأساسية، والتوجهات في الحياة والمعتقدات والسياسات والإجراءات والاتفاقيات السلوكية التي تتقاسمها مجموعة من الناس، وهذا التأثير (ولكن لا يحدد) سلوك كل عضو وتفسيراته للـ "معنى" سلوك الآخرين"[2]. كما بينت المفاهيم غير الملائمة للثقافة وهي ستة أفكار، (**الثقافة مُتجانسة**) التي تجعل قبول ثقافة الآخر غير مقبولة في إطار صراع الحضارات، وفكرة (**الثقافة شَيء**) بمعنى أنها مستقلة عن العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع، والفكرة الثالثة أن (**الثقافة موزعة بشكل منتظم بين أعضاء المجموعة**) باعتبار أن أفراد المجموعة يشتركون عاطفيا وسلوكيا ومعرفيا، وكأنه رفض للتنوع الثقافي. أما فكرة (يمتلك الفرد ثقافة واحدة) أو ما يسمى بالثقافة القبلية والعرقية والوطنية، إلا أنه يمكن للشخص امتلاك والتحكم بثقافات مختلفة، بالإضافة إلى فكرة (**الثقافة هي العرف**) بمعنى أن ما تراه من سلوكيات في ثقافة مجتمع آخر هو العرف، لكن بطريقة سطحية، إلا أن المفاهيم لا تلتزم بالعرف. أما الفكرة الأخيرة هي (الثقافة خالدة) وخاصة الثقافة التقليدية،

[1]- أرثر أيزابرجر، النقد الثقافي: تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، ترجمة: وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة 2003، ص 192.

[2] - Helen Spencer-Oatey, What is culture? A compilation of quotations, GlobalPAD Core Concepts, 2012, p 2.

وكأنها شيء مقدس لا يجب تغييره صالح لكل مكان وزمان، وهذا يتنافى مع الواقع الثقافي والحضاري، إن هذه الأفكار الستة مترابطة فيما بينها.

5- تعريف التحـول السياســي:

1/5- السياسة:

يقول "روجر كريتون" Roger Scruton أن كلمة "السياسة المستخدمة حاليًا، تشير إلى كل نوع من النشاط المرتبط بالحكومة"[1]. وهو فعل عام يشتمل على الكثير من الأفعال التي يمارسها الفرد، والتي لها علاقة بالسلطة والنظام السياسي، مثل تكوين أحزاب سياسية أو المشاركة في الحياة السياسية (الانتخابات)، وكذلك أصحاب القرار السياسي باعتبارهم من النخبة السياسية المؤثرة.

أما "وضاح زيتون" فيرى أن السياسة "هي القوة والهيمنة التي تمثلها أنواع الحكومات، وتتسم بمفهومين: الأول مفهوم تقليدي ضيق، يركز على أن السياسة هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات العامة. الثاني مفهوم شامل ومعاصر، ينظر للسياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة، تركز على المنافسة والصراع، من أجل السيطرة والنفوذ"[2]. وهذه الطريقة تعتمدها الأنظمة السياسية في الحفاظ على نفوذها وبسط سيطرتها داخليا، خاصة في الدول العربية لما شهدته من حراك اجتماعي قوي خاصة في السنوات الأخيرة، لدرجة اسقط الكثير من الأنظمة العربية.

بالإضافة إلى تعريف دانيال موشارد Daniel MOUCHARD حيث قال "يمكن تعريف السياسة على أنها المجال السياسي، أي المساحة التي شكلها ممثلو السياسة. هذه الفكرة قريبة من الأخرى، التي صاغها بيار بورديو، وكثيرا ما تستخدم في علم الاجتماع السياسي: هذا المجال السياسي"[3]. ويقصد بالمجال السياسي كل نشاط يقوم به النظام السياسي والأحزاب،

---

[1]- Roger Scruton, Dictionary of Political Thought, Third Edition, Palgrave Macmillan, New York, 2007, p 535.

[2]- وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2010، ص 215.

[3]- Jean-Yves DORMAGEN, Daniel MOUCHARD, Introduction à la sociologie politique, 3eme édition, de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2010, p13.

مثل الاستحقاقات الانتخابية وعمل الحكومة ونشاط المعارضة ونشاطات المؤسسات التشريعية، وكل نشاط أو عمل له علاقة بالحياة السياسية عامة.

2/5- التغيــر السياســي:

يعرف "إسماعيل عبد الكافي" التغير السياسي في كتابه: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي – انجليزي، على أنه "تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج"[1]. هي عملية جد معقدة ونتائجها غير مضمونة، لأن التغير السياسي من حالة إلى أخرى هو نتيجة ثورة قام بها مجتمع أو جماعة معينة. وهذا ما لا نجده قد حدث عند قيام الانتفاضات الشعبية العربية، رغم تغير الأشخاص إلا أن النظام الجديد هو شبيه بالنظام القديم، لهذا لم نرى تحولا فعليا في الحياة السياسية ولا انفتاحا حول الديمقراطية وتحصيل الحريات، ولا تحسنا في الحياة المعيشية للمواطن ولا تطورا اقتصاديا.

3/5- التحول الديمقراطي:

يقول "يونس مسعودي" حول تحديد مفهوم التحول الديمقراطي بأنه "يعد مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين: بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها بإستراتيجية الثورة بمفهومها الأول"[2]. تاريخيا ارتبط التحول الديمقراطي بالثورة الفرنسية سنة 1789 التي أسقطت النظام الملكي، أما في الفضاء العربي لم تعرف الدول العربية تحولا ديمقراطيا حقيقيا مع بعض التجارب الفاشلة، إلى أنْ انفجرت المجتمعات العربية سنة 2011 ضد الاستبداد والظلم، من أجل الديمقراطية والحرية حيث نجحت بعض هذه الانتفاضات في

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي – انجليزي، كتب عربية، مصر، سنة 2005، ص 116.

[2]- يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد صفر – مارس 2014، ص 148.

إسقاط الأنظمة السياسية، لكنها لم تنجح ولم تصل إلى أهدافها وعليه فإن التحول الديمقراطي كان جسدا بدون روح.

أما الأمريكي "فليب شميتر" F. Shumpter فقد عرف التحول الديمقراطي "بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذا هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"[1]. ولتطبيق القواعد الديمقراطية المتمثلة في الحريات والعدالة والمواطنة في مجتمع مثل المجتمعات العربية، يجب إحداث تغيير جذري سواء في المجتمع أو النظام السياسي، ولتحقيق ذلك بالطريقة الصحيحة يجب القيام بثورة تغييرية وتجديدية وبناءة، رغم أن لكل ثورة ثمن.

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السادس، كانون الأول 2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 40.

الفصل الأول

الفصـل الأول

النخب والإشكالية الثقافية في الجزائر

تمهيـد

1/ المشكلة الثقافية في الجزائر

1/1- الثقافة والسياسة

2/1- الثقافة والمجتمع

3/1- الثقافة والدين

4/1- الثقافة والهوية

5/1- الثقافة والعنف

2/ أنواع النخب المثقفة في الجزائر

1/2- النخب السياسية

2/2- النخب الثقافية

3/2- النخبة التكنوقراطية

4/2- النخبة العسكرية

5/2- النخبة الدينية

3/ المميزات العامة للنخبة

4/ النخب المثقفة وبناء مشاريع ثقافية فكرية

1/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في البلدان العربية

2/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في الجزائر

خلاصة

تمهيـد:

عرف النسق الثقافي في الجزائر مجموعة من المشكلات أدت إلى دخوله في أزمة أثرت على مختلف المستويات خاصة السياسية والاجتماعية، حيث شكلت الثقافة بمفهومها الواسع جملة من الأفعال والسلوكيات أنتجها المجتمع عبر القرون، وقد ساهمت همجية الاستعمار الفرنسي في تشويه الثقافة الجزائرية، ودفعت المجتمع إلى الاعتقاد بان التنوع الثقافي يعتبر خطرا عليه، وغرست فيه نمطا من الجهوية والأفضلية بين أفراده. فازدادت تداعيات هذه الأزمة بعد استقلال الجزائر لعدم اعتماد النظام السياسي على إرادة حقيقة للإصلاح والتطور، وعدم اقتناعه فكريا لمبدأ تقبل الرأي الآخر وثقافة الاختلاف لدى المجتمع الواحد، مما تسبب في ظهور أزمات أخرى في المجتمع مثل الربيع الأمازيغي سنة 1980 بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية، كانت نهايتها العشرية السوداء وما صاحبها من تفكك في المجتمع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إضافة إلى أزمة الهوية وانتشار العنف وهجرة الأدمغة وغيرها من الصراعات الأخرى التي واجهتها الجزائر.

1/ المشكلة الثقافية في الجزائر:

للوصول إلى معرفة المشكلة الثقافية في الجزائر يجب طرحها من خلال بعدها التاريخي، وهل كانت هذه المشكلة قائمة قبل الاستقلال، وماذا تغير بعده من الطرح والتعقيد والخلفيات في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية في الجزائر. البعد التاريخي يوضحه الجابري في مسألة "ظهور المثقف على أنه مرتبط بظهور الخلاف* – بين النخب والسلطة، أي ظهور الآراء والاختلافات المتعددة والمختلفة"[1]. في هذا السياق يمكن القول، متى بدأت المشكلة الثقافية في الجزائر؟، وما هي، والمتغيرات التي كانت سببا في نشأتها وتطورها.

يعتبر الأستاذ "عمر بن قينة" من النخبة العلمية التي حاولت التنظير لمسألة الثقافة في الجزائر، في تجاذباتها التاريخية والسياسية والاجتماعية والهوياتية وكذا صراع المثقف والسياسي، حيث يقول "بدأت المشكلة الثقافية في الجزائر تأخذ لها أبعادا جديدة بعد الاستقلال السياسي 1962، بعدما رحل المحتل، لكنه قبل الرحيل أناب عنه أتباعا ينجزون مشاريعه في السر والعلانية، ... ومن دون صرامة كاملة في تأكيد (العمق الثقافي)، المحمي بقوة القانون الذي لا يقبل التأويل، كصمام أمان في وجه التلاعب والانحراف الذي مارس الإبادة لتراث الأمة النضالي، وعمل للحيلولة دون التطور الثقافي الوطني المنشود، فانتهى إلى محاولة جادة لمسخ الأمة في تاريخها، وفي لسانها وفكرها وروحها، وامتد ذلك للدين نفسه، حتى وقفنا اليوم على مشارف القرن الواحد والعشرين والمواطن في حيرة من أمره،... مما أضفى إلى أزمة عنيفة أنجبت المشكلة الثقافية"[2]. ولكن من خلال هذا التعريف نجد أن الباحث قد أهمل التأثير السياسي للأزمة الثقافية في الجزائر حيث اعتبرها ثقافية محضا، متناسيا مدى تأثير التفاعلات السياسية على ثقافة المجتمع، باعتبار هذا الأخير متغيرا أساسيا يحمل في طياته بوادر بناء وتطور الدول وانتشار الثقافات عبر المجتمع،

---

[1]- نبيل حليلو وطارق مخنان، دور النخبة المثقفة في المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 07: سبتمبر 2013، ص 189.

[2]- عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2000، ص 14.

* من خلال البعد الإسلامي، على أن أول خلاف كان بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان "رضي الله عنه"، وظهور الجيل الأول من فئة المثقفين الذين اعتزلوا الفتنة والقتال بين علي ومعاوية "رضي الله عنهما"، باعتبار أن هذه الحرب فتنة كبرى، تحركها إما الغنيمة أو العصبية أو الغلو والتطرف.

خصوصا مع كثرة الحروب والأزمات السياسية التي تهدد ثقافة المجتمعات وتأزم الواقع الاجتماعي.

والمتتبع للأزمة الثقافية في الجزائر يجد أنها قد خطط لها سياسيا، حيث عمل المستعمر على ضرب الهوية الوطنية، من خلال تدمير اللغة والدين ونشر الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، كما عمل على تعليم فئة من العائلات الجزائرية بلغة المستعمر وغرس ثقافته وهويته، ونشر النصرانية في مناطق معينة من الوطن، وتجهيزهم لما بعد الاستقلال ونجحت فرنسا في هذه الإستراتيجية الثقافية، التي ما زالت أثارها ونتائجها إلى يومنا هذا، "ومن هذا المنطلق فالصراع السياسي في الجزائر قد ارتبط بالمسألة الثقافية كإيديولوجيا ومرجعية مغذية لهذا النزاع. فالمسألة الثقافية في الجزائر قد عرفت انقساما خطيرا على مستوى بنية النخب المكونة للحقل الثقافي والفكري في الجزائر، وهذا الانقسام لم يكن وليد عهد الاستقلال وإنما قد تجلت بوادره داخل مؤسسات الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وقد تكرس وعيد إنتاجه بطريقة واسعة بعد الاستقلال. فانقسم المجتمع ونخبته إلى مجموعتين، مجموعة تمثل الانتلجنسيا المفرنسة (..) ومجموعة ثانية معربة تنتمي إيديولوجيا إلى المشرق العربي (..) وبطبيعة الحال كل واحدة تعمل وتناضل من أجل ممارسة الهيمنة على الجميع"[1]، ومن هنا بدأ انقسام المثقف بين مفرنس ومعرب يعرف صراعات في فترات معينة وهدنة في فترات أخرى، وهو انقسام وصراع النخبة، لكن الأخطر من ذلك هو اتساع الهوة بين فئتين من نفس المجتمع، وهم مواطنون عاديون يختلفون في اللغة، وهذا هو الهدف البعيد الذي كان يسعى إليه المستعمر الفرنسي، ليس انقسام النخبة فقط بل المجتمع الواحد الذي من المفروض تجمعه نفس اللغة والدين والعادات، وهي نفس مكونات الثقافة، وعليه تعيش الثقافة الجزائرية مشكلة كبيرة، وجب دراستها دراسة معمقة سوسيوثقافية وسياسية، فإذا كان من أهداف الثقافة في أي مجتمع جمع أفراده، فنحن نعيش في مجتمع فرقته هشاشة ثقافته نظرا لاختلاف رؤيته وتصوراته.

برزت أزمة اللغة والهوية في سياقها الثقافي، صراعا بين المثقفين الجزائريين بعد الاستقلال، خاصة أن السلطة لم تتخذ موقفا حازما وتركته للنقاش الفكري الوطني بين

[1]- سلاف نعيمة وكدورلي عبد الكريم، الثورة الجزائرية وانقسامية النخبة المثقفة، مجلة عصور الجديدة، العدد 24-25، الجزائر، جانفي – جوان 2015، ص 183.

مثقفيها، إلا أنهم أعطوه بعدا سياسيا وإيديولوجيا، ومن بين النخب التي حاولت التنظير لمشكلة اللغة مصطفى لشرف، وأحمد بن نعمان وعثمان سعدي ومولود قاسم نايت بلقاسم، إذن "نحن أمام خطاب يقدم المسألة اللغوية في سياق الصراع السياسي والاصطفاف الإيديولوجي، وضمن مشروع وطني كبير. وقد بدا هذا الخطاب متجليا في أشكال مختلفة منها القومي العروبي الخالص، ومنها الحداثي التنويري الذي يعيد طرح الأسئلة المكبوتة، ومنها أيضا العروبي النقدي الذي يحاول أن يتحرر من الشرنقة العقائدية ليصوغ أسئلة جديدة، يربك بها المثقف التقليدي ويغازل بها أيضا المثقف الحداثي"[1]. صراع بين مثقفين بنكهة سلطوية وفي فترة زمنية عرفت الكثير من التحولات والصراعات السياسية، إلا أنها لم تخرج بقرارات نهائية وبقيت بين المد والجزر.

أما بالنسبة للجيل الجديد من المثقفين الجزائريين، بقي مشكل اللغة والهوية مطروحا لأنه نتاج منظومة تربوية وانقسام المجتمع إلى قسمين، وما زال الصراع قائما بين المعرب والمفرنس، لكن اقل حدة مقارنة مع الجيل القديم من النخبة المثقفة، وذلك بسبب الانفتاح على العلوم والثقافات الأخرى، فرضتها حاجة المجتمع إليها وانتشار العولمة الثقافية في جميع المجتمعات العالمية. وعليه "ضِمْن هذا السياق الثقافي الجديد لم تعد إشكاليات المرحلة السابقة مطروحة، ولم يعد المثقف ما بعد الحداثي ينتج خطابا عن التعريب أو سيادة اللغة العربية أو هوية الأمة، وغيرها من مسلمات الفكر الإيديولوجي القومي أو التنويري معا. لقد غدت هذه الأفكار من مخلفات الفكر الميتافيزيقي بالمفهوم التفكيكي، إنها إشكاليات ضبابية ومعتمة، تسبح في الفضاء ولا ترتطم بتفاصيل اليومي والمعيشي"[2]. تجاوز الجيل الجديد نسبيا إشكالية اللغة والهوية، وهذا ملاحظ في الإنتاج الفكري الخطابي، رغم ظهوره بين فترة وأخرى كحنين للماضي، أو محاولة تجديد الخطاب بما يحمله من قضايا الثقافية، وصار المثقف يكتب حسب المتغيرات الجديدة والأحداث المتسارعة، التي تمس قضايا المواطن والمجتمع خاصة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. إلا انه خطاب ضعيف بسبب ضغط السلطة على النخب المثقفة، ويبقى الجيل الجديد يحاول التكيف مع واقعه.

---

[1]- عبد الوهاب شعلان، هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية: الاستشراف- الإصلاح الديني، الانتليجنسيا- اللغة والهوية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013، ص 136.

[2]- نفس المرجع، ص 140.

في إطار علاقة الثقافي بالسياسي في بعده التاريخي النخبوي، يقول عمار بلحسن حول موضوع المشروعية والتوترات الثقافية، حول الدولة والثقافة في الجزائر "أن التجربة التاريخية الوطنية في المغرب المعاصر والجزائر، تشير إلى نجاح المشروع الوطني، وثبات مسار تكوين الدولة- الأمة، وتوافر إجماع شعبي على مشروعيتها التاريخية والآنية، فكل النخبات الوطنية تتبنى الدولة وتعتبرها مؤسسة مركزية ومرجعية للانتماء السياسي، وهيكلا واقعا وملموسا للبناء الوطني ورمزا إيديولوجيا للهوية التاريخية والثقافية، لاسيما أن هذه النخبات السياسية الوطنية قد تغلبت على ماضيها النضالي على التيار الإسلامي"[1]. هذا التفاؤل لا يخلو من اضطرابات تعيشها الثقافة ممثلة في نخبتها، حول أهمية وجود الدولة لاستمرارية المجتمع، باعتبارها قاعدة عامة لان وجودها من المفروض أنه يخدم ثقافة المجتمع ويبرز نخبها، في إطار علاقاتي نفعي هدفه الوصول إلى توافق بين قوة الدولة ودور النخب المثقفة في نسق ثقافي شامل، وتفادي صدام النخب السياسية مع النخب الثقافية.

لكن مع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في الألفية الجديدة، في ظل التحولات العالمية، وبروز الكثير من المتغيرات وتباين الأدوار، زادت هوة المشكلة الثقافية في الجزائر، وأصبحت الكثير من الأطراف سواء جماعات وأفراد أو نخب مثقفة، على تحيينها والنبش فيها واستعمالها لضرب مقومات المجتمع واستقراره مما يهدد أمنه. وكثيرة هي القضايا الثقافية التي تُستعمل في الأدوار السلبية التهديمية، مثل مسألة الهوية الوطنية متمثلة في التعدد اللغوي والحرية الدينية، وإعطائها صبغة سياسية وواجهة دينية، من اجل أهداف معينة وللمحافظة على المصالح.

كما يقول مالك بن نبي حول موضوع إشكالية الثقافة، "فالأزمة الثقافية تنمو وتنمو معها أيضا نتائجها، من الحد الذي يمكن تداركه بالتعديل البسيط إلى الحد الذي يصبح فيه التعديل مستحيلا، أو لا يمكن إلا بثورة ثقافية عارمة تكون في الحقيقة بمثابة انطلاقة جديدة للحياة الاجتماعية من نقطة الصفر"[2]. إلا انه لا يمكن أن تحدث ثورة إلا بتوفر شروط معينة، من بينها وعي المجتمع بوضعيته الحضارية ودور نخبته المثقفة في صياغة المناهج الثقافية،

---

[1]- لبيب الطاهر، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (10)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1992، ص 320.

[2]- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص 91.

وإرادة أصحاب القرار السياسي، مما يعني أن إشكالية الثقافة هي مسئولية الجميع، من مجتمع ونخبة مثقفة وسياسيين. لأن ما يحدث هو العكس سواء تهميش الفئة المختصة بالثقافة في إطار منهجي تحدده السلطة، وهذا ما يؤكده عمر بن قينة حيث يقول "كلما أصاب التشوه (الثقافة) أصابها (قيمة) أيضا لانعدام سياسة ثقافية وطنية، وتغييب رجال الثقافة الحقيقيين، وتهميش آخرين، حيث باتت شؤون (الثقافة) في أيدي غرباء عنها، كما يعكسه وضع (وزارة الثقافة) نفسها من دون مثقفين، وكذا (ممثلياتنا) الثقافية في الخارج، حيث تكرس التوجس من (المثقف) وتهميشه، حتى في القضايا التي تعنيه قبل غيره"[1]. إذن في العموم يمكن أن نستنتج بأن المشكلة الثقافية في الجزائر، مشكلة انعدام سياسة ثقافية بالدرجة الأولى، لان السلطة مازالت ترى الثقافة آخر اهتماماتها الإصلاحية، مهتمة بقضايا سياسية محضة مرتبطة بمصالحها في ظل اضطرابات في اللعبة السياسية والتحولات الخارجية.

المشكلة – أزمة – الثقافية في الجزائر بدأت حدتها في فترة ما بعد الاستقلال، وهذا ما وضحه عبد القادر جغلول على "أن هناك عجزا في إنتاج خلاصة ثقافية قادرة على تأسيس فضاء جديد مُنسجم"[2]. وهذا الوضع يطرح الكثير من الأسئلة من بينها، هل النخب المثقفة الجزائرية تعيش أزمة فكر وإنتاج؟، لماذا لم يصل مثقفينا في الجزائر إلى مرحلة النضوج؟، ونقصد هنا، لماذا لم تتحد النخب المثقفة في هيئة فضاء نخبوي ثقافي ومعرفي قوي، يصبح صدا منيعا ضد كل ما يُشوه ثقافتنا ويهدد مجتمعنا، حتى ضد السلطة الحاكمة؟، أم أنها ستبقى مجرد كلام ناقم على الوضع لا يسمع صداه.

ستبقى الثقافة عنصرا مهما في بناء الفرد والجماعات والحضارات في كل الأزمنة، خاصة في عصرنا الذي تهدده الكثير من التحولات والمتغيرات، لان وجود خلل في المجتمع يعني وجود خلل في ثقافته ومثقفيه، كما يقول علي أومليل أن "الثقافة أصبحت اليوم قضية إستراتيجية، ولم يكن الأمر كذلك فيما قبل، فالثقافة مستويان: مستوى انتروبولوجي، حيث تكون الثقافة تراثا من عادات وقيم تطبع الوجدان وينبني عليها السلوك، عن وعي أو عن لا وعي. ومستوى آخر تكون فيه الثقافة شأن نخبة تداول فيما بينها ثقافة عالمية، وهم في

---

[1]- عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج، مرجع سابق، ص 82.

[2]- قرفي عبد الحميد، دور المثقف في فهم وتفسير الواقع في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، ص 150.

المجتمع التقليدي قلة"[1]. لكن قبل أن نبدأ في ترميم ثقافتنا وترقية مثقفينا، يجب على السلطة أن تضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات، واحدة على المدى القريب لتحديد الأدوار بين النخبة المثقفة والسياسي، وإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه حول المسائل الكبرى التي تعتبر تحديا أو تهديدا لاستقرار المجتمع، والثانية على المدى البعيد هدفها بناء جيل جديد متشبع بثقافته، يمكنه مواجهة كل ما يهدد مستقبله ومستقبل بلده، حتى وان كانت ثقافة دخيلة.

1/1- الثقـافـــة والسياســـة:

الثقافة باعتبارها نسقا عاما تتجلى صوره في جميع الأنساق الأخرى، الموجودة في بناء الحضارات والمجتمعات، منها الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الاقتصادية، حتى أصبح لا يمكن الفصل بين الثقافة والمتغيرات الأخرى في بناء الحاضر للوصول إلى المستقبل، لأن الثقافة هي صورة المجتمعات وخريطة الحضارات. وعلاقة الثقافة بالسياسة هي جدلية المثقف والسلطة، هذا التصادم المبني على نمطية الصراع قد بينه ادوارد سعيد من خلال إسقاطه على العالم العربي الإسلامي، حيث يقول أن "المفردتان المستخدمتان Intelectual هما "مثقف" و"مفكر"، أولى مشتقة من "ثقافة" Culture أي انه رجل ثقافة، والثانية مستمدة من "فكر" Thought أي انه رجل فكر. في كلا الحلتين تزداد هيبة المعنيين وتتعزز بالمقارنة المضمرة مع أهل السلطة، الذين يعدون الآن على نطاق واسع فاقدي المصداقية والشعبية، أو تعوزهم الثقافة والفكر"[2]. هذه العلاقة التي وضحها ادوارد تبين انه صراع قديم بين المثقف والسياسي، وكأن السياسة دائما في وجه الثقافة أي في وجه التغيير والتنوع الذي يدافع عنه المثقف، باعتبار أن السياسي يرى التغيير على انه تهديد دائم لبقائه في السلطة.

أما العلاقة بين الثقافة والسياسة –المثقف والسياسي- هي علاقة قديمة قدم المجتمعات، إلا أنها لم تكن واضحة التفاعلات والأدوار، لعدة أسباب من بينها التطور التكنولوجي الكبير، الذي قرب المجتمعات بمختلف ثقافاتها، بالإضافة تميز العالم الحالي بالتشابك في شتى المجالات، المبنية على المصالح والماديات في شكله الاقتصادي، حيث أصبح عاملا مهما في

---

[1]- علي أومليل، سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول، مرجع سابق، ص 9.

[2]- إدوارد سعيد، الأنسنية والنقد الديمقراطي، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الآداب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2005، ص 141.

تلاقي الثقافة بالسياسة والمثقف بالسياسي. كما يقول عبد الرحمن منيف "إن الثقافة تلعب، كما هو مفترض، وكما يجب، دورا مركزيا في بلدان العالم الثالث، وهذا ما يجعل مثقف هذه البلدان مختلفا عن المثقف في البلدان المتقدمة، من حيث الدور والمسؤولية. هذا الاختلاف ليس مزية بقدر ما هو واجب وضرورة، تمليها ظروف هذه البلدان، خاصة في المرحلة التاريخية الراهنة"[1]. ويرجع سبب اختلاف المثقف بلدان العالم الثالث ومثقف بلدان المتقدمة، إلى بعدها التاريخي وخاصة عصر الأنوار، حيث كان المثقف الأوروبي في تلك الفترة يمر بنفس ما يعيشه المثقف العربي حاليا (تشابه تقريبي)، أما الآن فقد ساعدته الكثير من المؤسسات في مهمته، مثل الصحافة والأحزاب والرأي العام وغيرها من التنظيمات الأخرى.

هناك إشكالية عند الكثير من المثقفين وهي الجمع بين المهنة الثقافية والسياسية، حيث يقول إدريس صابي "يحدث في بعض الأحيان النادرة أن يجمع المثقف بين الممارسة الثقافية والممارسة السياسية الفعلية، مبررا سلوكه في الجمع بين الاثنين بمبررات عدة، من أهمها: انه القائم الأمين على تفعيل مشروعه الثقافي في الواقع العملي، ثم إن المثقف حين يلحظ المكانة السامقة للفعل السياسي في كل مشروع ثقافي يحمله ما يترسخ لديه من الاعتقاد على المبادرة إلى الجمع بين الشأنين"[2]. المشكلة الحقيقية ليست في انتقال المثقف إلى الممارسة السياسية، بل ما هي أهمية انتقاله في عملية خدمة المثقف والثقافة وهو في موقع صناعة القرار السياسي، أم أن الجمع بين الممارستين له أهداف شخصية أم من اجل الجمع فقط، لأنه نادرا جدا ما نشهد انتقال السياسي من مجاله إلى المجال الثقافي، لأنه سيفقد دعم ونفوذ وقوة السلطة والواقع القاسي أن الثقافة تحت سلطة السياسة.

أصبح مفهوم الثقافة منتشرا في جميع العلاقات والأدوار، خاصة التي تمس السياسة والسياسي، كعملية صراع من اجل المحافظة على البقاء والاستمرار، فالمثقف يحافظ على مهنته واستمرار دوره في مراقبة السلطة ونقدها، أما السياسي من اجل المحافظة على النفوذ والمصالح والامتيازات، بالإضافة إلى ميزة القوة التي يستعملها ضد المثقف. كما يقول كل من Tim Dalmau and Bob Dick "على أقل تقدير، تزعج التدخلات الثقافية أنماط النفوذ

[1]- عبد الرحمن منيف، بين الثقافة والسياسة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1998، ص 7.
[2]- إدريس صابي، المثقف والسياسة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014، ص 41.

والسلطة. وبعبارة أخرى، فهي تدخلات سياسية بالتعريف. على هذا النحو يثيرون دفاعاً قوياً وغالباً غير معقول عن الوضع الراهن من قبل أولئك الذين لديهم الكثير ليخسروه. وبما أن السلطة غير مرئية إلى أسفل، فإن من يمارسونها غالبًا ما يكونون مكفوفين لمقدار ما لديهم. وهكذا يمكن أن يقدم الدفاع من قبل أشخاص آمنين في معرفة أن الله، أو على الأقل "الصحيح"، هو إلى جانب الأقوياء"[1]. علاقة جد معقدة بين الثقافة والسياسة خاصة إذا كانت في الكثير من الأحيان مبنية على المصالح، رغم أن المجتمع يرى أن الثقافة هي الضحية، باعتبار أن السياسي هو صاحب القرار والنفوذ، إلا أن خسارة الثقافة أمام السياسة لا يعني خسارة حرب، هي مجرد معركة غير عادلة لان الصراع مستمر.

كما يقول طارق البشري حول العلاقة بين الثقافة والسياسة على انه قد، "أسفرت الأوضاع الثقافية الظاهرة الآن في المنابر الرسمية والحكومية المدعومة من الخارج، وصرنا نسمع النفخ في النفير يأتي من ناحية الغرب (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية)، ويتحرك أناس عندنا بهذا النفخ ويتراقصون. ولولا ذلك لما كان هذا الاهتمام العجيب الذي لا ينتهي بمقولات **هانتجتون** عن صراع الحضارات، أو مقالات **فوكوياما** عن نهاية التاريخ، وهي أعمال لا تنبئ بصواب ظاهر ولا بأعمال ثقافية يؤبه بها. وكذا من خلال أطروحات أمريكا مثل الشرق الأوسط، تجديد الخطاب الديني، والحداثة والعولمة"[2]. هو صراع بين الثقافات أي الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، متمثلا في المواجهات السياسية والاقتصادية بين الحضارات في عصرنا، حيث وجدت الثقافة - باعتبارها نسقا فاعلا- نفسها وسط حروب كثير منها المعلنة والخفية، وهدف هذه القوى هو الاستمرار عن طريق مناطق النفوذ والمصالح الاقتصادية، ولو على حساب ثقافة المجتمعات وعلى حساب الإنسانية كثقافة عالمية.

حاول علي أومليل ربط العلاقة الموجودة بين الثقافي والسياسي، من خلال اعتماده على نقاط القوة عند كل فاعل سواء كان نخبويا أو سياسيا، حيث يقول "إن القضية ليست هي (تجسير الفجوة)- كما يُقال – بين المثقفين وأصحاب القرار، بل السؤال هو: ما الذي يجعل

---

[1]- Tim Dalmau and Bob Dick, Politics, Conflict and Culture, Paper 23, Robust processes – papers, 1990, p 25.

[2]- طارق البشري، الحوار بين الثقافة والسياسة، افتتاحية العدد الثامن من حولية أمتي في العالم، الأمة ومشروع النهوض الحضاري حال الأمة 2008، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، سنة 2009، ص 10.

هؤلاء المضطرين إلى الاهتمام بما يكتبه المثقفون؟، لكي يحصل ذلك لابد من شرطين: الأول، أن يجد السياسي فيما يكتبه المثقف جدوى وضرورة، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت كتاباته خبيرة وموثقة، لا أن يكتب شعارات وعموميات وتذكيرا بالمبادئ وبمصلحة الشعب، والشرط الثاني هو قوة رأي عام متشبع بقيم الحداثة، فالمثقف إذا ظل وجها لوجه أمام الحاكم فهو مغلوب لا محالة، لابد له من رأي عام يستند إليه سلطته الفكرية إذ لا سلطة له بغيره، فعليه أن يناضل من اجل تكوين رأي عام ديمقراطي"[1]. رأى علي أومليل انه يجب على المثقف أن تكون له قاعدة جمهور واسعة من المجتمع، تكون له الداعم والمؤيد لأفكاره وتوجهاته الفكرية والثقافية وخاصة السياسية، لما لها من علاقة مع مصالح الأفراد والجماعات. لكن في حقيقة الأمر نرى فراغا رهيبا بين النخبة المثقفة وأفراد مجتمعه، لا تسمح بتحقيق وجهة نظر أومليل، والسبب الأول هو انعدام الثقة بين الطرفين، أنتج عنه عزلة المثقف عن وسطه، ومهما تعددت أسباب انعدام الثقة تبقى هي المشكل الأكبر، فنجد انعدام الثقة موجودة بين المثقف والسياسي والمثقف ومجتمعه. أما السبب الثاني فقد يكون تعليميا باعتبار أن المجتمع العربي مزال يعيش ظاهرة الأمية، والأخطر منها أمية المجتمع لثقافته ونخبته ومكانتها بين المجتمعات الأخرى.

في ظل علاقة المد والجزر بين الثقافة والسياسة، يرى مصطفى الأشرف "أن الثقافة الوطنية تشكل عنصرا مهما للوحدة الوطنية، لكنه يعترف في الوقت نفسه بأنها أصبحت ثقافة مساجلةٍ ودحضٍ أكثر من نقد ذاتي، وهذا منذ الاستعمار إلى الآن، أي من ظروف تسييس الكفاح من اجل الثقافة، إلى التسييس الذي لاحق الثقافة بعد الاستقلال إلى درجة الأدلجة"[2]. علاقة تطرح الكثير من الأسئلة بين من يؤسس للآخر أو مَنْ يحتوي مَنْ؟، أم أننا في زمن أصبحت فيه الثقافة وسيلة من وسائل السلطة تطرحها للتداول في أوقات الشدة، حتى تُشغل المجتمع ونخبه لإتمام مصالحها وفرض منطقها، في وقت الرداءة السياسية. تاريخية العلاقة بين الثقافة والسياسة دليل على حضورها في كل المناسبات السياسية، وتبقى كيفية استعمالها

[1]- علي أومليل، سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2005، ص 70-71.

[2]- سفيان ميمون، مواقف وأراء حول الثقافة الوطنية في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 42، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 308-309.

وما مدى تأثرها وتأثر قالبها "المجتمع" ومنظريها "النخب"، بمدى ودرجة تداخلها مع السياسة على حساب الأنساق الأخرى.

نستطيع أن نقول بان الثقافة الجزائرية مرت بمرحلتين، مرحلة الأحادية التي عُرِفت بِرفض كل ما هو متعدد سواء سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا، "حيث كان الخطاب الثقافي قائما على أحادية لغوية ومذهبية وحتى سياسية، إذ لا مذهب إلا المذهب المالكي ولا لغة إلا اللغة العربية، على الأقل على مستوى الخطاب والفلسفة الرسميين ما أدى إلى الانغلاق الإيديولوجي"[1]. هذه الأحادية الشكلية قوضت الثقافة وعزلتها عن الاحتكاك الثقافي العالمي، لكن في المرحلة الثانية التي عملت السلطة على الانفتاح الثقافي، من خلال الحرية الدينية وسياسة التعريب والانفتاح السياسي ودسترة اللغة الامازيغية كلغة وطنية، باعتبارها مرحلة تأسيس ثقافي وطني، إلا أنها أخذت الكثير من الوقت، وطغت عليها الصبغة السياسية للوصول إلى أهداف من خلال أجندة محكمة.

ينتهج الكثير من المثقفين الجزائريين طريق العزوف السياسي، أو الطلاق السياسي واعتزال كل ما له علاقة بها، على الرغم من أن السياسة في عصرنا الحالي تسيطر على جميع العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كأنها شبكة عنكبوتية تنسق بين الكل وظيفيا وفي عملية توزيع الأدوار. نجد محمد بوعزارة الذي كان في ندوة تلفزيونية حول موضوع دور المثقف في السياسة، فرد عليه رشيد بوجدرة انه يكره السياسة حتى العظم وانه ينأى بنفسه عنها، وكان رد بوعزارة هو أن السياسة إذا خلت من الأفكار والجدل المدعم بالأفكار من قبل النخبة المثقفة، ستؤدي إلى تصحر الحياة السياسية[2]. طريقة سير السياسة بدون النخب المثقفة ستكون عرجاء بالفساد، وهذا ما تعيشه السياسة الجزائرية من أزمات كثيرة ومشاكل متعددة، سواء بسبب صراعات خفية داخل دواليب السلطة لغاية معينة، وما زاد الطين بلة هي خلو غالبية المجالس السياسية في الجزائر من المثقفين. أما مسألة اعتزال المثقف للسياسة فلها أسبابها، وأحيانا يكون قرار الاعتزال مقترن بمصلحة معينة أو للحصول على الامتيازات داخل قلعة السلطة.

---

[1]- عبد الوهاب بلغراس، إشكالية الثقافة الجزائرية بين الأحادية والتعددية – قراءة في الإصلاحات الأخيرة-، مجلة أبعاد(عدد خاص)، جامعة وهران2، الجزائر، جانفي 2014، ص 133.

[2]- محمد بوعزارة، المثقف والمجتمع: التقارب والتباعد، الحوار، 14 مارس 2017. تاريخ تصفح الموقع: 2018/10/24. الموقع الالكتروني: http://elhiwardz.com/contributions/78791/

من المفروض على المثقف الجزائري أن يقف ضد السلطة ووسائلها موقف حق من حين إلى أخر، حتى نشهد ميلاد المثقف الحقيقي في المجتمع "موقف المثقف من السلطة"، حيث "يوافق ادوارد سعيد المفكر الأمريكي رايت ميلز، في أن المفكر إن لم يربط نفسه ذهنيا بقيمة الصدق في الكفاح السياسي، فلن يستطيع، على نحو مسئول، أن يكون على مستوى التجربة الحية بكاملها. وهذا الصدق يفرض عليه منازعة صور السلطة ورواياتها الرسمية، وتبريراتها التي يضم ضخها على نحو دائم وبوسائط متعددة. والسؤال يتحتم على المثقف مواجهته على نحو يومي: كيف يقول المرء الحق؟ وأي حق؟ ولمن؟ وأين؟"[1]. لن يتحرر المثقف الجزائري في نقد السلطة إلا إذا تحرر من النظام البوليسي بالدرجة الأولى، وكذا وضع الثقافة الجزائرية المتأزمة بأبعادها موضع الدراسة والتحليل والمناقشة ببعدها الوطني.

2/1- الثقافــة والمجتـمـع:

الثقافة هي تاريخ المجتمع والرابط بين أفراده في الحاضر والمساهم في تطوره في المستقبل، ولكي تتجاوز الثقافة هذه المراحل يجب عليها أن تتكيف مع التحولات التي تفرضها الحركية المجتمعية والحضارية، كما يجب عليها أن تقوم بعملية التصفية لكل ما يتعارض وتطور العلمي، لأنه لا يمكن أن ننفي ما هو علمي لتأكيد عادات وتقاليد المجتمع. كما يقول مروان راسم كمال "إن ثقافة المجتمع بمكّوناتها المعقدة تتطلب إعادة بناء حقيقية، أولا: لتقليل دور ذلك الجزء المعتمد على الماضي وثانياً: لتطوير الثقافات المكملة وثقافة المفردات الحضارية المعاصرة. وثالثا: لتطوير الثقافة المعاصرة التي تحل محل مفردات فرضتها البيئة الطبيعية على مدى العصور فالثقافة المجتمعية تستند أساساً إلى التاريخ"[2]. هي عملية حساسة تعتمد على عاملين أساسيين أولهما النخب المثقفة باعتبارها الأكثر دراية بعلاقة الثقافة بالمجتمع، وما يتناسب وتطور المجتمع بدون تعارض مع ثقافته المتعددة، أما العامل الثاني هي الجامعة التي تحمل المثقفين وتنتج غالبية المعرفة أو تنقلها من جيل إلى جيل، حتى نُوجد تناسقا بين الثقافة والعلم والمجتمع. لان "الغاية من تناول علاقة المثقف بالمجتمع، هي بيان أن مشروعية الثقافة مُؤسسة على تمثلها لقضايا المجتمع الحقيقية، إذ إن

[1]- بن خدة نعيمة، المثقف والسلطة عند ادوارد سعيد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، 2011-2012، ص 111.

[2]- مروان راسم كمال، دور الجامعات في الثقافة الوطنية، فيلادلفيا الثقافية، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، ص 15.

الهدف من المشاريع الثقافية أن تُطبق لتعم فائدتها المجتمع بأسره، وهكذا نجد أن هناك تلازما دائما بين مكونات ثلاث: المجتمع، والسياسة، والمثقف"[1]. وحتى السياسي – السياسة– هدفه الحقيقي خدمة المجتمع، باعتبار خدمة المجتمع تجمع كل الفاعلين باختلاف أفكارهم وأهدافهم.

إن حركية المجتمعات سواء كانت مادية أو معنوية هي التي تنتج الثقافة، وعليه تبقى العلاقة بينهما بنائية وظيفية للثقافة، كما يقول دنيس كوش على أنه "تجب دراسة العلاقات الثقافية، ضمن مختلف اطر العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تسير علاقات الاندماج أو التنافس أو التنازع الخ... ومن الواجب إعادة مَوْضَعة ظواهر التآلف والتمازج الثقافيين، بل الاستيعاب أيضا، في أطر بَنْيَنَتِها أو إعادة بَنْيَنَتها الاجتماعية"[2]. وهذا يعبر على أن ثراء والتنوع الثقافي لأي مجتمع هو دليل على حركية المجتمع عبر التاريخ، وكذا تفاعله مع المجتمعات الأخرى ثقافيا واقتصاديا.

يمكننا أن نتطرق عند ربط الثقافة بالمجتمع إلى إشكالية الثقافة الجزائرية بين الماضي والحاضر، ففي العقود الأخيرة لم تشهد الثقافة الجزائرية حراكا سريعا، في ظل الكثير من الأحداث التي عاشها المجتمع، وكأن سلطة خفية تقيد حركة الثقافة بما يتناسب مع مصالحها، وهذا ما تطرق إليه الباحث عبد الكريم عنيات في تقديره الخاص حيث يرى "أن رهان الثقافة الجزائرية، التي تعاني مرض الانعدامات والنقد المتساهل والشكلي، هو التأسيس لنقد الثقافة من أجل ضخ الدماء الجديدة في عروقها القديمة"[3]، إذ اعتبر أن نقد الثقافة الجزائرية يواجه الكثير من العقبات، أولها النهوض بالمثقف باعتباره الناقد لثقافة يحملها، والمتشبع بأفكارها وتاريخها والناقم على حالها بين ثقافات المجتمعات الأخرى، ولكن عند التتبع لظواهر المجتمع وتسليط الضوء على مشكلاته نجد أن النهوض الحقيقي بثقافتنا يحتاج من أصحاب القرار السياسي فك قيودها، باعتبار الثقافة كيان يتحرك داخل المجتمع، أو ترك المجال السياسي للجيل الذي بعده أو للأجيال الأخرى، أجيال تحمل التزاوج الثقافي بين

---

[1]- إدريس صابي، المثقف والسياسة، مرجع سابق، ص 58.

[2]- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2007، ص 100.

[3]- عبد الكريم عنيات، من ثقافة الإدانة إلى إدانة الثقافة: نحو نظرية فلسفية جديدة للثقافي، مرجع سابق، ص 32.

الماضي والحاضر في قالب معرفي، فالجيل الحاكم كاد بدوره أن يوقف حركية المجتمع الجزائري.

كما عدد وأوضح عنيات المشاكل التي تعيشها الثقافة الجزائرية في عدة صراعات تراتبية، حيث قال "أن الصراع الثقافي، له وجه من عدة أوجه للصراع بين الأجيال، أو للصراع بين الفرد والجماعة. وهو صراع تاريخي طويل لن ينتهي، والقيام بدراسة تاريخية نقدية لتطور الثقافة الجزائرية يسمح لنا، بتبيين مختلف أطوار هذا القلق الثقافي، الذي يدل على أن هناك حيوية وحركية لم تتوقف، بدل الاعتقاد المنتشر بأن الثقافة الجزائرية كانت ولا تزال ثقافة هادئة وواحدة ومنسجمة وانسيابية"[1]. وهذا يعني أن الثقافة الجزائرية تعاني من الكثير من المشاكل متمثلة في متغيرات الاجتماعية (المثقف، الدين، اللغة، صراع الأجيال، والعولمة...)، والمتغيرات السياسية (أصحاب القرار السياسي – السلطة -، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، الحراك السياسي...).

يقول الباحث جمال قريد أنه "في الجزائر، هناك مجتمعان مختلفان ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين يواجه كل منهما الآخر، وكل واحد، من خلال وسيط النخبة، يسعى جاهداً إلى ترسيخ هيمنته على المجموعة الاجتماعية بأكملها. ما يميز هذا الجهد هو أنه يهدف إلى محو الآخر، واستئصال هذا الاستبعاد يأخذ شكل طرده من المجتمع الوطني"[2]. وأصبح جليا هذا الوضع بعد الاستقلال مباشرة، وانقسم المجتمع بشكل عام إلى فئتين (فئة معربة وأخرى مفرنسة) نخبويا واجتماعيا، لكن الصراع الذي مثله انقسام المجتمع لم يكن بنفس حدة صراع النخب المثقفة، التي تجاوزت الحدود في بعض الأحيان، وأظهرت الأزمة الثقافية التي يعيشها المجتمع، وأحيانا أخرى كانت سببا فيها، خاصة في موضوع الهوية في ظل التنوع اللغوي وارثي والفكري الذي يتمتع به المجتمع الجزائري.

عاش المجتمع الجزائري تحت سلطة الحزب الواحد الذي اخذ شرعيته وقبوله من الشرعية الثورية، التي مهدت له البقاء في النظام السياسي لعقود طويلة، وهذه الإيديولوجية السلطوية أغلقت على عملية تكوين النخب السياسية ذات الرصيد العلمي والخبرة السياسية،

---

[1]- عبد الكريم عنيات، نفس المرجع، ص 32-33.

[2]- Djamel GUERID, Algérie: dualité de la société et dualité de l'élite les origines historiques, ELITES ET SOCIETE: ALGERIE et EGYPTE, EREAD- ARCAASD, Casbah éditions, 2002, p 55.

بعيدا عن الشرعية الثورية. وهذا ما وضحه مصطفى حداب أن "الدرجة التي يكون فيها وزن المجال السياسي كمكان لتكوين النخبة محدودًا، مقارنةً بالمجالات الأخرى (مثل المجال الاقتصادي، والمجال الفكري والعلمي، والمجال الفني.. الخ)، يمكن بلا شك أن يشكل مؤشراً على أهمية التراكم المادي والرمزي الذي يتمتع به المجتمع"[1]. في المقابل ساهم التنوع الثقافي في المجتمع على إنتاج نخب مثقفة، تبحث في المجال الثقافي بأبعاده التاريخية وتجاذباته السياسية والفكرية، إلا أن حريته الفكرية كانت محدودة في ظل التهديد السلطوي، لان نظام الحزب الواحد لم يمارس الديمقراطية وكانت إيديولوجيته واضحة وكل ما يهدد بنيته يعتبر خطرا حتى وان كانت فئة المثقفين.

3/1- الثقافـــة والديـــن:

باعتبار أن الثقافة هي ذلك الوعاء الكبير التي يحمل داخله كل تاريخ المجتمع، وهو نتاج حركية أفراده من عادات وتقاليد وقيم ولغة وفكر، التي تتجلى رؤيتها في السياسة والاقتصاد واجتماع. والدين هو جزء مهم في تكوين المجتمعات والحضارات، ويتحكم كثيرا في سلوكيات وأفعال أفراده، حتى تصبح ثقافة دينية تتمايز بها المجتمعات، كما يقول عبد الغني عماد "هي نمط من التفكير والسلوك يكتس منطقا ذاتيا خاصا... فالثقافة الدينية أو الدين له حلتان، يمثل في الأولى نسقا كاملا يمد المؤمنين بأنماط متكاملة في ما يتعلق بالقيم وإدراك الوجود، ويمثل في الثانية عنصرا فعالا وقدرة دينامكية داخل نسق اشمل، يتمثل في الاجتماع المدني بأبعاده السياسية والوطنية والقومية والإنسانية"[2]. إلا أنه أحيانا تتصادم الثقافة مع الدين ويرفض هذا الأخير جزء من ثقافة المجتمع، وهو تصادم بين الأفكار والفئات الاجتماعية، لدرجة انه قد تنتج عنه قطيعة بين مُتمسك بثقافة معينة والآخر متمسك بما يمليه الدين رغم أنهما يصبان في وعاء واحد، لكن هذا التصادم كثيرا ما ينتهي بقبول وتكيف الطرف الأول مع الثاني أو العكس. لكن يبقى تصادم الديني مع العلمي هو ما يشكل خطرا على المجتمع والثقافة، وهذا ما تشهده الكثير من المجتمعات التقليدية، الرافضة للتطورات العلمية والتكنولوجية حجتها أنها خطر على أفكارها وبنيتها وبقاءها، خاصة بعض الجماعات

---

[1]- Mustapha HADDAB, pour une approche structurale du champ des élites en Algérie, ELITES ET SOCIETE: ALGERIE et EGYPTE, EREAD- ARCAASD, Casbah éditions, 2002, p 70.

[2]- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، فبراير 2006، ص 139.

والفئات المتطرفة والمتشددة دينيا وفكريا، فأصبح تصادمهما سببا من أسباب انتشار العنف وتعدي على الأفراد والثقافات.

الدارس للثقافة الجزائرية ببعدها الديني سيجد الكثير من التيارات الدينية النشطة، سواء في المجال الاجتماعي أو السياسي، حيث بدأ التيار الديني في التشكل داخل المجتمع الجزائري قبل الاستقلال في شكله المعتدل البسيط. لكن بعد الاستقلال بدأ التشكل الهيكلي لهذه التيارات يتضح، سواء من خلال تطور خلايا دينية محلية، أو مستوردة من الخارج مثل جماعة الإخوان المسلمين المصرية التي بدأت تنتشر عالميا. في المقابل كانت مجموعة من التيارات أخرى تنشط سياسيا ممثلة في التيار الليبرالي والماركسي، كلها تيارات ساهمت في الحراك السياسي والاجتماعي والتطور الثقافي للمجتمع الجزائري.

ظهر تيار البناء الحضاري ذو بعد الإسلامي الوطني، كما قال يسعد شريف صحراوي على انه "اتجاه ذو نزعة وطنية يجعل من كتابات مالك بن نبي وابن خلدون وابن رشد، أرضية لصياغة مشروعه، يعرف بتيار الجزأرة، لم يظهر هذا التيار بشكل علني، بل انخرط في العمل السياسي تحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ"[1]. لقد أخذت الكثير من التيارات الإسلامية النشطة في الجزائر في نهاية سنوات الثمانينات العنف وسيلة لفرض فكرها وتجسيد طموحها – دولة إسلامية –، وذلك بعد الرفض التي واجهته من السلطة، وقد وجدت فئة كبيرة من المجتمع تؤيد فكرها الديني المتشدد، وانخرط الكثير منهم في جماعات متطرفة جهادية.

يقول نوري إدريس على "أن ثقافة الجزائريين السياسية لا تزال متشبعة بالدين والتقاليد والتراث، ومن السهل أن يجد خطاب ديني رافض صداه في العمق الاجتماعي في سياق الأزمة الاقتصادية الخانقة التي بدأت معالمها تلوح في الأفق – هزيمة 1967 والثورة الإيرانية 1979 والغزو السوفياتي لأفغانستان"[2]. وعليه فان ثقافة الدينية للجزائريين تأثرت بالكثير من الأحداث الخارجية العربية والإسلامية، وما رافقها من فكر جهادي وصل إلى

[1]- يسعد شريف صحراوي، مسألة الثقافة في الجزائر بين الهوية والاندماج، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، جامعة الجزائر3، الجزائر، فيفري 2016، ص 153.

[2]- نوري دريس، العنف السياسي في الجزائر المعاصرة من الايدولوجيا الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلامية: عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمنة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، العدد 4/14، خريف 2015، ص 46.

مرحلة التطرف، ثم زادت التغيرات الاجتماعية والسياسية التي بدأت حدتها تظهر مع بداية الثمانينات، فأنتجت جماعات دينية متأثرة بفكر مستورد مما احدث صداما مع السلطة، فكانت تفاعلاته عنفا دام لأكثر من عشرية راح ضحيته مئات الآلاف من المواطنين الكثير من المثقفين.

4/1- الثقافــة والهويـــة:

بينت أسماء إبراهيمي أن "العلاقة بين الهوية والثقافة تعني علاقة الذات بالإنتاج الثقافي، ولا شك أن أي إنتاج ثقافي لا يتم في غياب ذات مفكرة، دون الخوض في الجدال الذي يذهب إلى أسبقية الذات على الموضوع في اتجاهه العقلاني.. كما يذهب **لوك** والاتجاه التجريبي بشكل عام، الخلاصة أن الذات المفكرة تقوم بدور كبير في إنتاج الثقافة، وتحديد نوعها وأهدافها وهويتها في كل مجتمع إنساني"[1]. لكن إذا كانت الهوية مرتبطة بالذات التي تعني القيم والمثل المبادئ والشخصية، وفي نفس الوقت تعتبر الهوية هي الوعي بالذات الاجتماعية، هذا المركب الذي يؤثر على الإنتاج الفكري للمثقف وعلاقته بمجتمعه، نجد كثيرا من النخب المثقفة تعيش حالة اغتراب مع مجتمعها، هذه الظاهرة ببعدها النفسي تؤثر على عملية الإنتاج الفكري والنقدي.

يقول دينس كوش Denys Cuche "كثيرا ما تحيل الاستفهامات الكبرى بصدد الهوية، اليوم، إلى مسألة الثقافة، هناك رغبة في أن نرى الثقافة في كل مكان وأن نجد الهوية لكل الناس. أزمات الثقافة تدان كما تدان أزمات الهوية، أعلينا أن نضع تطور هذه الإشكالية في إطار ضعف نموذج الدولة – الأمة وتوسع الاندماج السياسي ما فوق القومي وشكل ما من عولمة الاقتصاد"[2]. يمكن إسقاط رأي الباحث حول علاقة الثقافة بالهوية على المجتمع الجزائري، حيث تميزت هويته الثقافية بالاستقرار حتى مرحلة الاستعمار، الذي ظهرت معه الأزمة وزادت حدتها مع التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال، واستعملت أزمة الهوية الثقافية في يد السلطة لأغراض سياسية لدرجة وصولها إلى مرحلة العنف الاجتماعي والثقافي في فترات زمنية معينة.

---

[1]- أسماء إبراهيمي، العلاقة بين الثقافة والهوية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 7، عدد 14، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2018، ص 580.

[2]- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 147.

من بين مظاهر أزمة الهوية الثقافية في الجزائر هي المسألة البربرية، كما بينته كاهنة شاطري على أن المسألة ببعدها السياسي "تعود إلى الأربعينيات القرن الماضي، إلى ما عُرف بالأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949، بين أعضاء من القبائل في حزب الشعب الجزائري وزعيمه مصالي الحاج، الذي اعتبر أن الأمة الجزائرية عربية إسلامية، فرأى هؤلاء وعلى رئسهم الزعيم الراحل لحزب القوى الاشتراكية حسين أيت أحمد، في هذا استفزازا وتجاهلا للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام والهوية الامازيغية"[1]. هذا الوضع يؤكد أن أزمة الهوية الثقافية برزت مع الاستعمار الفرنسي، لغاية محددة وهي تشتيت أبناء الوطن الواحد، والأخطر من ذلك أن هذا الانقسام تجسد في النخب المثقفة السياسية. مع أن المجتمع الجزائري لم يعرف هذه الأزمة قبل الاستعمار، وعاش موحدا وبدون أي خلافات لقرون طويلة رغم التنوع الثقافي الكبير.

أما إذا اعتبرنا أن الهوية الثقافية الجزائرية لها امتداد وجذور للهوية الثقافية العربية الإسلامية، فقد تعرضتا لنفس التشويه والتخريب الثقافي من المستعمر الأوروبي، لذلك نجد أن "الناظر إلى حال الغزو الغربي على الدول العربية يعلم بأنه أسهم في الإخضاع الثقافي العربي وتراجعها، ولم يدم هذا طويلا، فمع استقلال الدول العربية منذ أربعينات القرن المنصرم استرجعت الثقافة العربية شيئا من أصولياتها بين أفرادها، وقيام حركات سياسية ثقافية زادت من نسبة الحريات الفكرية والشخصية للمجتمعات العربية، فمع انهيار المنظومة الثقافية الشيوعية، وانتشار الثقافة الغربية، عاد الاختراق الثقافي العربي وتشوهت الثقافات الوطنية"[2]. ورغم تشابه ثقافة البلدان العربية إلا أن عودة الغزو الغربي جعلته أكثر هشاشة وتشتتا، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو، هل الغزو الثقافي الغربي اخطر من الغزو الثقافي الاشتراكي؟، أم أن دور النخب المثقفة العربية في الفترة الاشتراكية أكثر فعالية وقوة من النخب الحالية؟. أو ربما المجتمعات العربية انصهرت في الثقافة الغربية أكثر من اللازم مما اضر بثقافتها.

---

[1]- كاهنة شاطري، أثر أزمة الهوية الثقافية على تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر: في ضوء تداعيات العولمة، مجلة جيل، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العام الثالث- العدد 10: سبتمبر 2017، ص 75.

[2]- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر أحادي القطبية، مجلة التراث، المجلد 8، العدد 1، 2018، جامعة الجلفة، ص 256.

المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات الأخرى، يحمل في بنيته الاجتماعية عدة مكونات الهوية الثقافية، وهي أهم الثوابت الوطنية وتختلف من مجتمع إلى أخر. أول وأهم هذه المكونات هي اللغة، إلا أنها ليست مجرد كلمات وألفاظ للتفاهم بين أفراد المجتمع، لكنها وعاء يحتوي مكونات عقلية ووجدانية، ثانيا الدين (الإسلام/ الوازع الديني) هو احد مقومات الثقافة الجزائرية وهو مكون قوي لهويتها الثقافية. ثالثا التاريخ الذي لا يمكن لأمة من الأمم أن تشعر بوجودها، إلا عن طريق تاريخها الذي يمثل احد أقسام هويتها بكل ما يحمله من انتصارات أو عثرات، أما العادات والتقاليد فهي فعل اجتماعي متوارث، يرتكز على تراث يدعمه ويغذيه، المكون الخامس هو العقد الاجتماعي والسياسي، بحيث أن لكل دولة عقد اجتماعي من خلال مبادئ وثوابت المجتمع، وما يطابقه من تصور وطموح سياسي مبني في مرجعية العقد الاجتماعي. سادسا الحقوق التي يتمتع بها أفراد المجتمع، وتختلف بحسب تطور المجتمع وتأثير عاداته وقيمه، سابعا الأدب والفنون التي تُعبر عن موروثه المادي والمعنوي لكل صور الفنون الثقافية، والتي تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى[1]. وعليه تَعرُض أي مُكون من مكونات الهوية الثقافية الجزائرية إلى عملية تشويه وُجودها وهَدم قيمتها، هو ضرب للهوية الوطنية التي توحد المجتمع تحت قيمة ومكانة هذه العناصر.

إلا أن بعض الباحثين يرون أن الثقافة تبقى متحررة ومتغيرة في بنيتها، وليست تابعة بشكل مطلق لأي نسق كما يقول رودولف روكر أن "الثقافة من حيث هي ثقافة لم تكن أبدا قومية، لأنها دائما ما تمتد خلف الإطار السياسي لكيان الدولة ولا تحبس داخل أي حدود قومية"[2]. إذا الثقافة تمثل هوية مجتمع أو جماعة، لكن ليست كيانا ثابتا غير متغير تتحكم فيه سلطة معينة مكانيا وزمانيا، مما يبين لنا أن الثقافة هي صورة مجتمع لكنها صورة متحررة غير ثابتة. وهكذا تنعكس تأثيرات الثقافة على قيمة المواطنة لدى الأفراد، حيث يقول تيم ادواردز Tim Edwards أن "القضية المحورية في المواطنة الثقافية هي كيف يؤثر عمل الثقافة على أفكار العدالة والاختلاف في عالم ما بعد الحداثة والقوميات؟. وبالمثل، تضم هذه الأفكار بدورها رؤى للسلطة الثقافية وإمكانية المقاومة والتوزيع غير المتعادل للموارد

[1]- بن عودة موسى، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة المعيار، العدد الثالث عشر، قسنطينة، الجزائر، جوان 2016، ص 102.

[2]- رودولف روكر، القومية والثقافة (الجزء الثاني)، ترجمة: أحمد زكي أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2018، ص 305.

الثقافية والمادية، ومحاولة التوفيق بين قضايا المجتمع ومسألتي التعدية والاختلاف"[1]. وعليه فان هشاشة الثقافة في الجزائر أظهرت الكثير من العيوب في المجتمع والسلطة، مما أظهر تناقضات في مسألة العدالة الاجتماعية ومسألة الحرية والحقوق، والمتضرر الأكبر في هذه المعادلة هو المواطن الذي رأى أن مواطنته ناقصة، وهذا الوضع أنتج مواطن غير مسئول عن سلوكياته وأفعاله، لدرجة اعتقاده أن تصرفاته منفصلة عن الآخر، وهذا يوضح لنا انه لا يوجد توافق بين أفراد المجتمع والسلطة لا ثقافيا ولا سياسيا.

إلا أن بعض الباحثين يرون أن هذه المكونات ليست بالضرورة ما يجمع الأفراد تحت هوية ثقافية واحدة، ولذلك "فالأشخاص الذين ينتمون إلى هوية جماعية، وفق هذا التصور، لا يتقاسمون ثقافة مشتركة ولا نفسية مشتركة، لكنهم يلتقون حول بعض الشعارات، الأفكار والرموز الكفيلة بإبراز الاختلاف الثقافي"[2]. خاصة في بعض المجتمعات متعددة الهويات الثقافية، التي رغم تنوعها واختلافها تتحد عند وجود عدو يهدد وحدتها الترابية، وهذا ما حدث في الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، ورغم تعدد الهوياتي من لغة وعادات وتقاليد، إلا أن القضية (الحرية، الاستقلال،...) كانت أكبر من هذه الاختلافات وثاروا ضد المستعمر حتى حققوا الاستقلال. وعكس هذا المبدأ يقول آدم كوبر في كتابه (الثقافة، التفسير الانتروبولوجي) أن "الهوية الثقافية تمضي جنبا إلى جنب مع السياسات الثقافية. ولا يستطيع أي شخص أن يصبح حرا سوى في المحفل الثقافي المناسب، حيث تحترم قيمه، ومن ثم يجب أن تكون كل امة مستقلة"[3]. وعليه تبقى الهوية الثقافية عنصرا مهما في تماسك أفراد المجتمع ضد الحروب الجديدة المتمثلة في العولمة الثقافية والإعلامية والاقتصادية، وفضاء واسعا تنصهر فيه غالبية خلافات وصراعات المجتمع الواحد.

الثقافة الجزائرية متنوعة وثرية بالاختلاف مما أعطاها خاصية غير موجودة في الكثير من المجتمعات، ولكن هذا الاستقرار الثقافي الذي دام قرون أصبح يشهد الكثير من الأزمات والتحديات بسبب الماضي الاستعماري والتغيرات التي شهدها المجتمع ما بعد الحداثة. هذا

---

[1]- تيم ادواردز، النظرية الثقافية: وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة، ترجمة: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2012، ص 461.

[2]- حسن رشيق، الهوية الناعمة والهوية الخشنة، مجلة إنسانيات، مجلة الدراسات الدولية والتوثيق، عدد مزدوج 47-48، برسولون، اسبانيا،- جانفي– جوان 2010، ص 48.

[3]- آدم كوبر، الثقافة: التفسير الانتروبولوجي، ترجمة: تراجي فتحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2008، ص 255.

الوضع الذي يعرف تفاصيله ومشاكله مثقفي المجتمع الجزائري، لأنهم جزء من الثقافة والأزمة، وهي مهمتهم في فهم وتحليل الأزمة الثقافية وطرح الحلول بطريقة علمية موضوعية نقدية، بما يخدم استقرار الثقافة ومكوناتها باعتبارها حاضنة المجتمع وتفاعلاته المتعددة.

5/1- الثقافــة والعنــف:

يطرح "عنيات" سؤالا حول علاقة الثقافة بالعنف حيث يقول، "كيف ارتقى العنف إلى أن يكون موروثا ثقافيا حقيقيا، يتناقل ربما بقوة أشد من تناقل التسامح؟، كيف أن التسامح يتطلب مجهودا، في حين أن اللاتسامح يعبر عن نفسه بصورة شبه آلية، أو قُل سَهْلة؟"[1]. إذا كانت الثقافة ذلك الكل المركب، هل هذا يعني أن العنف - فعل مادي ومعنوي-، عنصر مكون في النسق الثقافي؟، إذن فان الثقافة الإنسانية تحتوي على الكثير من العنف الذي تحول بعضه إلى عنف مبرر، وهذه المظاهر موجودة في المجتمعات الإفريقية والعربية بشكل ملحوظ في عاداتها وتقاليدها. وما هو عنف في ثقافة مجتمع ما، نجده ضروري ومسموح به في ثقافات أخرى، وقد يعبر على قدرة الفرد – رجل أو امرأة– في تحمل المسؤولية بتحمله عنفا ماديا أو معنويا. رغم أن المجتمع العصري تخلى عن الكثير من العنف التقليدي، إلا أن مظاهر التحول التي عرفها أنشأت عنفا موازيا تعدى الأسرة والمجتمع ووصوله إلى العالمية، عنف جديد تخطى الإنسانية من اجل مصالح ونفوذ الدول المتقدمة، حتى أنتجت الثقافة العالمية مصطلح جديد وهو صنع وتصدير (صناعة الإرهاب) العنف إلى المجتمعات التقليدية الدينية.

كما يطرح إشكالية أخرى وهو انتقال العنف من صورة الإرث إلى صورة الضروري، ويقول "أن مفهوم (تطبيع العنف)، وانتقاله إلى كونه مجرد موروث ثقافي إلى اعتباره ضروري وطبيعي، يحتاج إلى دراسة مستقلة تهتم بأسباب مدح العنف ولو ضمنيا في المجتمعات المتخلفة، ويمكن أن نمثل بالمجتمع الجزائري دون أي إحراج، على اعتبار أن للعنف مدائح كثيرة. ومفهوم التخلف لا يرتبط بالمدلول الأخلاقي فقط، بل بمفهومه

[1]- عبد الكريم عنيات، من ثقافة الإدانة إلى إدانة الثقافة: نحو نظرية فلسفية جديدة للثقافي، مرجع سابق، ص 24.

الاقتصادي والثقافي والعلمي والمديني"[1]. وأصبحت السلطة تستعمل العنف أكثر من الأفراد والجماعات تحت غطاء المبرر والقانون والأمن العام، مصطلحات براقة لتغطية وحشية العنف، حيث استعمل لضرب الحرية والديمقراطية. كما تعمدت السلطة إدخال الثقافة في الكثير من المتهات لإضعاف دورها ومكانتها بين الأنساق الأخرى، باعتبارها محرك مهم لتنمية المجتمع ثقافيا، ومثال ذلك مشكلة الهوية الوطنية في الجزائر بين (العرب والأمازيغ والشاوية..)، ومشكلة اللغة وعدم الفصل في أسبقية اللغة العربية، مما فتح الصراع بين النخب المعربة والمفرنسة.

المجتمع الجزائري شهد عنفا متطرفا "العشرية السوداء"، الذي ضرب ثقافتها، باعتبار أن أسباب ذلك العنف مرتبط بالأزمة الثقافية التي يعيشها المجتمع وخاصة المثقف، هذا الوضع جعل نوري الجرّاح يصف المجتمع الجزائري بمجتمع (معاق)، يقول "هو مجتمع لم يستطع إيجاد مخرجات له، يعيش أزمة ثقافية حقيقية ساهمت فيها النّخب. في الجزائر الآن يناقشون قضايا سنوات الثّمانينيات، المجتمع مازال يعيش مقدمات سنوات العشرية الدامية حيث أن الفساد استشرى أكثر والثّقافة تعيش أزمتها هي الأخرى، لأنها لم تستطع أن تنقل أسئلتها من بيئة التسعينيات إلى وقتنا الحالي. مازال النّقاش حول الفرنكفونية والإسلام المتشدّد في الجزائر قائمًا، هي نفس العناصر التي شكّلت العشرية السوداء.. إذا لم يتم إخراجها سيظلّ مجتمعًا معاقًا"[2]. استقرار المجتمع داخليا لا يعني انه في منأى عن الحراك، التجربة الجزائرية مع العنف كونت لديه وعي جماعي ضد العنف بطريقة غير مباشرة خاصة وانه تجرع مخرجات العنف من فوضى وقتل وفساد، ومثال ذلك عدم وصول الحراك الشعبي إلينا، في المقابل نلاحظ أن الاستقرار النسبي الذي كانت تعرفه سوريا بثقافتها، لم يكن سدا منيعا ضد الانتفاضة التي كادت تنسف بلدا وحضارة.

شهدت العشرية السوداء في الجزائر، ظاهرة استهداف النخب المثقفة بشتى أنواع العنف من تهديد واختطاف ثم انتقل إلى مرحلة القتل، وتصفية الكثير من المثقفين الذين كانوا ضد الفكر المتطرف والمتشدد. ظاهرة فقدت الجزائر بسببها الكثير من المثقفين، أما الذين نجوا

---

[1]- عبد الكريم عنيات، نفس المرجع، ص 24.

[2]- نوري الجراح، المجتمع الجزائري معاق ويعيش أزمة ثقافية، نفحة، 2017/04/05. بتاريخ: 2018/10/24. الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com/2017/04/05/

من التصفية كانت وجهتهم الهجرة إلى الدول الغربية وخاصة فرنسا، لعدة أسباب من بينها اللغة والبعد التاريخي والتقارب الجغرافي، هذه الخسارة أثرت كثيرا على الثقافة الجزائرية باعتبار المثقفين ركيزة من ركائز الثقافة، وطبقة مهمة في تنمية المجتمع والمعرفة وفي الحياة السياسية.

2/ أنـواع النخـب المثقفـة فـي الجـزائـر:

في بحثنا عن أنواع المثقف سواء في بشكل عام أو في المجتمع العربي على وجه الخصوص، وجدنا كثرة التصنيفات للنخبة المثقفة، وذلك حسب نوع الدراسة والباحث، وكذا تأثير الفترة الزمنية التي سلطت عليها الدراسة، أي أن كل فترة تبرز فيها نخبتها وذلك من خلال المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، وسنحاول التركيز بشكل اكبر على نخب المجتمع الجزائري.

1/2- النخب السياسية (المثقف السلطوي):

الدارس للمجتمعات والحضارات القديمة والحديثة، سيجد فئة تتميز عن غيرها بامتلاكها صفات لا يمتلكها باقي أفراد المجتمع، سواء علما أو منصبا سياسيا يقربه من صناع القرار السياسي، والكثير منهم يتقرب من السلطة طمعا في رضاها والاستفادة من المناصب وتحقيق المصالح، حيث "تشكل النخبة السياسية النواة الأساسية لمختلف التجليات النخبوية في المجتمعات الإنسانية، وتأخذ مكانة الدور المركزي والحيوي في توجيه الحياة الاجتماعية وإدارتها"[1]. ويبرز دورهم ونفوذهم في الحياة السياسية بشكل واضح ومؤثر خاصة في المجتمعات المتخلفة وفي البلدان العربية، ولإمتلاكها المناصب العليا تكتسب الكثير من الامتيازات التي تدفعها في الكثير من الأحيان بالإطالة والتمسك بكرسي السلطة، وهذا بالشراكة مع النخبة العسكرية التي كثيرا ما تتدخل في السياسة لضمان حقوقها هي الأخرى، هذه الظاهرة تتكرر كثيرا في المجتمعات العربية وذلك من خلال التعدي على دستور البلاد وتكييفه حسب أهدافهم للاستمرار في الحكم، وحدث هذا في تونس وليبيا وسوريا واليمن والقائمة طويلة.

[1]- علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، الإصدارات الخاصة، الإصدار الأول، جامعة الكويت، الكويت، مايو/ ايار/ 2015، ص 35.

أما في الجزائر يمكن القول انه "في العقدين الماضيين، تكرّست، صورة (المثقف السّلطوي)، الذي يدافع عن السّلطة المهيمنة، بالكلام أو بالصّمت، على حساب المثقف المستقلّ، الذي تقلصت أعداد المنتسبين إليه كثيراً، هذا المثقف السّلطوي الذي قد يندد بما يحدث في غزة، لكنه لا يندد بفظاعات النّظام الحاكم في بلده، قد يتضامن مع أطفال الشّوارع في هونغ كونغ، لكنه لا يدين الممارسات الأحادية التي تصرّ عليها السّلطة الحاكمة في بلده الأمّ"[1]. هذه الفئة من المثقفين هدفها الأول المحافظة على مصالحها المادية والمعنوية، وبلوغ أعلى المناصب حتى على حساب الحقيقة، وعن طريق تبييض أعمال النظام السياسي وتُعشش هذه الفئة من النخب في المجتمعات المتخلفة والتقليدية.

هذه الفئة أطلق عليها **سماح بلعيد** اسم المثقف المراوغ، حيث "يُعد هذا النموذج أخطر نماذج المثقفين في وطننا العربي فهو ذلك المثقف الزئبقي أو المراوغ الذي يجيد فن مسك العصا من الوسط، يقول جلال أمين عن هؤلاء: "من أسوء من صادفت من المثقفين الذين يشاركون في الكتابة في الأمور العامة وفي التعليق على ما يجري من أحداث، نوع يتمتع بدرجة عالية من الذكاء، كما أنهم بالغي الطموح، يدركون بذكائهم سوء الحال وشيوع السخط، كما يعترفون في قرارة أنفسهم بإخلاص المعارضين ورغبتهم الحقيقية في الإصلاح، ولكنهم أيضا بطبعهم قليلو الثقة بالناس وشديدو الاحتقار للجمهور وشديدو العجلة، بحيث ينالون ما يؤهلهم لهم ذكاؤهم من مناصب ومسؤوليات بتوظيف مناوراتهم الذكية"[2]. هذه الفئة من النخبة المثقفة تنطبق عليها مقولة "خيانة النخبة"، وهم أدرى بخيانة أدوارهم ومجتمعهم وزمانهم، مما صنع فجوة جديدة وهي عدم ثقة المواطنين بنخبتهم. لأنه يعتبر "أسوأ نموذج ممكن للمثقف وهو شاهد الزور الأكثر خطورةً وسوءاً على ما يجري"[3]. فلا يؤنبهم ضميرهم ولا وضعية مجتمعهم، الذي يتخبط (اجتماعيا) حيث أصبحنا نعيش في تسيب رهيب وفي شتى المجلات أخلاقيا وعلميا. ويعاني سياسيا فلا ديمقراطية تضمن

---

[1]- سعيد خطيبي، أحزان المثقف الجزائري، الخبر، 2016/05/21.
الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com
[2]- سماح بلعيد، ثقافة مجتمع وثقافة نخبة دراسة سوسيوثقافية للواقع الثقافي العربي، ديوان العرب، 12 جوان 2010.
الموقع الالكتروني: http://www.diwanalarab.com/spip.php?article23803
[3]- محمد صابر عبيد، هزيمة المثقفين العرب، 2014.
الموقع الالكتروني:https://newspaper.annahar.com/article/157032

المواطنة ولا حرية تعبير، والأخطر (ثقافيا) لأن المجتمع العربي يعيش في وهم الماضي سرابا للمستقبل، وحاضره صراعات في الهوية واللغة والدين والأقليات العرقية والديمقراطية الغربية. في ظل هذه المتغيرات ستُفقد الأجيال القادمة الكثير من ثقافة المجتمع العربي والإسلامي، وسيكتسب الكثير منهم الإسلام المشوه المتمثل في التشدد والتطرف والعنف والانغلاق ونتيجتها التخلف، لدرجة أصبح جيل من الشباب يخاطر بنفسه من الأجل الهجرة للدول الغربية التي يرى فيها تحقيق أحلامه، وأكثر من ذلك يرى فيها الأمل والعدالة والحرية والديمقراطية.

2/2- النخبة الثقافية:

النخب الثقافية هي روح النخب ولب فئة المثقفين وعصارتها، وهي الصفوة الحقيقية من بين النخب، خاصة إذا تمعنا في المعنى الحقيقي للنخب، سنجد أنها تلك القلة التي تمتهن التفكير والانفتاح المعرفي والنقد والدفاع عن القضايا العادلة، في مختلف القطاعات مثل الفكرية والثقافية، مقارنة مع النخب الأخرى مثل النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهذا يتضح أكثر "عندما نأخذ بمفهوم فيلفريدو باريتو للنخبة، بوصفهم الأفراد الأكثر تميزا وحضورا وتأثيرا في مجال اختصاصهم، عندما نستطيع أن نبني على هذه الرؤية لتحديد مفهوم النخبة الثقافية، وضمن هذا التصور يمكن القول بأن مفهوم النخب الثقافية يدل في ابسط تعريفاته على هؤلاء الذين يمارسون تأثيرا أكبر في مجال الثقافي والرمزي في مجتمعاتهم وحقول تخصصاتهم الفكرية، لاسيما الكتاب والمنظرون والأدباء والشعراء والمفكرون والإعلاميون"[1]. ويمكن أن نقول أنهم نخبة النخبة، يتميزون بتفكير عالي ورؤية استشرافية بعيدة، وهم قلة في تخصصاتهم وإنتاجهم الفكري والمعرفي متواصل وقريب من الحقيقة. أدوارهم ذات وزن كبير وأفكارهم مبنية على التغيير والنقد والتجديد وصناعة التاريخ.

النخبة الثقافية "المثقفة" هي أبرز النخب ثقلا وأوسعها ثقافة، "عَبَر عنها بيير بورديو بالسلطة الرمزية من حيث هي قدرة على تكوين المُعطى عن طريق العبارات، والقدرة على

[1]- علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مرجع سابق، ص 40.

الإبانة والإقناع وإقرار رؤية عن العالم أو تحويلها، ومن ثم القدرة على تحويل التأثير في العالم، وتحدد بينهما علاقة معينة تربط من يمارس السلطة ممن يخضع لها، وهي سلطة تابعة وشكل من أشكال السلطات الأخرى"[1]. ووصول هذه النخب إلى هذا المستوى يتطلب مجهودا شخصيا بالدرجة الأولى، وعلى حركية المجتمع ثقافيا وسياسيا واقتصاديا بمنحنى يسمح بانشاء توازن بين القوى المتفاعلة، هذه الحركية هي مصدر الأساسي للنخب المثقفة لإدراك وظيفتها النقدية والفكرية. عكس ما يحدث في البلدان العربية، ويقصد هنا، حركية رجعية "سلبية" للحراك العام في المجتمع، مُسْتغل من قبل السلطة للحفاظ على مكاسبها وأهدافها المستقبلية، مجتمع مستهلك للمعلومة والخبر الرديئين، حيث تستثمر السلطة هياكل وأموال لتسويق هذا النوع من القضايا داخل المجتمع، وهذا النوع من المجتمعات المتخلف ثقافيا يكون حاجزا وعائقا أمام النخب المثقفة.

3/2- النخبة التكنـوقراطيـة:

يعود أصل كلمة التكنوقراطية إلى الحضارة اليونانية، وهي "مكونة من مقطعين هما: تِكني بمعنى فني وتقني، وكراتُس بمعنى سلطة وحكم. أما اصطلاحا فالتكنوقراطية تعني تطبيق منهج علمي مدروس من أفراد يمتلكون قدرا وافرا من المهارات التقنية، والصفات القيادية، والشهادات العلمية، والمعرفة التكنولوجية بقصد حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه المواطنين"[2]. ويقول إسماعيل عبد الفتاح أن "رجال التكنوقراط متخصصون في المعرفة ويُسخرون هذه المعرفة في توجيه السياسة والنهوض بالوطن ومجابهة الأخطار، ويتلقون تدريبا إداريا خاصا ويباشرون ثورة إدارية باستخدام النواحي السياسية الفنية بعيدا عن الانتماء الحزبي الضيق ولا يتغيرون مع تغير الحكومات"[3]. تعتمد معظم الدول والأنظمة السياسية على النخبة التكنوقراطية، بما يمتلكون من معرفة في مجال تخصصهم خاصة

---

[1]- جمال بلفردي، حول نخب الحركة الوطنية 1830-1954، مجلة المصادر، العدد 24، السداسي الثاني،الجزائر، 2011، ص 121.

[2]- شريف غياط وجمال مساعدية، خيار التوجه نحو فلسفة التكنوقراط لتجسيد حوكمة القطاع المصرفي في الجزائر على منهج النموذج الصيني، مجلة العلوم السياسية والقانون- العدد 13 كانون الثاني/ يناير 2019- مجلد 03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص 5.

[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي – انجليزي، مرجع سابق، ص 123.

التسيير الإداري، وتعمل هذه الفئة في هرم السلطة رغم أن وظيفتهم ليست سياسية، إلا أنهم يمتلكون وزنا سياسيا لأنهم يساهمون في إصدار القرار السياسي.

أما ياسر العلوي يُعرف النخبة التكنوقراطية في معجمه للمصطلحات السياسية على انه "(حكم التكنولوجية) أو حكم العلماء والتقنيين، وقد تزايدت قوة التكنوقراطيين نظراً لازدياد أهمية العلم ودخوله جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والعسكرية منها، كما أن لهم السلطة في قرار تخصيص صرف الموارد والتخطيط الاستراتيجي والاقتصادي في الدول التكنوقراطية"[1]. هذه السلطة التي يمتلكونها بسبب المناصب المشغولة في هرم السلطة، تعطيهم نفوذا وقوة في اتخاذ مختلف القرارات التي تسير النظام السياسي، قد تستعمل بطريقة عكسية واتخاذ قرارات سلبية، مثل عزل شخصيات سياسية ومنحها لآخرين. وهذا ينطبق على منح الوظائف العليا، إذا هذا الوضع يسمح بانتشار الفساد الإداري مما يؤثر على عملية التسيير، وهذه الظاهرة منتشر في الدول التكنوقراطية والجزائر هي الأخرى تشهد فسادا إداريا مع توسع نفوذ النخبة التكنوقراطية واتحادها مع رجال المال – النخبة الاقتصادية.

النخبة التكنوقراطية في الجزائر لها الكثير من القوة – السياسية – والنفوذ السلطوي الذي يؤهلها على اتخاذ قرارات سياسية مهمة، في الغالب تعمل في الكواليس وتتجنب الظهور الإعلامي، مما يعني أن لها تأثير على مهنة السياسي وعلى وزن القرار السياسي. رغم أن التكنوقراطي شخص يتميز بصفات إدارية تسييرية وكثيرا ما يوصف بالخبير، إلا أن الكثير من المتتبعين للوضع السياسي في الجزائر يرون أن السياسي عندما يقع في مشاكل معقدة يصعب حلها، يقوم بوضع التكنوقراطي لحل الأزمة ومواجهة الإعلام وغضب المواطنين، وهذا ما حدث عندما دخلت الجزائر في أزمة أمنية سنوات التسعينات، حيث نُقلت السلطة السياسية من النخبة السياسية إلى النخبة التكنوقراطية والعسكرية، وذلك لتسيير أمور البلاد خاصة امنيا وسياسيا، مما أعطى لها مكانة في اللعبة السياسية والتدخل في إصدار القرار السياسي.

[1]- ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، سلسلة كتب، سنة 2014، ص 25.

4/2- النخبة العسكرية:

برزت أهمية النخبة العسكرية في الحضارات القديمة، خاصة الحضارات التي عرفت غزوات وحروب في مختلف فترات قوتها، حيث شهدت توسعات جغرافية شاسعة، كانت النخبة العسكرية ذات أهمية ووزن لدى الحكام والملوك وفي مجتمعاتهم. إلا أنها لم يكن لها التأثير الكبير على الساسة والسياسة، بل وظيفتهم غلب عليها الدور العسكري والحربي التكتيكي والكاريزما. أما في العصر الحديث بدأ دور النخبة العسكرية في البروز والتأثير على صناعة القرار السياسي، خاصة في العقود الأخيرة بسبب تطور المؤسسة العسكرية وظهور تخصصات وفروع مهمتها الجوسسة في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية وتطويرها، "كون الإصلاح العسكري عملية تدفع الجيش إلى الانتقال التدريجي إلى مواقع أكثر تطبيعا مع الديمقراطية فانه لا يعتبر معزولا عن الانتقال الديمقراطي ولا يهم المؤسسات السياسية فقط، وإنما يرتبط تحقيقه بثلاث جهات رئيسية: الحكومة، والمؤسسات الديمقراطية، والقوات المسلحة، إضافة إلى المجتمع"[1]. هذا الوضع الشبه مثالي يحتاج إلى السلطة ومؤسساتها لممارسة الديمقراطية حتى تصبح ثقافة وواقعا مجسدا داخل المجتمع، وعلى المؤسسة العسكرية إدخال ذهنية العمل مع المؤسسة المدنية دون النظر إليها على أنها تقيد دورها ووظيفتها، في هذه الحالة يمكن أن نشهد توافق بينهما لدرجة يمكن فيها للرجل المدني يترأس المؤسسة العسكرية لخدمة المجتمع والوطن، مثل ما نشهده في الكثير من الدول الديمقراطية.

كثيرا ما تدخلت المؤسسة العسكرية بنخبها في الحياة السياسية بشتى الطرق، وفي فترات كانت عبارة عن انقلابات عسكرية استولت بها على السلطة لعقود من الزمن، وهذا الفعل له أبعاده التاريخية الاستعمارية وهو عامل خارجي له أهدافه ومصالح الدول الداعمة له. أو لأسباب داخلية عبارة عن صراع بين السياسي والعسكري، وذلك في فترة الثورات العسكرية التي قامت من اجل الاستقلال مثال ذلك الجزائر، أو للفراغ الذي حدث بعد الاستقلال بسبب ضعف البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية بسبب آلية الاستعمار المدمرة.

[1]- محمد الرضواني، قراءة لكتاب: الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، لـ نارسيس سيرا، ترجمة: وفيقة مهدي، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 472، ص 153.

وعليه يمكن القول أن النخب العسكرية "هي عبارة عن جماعة ذات سمات وخصائص بنيوية ووظيفية تميزها وتفرقها عن غيرها من الجماعات الأخرى داخل المجتمع، وهي لذلك لا تشكل طبقة اجتماعية بذاتها، ولا تمثل أيضا جماعة اجتماعية واحدة، ولكنها تتألف عادة من عناصر تنتمي إلى أكثر من طبقة أو جماعة اجتماعية نتيجة تعميم نطاق التجنيد الإجباري في غالبية الدول"[1].

دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية أصبح أكثر تأثيرا وتوجيها لها، وأوضح بوتومور "أنه في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكل والسلطة السياسية غير مستقرة، تَكُون للنخبة العسكرية الحاكمة فرصة القيام بدور فعال في تحديد مستقبل هذه المجتمعات"[2]. وهذا الوضع ظهر مباشرة في معظم الدول المستقلة، حيث تسلمت زمام الحكم والسلطة، كما حدث في الجزائر بعد الصراع – قبل الاستقلال– الذي شهده العسكري مع السياسي، وانفراد الأول بالسلطة – بعد الاستقلال– رغم التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، بقيت المؤسسة العسكرية تُسَير اكبر القضايا وأكثرها حساسية، وزادت قوتها في العشرية السوداء بعد فشل السلطة السياسية، التي فَوَضَت المهمة للجيش باعتبارها المؤسسة الأكثر قوة. ومع فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية، ظهر الصراع بين الرئاسة "السياسي" والجيش "العسكري"، خاصة بعد اعتزام الرئيس إعادة الترشح لعهدة ثانية.

[1]- زكريا مقيدش، اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله: دراسة ميدانية 2012/2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013، ص 32.
[2]- جمال بلفردي، حول نخب الحركة الوطنية 1830-1954، مرجع سابق، ص 119.

حدد الباحثون أنواع مختلفة من النخب، تختلف حسب التكوين العلمي والثقافي وطبيعة الوسط الذي ينتمون إليه، وحسب التوجه الفكري والإيديولوجي. وسنوضح تصنيفين مختلفين لـ**جي روشي** و**بوتومور**[1].

تصنيف جي روشيه	تصنيف بوتومور
- النخب التقليدية - النخب التكنوقراطية - النخب المالكة - النخب الكاريزماتية - النخب الإيديولوجية - النخب الرمزية	- النخب ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة (ملاك كبار أو تجار كبار) - الطبقة الوسطى (كبار الموظفين وجماعة ضباط الجيش) - المثقفون الثوريون - الإداريون الاستعماريون (انتهى دورهم بعد الاستقلال) - القادة الوطنيون

من خلال ملاحظة الجدل نستنتج وجود مجتمعين مختلفين، مجتمع ليبرالي غربي يمثله **جي روشي**، ومجتمع شرقي اشتراكي يمثله **بوتومور**. يتميز كل مجتمع بنخب حاكمة مسيطرة ذات نفوذ وسلطة سواء سياسية أو ثقافية واجتماعية وحتى الاقتصادية، وكل نخبة والفترة الزمنية التي برزت فيها وذاع صيتها، مثل المثقفون الثوريون أو النخبة الكاريزمية، بمعنى أنها نخب مرتبطة بأحداث معينة.

5/2- النخبــة الدينيــة:

هي فئة ذات تعليم ديني ولها إلمام بعلوم الدين، مثل الفقه والتشريع والخطابة والسنة النبوية وأصول الفقه والإفتاء والدعوة والإصلاح، وكل ما له علاقة بالدين والديانات الأخرى، وهم أئمة المساجد والمشايخ وعلماء الدين ووعاظ المعابد والكنائس، والمشتغلين في مجال الإنتاج الديني. باعتبار أن الدين هو ثقافة كاملة كما يقول عبد الغني عماد "لشعب أو أمة أو حضارة، ليس في كونه مجموعة نصوص وتعاليم وقيم وحسب، بل بما هو كيان

[1]- جمال بلفردي، نفس المرجع، ص 118.

مجسد اجتماعيا، ومبلور بالممارسة في أنماط وتقاليد وأفعال"[1]. وتختلف هذه الأفعال حسب اختلاف المجتمعات، من حيث حجم المجتمع وجغرافيته أو درجة تطوره وتحضره وإنتاجه للمعرفة وتبادلها، وكذا مدى تطور علاقاته مع الثقافات الأخرى.

تعتبر النخب الدينية طبقة اجتماعية مهمة في المجتمع، ذات أدوار ووظائف دينية تربوية وأخلاقية، تحافظ على العادات والتقاليد والقيم النبيلة خاصة التي لها علاقة مع الفعل الديني. يقول **جورج لينذ برج** "أن رجال الدين في كل الديانات يمثلون طبقة اجتماعية كاملة، وأهم وظائفها تربية الشباب وتوجيههم وتعليمهم، والحرص على المحافظة على تقاليد المجتمع، والإشراف على ممارستها، وتدعيم القيم والأعراف"[2]. رغم كل التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة منذ الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمس الثقافة الجزائرية، وعمل على محاربة كل أشكال الهوية الوطنية والتضييق على التعليم الديني وحصره على الحفظ فقط. في المقابل شكلت النخبة الدينية سدا منيعا ضد كل الهجمات المتعددة وعملت على الحفاظ على ثقافة المجتمع وتمسكه.

أما بعد الاستقلال بقيت النخب الدينية تقوم بدورها التوعوي التثقيفي والتربوي، إلا أن السلطة سيطرت على المجال الديني وتسخيره لحساب العمل السياسي، وبرزت النخب الدينية بشكل علني بعد الانفتاح السياسي الذي سمح بتشكيل التنظيمات السياسية، ودخلت في المعترك السياسي بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي كان يضم بعض النخب الدينية لكنه كان يحمل أفكار متطرفة ضد السلطة، ومع تحول المسار السياسي في الجزائر الذي غير كل الموازين، عمد النظام السياسي على حل حزب FIS.

وبعد التجربة الإسلامية الفاشلة التي أدخلت البلاد في عشرية سوداء، ضيقت السلطة على النخب الدينية بشكل كبير، وأصبحت كل فظاءاتهم تحت المراقبة وحتى الإنتاج الفكري الديني كان مراقب، حتى أصبحت "النخبة الدينية ليست سوى ديكور يتم في بلاط الحكام ويقتصر دورها على تجميل الحكام أكثر من أي شيء آخر فضلا عن كونها مؤسسة قاصر لا

[1]- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات...من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2006، ص 138.
[2]- علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مرجع سابق، ص 38.

سلطان ولا حرية لها وليس لها أن تلقى بدلوها حتى في خصوصياتها إلا بعد موافقة السلطة وهى نخبة مقيدة – مسلسلة – محصورة"[1]. مع انتشار الفكر المتطرف الذي أصبح يهدد تماسك المجتمع، هناك من نادى بإنشاء هيئة دينية متخصصة في الإفتاء، توحد المجتمع الجزائري تحت فكر واحد للتصدي للأفكار المتطرفة والتشدد الديني، التي أصبحت تنتشر في المجتمعات بشكل رهيب في ظل وجود حاضنة مثل مواقع التواصل الاجتماعي. وفي ظل ارتباط الإرهاب وأفكاره المتطرفة بالمجال الديني وخاصة الإسلام لدى الجماعات الإرهابية، تعمل السلطة لمواجهته للمحافظة على الأمن الوطني واستقرار المجتمع، إلا أن واقع النخب الدينية في الجزائر أصبح غير واضح، لا من حيث الحريات خاصة الخطاب الديني وأبعاده السياسية، ولا من حيث الإنتاج الديني الذي أصبح تحت أنظار السلطة، وتموضعت السلطة الدينية تحت قوة سلطة النظام التي استعملت الزوايا في خدمة السياسة.

3/ المميـزات العامــة للنخبــة:

كل فئة من المجتمع تتمايز عن أخرى، مما يجعلها تنفرد بخصائص غير موجودة في الفئات الأخرى، وهذه المميزات تكون إما مكتسبة أو خاصة (موهبة)، مما تجعلهم ينتمون إلى الصفوة البارزة والحاكمة في مجتمعهم، وينشطون في جميع العلوم والمجالات الحياتية ومن أبرز هذه الصفات:

1/3- التميـز:

ينظر أصحاب الاتجاه السيكولوجي في تناول "النخبة" ومنهم "باريتو" إلى أفراد النخبة باعتبارهم عناصر يشكلون فئة تتوفر فيها مميزات النبوغ و التفوق والذكاء والقدرة على القيادة، والتميز على الآخرين في النشاطات التي يشرفون عليها وحسب نظرهم فإن هذه المميزات الذاتية هي التي تجعلهم في صدارة الطبقات الاجتماعية، وتعطيهم الأفضلية في المناصب القيادية والسياسية والثقافية.

[1]- محمد نبيل الشيمي، النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي العربي: قسم الدراسات والاجتماعية والثقافية، 27 جانفي 2016.

2/3- التنظيـم:

من بين مميزات النخبة حسب أنصار الاتجاه التنظيمي في دراسة النخبة والذين نجد من بينهم "موسكا" وتلميذه "متشلز"، اعتقادهم بأن أية مجموعة لا يمكنها الوصول إلى مصاف الفئة النخبوية إلا إذا توفرت فيهم القوة التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر السلطة ومراكز القوة في المجتمع، وتعد هذه الميزة من بين أهم الميزات التي تختص بها النخب الحالية خاصة في عهد العولمة المبنية على المصالح والتحالفات.

3/3- الاحتكـار:

تسعى النخب إلى احتكار رؤوس الأموال المتوفرة لديها سواء أكانت رؤوس أموال اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو رمزية...الخ، لأنها تشكل عامل قوة بيدها، وفي حالة ما إذا لم تتوفر لديها رؤوس الأموال هذه، ستسعى للحصول عليها بكل الطرق المتاحة.

4/3- الدوران:

إن البشر هم صانعو التاريخ عبر ملاحمهم وإنجازاتهم وإخفاقاتهم وأخطائهم، وهكذا فانه كما يمكن للأفراد الانتقال من طبقة إلى أخرى عبر ما اصطلح عليه علماء الاجتماع "بالحراك الاجتماعي" فكذلك الأمر بالنسبة للنخبة، حيث أنه يمكن للأفراد أن يدوروا بين نخبة واحدة، أو بمقتضى عملية تحتل فيها نخبة معينة مكان نخبة أخرى، كما يمكن لأفراد من الطبقات الفقيرة أو المتوسطة الوصول إلى مستوى الطبقات الحاكمة خاصة في مجال السياسة[1]. وهناك ظاهرة جديدة وهي وصول فئة الأغنياء إلى السلطة رغم عدم درايتهم بالعمل السياسي، ودخول المال الفاسد إلى السياسة لأنه استعمل للوصول إلى مناصب سياسية مثل أعضاء البرلمان، وهذا ما حدث في الجزائر والكثير من البلدان العربية.

أبرز جميل حمداوي على وجود مجموعة من المميزات والخصائص التي تتوفر في النخب المثقفة، وهي صفات تتوزع حسب نوع تخصص النخب سواء كانت ثقافية واجتماعية أو سياسية وعسكرية واقتصادية. وهي كالأتي:

- فئة من الأفراد متميزة بمؤهلاتها وكفاءاتها وتمتلك من الثروة والقدرات مقارنة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، مما يميزها عنهم.

[1]- عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، الجزائر، جوان 2013، ص 220.

- تحتل النخبة مواقع الصدارة والمناصب الكبرى في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- جماعة وظيفية متميزة تقوم بمهمة التخطيط، والاستشراف، والتنفيذ، والتدبير، والتنظيم، والإشراف، والتوجيه، والتقويم، والتتبع، والمواكبة، وعملية التصحيح.
- تمتلك النخبة قوة مهمة في التأثير في القرارات السياسية المحلية، والجهوية، والوطنية، والدولية[1].

الصفات التي ذكرها جميل الحمداوي مبنية على حسب تعدد النخب المثقفة، مثل النخب الثقافية والنخب السياسية والنخب العسكرية والإدارية والاقتصادية، وقد تتمايز هذه النخب من خلال خصائصها، ومثال ذلك أن النخب السياسية – أصحاب القرار السياسي- تتميز بامتلاكها إمكانية إنتاج القرار السياسي والنفوذ، وهي خاصية غير موجودة عند النخب الثقافية وقد تستعملها ضدها.

أوضح شميس رحمان خان Shamus Rahman Khan على وجود "خمسة موارد تتحكم في النخبة أو الوصول إليها، وهي رأس المال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والمعرفي"[2]. من الناحية السياسية وضحه من خلال دراسة بارتلز Bartels (2008)، التي تبين الأسس السياسية لزيادة فجوة الدخل في إحداث عدم المساواة، بسبب التمثيل المفرط لمصالح النخبة في المؤسسات السياسية. أما في المجال الاقتصادي تتضح زيادة الثروة وتمركزها عند أقلية من النخب الاقتصادية، ثقافيا حسب **خان** أن الوضع الثقافي العام، يبين وضعية النخبة وتساعدهم على تكوين هوياتهم، في الجانب الاجتماعي تظهر من خلال العلاقات، ودورها في عملية الاتصال في صورة نقل المعلومات والإنتاج المعرفة والأنساق. أما معرفيا "تعتبر الأفكار والمعرفة والإيديولوجية أساسية للمحافظة على قوة النخبة، في بعض الحالات، يتم تقديمها على أنها خدعة دروس غير مجانية في دعم مصالح النخبة، وفي حالات أخرى، يعد بناء وجهة نظر مشتركة أمرًا أساسيًا للمساعدة في تكوين

[1]- جميل حمداوي، سوسيولوجيا النخب: النخبة المغربية أنموذجا، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2015، ص 9-10.

[2] - Shamus Rahman Khan, The sociology of elites, ibid, p 365.

طبقة صفوة وتعزيز مصالحها"[1]. هذه الموارد التي غالبا ما تكون سبب في ظهور نخب جديدة، أو تُأثر على مبادئ ومهنة النخبة المثقفة، حول المواضيع النبيلة والإنسانية مثل العدالة والحقوق والحرية والدين، مما ينتج أجيالا فاقدة للقيم والهوية الثقافية.

4/ النخب المثقفة وبناء مشاريع ثقافية فكرية:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة عدة أزمات سياسية اقتصادية واجتماعية، فتحت المجال لبروز أزمة أخرى أكثر أهمية ووقع على مجتمعنا، وهي الأزمة الثقافية التي تعتبر أيضا أزمة نخب مثقفة، حيث وجدت الساحة الثقافية المليئة بالصراعات الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية، بأبعادها اللغوية والدينية عبر تاريخ ثقافي هش ومجتمع ضعيف. مما ولد لنا مجموعة من النخب المتصارعة فيما بينها بين معرب ومفرنس، وماركسي وليبرالي وإسلامي وأمازيغي والقائمة طويلة. صحيح أن الصراع أصبح أقل حدة لكنه مازال قائما، وبمتغيرات جديدة خاصة في ظل العولمة الثقافية، مما سيدفع المثقفين أو ما تبقى منهم إلى مواجهة السلطة ونقدها للحفاظ على ثقافة وهوية مجتمعهم. ومن خلال ذلك سنحاول التطرق إلى المشروع الثقافي لدى المثقف في المجتمعات العربية وفي المجتمع الجزائري، مبرزين أهم التحديات والصعوبات والأفاق لدى المثقف والمجتمع:

1/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في البلدان العربية:

تعرضت الثقافة العربية إلى مجموعة من الهجمات الثقافية الدخيلة عن هويتها العربية الإسلامية، في إطار العولمة الثقافية الغربية بوجه الخصوص، وهذا ما أوضحه المعتصم بالله، أولا "تغريب الثقافة العربية وإحلال الثقافة الغربية مكانها في قيم وأفكار الفرد العربي، وذلك بحجة أن الثقافة العربية تقليدية فاتها قطار التجدد، ثانيا: تذويب خصوصيات الثقافة العربية من العقيدة والتراث والفكر والقيم والعادات والتقاليد واللغة، وغيرها من الثقافات وذلك من خلال وضع نظام ثقافي جديد يشمل صياغة ثقافة عالمية واحدة"[2]. وما ساعد انتشار هذه الثقافة هي وسائل الإعلام، التي أظهرت لنا ثقافة المجتمعات الغربية والتي كثيرا ما تتنافى مع الثقافة العربية، حيث بينت لنا أنه مجتمع مادي بثقافته الاستهلاكية وثقافة الأنا،

---

[1] - ibid, p 370.

[2]- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر أحادي القطبية، مرجع سابق، ص 157.

فقد انتقل المجتمع الغربي من العائلة الكبيرة إلى الأسرة الصغير، هذه الظاهرة بدأت تنتشر في المجتمعات العربية، وبها ستفتقد قيم الوحدة والتعاون والتآزر. كما انتقل الوضع من نقل الثقافة إلى المشاركة فيها والتواصل معها، عبر مواقع التواصل الاجتماعي ما أنتج جيلا جديدا متأثرا بالثقافة الغربية تفكيرا وسلوكا.

يرى بعض الباحثين العرب أن الثقافة العربية تعيش مرحلة "الارتقاء" عن الثقافة العالمية في فترة معينة، وهذا قد يمثل رفض العقل العربي للتجديد، من أمثال تركي الحمد الذي يرى "أنه بالنظر إلى خصائص الثقافة العربية والعقل العربي لمتحدث عنها، فانه يمكن الوصول إلى جواب معين وهو أن الثقافة تعتقد أن العلوية (الاستعلاء) في ذاتها، وإن كانت تدرك حسيا أنها ليست كذلك في هذه المرحلة من التاريخ على الأقل"[1]. إن كانت مسألة العلوية تعني الحفاظ على الهوية الثقافية العربية، وذلك من خلال السير ضد تيار العولمة الثقافية فهذا سيفقدها مكانتها كثقافة فرعية ثرية بتنوعها عريقة بحضارتها. مسايرة التيار أصبحت حتمية عالمية وهنا يأتي دور المثقف العربي لإظهار هويتنا الثقافية، ممثلا في العقل العربي المتحضر القابل للتنوع الثقافي والفكري، سواء في كتاباته وخطابه العلمي والعقلاني بعيدا عن الانعزالية والتشدد دون الذوبان الكامل.

وهذا ما أبرزته بلعيد سماح حول الوجود النخبوي الحقيقي وذلك "لأن حضور المثقف العربي مجتمعيا بعقل عربي وقلم عربي وقلب عربي يشكل الوعاء الحاضن والإطار الذي تنمو فيه كل عمليات التجديد المجتمعي العربي المنشود"[2]. ولوصول المثقف العربي إلى التجديد الثقافي الفكري عليه عمل ثورة تجديدية ونقدية للفكر العربي الإسلامي، مثلما فعلت المجتمعات العربية من انتفاضات ضد السلطة، هنا يمكن للمثقف تحدي السلطان بالنقد البناء. كما نجد برهان غليون يُثمن "المسألة الثقافية في الوطن العربي المعاصر باعتبارها حجر الزاوية في فهم مأزق وأزمة الفكر العربي المعاصر، باعتبار الثقافة هي السجل المشترك للجماعة الاجتماعية"[3]. وعليه تبقى المسألة الثقافية في الوطن العربي هي الخريطة

---

[1]- تركي الحمد، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، دار مدارك للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 246.

[2]- بلعيد سماح، المثقف العربي أمام خيارات وإشكالية البحث عن البارادیغم، مجلة الباحث الاجتماعي- العدد 11- مارس 2015، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص 168.

[3]- سفيان ساسي، مشروع المثقف العربي قراءة اولية وتقييمية للمفكرين: محمد عابد الجابري، برهان غليون وعبد الله العروي، مجلة روافد، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 02، العدد (01)، جوان 2018، ص 14.

التوضيحية لنكبات الماضي حتى لا تتكرر، ومنهجا لمعرفة بناء المستقبل في ظل التحولات العالمية التي تعتمد على مبدأ "تكون أو لا تكون".

ومن التحديات الأخرى التي ذكرها المعتصم بالله نجد "توحيد ثقافة العالم في بوتقة الثقافة الغربية.. باستعمال الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة وشبكة الانترنت وتوظيفها للاختراق الثقافي وطمس الهوية العربية. وخضوع الثقافة العربية للقوى الغربية وما تحتويه من برامج إعلامية وسينمائية وتلفزيونية، التي تأثر على سلوكيات الفرد العربي"[1]. يمتاز المجتمع الغربي بالمعرفة والتطور التكنولوجي "مجتمع المعرفة"، في المقابل يشهد المجتمع العربي ركودا معرفيا وإنتاجيا وابتكاريا، كما أنه بحاجة إلى وسائله التكنولوجية لمسايرة الحركية العالمية، وعليه المشكلة ليست في الثورة العلمية والتكنولوجية بل في كيفية استعمالها بالشكل الصحيح حتى لا تصبح تهديدا لثقافتنا، والخروج من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج بما يتناسب وهويتنا. كما يبين عبد الحكيم بدران على التفريق بين الثقافة والعلم حيث قال "مازال المفكرون العرب يخلطون بين ما هو ثقافي وما هو علمي. ولم يتبنوا طبيعة الفكر الغربي، حينما أكد على النص العلمي الذي يقترب من اليقين باعتماده على الأدلة والبراهين الواضحة، هذا السعي الذي تمثل في مرحلة ما باتجاه وضع فلسفة العلم وصياغة نظرية المعرفة"[2]. وعليه النهوض بالثقافة العربية كمركز إشعاع حضاري إنساني في وسط الحضارات العالمية المختلفة، يجب على العالم العربي الاهتمام بالمعرفة والنهوض بالعلم، لأنه لا يمكن إبراز ثقافتنا العربية ونحن متخلفين اقتصاديا وسياسيا، هنا يكمن دور العلم في رفع الثقافة وتنمية المجتمع.

من أهم المشاريع الثقافية لدى المثقفين العرب التي يجب المحافظة عليها والتأسيس لها هو الدين "الإسلام" الذي "يعتبر عامل الوحدة القومية الأول، إذ يملك من أسباب الجمع والتوثيق بين الأفراد الرصيد الكبير، فتعاليمه كلها تدور حول التعاون والتآزر والتناصر والأخوة المتبادلة بين أفراد المجتمع"[3]، وإضعاف الإسلام هو إضعاف لهويتنا. ولارتباطه الوثيق باللغة العربية لأنها تعتبر من بين أهم محددات المكونة لهويتنا الثقافية، وللمحافظة

---

[1]- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، نفس المرجع، ص 157.

[2]- عبد الحكيم بدران، خيانة المثقفين، مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، مصر، سنة 1999، ص 132.

[3]- هناء بوحارة ولمين وادي، أزمة الهوية وإشكالية الابتعاد عن الدين، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الرابع، الأغواط، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 145.

عليها يجب استعمالها وذلك من خلال تعميمها في المجال التعليمي دون إهمال اللغات الأجنبية، خاصة عند فئة الشباب. حيث خصصت الإمارات المتحدة العربية جائزة قيمة "تحدي القراءة العربي" لفئة الأطفال لربطهم بلغتهم الأم. فالعالم يتميز "بنوع ثقافي كبير فقد يزخر بما يقارب ستة ألاف لغة، والمستخدم منها على مستوى العالم ثلاث لغات فقط يتحدث بها 92% من سكان العالم، وهذا حسب تقدير منظمة اليونسكو"[1]. إن استخدام البلدان العربية للغتهم الأم يعتبر ضعيفا في الممارسة الفعلية، خاصة أنهم حافظو على لغة المستعمر أما البلدان التي حاولت تعريب جميع تعاملاتها ومراسلاتها، وجدت نفسها ملزمة باستعمال لغة العلم والمعرفة – اللغة الانجليزية، وحتى السياسات الداخلية للسلطة لم تشجع عملية التعريب، حيث أن الكثير من القطاعات مازالت تستعمل اللغة الفرنسية بشكل كبير، وهذا الوضع أكثر انتشارا في دول المغرب العربي، وهو إهمال لهويتنا اللغوية وتشويه لقيمتها الحضارية والإنسانية.

صناعة أو إنتاج النخب هي عملية مهمة لبقاء المجتمع في نفس مسار المجتمعات المتطورة وضمن التاريخ الإنساني، كما تنتهج الكثير من الدول على عملية إنتاج نخبها سواء في الميدان الثقافي أو السياسي والاقتصادي والتقني، دول مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا صنعت نخبها حتى وصلوا إلى مناصب حساسة، وخير دليل هو الرئيس الفرنسي امانويل ماكرون "Emmanuel Macron" هو خريج المدرسة الوطنية للإدارة. أما في المجتمعات العربية لا نجد ثقافة أو سياسة لدى السلطة لإنتاج نخبها المثقفة، من أجل بناء مجتمع يمكنه الاعتماد على أبناءه في ظل عالم غير مستقر كثير التحولات والصراعات والمصالح. يقول محسن المسوي "إذا أردنا أن نُكَوِن من أنفوسنا هذه الطبقة الرفيعة من جهة الفكر، وجب علينا أن نَتعود التحرر – تدريجيا – من منطق الشارع، والترفع قليلا عن التأثر بواقعية الحياة"[2]. في ظل انتشار استبداد الأنظمة على شعوبها وانعدام الديمقراطية، ترى الكثير من النخب أن الثورة هي الحل لإعادة بناء دولة القانون.

---

[1]- المعتصم بالله أحمد الخلايلة، نفس المرجع، ص 262.

[2]- محسن الموسوي، النخبة الفكرية والانشقاق: تحولات الصفوة العارفة في المجتمع العربي الحديث، وزارة الثقافة والفنون، الدوحة، قطر، سنة 2015، ص 23.

2/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في الجزائر:

للخروج من الأزمة الثقافية في الجزائر بأبسط الأضرار، أو التخفيف من حدتها وأثارها الظاهرة بشكل واضح في المجتمع، في مشاكل ثقافته وهويته الدينية واللغوية والإثنية والسياسية. وجب وبشكل سريع على السلطة السياسية إعادة الاعتبار لجميع النخب المثقفة (ثقافية، أكاديمية، سياسية، اقتصادية..)، من خلال حرية التعبير –النقد- وحرية نقل المعلومة، وحرية إقامة موائد فكرية حول أهم القضايا السياسية والثقافية، وحرية إنشاء مراكز الفكر المهتمة بالدراسات الإستراتيجية الاستشرافية، وإشراك المثقفين في الحياة السياسية لتنظيف أهم مؤسسات الدولة خاصة البرلمان بغرفتيه من الفساد والجهل البيروقراطية. كما ستعمل هذه الخطوة على تقريب المثقف من أصحاب القرار السياسي "السياسة"، بما يخدم المصلحة العامة، وفي نفس الوقت ستعمل على توحيد المثقفين في شكل كتلة متحدة أهدافها متقاربة. لأن "التعمق في تحليل أسباب الأزمة التي ظلت تلازم الجزائر منذ عام 1992، إلى التأكيد أن من أهم تلك الأسباب غياب التفاوض الجدي بين السلطة الحاكمة والنخب الحالمة لرؤى بديلة، بفعل التضييق الذي تمت ممارسته عليها، مثل انغلاق النظام السياسي على نفسه والممارسات الأبوية"[1]. رغم أن السلطة فتحت المجال الديمقراطي وحاولت تحسين عملية التواصل بينها وبين النخب في أهم القضايا الوطنية، إلا أنه مجال ضيق لا يسمح للمثقفين التحرك فيه بحرية.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في دور المثقف والسلطة بدرجة أقل، على تحديد أهم نقاط الاختلاف والصراع في الثقافة الجزائرية، سواء بين فئة المثقفين فيما بينهم حسب اختلاف توجهاتهم الفكرية، والانتقال إلى الخلاف الموجود بين المثقف والسياسي الذي يعتبر من القضايا الشائكة، كما يقول مسرحي فارح "أن النخب الحاكمة في الدول العربية بعد الاستقلال وضعت حدا فاصلا بين المثقف التابع لها والمثقف الخارج عن طوعها، النمط الأول هو مثقف السلطة أما المثقف الحقيقي هو المعني بقضايا مجتمعه"[2]. هي عملية كثيرة

---

[1]- مراد بن سعيد و صالح زياني، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغير السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 81.

[2]- مسرحي فارح، المثقف وتحديات المستقبل في السياقات العربية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017، ص 30.

المراحل والأطراف ومتعددة القضايا، لكن يجب العمل عليها حتى لا تدخل الثقافة الجزائرية في غيبوبة عواقبها خطيرة على المجتمع ككل وعلى الأجيال القادمة.

عندما تكلم ألان تورين Alain Touraine حول موضوع المثقفون ضد الحداثة، موضحا تاريخية العلاقة وكيف بدأت بالدعم والاهتمام إلى أن انتهت بالرفض والتخاصم، حيث يقول "بقدر ما كان مثقفو منتصف القرن التاسع عشر مشحونين بأحلام المستقبل، كان يسيطر على مثقفي منتصف القرن العشرين الشعور بالكارثة وباللامعنى وباختفاء صانعي التاريخ. كانوا قد اعتقدوا أن الأفكار تقود العالم، فانحدروا إلى مجرد إدانة صعود الهمجية الحتمية أو السلطة المطلقة أو رأسمالية الدولة الاحتكارية"[1]. أصبح المثقفون غير راضين على التوجه الحداثي المتطرف الذي تسير فيه غالبية الأنظمة السياسية، وهذا التوجه يعبر عن الرغبة المادية التي سيطرت على السلطة، متنكرة لكل ما هو معنوي رمزي مما أثر على ثقافة المجتمعات باعتبارها ثقافات فرعية، وهذه الأخير تواجه تحديات كبرى بما يسمى العولمة. وعليه بقيت النخب المثقفة هي الحامي الأخير للثقافة والفكر والبحث العلمي، هي ثقافة تمثل هوية مجتمع وتاريخ أمة.

كما تطرق مسرحي إلى مسألة مهمة في إشكالية الثقافة، وهي العلاقة المتشنجة بين المثقف ومجتمعه –الجمهور-، حيث يقول "أن المثقف العربي لم يستطع افتكاك المصداقية والاعتراف المطلوب، وبالتالي النفوذ والتأثير على الجماهير كما هو الحال بالنسبة للمثقف الغربي، إذ لم يتأسس كطرف فاعل في الحياة"[2]. وللوصول إلى وضعية علاقة المثقف الغربي بجمهوره، يجب المرور بالمراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية، قام المجتمع الغربي بثورات كثيرة حتى استطاع ترسيم الديمقراطية وحرية التعبير كقاعدة صلبة في بناء المجتمع والدولة، ثم انتقل إلى الاهتمام بثقافته وهويته لينتقل إلى مجتمع واعي ومثقف. على المجتمعات العربية خوض التجربة الغربية نموذجا لا منهجا، لأن لكل مجتمع صفاته وطبيعته التكوينية والاجتماعية والثقافية، حتى نصل إلى جمهور يقرأ ومجتمع واعي، لأنه يصعب إيجاد توافق كلي بين المثقف الجزائري والجمهور، في مجتمع أمي بثقافته وتاريخه

[1]- ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، سنة 1997، ص 206.

[2]- مسرحي فارح، نفس المرجع، ص 31.

وراهنه ومستقبله. إلا أن البعض يحدد علاقة المثقف بالجمهور من خلال علاقة الأول بالسلطة، كما يقول محمد قيراط "أما عن علاقة المثقف بالجمهور فالمعادلة هنا واضحة جدا فكلما اقترب المثقف من السلطة ابتعد عن هموم ومشاكل ومطالب الجماهير، وكلما صبّ جل اهتمامه على إرضاء السلطة وتبرير أعمالها وأفعالها وكلما أصبح همّه ذاتيا انسلخ نهائيا عن واقعه الحقيقي وعن دوره الإستراتيجي في المجتمع"[1]. لأن السلطة أدرى بوضعية المثقفين لهذا استغلت واقعهم المرير من خلال تقديم امتيازات متعددة، في مقابل صمتها عن الحقائق، والكثير من النخب اختارت طريق السلطة وهو اتجاه الخيانة، وصمت عن القضايا العادلة وتفريط في المجتمع.

منظومة التبعية التي فرضتها السلطة على النخب العلمية –المدرسين-، عبر عقود ومراحل حتى اندمج المثقف الأكاديمي بشكل رهيب، لدرجة يعجز عن الاستغناء عنها وظيفيا وماديا، ولا يستطيع نقدها ولا إعلان رفضه لها، كما تقول سماح بلعيد "إذا كنا قد سلمنا بحقيقة المثقف الأجير والمثقف المقاول، وهي الصورة المطابقة لحفنة المثقفون الجامعيون الذين يمتهنون مهنة التدريس، نافذة لعملهم الفكري ونشاطهم الثقافي، أصبحوا هم أنفسهم يحتقرون النشاط الثقافي داخل الجامعة وخارجها، فرأوا فيه عقبة أو كابحا يحول دون إرضاء حاجات المثقف الأساسية"[2]. هذه الوضعية التي دفعت المثقف إلى الرضوخ والتراجع والصمت، يجب على النخب المثقفة الحقيقية التقليل من حدتها ودفع مضارها الفكرية، والعمل على إيجاد البدائل حتى يتحرر المثقف وخاصة الأكاديمي المرتبط ماديا بالسلطة على الاعتماد عليها، حتى يصبح متحررا فكريا يجب أن يتحرر ماديا، خاصة إذا كان للمثقف مشروع ثقافي بنائي، ونجاحه سيدفع المجتمع على إنجاب أجيال واعية. لأن علاقة المثقف بالسلطة والسياسي ستبقى متوترة باعتبار هذا الأخير أقام سلطة على حساب أوهام مجتمعه، وكما يقول عبد الإله بلقزيز "أن ما يريده السياسي من المثقف هو الخدمة والطاعة"[3]. ولأنه أدرى بتاريخ السياسي الأسود وحاضره الفاسد ومستقبله المجهول. لأن

---

[1]- محمد قيراط، المثقف العربي بين الاغتراب والتهميش والتملق والخنوع، رابطة المثقفين العرب، لندن، المملكة المتحدة، 2018/11/29. الموقع الالكتروني: -http://arabcogito.org/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84

[2]- سماح بلعيد، المثقف اللامنتمي اجتماعيا وتجلياته في الخصوصية المجتمعية الجزائرية: نظرة نقدية حالة الجزائر منذ انتفاضة أكتوبر 1988، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 28/27، 2012، ص 290.

[3]- إدريس صابي، المثقف والسياسة، مرجع سابق، ص 54.

مشروع المثقف يجب أن يتمتع ببعض الصفات، من بينها انطلاق مشروعه كفكرة مبنية على أهداف خالية من المصالح الشخصية المادية، كما قال برهان غليون "هذا يعني انه لا يمكن لنخبة أن تنشأ وتكون فاعلة وقادرة على إنشاء جماعة سياسية من دون تحقيق شرطين: الاستقلال عن أصحاب المشاريع والأعمال والمال من جهة، وتكوين وعي واضح بالمسؤولية تجاه المجتمع والرأي العام من جهة ثانية"[1]. إلا أن المتابع للوضع السياسي الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، سيلاحظ ذلك سيطرة أصحاب المال على النخب مما وضع هيبة مؤسسات الدولة (التشريعية) على المحك، وفقدت النخب السياسية وزنها بين العامة (الشعب) وأمام قوة السلطة.

لنجاح مشروع المثقف والوصول إلى نتائجه الثقافية على المجتمع والسلطة، في إطار الارتقاء بالفكر الجماعي للمجتمع والانفتاح الديمقراطي والسياسي للسلطة، ذلك لخلق فضاء مبني على الحوار البناء لكل الفاعلين، يجب على النخب الحذر من تمييع الثقافة "ماديا"، وهذا ما حذر منه يورغن هابرماس "بأن الثقافة في عصر الحداثة دخلت مرحلة التبضيع .. وأصبحت سلعة مثلها مثل السلع التجارية، وهذا لأنها ارتبطت بالآلة الإنتاجية الاقتصادية، وظهرت عملية الإنتاج الجماهيري للكتب والمجلات الترفيهية، كما عرف الأدب تدهورا حيث انتقل من مرحلته الكلاسيكية إلى الواقعية، والسبب يعود إلى وسائل الإعلام"[2]. هذا النسق المادي أصبح أكثر خطورة خاصة عندما انتقل ليصبح فكرا وإيديولوجية في سياق تطور المجتمعات، لأنه فيما مضى كانت الثقافة عبارة عن رسالة إلا أنها تحولت إلى آلية للربح المادي السريع، وهذا ما هو منتشر في المجتمعات الغربية لما تتمتع به من إمكانات.

قبل أن نتكلم عن تأثير وسائل الإعلام على المشروع الثقافي في الجزائر، يجب أن نتحدث عن اصطدام الثقافي بالمادي وتأثيراته السلبية والايجابية، أولا الجزائر لم تصل ثقافتها إلى مرحلة الذوبان في الماديات ببعدها التجاري والاقتصادي، لان النخب الاقتصادية الجزائرية لا تمتلك ثقافة المتاجرة الثقافية خاصة في المجال السينمائي والمسرحي والأدبي بشكل عام، وهي مبتدئة في هذا المجال مقارنة ببعض الدول العربية مثل مصر وسوريا

[1]- برهان غليون، في النخبة والشعب، حاوره لؤي حسين، دار بترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، سنة 2010، ص 14.

[2]- كحال أبو بكر، سواريت بن عمر، أزمة الثقافة في عصر الحداثة: لما تغدو الثقافة سلعة، مجلة التدوين، العدد 10، السداسي الأول، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، 2018، ص 119.

وتركيا. لكن البعد المادي لديه ايجابيات ولا يمكن الاستغناء عنه، مثلا في عملية التسويق الثقافي والسياحي للبلاد، وعمليات الطبع والنشر رغم غلبة الجانب التجاري على الثقافي، إلا أنها مهمة في نشر المعرفة وكتابات المثقفين للجمهور. أما وسائل الإعلام في الجزائر رغم كثرتها لم تعطي الثقافة حقها، وركزت اهتمامها بالجانب السياسي والترفيهي لارتباطه بمداخيل القنوات الإعلامية –الإشهار، وباعتبار أن الجمهور "المشاهدين" لا يهتمون بالحصص الثقافية، لهذا وجب على النخب المثقفة مضاعفة الحصص والندوات الثقافية عبر وسائل الإعلام، وكذا إنشاء قنوات متخصصة بكل ما هو ثقافي.

خلاصة:

لم تعرف ثقافة المجتمع الجزائري جمودا عبر تاريخها الطويل، بل شهدت الكثير من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تماشيا مع تغيراتها الجغرافية التوسعية عن طريق حروبها وثوراتها، والتي فتحت المجال لبروز ثقافات متعددة في الجزائر، جعلت من المثقف يلعب دورا كبير في دراسة المجتمع ويلعب دورا أبرز في ثبات بنية هذا المجتمع باعتباره عاملا أساسيا من العوامل المؤثرة في التجديد الثقافي والتنوع الحضاري، الذي يجعل من البنية الثقافية أداة للحفاظ على القيم والمبادئ والعادات والتقاليد عبر الأجيال لاكتساب هوية ثقافية واستقلالية وطنية تدعم إنتاج نخب في مختلف المجالات والأصعدة وتمثل المجتمع وتحافظ عليه.

كما كان للنخب الجزائرية تأثيرا على مسألة الإشكالية الثقافية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، رغم اختلاف التأثير من نخبة إلى أخرى وحسب وزن المتغيرات. إلا أن بعضها وجد لنفسه مكانة في ظل التحولات التي عرفها تحول فكر النظام وطريقة تعامله مع الفاعلين، فإذا نظرنا إلى النخبة الاقتصادية قبل عشرة سنوات سنجدها غير مأثرة ولا متأثرة بالسياسة، وبقيت علاقتها بالسياسة سطحية، وهذا ما أثبتته دراسة حسان مراني على أن 54.67% من الإطارات الاقتصادية (باعتبارها نخبة) أكدوا أنهم يهتمون بالقضايا والأحداث السياسية، و43.33% أكدوا عدم اكتراثهم بالقضايا نفسها، و90% منهم صرحوا أنهم لا ينتمون لأي تشكيلة أو تنظيم سياسي[1]. إلا أن هذا الوضع تغير جذريا بسبب تغير رؤية النظام السياسي، الذي أعطى دفعا كبيرا للنخبة الاقتصادية، وذلك من خلال فتح المجال لأصحاب المال والأعمال لممارسة العمل السياسي، رغم انتقاد الذي لقته هذه الظاهرة وسمته الفساد السياسي، وما أعطى النخبة الاقتصادية وزنا وفعالية هو إنشاء "منتدى رجال الأعمال" برئاسة رجل الأعمال علي حداد، الذي وجد دعما من النظام في مقابل تبادل المصالح بينهما.

[1]- حسان مراني، محاولة من اجل تحديد بعض العناصر الأساسية المكونة لهوية الإطارات، الإطارات الصناعية: شروط تكوين نخبة حديثة، دفاتر المركز، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، رقم 09-2005، ص 30.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

النخب الأكاديمية والجامعة كفضاء متعدد التفاعلات

تمهيد

1/ تعريف الجامعة

2/ وظائف ودور الجامعة

3/ الجامعة الجزائرية بين البحث العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي

1/3- البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات والمجتمع

2/3- واقع الجامعة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية

4/ العلاقة التفاعلية بين الجامعة والمجتمع

5/ مراحل تطور الجامعة الجزائرية

6/ دور النخبة العلمية في الجامعة

7/ صفات المدرس الجامعي

8/ الجامعة والمثقف

9/ الجامعة والسياسة

10/ علاقة الجامعة بالديمقراطية

11/ مشاكل الجامعة الجزائرية

خلاصة

تمهيـــد:

تبقى العلاقة بين النخب العلمية والجامعة قوية جدا، لأنهما يمثلان نسقا من أنساق المجتمع الحديث (مجتمع المعرفة)، وأصبحت الجامعة تمثل حضارة مجتمع، ومصدر تعبئة للأجيال وتكوينهم أي صناعة رجالات الأمة وساستها ومثقفيها. كما تعمل على التنمية في جميع المجالات، عن طريق البحث العلمي المتواصل لخدمة وازدهار المجتمع، ولن يتم هذا إلا عن طريق كفاءات أفرادها، النخبة العلمية المثقفة من أساتذة مكونين ومدربين بما يقتضيه التطور العلمي والتكنولوجي، طرفان لا يمكن الاستغناء عنهما إذا أراد أي مجتمع الاستمرارية في بناء نفسه وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة ومكانة قوية بين الدول.

المؤسسة الجامعية باعتبارها كيان مادي ومعرفي، وتطورها ونجاحها ينعكس إيجابا على تطور ونجاح المدرس الجامعي. خاصة في المجتمعات النامية نجد غالبية الجامعات تابعة للحكومة، الجزائر هي الأخرى جميع جامعاتها ومعاهدها حكومية، كما أنها لم تفتح المجال لإنشاء جامعات خاصة، التي تعتمدها الكثير من دول العالم المتقدمة، حيث برهنت الجامعة الخاصة على نجاحها الأكاديمي والمعرفي والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما الوضع في الجزائر يستدعي طرح الكثير من الأسئلة، حول حرية المدرس الجامعي كمثقف في نقد السلطة، وعلاقة المدرس بالجامعة كفضاء يجمع الكثير من المتناقضات الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية، في ظل تحكم النظام على المؤسسة الجامعية تسييرا ومراقبة، حتى منصب رئيس الجامعة يعتبر سياسيا أكثر منه إداري تسييري.

1/ تعريـف الجـامعـــة:

تطورت الجامعة عبر الزمن والحضارات باعتبارها مؤسسة ذات بعد علمي معرفي وتعليمي، إلى أن وصلت إلى شكلها الأخير بأبعاد تعدت أهدافها الأولى، حتى وصلت إلى مرحلة تعتبر فيها الجامعة منبع المعرفة، وقوة الأمم وتطورهم التكنولوجي، ومركز بناء ونمو المجتمعات والأجيال. حتى أصبحت الجامعات تصنف وترتب عالميا من قبل هيئات حكومية أو مستقلة، وهذا الترتيب يمثل قوة المجتمع بحد ذاته في جميع الميادين، وعليه تعريف الجامعة يحمل الكثير من التشابك والتداخل حسب تطور بناء المؤسسة الجامعية.

يبقى مصطلح الجامعة بأبعاده التاريخية رمزا فكريا وثقافيا، حتى تطور ليصبح نسقا علميا وفكريا، وهيكلا على شكل مجتمع متكامل المعارف والتخصصات والمصالح، وعليه "فإن كلمة الجامعة تعني التجمع والتجميع، وهذا المفهوم يعود في الأصل إلى كلمة كلية (College) ذات المصدر اللاتيني (Colegio) تشير إلى التجمع والقراءة معا، وقد استخدمت الكلمة في القرن الثالث عشر من قبل الرومان للتدليل على مجموعة حرفيين وتجار، وفي القرن الثامن عشر ميلادي أطلقت كلمة كلية على أكسفورد، لتدل على مكان يجمع المجتمع المحلي للطلاب متضمنا مكان الإقامة المعيشية والتعليم"[1]. ومع تطور المُصطلح تطورت الجامعة سواء من حيث الجانب العلمي، أو من حيث الدور والوظيفة اتجاه المجتمع: اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

تُعْرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية خاصة، وتتمثل وظائفها الرئيسية بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتتألف من مجموعة كليات وأقسام ذات طبيعة علمية تخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى ليسانس وما هو على مستوى الدراسات العليا التي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية[2]. هو تعريف حديث يمكن

---

[1]- دحمان بريني، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الثالث عشر- سبتمبر 2018- المجلد 04، ص 165.

[2]- زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الجامعة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2013، ص 99.

إسقاطه على الجامعة المعاصرة، رغم وجود اختلاف بين الجامعات وحسب درجة الإنتاج المعرفي وخدمة المجتمع وتمثيل البعد المعرفي الإنساني والحضاري.

أما من الناحية القانونية وطبقا للقانون الجزائري فقد عرفها المشرع على أنها، "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي مهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1]. كما حدد المشرع مهامها التي تتمحور حول مهام، التكوين العالي والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى تحديد كيفية تنظيمها وتسييرها.

كما عرفها **زكي الميلاد** على أن "الجامعة التي يراد منها مؤسسة التعليم العالي، فان هذه الكلمة إنما أطلقت في بادئ الأمر كما جاء في (الموسوعة العربية): على مجموع الطلاب والمدرسين الذين كانوا يؤلفون رابطة أو جماعة تشبه النقابات، تعترف بها الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي وامتيازات خاصة. ومنذ القرن الرابع عشر الميلادي أصبحت الكلمة تطلق على مؤسسة التعليم نفسها، المؤلفة من عدة مدارس أو كليات، يختص كل منها بفرع معين من المعرفة، وقد يطلق هذا الاسم على المدارس الفلسفية ومدارس الخطابة في اليونان القديمة، وفي العهد الهلينستي مثل أكاديمية "أفلاطون" و"متحف الإسكندرية". كذلك يمكن وصف المدارس العربية- الإسلامية مثل جامع "القرويين" و"الأزهر" والمدرسة "النظامية" بأنها جامعات"[2]. هناك الكثير من المدارس التي أنشئت منذ القدم في الكثير من الحضارات الإنسانية، هدفها تربية وتعليم أجيالها ونقل المعارف التي توصلوا لها، لكن اختلفت التسميات بين مدرسة ومكتبة ودار المعارف وغيرها من التسميات، إلا أنها ساهمت في نقل المعرفة ووضع القواعد الأساسية التي تعرفها الجامعة الحديثة.

تبقى الجامعة كمؤسسة معرفية تمثل روح المجتمع وهويته العلمية، لأنها تربي الأجيال وتغرس فيهم مبادئ التحدي والإبداع، وهي ناقلة للعلوم والمعارف حافظة للثقافات صانعة للإبداعات. تجمع داخل قاعاتها صفوة المجتمع ونخبهم المثقفة، وبهم يتواصل الطلاب مع

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 25 جمادي الثانية عام 1424هـ 24 غشت سنة 2003م، ص 5.

[2]- زكي عبد الله أحمد الميلاد، الجامع والجامعة والجماعة: دراسة في المكونات المفاهيمية والتكامل المعرفي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات 5، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 1998، ص 16.

المعارف المختلفة، وكلما تطورت الجامعة تطور معها المجتمع والأفراد والطلاب والمعرفة والإنسانية.

2/ وظـائــف ودور الجامعة:

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الموجودة في المجتمعات، وهي رابط أساسي بين الأجيال باختلاف أفكارهم وتوجهاتهم. لما تحمله من مبادئ حضارية وإنسانية، مدافعة عن الإنسان والقيم والمواطنة، غير متحيزة أو متطرفة هدفها المعرفة. بهذا صنعت لنفسها عبر التاريخ مكانة بارزة ودورا رياديا، وخير دليل على ذلك ارتباط الجامعة بتقدم الدول حتى أصبح هناك تصنيف عالمي لأهم الجامعات في العالم. "فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية:

1/2- التعليـــم:

تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة بالمشاركة في تقدم المعرفة ونشرها، ذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية العالية المستوى في مختلف التخصصات[1]. هذه المهمة تقوم بالتحضير الجيد للأجيال القادمة، لأن بعضهم سيتقلدون مناصب حساسة في شتى المجالات والقطاعات، وتكوينهم الجيد علميا ونفسيا واستراتيجيا سيمكنهم من مجابهة القضايا الكبرى، التي تحتاج قرارات سياسية وتقديرية جد صارمة، هذه المنهجية تعتمد عليها الكثير من الدول المتقدمة، من خلال العمل على إنتاج وتحضير طلبة مستقبليين كنخبة سياسية وثقافية واجتماعية، متمكنة وقادرة على الإنتاج والتحليل والتقدير والتقرير حسب طبيعة الموقف والقضية. لذا "تهدف وظيفة الجامعة التعليمية إلى تنمية شخصية الطالب من جوانبها جميعا، وإعداده للعمل المستقبلي من خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها، ويمكن إعطاء تعريف للتكوين الجامعي بأنه، تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى، لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة

[1]- زكي عبد الله أحمد الميلاد، نفس المرجع، ص 2.

المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا"[1]. هذه المهمة بحد ذاتها تحتاج إلى إرادة سياسية كبيرة، لأن نتائجها مضمونة ومربحة للمجتمع، وقد انتهجتها الكثير من الدول مثل الصين وماليزيا.

2/2- البحث العلمـي:

وتتمثل الوظيفة الثانية في قيام "الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي، في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية"[2]. مما يساهم كثيرا في المشاركة الجامعة في عملية التنمية، وحل المشاكل المجتمعية والمشاركة في مناقشة القضايا الكبرى التي يمر بها المجتمع، لأن للبحث أهمية كبرى للنهوض بالمجتمعات واللحاق بالأمم المتطورة. "كما تهيئ الجامعة لأساتذتها البيئة المناسبة للبحث، مثل تسيير إنشاء المخابر، ودعم تكوين وحدات البحث وتمكينها من مختلف الوسائل الضرورية، بغرض توظيف نتائج أبحاثهم العلمية في نفع المجتمع المحلي ونفع الإنسانية بوجه عام"[3]. لكن يجب إنشاء مخابر بحثية بما يتناسب وحاجات المجتمع في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا الأمني، فقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، بإعادة النظر في عدد المخابر وطبيعة بحوثها، وقامت بوضع قوانين صارمة حول الإنتاج المعرفي لكل مخبر، أو العمل على غلقها، لأن الكثير منها أصبحت عائقا على الوزارة بما تستهلك من أموال، وإعادة النظر في إنشاء مراكز بحثية متخصصة حسب الحاجة لتكوين باحثين أكثر تخصصا في المستقبل.

3/2- خدمـة المجتمـع:

أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة، فإنها "تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة"[4]. كما نلاحظ ذلك في بعض الدول المتقدمة، التي تعطي أولوية لحياة الطلبة داخل الجامعة ضمن المنظمات الجامعية، والنشاطات العلمية والترفيهيـة في الإقامات الجامعية. حتى لا يجد

---

[1]- الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ص 412.

[2]- زكي عبد الله أحمد الميلاد، نفس المرجع، ص 102.

[3]- مسعود فلوسي، وظائف الجامعة في المجتمع وأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب وواجباته خلالها، رئيس المجلس العلمي للكلية، ص 2.

[4]- زكي عبد الله أحمد الميلاد، نفس المرجع، ص 103.

الطلبـة الجـدد صعوبة في التأقلم ويصبحون أكثر فاعلية. وهذا ما نجده في جامعات الدول النامية تلك الثنائية الثقافية الواضحة المنتشرة بين الطلاب، مما يؤثر في اندماجهم داخل الحياة الجامعية. أما إذا أردنا أن نأخذ أهم الجامعات مثالا، "تعتبر الجامعة البريطانية مكانا للتأهيل الثقافي والاجتماعي أكثر منه لتعلم مهنة بعينها، فعلى سبيل المثال، يحـرص الطلبـة على إنشـاء شبكـة علاقاتـهم الشخصيـة ويعتبـرون ذلـك عامـل جوهـري في التجربة الجامعية. كما يشدد رؤساء الجامعات في كلمتهم الترحيبية مع بداية العام الجامعي على أهمية الحياة الثقافية وداخل الجمعيات الطلابية خلال سنوات الدراسة ويضعون هذه الإسهامات في طليعة المكاسب من أجل العمل والمستقبل، قبل المؤهل الدراسي"[1]. نلاحظ اهتمام البالغ بفئة الطلبة الجامعيين في الدول المتقدمة، ليس فقط تطوير المناهج الأكاديمية فقط بل تعداه إلى تسهيل اندماجهم وتكيفهم في الحياة الجامعية، بما يصنع جوا ملائما لكسب المعارف والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم، كل هذا ينتج جيلا مثقفا واعيا بواجباته قبل المطالبة بحقوقه.

4/2- قيادة الحركة الفكريـة والثقافيـة:

لا يمكن إسناد قيادة الحركة الفكرية والثقافية لأي مؤسسة كانت أو لأي فئة اجتماعية، هذا الدور تقوم به النخبة المثقفة لما تتمتع به من قدرات فكرية وعلمية عالية، وكذا "الجامعة بما يتوفر لها من علماء وأساتذة وباحثين- منوط بها قيادة الحركة الفكرية والثقافية في المجتمع، من خلال ما ينتجه هؤلاء الإطارات من أعمال علمية وثقافية وفكرية، ومن خلال مشاركاتهم في البرامج التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، والمقالات التي ينشرونها في الجرائد والمجلات"[2]. إلا أن مكانة الجامعة في المجتمع واهتمام السلطة بها، ينعكس إيجابا على مهنة المدرس ومردوديته الفكرية والثقافية، والواقع يقول أن جامعاتنا تعيش أزمة إنتاج معرفي وثقافي، وترتيبها العالمي يبرهن على حدة الأزمة، خاصة وأن الأنظمة العربية ترى أنها من بين أهم المهددات لها، وهذا يضعف دورها العلمي والثقافي.

تستهدف الجامعة في وظيفتها الثقافية فئتين (الطلاب والمجتمع)، من خلال اعتمادها على طرق مختلفة حسب طبيعة الفئة، "وتظهر وظيفة التنشيط الثقافي والفكري للجامعة

---

[1]- باسكال بوريس، أرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجا، ترجمة: جساس أنعم، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي: الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، سنة 2011، ص 42.

[2]- مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص 3.

باعتبارها مركز إشعاع ثقافي للمجتمع، للتعرف من خلالها على مشكلاته لتحاول أن تعالجه من خلاله، ويشمل ذلك المجتمع الطلابي والمجتمع الخارجي"[1]. تنعكس مهمة الجامعة الثقافية والفكرية من خلال أفعال وسلوكيات أفراد المجتمع، سواء طلاب باعتبارهم جزء من المجتمع أو مجتمع ككل. هي عملية جد مهمة إذا استمر تنفيذها على الأجيال القادمة، تنتج مواطنين واعين ومفكرين، حيث تعتبر عملية بنائية لمجتمع متوازن في جماعاته ومؤسساته واثنياته تحت هدف ومستقبل واحد.

للجامعة أهداف تسعى لتحقيقها والوصول إليها أو جزء منها، مهما كانت طبيعتها (عامة أو خاصة) في مجتمع متقدم أو مجتمع نامي، وقد اختصرها كل من صفاء رفعت أحمد عبد الله ومنال الحاج إبراهيم، في دراستهما حول سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية، وهي "إعداد الكوادر العلمية ذات المستوى العلمي المرتفع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، والاجتماعية ....الخ، الأمر الذي يحرك طاقة المجتمع ويدفعها لتحقيق التقدم. كما يعمل على تأصيل حالة الإبداع في البحث العلمي لدى جميع القطاعات بالجامعة؛ للوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته؛ ومن ثم مساعدته على إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها مع دعمها الدائم لتلبية الاحتياجات المتجددة لدى المجتمع. والسعي لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية والتطورات المتسارعة في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات. بالإضافة إلى تنمية الكوادر القيادية في شتى المجالات، فالتعليم الجامعي من شأنه إكساب الأفراد وتنمية الإمكانات والقدرات العقلية بما يؤهلهم لقيادة حركة الفكر والتجديد في المجتمع"[2]. حَصْر أهداف الجامعة بشتى مكوناتها في النقاط سالفة الذكر، يجعلنا نقول بأنها مهام عادية وتقليدية، لما لا تكون الجامعة حاضنة لنقاشات سياسية واجتماعية واقتصادية، بما يخدم المصلحة العامة وتطوير المجتمع، ولما لا تعمل النخبة في حرية وديمقراطية دون ظاهرة الخوف من النظام السياسي، ألا يجب أن ينتج المثقف والجامعة أفكار توجه للسياسي للمساهمة لتصويب قراراته السياسية بطريقة أكاديمية، وتخطي عدم الثقة بين الطرفين.

---

[1]- بلقاسم سلاطنية وأسماء بن تركي، العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 35/34، مارس 2014، ص 15.

[2]- صفاء رفعت أحمد عبد الله، منال الحاج إبراهيم، سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية، أبحاث مؤتمر، كلية التربية بجامعة شقراء، السعودية، ص 11.

هناك الكثير من الوظائف الظاهرة والكامنة في تفاعلات الجماعات والأنساق، بين فكرية ثقافية واجتماعية سياسية وأخرى إنسانية أخلاقية وسلوكية قيمية. في هذا الإطار نجد حامد عمار قد وضع عشر خصائص تميز وظيفة الجامعة وهي كالأتي[1].

1- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب، وهي مهمة أساسية في السياق المجتمعي العام.

2- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.

3- جامعة لشتات المعارف التي تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي من خلال مختلف الخصوصيات.

4- جامعة تلتقي فيها الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها القيم والمعاني ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.

5- جامعة لمختلف منتجات الفكر.

6- جامعة للطاقات المحركة للوعي، الوعي بالنفس والوعي بالمحيط ومكوناتها، والوعي بالمتغيرات العالمية ووعيا بالحاضر والمستقبل.

7- جامعة للتأثر بالمجتمع والتأثير فيه.

8- جامعة لاكتساب القدرات العقلية والاستطاعة والمهارات والقيم والعادات.

9- جامعة لقيم الديمقراطية والتواصل.

10- جامعة للتنافس بأسلحة المعرفة والبحث العلمي.

بعض هذه الصفات مازالت موجودة في الفضاء الجامعي، رغم أن السلطة غلبت الجانب السياسي والإداري على الجانب العلمي والمعرفي، لأن الجامعة مازالت تحتوي نخبا أكاديمية مثقفة رغم قلتها. كما أنها تعتبر فضاءً مفتوحا بالنسبة للطلبة لكن في حدود لا يمكن تجاوزه. بصفة عامة لم تجد النخب الأكاديمية الحيز الضروري لممارسة العمل الفكري، بحثا ونقدا وإنتاجا لتطوير الجامعة والمجتمع، ولا طالب استوعب المتغيرات والتحولات التي يعيشها مجتمعه، بطريقة علمية موضوعية للوصول إلى الحقيقة المعرفية والواقعية.

وهذا موضحته كريمة حوامد حيث قالت أنه "هناك علاقة بين الثقافة السياسية لدى الطلبة وما تقدمه لهم الجامعة من خلال البرامج البيداغوجية المقررة، إلا أن الجانب المعرفي

[1]- العيد علاوي، الجامعة الجزائرية.. الواقع.. وسبل التقدم، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، العدد 01، افريل 2015، ص 98-99.

لدى الطلبة ومستوى إدراكهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي، واقتناعهم بضرورة المشاركة السياسية ضعيف"[1]. هذا الواقع المر والوضع السلبي الذي وصلت إليه الجامعة الجزائرية، وَضعٌ أَثر على باقي الأنساق الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية، وجب إعادة النظر للجامعة معرفيا وتنظيميا وربطها بقضايا المجتمع مباشرة، لأن ضعف المؤسسة الجامعية هو ضعف للمجتمع والسلطة.

3- الجامعة الجزائرية بين البحث العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي.

تَغَير المفهوم التقليدي للجامعة في العقود الأخيرة، باعتبارها المكان الذي يكتسب فيه الطالب لمجموعة من المعارف حسب التخصص، ثم يحصل على شهادة تأهله إلى دخول عالم الشغل، أما الجامعة الحديثة فهي مكان للبحث العلمي والتكنولوجي، الذي يصاحبه الاستثمار في الإنسان والعلم من أجل تطوير الجامعة والمجتمع.

1/3- البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات والمجتمع:

البحث العلمي هو منهج يعتمد عليه الفرد والمجتمع للإجابة عن الأسئلة، والوصول إلى حقائق أَرَقت الإنسان منذ فجر التاريخ. وهي في نفس الوقت قفزة نوعية للجامعة في مجال البحث العلمي، للمساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. "وبهذا يتبن لنا بأن علاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فبدون بحث علمي جاد سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل و الركود، ولقد أدرك كثير من الساسة والحكام أهمية العلم والبحث العلمي لنهضة شعوبهم من أجل نهضة أوطانهم"[2]. لكن في المقابل تحتاج المؤسسة الجامعية مسايرة التغيرات العالمية، للمحافظة على مهمتها حسب متطلبات وحاجات المجتمع، فلا يمكن أن تعمل الجامعة في جو تنعدم فيه حرية البحث العلمي، وسيطرة الأنظمة السياسية على سيرها الإداري والمعرفي. وهذا ما يحدث في جامعاتنا حيث أصبحت قاعات الجامعة عبارة عن غرف لتلقين وتمرير بعض الدروس

---

[1]- كريمة حوامد، دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، العدد التاسع- جوان 2016، ص 433.

[2]- كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16/ سبتمبر 2014، ص 300.

النظرية، بمناهج قديمة جامدة غير قادرة على مسايرة مستجدات العصر، من تطور تكنولوجي وتحول سياسي واجتماعي كبير.

يجب إعادة النظر إلى المؤسسة الجامعية من أجل الخروج من الأزمات المختلفة، واللحاق بالدول المتقدمة لا يكون إلا بالتقدم المعرفي، لأن "البحث العلمي والتكنولوجي هو العنصر الأساسي لنمو الدول ورقيها، وما شهدته بعض الدول من تقدم في هذا المجال في فترة زمنية قصيرة يرجع إلى إعطاء هذا الجانب الحيوي الكثير من الدعم بكل ما يحتاجه من قدرات مالية وفنية حتى يتمكن من النمو والتقدم. كما تجدر الإشارة أن البحث العلمي والتكنولوجي ليس فقط شأن حكومي، بل إن الشركات العالمية الكبيرة تخصص مبالغ ضخمة من فوائدها المالية لهذا الجانب، حيث نجد الدول المتطورة تنفق بسخاء على البحث العلمي والتكنولوجي، سواء كان من جانب الحكومة أو من جانب الشركات الخاصة"[1]. لا يمكن الاستغناء عن الجامعة للوصول إلى مجتمع متطور، فهي تمثل بوابة المستقبل وحاضنة الأجيال، كما تحتاج المؤسسة الجامعية إلى نخبة من المدرسين في شتى المجالات، في ظروف مناسبة تستطيع الجامعة إنتاج كل شيء، حتى في المجال السياسي لرجالات القرار السياسي من خلال الدراسات الاستشرافية.

كما وضحت كريمة حوامد أهمية العلاقة بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، في بناء قاعدة علمية ومعرفية لخدمة الجامعة والارتقاء بها وتنمية المجتمع وتطويره، على أنه "من المفترض وجود علاقة ممنهجة ووثيقة وهادفة، بين سلطة المعرفة المفترضة في خطاب البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع، لأنه بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز بحث، في إطار غياب هذه العلاقة يُفقد البحث العلمي"[2]. لا تبدو السلطة مهتمة كثيرا بالبعد الاستراتيجي للجامعة، لأن اهتمامها الأكبر منصب على مسائل سياسية والتحولات الخارجية والظروف الأمنية. هذا الإهمال للمؤسسة الجامعية لديه أسبابه

[1]- عائشة عباش، الإعداد الأكاديمي للمورد البشري بالجامعة ومتطلبات التنمية: دراسة تحليلية الواقع والرهانات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 31 يناير 2017، ص 2.
[2]- كريمة حوامد، دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة، مرجع سابق، ص 429.

التاريخية، من أهمها تغير الأنظمة الحاكمة التي تغيرت معه النظرة إلى "العلم" والجامعة، وزادت الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر تهميشا لها بسبب الميزانية التي تستهلكها، وتبعتها الأزمة الأمنية وسوء التسيير والتسيب، كلها ظروف أغرقت الجامعة في مشاكل لا متناهية. والسبب الرئيسي هو الإرادة السياسية لأنه مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي، ما زالت تسير في نفس الإطار السلبي، بل زادت المشاكل تعقيدا خاصة مع إهمال نخبها الأكاديمية.

2/3- واقع الجامعة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية:

العلاقة بين الفضاء الجامعي والتحولات السياسية والاجتماعية، أو بالأحرى نقطة التلاقي بينهما تتمثل في الأمن الفكري، وكيف يمكن تأمين هذا المفهوم ونشره كثقافة داخل المجتمع، في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري سياسيا واجتماعيا، رغم أنها تحولات غير مُطَمئنة وغير مستقرة. وعليه تطمح السلطة على توفير الأمن الفكري لتخطي أزماتها المتتالية، فتنظر إلى الجامعة على أنها الحاضنة لفئة الشباب وهي الفئة التي ارتبط بها العنف بشتى أنواعه، وقبل أن تُهيئها على إنتاج الفكر الأمني وجب إصلاح المنظومة الجامعية. كما تقول زبيدة الطيب "إن تشكل ذلك الوعي المأمول يبدأ من الجامعة ويُصنع في مخابرها وأقسامها ومدرجاتها، وبين مختلف مكوناتها وعناصرها، فالجامعة هي الفضاء الذي تصنع فيه الأفكار الحية بالقدر الذي تبعث فيه الحياة في الأفكار الميتة والقاتلة. وهي الفضاء الذي يقع عليه التعويل في صناعة أمن فكري يمتد إلى خارج أسوارها، ليشمل المجتمع وسائر مؤسسات الدولة"[1]. من خلال هذا يتضح دور الجامعة في نشر الأمن الفكري داخل المجتمع، أمنٌ يضمن استقرار السلطة سياسيا اجتماعيا بتكلفة أقل، وكثيرا ما استثمر النظام على توفير الأمن الاجتماعي وكلفه الكثير من الأموال.

عمد النظام السياسي في الجزائر على غزو الجامعة وترويضها، خاصة مع الانفتاح السياسي الذي سمح بإنشاء جمعيات سياسية، حيث تشكلت الكثير من التنظيمات الطلابية التي رأت السلطة أن تعبئتها سياسيا يخدم مصالح الأحزاب والنظام. وهذا ما يلاحظ في كل

[1]- زبيدة الطيب، دور الجامعة الجزائرية في صناعة الأمن الفكري – الواقع والمأمول، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس/ جانفي 2018، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 79.

الاستحقاقات الانتخابية، تتجند كل التنظيمات الطلابية لخدمة أحزابها السياسية. أما النخبة الأكاديمية فغالبيتها خارج إطار النقد السياسي (السلطة)، حتى مع التحولات السياسية التي يمر بها النظام لا نجد الأكاديمي المثقف الرافض للوضع السياسي، نظام أصبح عنصرا مهددا للديمقراطية والحريات رافضا لعملية التداول على السلطة. حتى الأوضاع الاجتماعية أصبحت متعفنة ونتائجها الهجرة غير الشرعية ومظاهر العنف منتشرة في كل مكان، وغلاء معيشي أرهق المواطن، وكأن الجامعة والمثقف الأكاديمي والطلبة عناصر منفصلة عن المجتمع وتحولاته السياسية، وهذا ما يجعل الجامعة الجزائرية بعيدة عن واقع المجتمع عاجزة عن تسيير نفسها.

باعتبار أن التعليم هو جزء مهم في الفضاء الجامعي، وارتباطه بعملية التحول الاجتماعي، حيث تطور ليصبح علاقة جدلية بين التعليم والتحول بين المنظرين، وتمثل الموقف الأول بأن التعليم لديه دورا أوليا في إحداث التحولات الاجتماعية، أما الموقف الثاني فيعطي التعليم دورا ثانويا. ويقول هاني محمد بهاء الدين في هذا الصدد "فقد وُجدت هذه المواقف بداية كقضية خلافية جسدها كلا من راسل Bertrand Russel وهالدان J.B.S Haldan استعرت كمناظرة حول إشكالية: هل العلم مكرس لتحرير الإنسان ونماء الإنسانية، أم أنه لابد أن يوظف لخدمة الأقوياء. وكان رأي الأخير ميالا إلى أن العلم سيفتح أفاق مطردة الرحابة أمام الإنسانية، بينما كان الأول أقل تفاؤلا طبقا لعبارته: أنا مرغم على التخوف من أن العلم سيستغل لدعم قوة الجماعات المسيطرة"[1]. لأنه كلما كانت الجامعة تابعة للدولة سياسيا وإداريا وتسييريا، كلما كان التعليم في خدمة النظام السياسي، ومن خلال هذا تبرز أهمية تحرر الجامعة من السلطة السياسية، للوصول إلى أهدافها العلمية والاجتماعية، وعليه يمكن القول أن التعليم يساهم في التحول الاجتماعي الفعال إلا إذا تحررت الجامعة من قبضة السياسة.

[1]- هاني محمد بهاء الدين، تطور التعليم الجامعي: التحديات الراهنة وأزمة التحول، المركز الديمقراطي العربي للنشر، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، سنة 2017، ص 13.

4/ العلاقة التفاعلية بين الجامعــة والمجتمــع:

عرفت المجتمعات الإنسانية تطورا كبيرا في شتى المجالات، وهذا التطور السريع أنتج الكثير من التفاعلات، وأظهر العديد من المشاكل المتعددة المنتشرة في المجتمع. وفي ظل هذا التطور السريع للمجتمع أُنشأت الجامعة كمؤسسة معرفية، وقد ساهمت الكثير من الأسباب والمتغيرات على تطورها، حتى أصبح يُنتظر منها المساهمة الفعالة تحديد المشاكل وإعطاء الحلول.

يؤكد الكثير من الباحثين "أن مسألة الارتباط والتفاعل بين الجامعة والمجتمع أصبحت أهم المؤشرات الأساسية التي تُعبر عن تقدم أو تخلف المجتمع، وهذا التفاعل يعبر عنه بمجتمع المعرفة، فلم تعد الجامعة مؤسسة بحث وتأطير فحسب ولكن حلقة مهمة ومحورية في عملية التنمية المستدامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولا يكون ذلك إلا من خلال تطوير العنصر البشري"[1]. في المقابل نرى تذيل الجامعات العربية للتصنيف العالمي، أما الجامعات الجزائرية فهي خارج التصنيف، وهذا دليل على عدم اهتمام السلطة بالجامعة (المعرفة). في حين أن مجتمعاتنا غارقة في مختلف المشاكل والتسيب، وهي في حاجة ماسة إلى المؤسسة الجامعية للمساهمة في تنمية المجتمع والخروج به من الأزمات المتراكمة.

رغم أن الجامعة أصبحت تساهم ولو قليلا في تطوير وتنمية المجتمع، إلا أن الكثير من الباحثين يرون أن غالبية الجامعات أصبحت بعيدة عن الواقع، تعطي دروس نظرية أكثر منها تطبيقية، ودخلت في دوامة التكرار والروتين المعرفي، وهو تقصير معرفي لأن "الجامعة لم تحقق بعد المشاريع الفكرية، ولم توفر فضاء التجاوز، ونحن هنا بصدد الحديث عن ثنائية (الحضور والغياب)، حضور الجانب النظري والاجترار الفكري أحيانا وغياب المشروع"[2]. لماذا هذا التراجع الرهيب الذي تعيشه الجامعة، في عصر يعرف تطورا سريع ومستمر، ويعيش تحولات ومشاكل كثيرة؟، هل هو تراجع دور الجامعة ووظيفتها المجتمعية، أم أن الجامعة لم تستطع مُجارات تحولات المجتمع؟. أم أنه تقصير وسوء تسيير من القائمين عليها؟.

---

[1]- محمد يعيش وبوبكر حميدي، الوظيفة القيمية للجامعة في تحقيق أبعاد الوحدة الوطنية، مجلة معارف، العدد 20/ جوان 2016 (السنة الحادية عشر)، جامعة البويرة، الجزائر، ص 167.

[2]- بصديق زهرة، المدخل إلى ربيع فكري جزائري، مجلة دراسات إنسانية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 16.

كما أن السلطة الوصية عملت على تنظيم ورشات، وإنشاء لجان متخصصة في مراقبة المنظومة التربوية والعلمية، حتى تواكب كل المتغيرات المعرفية والاجتماعية بالإضافة إلى احتياجات السوق الوطنية. "ويذهب تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقييمه لوضعية التعليم العالي، إلى أن الجامعة الجزائرية لا تكتفي بتدريس مختلف العلوم، بل تقدم أفكارا نقدية حول أوضاع المجتمع، وهي لذلك يجب أن تكون في صدارة الاهتمامات الشعبية ضد التخلف والتبعية، جنبا إلى جنب مع الدولة"[1]. رغم كل المجهودات التي تقدمها الدولة للجامعة إلا أن مخرجاتها لا تتناسب واحتياجات المجتمع، سواء من حيث الكم والكيف، وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب، فيها وفرة لا تتناسب ومناصب المتوفرة للشغل، وضعية جد معقدة تحتاج إلى إستراتيجية وإرادة سياسية للخروج من هذه الأزمة.

1/4- الجامعة في خدمة المجتمع المعرفي والثقافي:

ساهمت الجامعة في الإرتقاء بالمعرفة، خاصة بعد التطور الذي عرفته من تخصصات جديدة في شتى المجالات، مما انعكس إيجابا على تطور المجتمعات، وجعل العالم يعيش في فضاء معرفي متقارب وسَهَل معرفة الثقافات الأخرى حتى أصبحت الجامعة حلقة وصل علمي وثقافي للعالم. "وستظل الجامعات بالنسبة لرجل العالم المتقدم والإنسان الواعي هي القلعة الأمامية التي منها يتم التخطيط، والتحضير لتجاوز الخطوط الأمامية، وطرق بوابات جديدة في عالم الكشوفات والاختراعات، وتنظيم أساليب حياتية على منهاج ذوقي متميز يشكل في مجموعه ما يسمى بالعرف الحضاري، الذي يفرز ذلك الإنسان أو الرجل المتحكم في وسائل التنمية"[2]. لذلك برزت الجامعة كمنارة علمية وثقافية تنير حاضر المجتمع ومستقبله، واتضحت معادلة التطور التكنولوجي الكبير الذي تقدمت فيه دول الشمال بسنوات عن دول الجنوب، وهيمنتها على جميع المجالات المعرفية والاقتصادية، حتى أصبحت تستعملها للمساومة والضغط لكسب قضايا إقليمية وأمنية لصالحها (حرب المعرفة

[1]- الطاهر إبراهيمي، الجامعة ورهانات عصر العولمة: الجامعة الجزائرية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2003، ص 150.

[2]- شعباني مالك، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر...؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2009، ص 3.

والمعلومات)، لهذا اهتمت هذه الدول على تطوير الجامعة كفضاء علمي وإنشاء مراكز التفكير المتخصصة.

دليل هذا الاهتمام ما تنفقه الدول المتقدمة على كل ما يتعلق بالبحث العلمي خاصة التكنولوجي، مقارنة بالبلدان العربية. ولتطوير هذا القطاع الحساس "لا بد من معرفة وضعية البحث العلمي في بلداننا، فمثلا الوطن العربي ومنه الجزائر لا يخصص سوى 0.27% من دخله القومي للبحث العلمي، مقابل 3% في البلدان المتقدمة، أما إسرائيل فتنفق حوالي 2.5% على عملية البحث العلمي"[1]. هذه الدول تطورت باهتمامها المعرفي وتقديسه وإعطاء الأهمية للتعليم الجامعي، فتصدرت القوائم في شتى المجالات والمعارف، وصدرت ثقافتها للعالم بالمعرفة حتى انتشرت لغتها في جميع الجامعات والمجتمعات. لو أنفقت البلدان العربية على البحث العلمي نصف ما تنفقه الدول الغربية، لا خرجت من تخلفها وتراجعها الاقتصادي والثقافي، كما أنها تهتم بالجانب العسكري الذي يستهلك ميزانية ضخمة، تساوي عشرات الأضعاف على ما تخصصه للقطاع العلمي والتربوي. وعليه فان البحث العلمي يعيش أزمة حقيقية، مما أثر سلبا على تقدم المجتمعات العربية وتراجع ثقافتها بل دخلت في متاهات لا تخدم ثراءها وتنوعها.

أما جمال غريد فيرى أن أزمة الجامعة الجزائرية أعمق، حيث يقول "إن مشكلة نقل المعرفة، التي تعد أساسية بشكل واضح، هي في الحقيقة جزء فقط من المشكلة الأكبر للجامعة التي سيتم بناؤها. في الواقع، ليس من الممكن جعل الاقتصاد "الأم" لكل الأسئلة: أي جامعة لمجتمعنا؟ هذا السؤال الأساسي قد تم التحايل عليه في كثير من الأحيان"[2]. لأن المجتمع أصبح أكثر تعقيدا ويحتاج حلولا مستعجلة، والجامعة أصبحت أكثر بعدا عن المجتمع الذي يعيش في مشاكل وظواهر اجتماعية كثيرة، مثل البطالة والهجرة والعنف، كما أن الشباب لم يعد يؤمن بأن الجامعة والشهادة تُؤمن له مستقبله، في ظل وجود تخصصات لا تخدم الطالب ولا المجتمع، وفي مقابل ذلك اعتمد النظام على سياسة توجيه الطلبة لدراسة التخصصات الأدبية على حساب التخصصات العلمية.

---

[1]- شعباني مالك، نفس المرجع، ص 6.

[2]- Djamel GUERID, L'étudiant et le savoir : Celui qui pense et celui qui se souvient, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/ novembre 2014, p 145.

البداية الحقيقية للجامعة في تنمية المجتمعات العربية، كانت بعد تخلصها من الاستعمار الأوروبي، خاصة في بلدان المغرب العربي مثل الجزائر وتونس والمغرب، حيث "يذكر عبد الدائم أن الدور الاجتماعي للجامعة بدأ منذ الستينات، حين مثل شباب الجامعات طليعة حركة مجتمعية ضخمة لنقد الجامعات والمطالبة بتطوير دورها الاجتماعي. وارتبطت هذه التطورات بانتشار فكرة مساءلة الجامعات عن مدى خدمتها لأغراض المجتمع"[1]. ورثت الجزائر بعد الاستقلال جامعة واحد، واستمر النظام التدريسي فيها بالطريقة الفرنسية منهجا ولغة، لكن التغيير الحقيقي للجامعة كان في سنوات السبعينات، هذا التحول رغم كل الصعوبات، انشأ جامعة جزائرية قوية ساهمت في تنمية المجتمع ودعمه بكل ما يحتاجه من إطارات وتقنيين، وأخرجت جيلا واعيا بدوره ومكانته كمواطن ساهم في خدمة مجتمعه.

2/4- الجامعة في خدمة المجتمع السياسي:

عملت الجامعات في الكثير من المجتمعات الغربية، على تكوين وإنتاج النخب والصفوة، وتوظيفها في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة، وذلك لزرع قيم ومفاهيم إيديولوجية معينة في مثقفيها، مما يقوي أهم المؤسسات الدولة حتى تصبح حاجزا ضد فكر الآخر(خاصة في زمن القطبية).

وهذه الطريقة استعملت في الجامعات الفرنسية في فترة نابليون وما بعدها، من أجل تكوين فئة تدافع عن العرش الملكي وضمان استمراريته، وكذا ضمان التعليم لأبناء الطبقة البرجوازية وأرباب العمل، حيث استمر هذا المنهج حتى بعد الثورة الفرنسية. نفس المنهج استعملته جامعات أوروبا الشرقية الماركسية، وعملت على ترويجه للدول المجاورة والصديقة، وهو فكر إيديولوجي يروج للماركسية اللينينية. كما سارعت الجامعات الأمريكية على إنتاج النخب السياسية والاقتصادية، لترويج حتمية التفوق الأمريكي على العالم، بالكثير من الطرق الفكرية النظرية والإيديولوجية [2]. لأن النخب السياسية قبل أن تتمرس في الحياة السياسية، تتشبع بالمبادئ والمفاهيم السياسية حتى ولو كانت نظرية، وعليه تلعب الجامعة والمعاهد دورا مهما في تهيئة النخب السياسية المستقبلية.

---

[1]- أحمد فلوح، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس 2016، ص 221.

[2]- علال بن عيسى، الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31، الجزء الثاني ص 76-77.

3/4- الجامعة في خدمة المجتمع الاقتصادي:

الجانب الاقتصادي مهم كثيرا لأي مجتمع لاستقراره سياسيا واجتماعيا ، لأن رفاهية المجتمع تصنع تناسقا وتطورا بين الأنساق الأخرى، لأن الدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه اقتصاديا من تطور تكنولوجي، إلا باهتمامها بالعلم والجامعة ونخبها من خلال ربطها بانشغالات المجتمع. لذلك "تعتبر الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، حيث أصبحت الجامعة في عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية الواعية، واليها ترجع مهمة نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة متقدمة من النمو. ولم يعد دور الجامعة مقتصرا على مواجهة التحديات الآنية فقط، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتحديات المستقبل، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها، وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرمجتها"[1]. أما في الكثير من البلدان العربية نجد أن الجامعة كمؤسسة اجتماعية تعيش حالة انفصال عن مجتمعها، حيث أصبحت لا تقدم ما يدفع المجتمع إلى التطور، إلا بعض الجامعات التي تعمل على المساهمة في التنمية رغم الإمكانيات المادية الضعيفة، لان الإمكانيات البشرية –الكفاءات- جد متوفرة والدليل نجاحها في الدول الغربية.

وعلى مستوى الفضاء العربي يقول عبد السلام عبد الله الجقندي "إننا في العالم العربي والإسلامي بحاجة إلى وضع سياسة لربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج وذلك لإحداث تغيير يتناسب مع أوضاعنا الحالية وطموحاتنا المستقبلية، في إطار التعاون الوثيق بين مؤسسات الإنتاج وسائر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أبواب التعليم العالي لهذه المؤسسات، وإشراكها في التخطيط للجامعات والمعاهد العليا، وأن تكون الجامعات هيئات استشارية لتلك المؤسسات"[2]. رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر لإنشاء مؤسسات أكاديمية متخصصة في مجالات لها علاقة بالصناعة والفلاحة والتجارة، بالإضافة إلى حجم الإطارات التي تتخرج منها سنويا، إلا أن هذه القطاعات لا تساهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي الخام، ولم تستطع تغطية حاجيات المجتمع الضرورية. إذا أين هو المشكل الحقيقي،

---

[1]- دحمان بريني، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مرجع سابق، ص 169.

[2]- عبد السلام عبد الله الجقندي، دور الجامعات في تنمية المجتمعات الإسلامية، مجلة الجامعة، الرباط، المملكة المغربية، العدد السادس، 2008، ص 18.

هل هو نوعية مخرجات الجامعة، أم سوء التسيير الذي يستهلك الملايير من الدولارات؟، هذا يبين انه لا يوجد إستراتيجية لا على المدى القريب ولا البعيد.

5/ مراحـل تطـور الجامعــة الجزائـريــة:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر جامعة واحدة "جامعة الجزائر"، لكن لم تعرف تطورا كبيرا لأن الدولة كانت فتية، وعدم توفرها على أساتذة جامعيين بالشكل الكافي، لدرجة اعتمادها على مدرسين من مختلف الجنسيات، لكن مع مرور الوقت بدأت الدولة في إعطاء الأهمية للجامعة، باعتبارها مؤسسة علمية وتكوينية، وخاصة أن الجزائر كانت بحاجة إلى إطارات لتسيير المؤسسات.

1/5- المرحلة الأولى 1971/1962:

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من السياسات أهمها تعميم التعليم، تعليم المرأة على وجه التحديد، بالإضافة إلى جزأرة التعليم وتحريره من التبعية الثقافية والتكنولوجية والاعتماد على الكفاءات الوطنية، إلى جانب إتباع سياسة التعريب التدريجي خصوصا في التعليم ما قبل الجامعي[1]. هي مرحلة جد حساسة لأن الدولة كانت فتية، ومرت بعدت تحولات سياسية واجتماعية، خاصة بما أطلق عليه التصحيح الثوري الذي غير الكثير من الأشياء في بناء الدولة الجزائرية.

حاولت الدولة إنشاء هياكل جامعية لبناء منظومة أكاديمية، حيث "كانت هناك كلية واحدة تم إنشاؤها في الجزائر العاصمة حتى سنة 1962، أين تم خلالها تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الكبرى. افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة"[2]. رغم قلة الجامعات في القطر الوطني، حاولت الدولة توفير هياكل حسب الإمكانيات المادية المتوفرة، وخصصت الكثير من الهياكل – بنايات – التابعة للمؤسسة العسكرية لاستغلالها لحساب المؤسسة الجامعية، وذلك للطلب المتزايد على التعليم العالي خاصة مع ارتفاع النمو الديمغرافي السريع. إلا أن البرامج

[1]- الداوي الشيخ وبن زرقة ليلى، تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004، مجلة المؤسسة، الجامعة الجزائر 3، العدد الرابع، 2015، ص 17.

[2]- باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص 12.

التعليمية الأكاديمية بقيت تنتهج الطريقة الفرنسية، بالإضافة إلى طريقة التسييرية والبيداغوجية واستعمال اللغة الفرنسية في عملية التدريس، وذلك لنقص المدرسين الجزائريين والاعتماد على الأجانب وخاصة الفرنسيين.

2/5- المرحلة الثانية 1988/1972:

مرحلة ميزها إصلاح التعليم سنة 1971 والذي من مراميه الكبرى، إدماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة، جزأرة المؤطرين والمكونين، وديمقراطية التعليم وتعريبه، التأكيد على التوجه العلمي والتكنولوجي والتركيز على الحرص التكوين الكمي والنوعي كضرورة لسد حاجات البلاد، العمل على خلق التوازن العددي في نسب المسجلين في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج، فتح المجال أمام المرأة الجزائرية وارتقائها، كما يدل ارتفاع عدد هيئة التدريس على أن الجامعة الجزائرية أثمرت وبدأت تعتمد فعلا على سواعد خرجيها في مرحلة شهدت بداية الإصلاحات[1]. مسألة التعريب أدخلت الكثير من المثقفين ومدرسين جامعيين في جدال وصراع كبيرين، بين مؤيد ومعارض مما أظهر الصراع الخفي بين المعربين والمفرنسين. بصفة عامة نجحت هذه الفترة بزيادة عدد الطلبة الجامعيين وهياكل ومؤسسات الجامعية.

هذه الطفرة التي عرفتها الجامعة الجزائرية، كمرحلة ثانية في تطورها كمؤسسة علمية ذات أبعاد تنموية وثقافية واقتصادية وعلاقاتها السياسية، ومن حيث البنى التحتية الهائلة والتكوين وتأطير النخب الأكاديمية، والتركيز على التخصصات العلمية للنهوض بالاقتصاد الوطني. كل هذه المراحل والتطورات اصطدمت الجامعة بالسلطة، حيث "تم تجريدها من الحريات الأكاديمية ومن الاستقلالية الوظيفية الضرورية لسيرها حسب المنهجية الخاصة بالمؤسسة، وحسب مبادئها، وحدث إخضاع الحقل الجامعي للحقل السياسي مباشرة، صارت القرارات التي تعني الجامعة تتخذ خارج إطارها وإطاراتها، انطلاقا من اهتمامات سياسية وإدارية بالدرجة الأولى، ثم تربوية وعلمية"[2]. رغم أن الجامعة في هذه المرحلة كونت أجيال في شتى المجالات، وأنتجت نخب مثقفة ومازالت تنتج وتبدع إلى يومنا هذا، حتى

---

[1]- نصر الدين غراف، التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية، مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST، الجزائر، مج 19، عدد 2، ص 61.

[2]- محمد غلام الله، بناء الجامعة الجزائرية: ثلاث عقود من الانزلاقات الكمية، كراسات مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر، عدد 70، 2005، ص 3.

ارتقت إلى أن أصبحت منارة ثقافية وعلمية وتربوية، إلا أن تدخل السياسة في الجامعة كفعل سلطوي وتسلطي وليس تفاعلا معرفيا، ترك تأثيرا سلبيا عليها وستمر هذا التأثير والتسلط إلى يومنا هذا.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر للارتقاء بالجامعة، سواء من الجانب البنى التحتية وتطوير المناهج العلمية بما يتناسب والتطور التكنولوجي، إلا أن هذه الفترة عرفت الكثير من السلبيات، مثل "الانفجار الكبير لعدد الطلبة حيث ارتفع من 2500 طالب عشية الاستقلال إلى مليون ونصف مليون طالب حاليا، تعليم غير ملائم وفقا للعلاقة مع التشغيل، ومسارات تكوينية مغلقة، وأحادية الاختصاص، نسبة التأطير غير كافية نجمت عن مردود ضعيف للتكوين ما بعد التدرج، ما نتج عنه هجرة الأساتذة الباحثين، وتكوين قصير المدى غير مرغوب فيه، ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري لخرجي الجامعات"[1]. هذه السلبيات المتراكمة هي نتيجة عدم وجود إستراتيجية بعيدة المدى للارتقاء بالجامعة، باعتبارها فضاء ثقافي معرفي، وهو المكان المناسب لنقاشات المثقفين لتنمية فكر الطالب.

3/5- المرحلة الثالثة 1989/ 2003:

عرفت الجامعة في هذه الفترة مجموعة كبيرة من المشاكل، بسبب الأزمة المالية التي كانت تمر بها الجزائر في فترة الثمانينات (انخفاض سعر البترول)، مما أثر على عملية التسيير وبناء الجامعات. وما زاد الوضع سوء هو بداية العنف الذي شهدته البلاد سنوات التسعينات، مما دفع الكثير من النخب الأكاديمية على الهجرة إلى الخارج. مع هذه المشاكل زاد عدد الطلبة بشكل كبير حيث "انتقل عدد الطلبة في فترة التسعينات من حوالي 200 ألف في سنة 1991/1990، إلى 543 ألف في 2001/2000، أي بزيادة 60 ألف طالب سنويا في النصف الثاني للعقد. ونظرا للأزمة المالية التي عرفتها البلاد وقلة الاستثمارات لم يزد عدد الأساتذة إلا بنسبة 20%، بينما ارتفع عدد الطلبة بـ 220%. لم يستطع القطاع أن يواصل الاتجاه التقني نظرا للتكلفة الباهظة التي يتطلبها"[2]. هذه المرحلة دفعت الجامعة إلى تراجع معرفي وعلمي، وفقدت معها دورها الريادي ومكانتها بين أهم مؤسسات الدولة، هذه

[1]- بيبي وليد، خريجي الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، العدد 03 أفريل 2016، عدد خاص، ص 70.

[2]- محمد غلام الله، مرجع سابق، ص 6.

الوضعية هي صورة للوضع العام الذي كانت تمر به الجزائر، حراك اجتماعي وعجز مؤسساتي وتدخل عسكري وانقلاب موازين القوى (العشرية السوداء).

4/5- المرحلة الرابعة 2004 إلى يومنا هذا:

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين، حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم، نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاثة أطوار هي: الليسانس الماستر والدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي[1]. استعملت الجزائر نظام L.M.D في جامعاتها حيث شملت كل الجامعات والتخصصات، وذلك من أجل مساير التطور الأكاديمي العالمي، وحتى تصبح شهاداتها الوطنية معترف بها في الدول الأخرى.

لكن أجمع غالبية المدرسين الجامعيين ومثقفين وباحثين في الشأن الأكاديمي، أن نظام L.M.D لم ينجح ولم يصل إلى الأهداف المسطرة، ولعدة أسباب من بينها قلة الإمكانيات المادية، خاصة المستعملة في التخصصات العلمية. كما طبق بدون دراسة مسبقة حول الإمكانيات الموجودة، وما يحتاجه النظام الجديد. نظام ل.م.د هو منتوج غربي "المنبثق من برنامج بولون (Processus de Bologne) الأوروبي"[2]، وعليه إسقاط المنتوج على الجامعة الجزائرية أظهر الكثير من المشاكل والنقائص، لأن هذا الإنتاج يحتاج إلى منظومة أكاديمية متطورة ومتجددة مع التطور العلمي، ويحتاج إلى إمكانيات مادية خاصة في التخصصات العلمية التي تحتاج وسائل تكنولوجية متطورة، وإمكانيات بشرية سواء من حيث نقص في المدرسين الجامعيين أو من حيث المسيرين الإداريين، هذا المشكل تعاني منه الجامعة الجزائرية بشكل كبير.

---

[1]- عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ص 4.

[2]- بيبي وليد، نفس المرجع، ص 71.

6- دور النخبـة العلميـة فـي الجامعـة:

تتنوع مهمة المدرس الجامعي في ثلاث وظائف رئيسية، لا يختلف عنها أي مختص في المجال الأكاديمي، متمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. هي أدوار تكمل بعضها البعض، فالتدريس هي المهمة الأولى للمدرس الجامعي، في تواصله مع طلبته ومع الأجيال المتواصلة في وسط معرفي علمي أكاديمي. ولا يمكن لأي مدرس أن ينفصل عن البحث العلمي، سواء في إطار المخابر البحثية أو كمجهود فردي، إذ يمكنه رفع مستواه المعرفي وجعله في تواصل مع كل جديد في عالم المعرفة. من خلال الدور الأول والثاني يَظهر الدور الثالث، فالتدريس هو أرقى المهن ويُعتبر خدمة مُوجهة للمجتمع، وكذا البحث العلمي يقوم بحل الكثير من المشاكل المجتمعية، ويعتبر المدرس الجامعي من بين الكثير من المنظمات الاجتماعية التي تقوم بخدمة أفراد المجتمع.

1/6- وظيفـة التدريـس والبحـث العلمـي:

أصبحت جميع المجتمعات تولي اهتماما بتكوين أفرادها، فأنشأت الكثير من الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، لذا أصبح التدريس ضرورة يجب توفيرها داخل المجتمع. حتى أصبح توفير فئة المدرسين ليست المهمة الأساسية، بل رفع كفاءاتهم من خلال التكوين المستمر وتحسين مستواهم، بما يتناسب مع التطور العلمي المتسارع الذي يعرفه العالم. "إذ أن المجتمع الحديث يستلزم توافر كفاءات ومهارات عالية في الأستاذ الجامعي فلم يعد يكفي الإلمام بالأساليب التقليدية في التدريس، بل لابد من إتقان الوسائل الحديثة في التعليم الجامعي، ومعرفة مصادر التعلم المختلفة وكيفية التعامل معها. ويعتبر التدريس الوظيفة الأساسية لجميع مؤسسات التعليم العالي، نظراً لأنه يشغل قدراً كبيراً من وقت الأستاذ الجامعي وفكرهم وله أثره البالغ على طلبة الجامعة من حيث تكوين شخصياتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم"[1]. ولا يمكن فصل التدريس عن البحث العلمي، "لأنه إذا انصرف الأستاذ للتدريس وحده يعرضه لخطر داهم، وهو أن يصبح التدريس عملا روتينيا، ويصبح تكراره الحتمي شاقا واستجاباته له ضعيفة، وقد يُهمل المدرس بذلك نشاطه الابتكاري

[1]- ليث حمودي إبراهيم، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق، العدد الثلاثون، سنة 2011، ص 197.

فتتراجع مردوديته الإنتاجية، أما اهتمامه بالبحث يساعده على تنشيط عقله وفكره، دون أن ينسى الوظيفة الجوهرية في الجامعة وهي ربطها بالواقع وتلبيتها لحاجة المجتمع"[1]. نلاحظ ذلك التداخل في أدوار الأستاذ وأن مهنته لا تقتصر على التدريس فقط، بل تتوزع بينها وبين البحث العلمي وخدمة المجتمع، ويوجد بعض المدرسين يفضلون تقلد مناصب إدارية داخل الحرم الجامعي، غير أن بعض الأساتذة يرفضون دمج مهنة الإدارة في عالمهم المعرفي، لأنها تقيدهم على أداء واجبهم الرئيسي.

ومن أسباب التي جعلت المدرس يهتم بالبحث العلمي أكثر خاصة في الدول الغربية، هو الطلب المتزايد على البحوث الأكاديمية سواء في مجال العلمي التقني المرتبط بالتكنولوجيا، أو الاجتماعي المرتبط بدراسة الظواهر وعمليات سبر الآراء، وهذا الوضع دفع المدرس بتخصيص وقت أكبر للبحث، لأنه "مثل هذه الصفقات لا زالت تمثل اتجاها من اتجاهات توفير دخل للأستاذ الجامعي، بالتالي للجامعات مما يشجع على الاهتمام المستمر بالبحث العلمي"[2]. من خلال هذه المعادلة نستنتج أن تطور المجتمع وازدهاره يعود بالإيجاب على المدرس الجامعي في مجال البحث العلمي والارتباط به، لدرجة اعتماد التدريس مهنة ثانوية كما يخلق جامعة ومدرس منتجين. وهذا يعطي للجامعة أكثر من دور ومهمة، أدوار أصلية مثل التعليم ونقل المعرفة والبحث العلمي، بالإضافة إلى أدوار جديدة متمثلة في خدمة المجتمع بطريقة حديثة، من خلال تسهيل حياة أفراد المجتمع عبر توفير تكنولوجيا متطورة ووسائل أكثر أمانا والحد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل العنف والهجرة غير الشرعية، وهي عبارة عن أفكار غالبيتها تخرج من مخابر البحث العلمي.

2/6- وظيفــة خدمــة المجتمــع:

ارتباط المدرس الجامعي بعملية التدريس والبحث العلمي لا يعني انفصاله عن خدمة المجتمع والمساهمة في ترقيته، بل عكس ذلك، يعتبر المدرس من أهم المساهمين في تزويد المجتمع بالأفكار من خلال دراسة الظواهر أو الدراسات الاستشرافية، بالإضافة إلى تكوين

---

[1]- دحمان نوال، النظام الإداري للجامعة ودور الأستاذ فيه (دراسة ميدانية بجامعة سعد دحلب بالبليدة)، رسالة لنيل رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 99.

[2]- بن شيخ عبد الرحمن، العقاب كمال، متطلبات إنجاح دور الأستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية وفق القوانين المنظمة للتعليم في نظام ل.م.د، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية: المجلد الأول- العدد الرابع: ديسمبر 2017، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ص 16.

الكثير من الطلاب الذين سيكونون طاقات شابة لخدمة مجتمعهم، كما يعتبر الإنتاج العلمي للمدرس من براءات اختراع وأفكار جديدة إضافة لرقي المجتمع وتطوره. ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المدرس للمجتمع هي:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلبة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية الإدمان...
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة[1].

لكن الملاحظ أن هذه الخدمات التي اعتمدها الباحث في علاقة المدرس بالمجتمع، مبنية في إطار محلي ضيق، لأن المدرس الجامعي المعاصر تخطى البيئة المحلية حيث أصبح يقدم خدمات اجتماعية لمجتمعه والمجتمعات الأخرى، سواء على أساس أنساني أو من أجل مصلحة مادية في ظل انتشار مؤسسات البحث الطبي والاقتصادي والخدماتي الهادفة للربح. ومن خلال الأهمية التي اكتسبها المدرس الجامعي، وفي ظل الأزمات العالمية المتداخلة مثل الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر والتهريب والجريمة المنظمة والمشاكل البيئية والأمراض الفتاكة، كلها مشاكل تحتاج إلى حلول وأفكار وهي أسباب دفعت المجتمعات إلى إنشاء مراكز التفكير للاستفادة من الأكاديميين والخبراء.

ومن بين أهم الوظائف التي يختص بها المدرس الجامعي هي ترقية قيم المواطنة في المجتمع، فقد وضح إسماعيل بن خليفة ومصطفى منصور أدوار الانتلجينسيا لصالح المجتمع المدني من خلال ثلاث وظائف، أولها وظيفة التفكير والتنظير، باعتبار أن الانتيلجنسيا هي المخولة بصناعة العلم والأفكار وحل المشكلات.. وعلى هذا الأساس فان النخبة الجامعية مدعوة للقيام بدراسات حول السبل الكفيلة بترقية أداء منظمات المجتمع المدني، وصياغة نظريات تتماشى مع الواقع الجزائري. ثانيا وظيفة المساندة والمشاركة، من خلال الانخراط

[1]- ونوقي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 1- العدد 10- 2017، جامعة الجزائر 2، ص 4.

والتأطير في منظمات المجتمع المدني، حتى تسير بعقلانية وتدار بشكل علمي وديمقراطي. ثالثا وظيفة الدعاية والإعلان، حيث يمكن للنخبة الجامعية أن تلقي محاضرات عن ايجابيات العمل التطوعي في المجتمع، والانخراط في المنظمات المدنية، وهو عملية تسويق من النخب وحملات دعاية وإعلان، وهي طريقة تدعم ثقافة المواطنة والمشاركة[1]. تتنوع وظائف المدرس الجامعي نحو مجتمعه، حيث كلما اهتم بالبحث والتدقيق حول مشاكله الكثيرة والمتراكمة، سواء كانت مشاكل مادية (العنف، الحروب) أو معنوية (فكرية وثقافية)، كلما كان له دور فعال في إيجاد الحلول بالإضافة إلى ترقية الديمقراطية وتنمية المواطنة.

أدرجت الكثير من الجامعات العربية والعالمية في تقييم المدرس الجامعي، على مجموعة من النقاط من بينها خدمة الجامعة والمجتمع، وهي سياسة تشجيعية تدفع النخبة الأكاديمية على بذل أكبر جهد في خدمة مجتمعها، حيث لا يهم طبيعة الخدمة المقدمة لأنها لا ترتبط بتخصص العلمي للمدرس. ويختلف تقييم المدرس من جامعة إلى أخرى، فنجد معايير التقويم في النظام الياباني يعتمد على التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، أما بالنسبة للجامعات البريطانية فان وكالة ضمان الجودة (Q.A.A) وضعت عشر محاور لضمان جودة التعليم العالي، ومن بينها التفاعل مع البيئة والمجتمع[2]. هذه الطريقة المنتهجة في تقييم المدرس الجامعي تربطه بقضايا مجتمعه، كما تساهم في ترقية الجامعة علميا وتكنولوجيا ويستفيد المجتمع من هذه التطورات المعرفية مما يحسن الأوضاع المعيشية للأفراد والجماعات.

---

[1]- إسماعيل بن خليفة، مصطفى منصور، دور النخبة الجامعية المثقفة في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد السابع (07): سبتمبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر، ص 20.

[2]- نادية عبد العظيم سيد أحمد، تجارب الجامعات العالمية في خدمة المجتمع، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثاني والعشرون- 1432هـ/ 2011م، ص 10-11.

7/ صفـــات المـدرس الجـامعـــي:

يختلف كل مدرس جامعي عن آخر، وهذا التمايز تتحكم فيه مجموعة من الظروف والمكتسبات، بداية بنوعية التكوين الذي يلعب دورا كبيرا في صقل المعارف، وعند تكلمنا عن التكوين يجب أن نبحث في نوعية جامعاتنا، من حيث قيمة البحث العلمي وما مدى مساهمتها في تكوين الطلبة باعتبارهم أجيال المستقبل، وكذا المساهمة في تطور مجتمعاتها كحضارة إنسانية. إضافة إلى الجانب الثقافي لدى المدرس، يجب أن يكون متفتحا على الآخر وثقافته ولغته، كلها عناصر تقوي صفات المدرس المتميز.

ومن أهم صفات المدرس الجامعي حسب "أ. صليحة خلوفي"، التي قسمت موصفات إلى مقومات شخصية وأكاديمية:

1/7- التّفاعـل الخـلاق:

يعتبر الأستاذ الجامعي العمود الفقري لعملية البناء الحقيقي لمستقبل الجامعة، لذا ينبغي عليه احترام الجهود المبذولة في عملية التطوير واحترام لغة العصر وحمل الأفكار الابتكاريّة الخلاقة في التّدريس، وأن يكون متفاعلا في عملية تطوير منظومة التعليم بشكل واضح[1]. إلا أن المدرس الجامعي يبقى إنسانا في الأخير، وعليه لا يجب أن نترك هذه العملية قائمة على مبدأ ضمير الأستاذ فقط، لان التجارب والواقع يبين ما وصلت إليه الجامعة الجزائرية من تسيب، بسبب عدم وجود قوانين صارمة تراقب وتحاسب المدرس على أفعاله التي قد تأثر على التعليم العالي، وعلى مستوى الطلبة بوجه الخصوص.

2/7- الخصائـص المهنيـة:

وتتمثل في التمكن العلمي والمهارة التدريسية، عدالة التقويم، ودقة الالتزام بالمواعيد، والتفاعل الصفي مع الطلاب، مناقشة أخطاء الطلاب دون تأنيبهم أو إحراجهم[2]. هذه العمليات تحتاج إلى التكوين المتواصل، من أجل اكتساب معرفة جديدة وزيادة الخبرة المهنية عبر المسار التدريسي وهي عملية بناء فكري ونفسي وجسدي للمدرس، كما لا يجب على

---

[1]- صليحة خلوفي، شروط ومواصفات الأستاذ الجامعي والمحاضرة الجامعية (إعدادا وإلقاء)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، العدد 08، 2010، ص 132.

[2]- بوخرص خديجة، مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: بين كفاءة هيئة التدريس وجودة الخدمة التعليمية، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات المتخصصة، ص 6.

المدرس الجامعي الاكتفاء بالتدريس فقط بل ولوج عالم البحث العلمي، لما فيه من تطوير ذاتي في المجال الأكاديمي، وحتى خدمة المجتمع في مجال التنمية. كلها خصائص تنعكس ايجابا على المؤسسة الجامعية.

3/7- الخصائــص الاجتماعيــة:

وتتمثل في النظام والدقة في الأفعال، والأقوال والعلاقات الإنسانية الطيبة (التواضع، الصداقة، الروح الديمقراطية، القيادة، التعاون التمسك بالقيم الدينية والخلقية والتقاليد الجامعية، المظهر اللائق، روح المرح والبشاشة). لأنه كلما كان المدرس اجتماعيا كلما كانت عملية التواصل بينه وبين الطلبة مرنة وسهلة، وهذا ما يشكل توافقا علميا بينهما مما يسمح للمعلومة بالوصول إلى المرسل إليه بطريقة سريعة، كما يخلق جوا علميا في القاعة المحاضرة يسمح بتبادل المعرفة والحوار البناء. ولا تقتصر العلاقات الاجتماعية مع الطلاب فقط بل حتى مع الزملاء من المدرسين، لتكون النخبة الأكاديمية مثالا للطلاب وهذا ينعكس على سلوكياتهم في المجتمع.

4/7- الخصائــص الاتصــال والتواصــل:

وهي مهارات يجب على المدرس تطويرها وتحسينها، وهذا لتسهيل مهنة المدرس ورفع درجة استيعاب الطالب، في ظل الكم الهائل من المعلومات التي ساهمت التكنولوجيا الحديثة في توفيرها، إلا أن بعض المدرسين يجدون صعوبة في التواصل مع طلبتهم. وعليه أن "يطور علاقات ايجابية مع الطلبة تقوم على الاحترام المتبادل، ويعترف بمشاعر الطلبة ويشجعهم على التفكير، ويحتفظ باتزانه عند الانفعال ويمتلك صوتا قويا ويتكلم بوضوح وينوع أساليب الإلقاء"[1]. وكثيرا ما يواجه المدرس صعوبات التواصل مع الطلبة خاصة إذا كان بينهما أكثر من جيل، فيظهر الاختلاف بينهما وتبقى طريقة التواصل هي التي تزيح الاختلاف والتباين، وتبقى أهمية الحوار بين المدرس والطالب والإدارة جد مهمة في تقريب

[1]- مدودي نادية، مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 9 عدد خاص- نوفمبر 2018، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 374.

الرؤى والحد من التعصب الفكري، سواء في المواضيع الأكاديمية العلمية أو المواضيع الحياتية التثقيفية.

توصل بعض الباحثون الغربيون من خلال دراسات علمية حول الصفات المرغوبة في المدرس، من أمثال: كومبز، فلاندرز، والباحث الأمريكي هارت، واهم هذه الصفات ما يلي: "أن يجعل المدرس درسه شيقا لا يمل، وان يلم بالمادة التي يتخصص بتدريسها الماما جيدا، وان يبدي قدرا كبيرا من الحماس أثناء الدرس، وان يشجع طلابه على المشاركة ويسمح بالنقاشات والأسئلة"[1]، وغيرها من الصفات التي يفترض أن تتوفر في النخبة الأكاديمية. لكن وصول المدرس الجامعي إلى مكانته كنخبة مثقفة في مجتمعه، وأداء دوره اتجاه الجامعة والمجتمع في ظل التحولات السياسية والاجتماعية السريعة، يتطلب أولا وقبل كل شيء إرادة سياسية غايتها الارتقاء بالمنظومة التربوية والعلمية، لأن تدهور الجامعة وفقدانها لدورها ومكانتها سببه النظام السياسي الذي أهملها عمدا أو جهلا فالنتيجة واحدة وهذا ما حدث في الجزائر، في ظل اعتماده على الريع لشراء الأمن الاجتماعي، في حين ارتبط تطور الدول باهتمامهم بالعلم والمعرفة، وربط البحث الأكاديمي بعالم الاقتصاد مما انعكس إيجابا على تنمية المجتمع.

8/ الجامعـــة والمثـقـف:

البحث في العلاقة الموجودة بين الجامعة والمثقف، تدفعنا لطرح العشرات من الأسئلة حول التجاذب بينهما في إطار معرفي، وأحيانا أخرى تصبح الجامعة حلبة صراع في إطاره الأكاديمي. أو يمكن القول أن الجامعة أصبحت المنفى الأخير للمثقف الذي وجد نفسه في صراع مع السياسي، صراع قديم بينهما في ظل تبعية المعرفي للسياسي تحكمها علاقة القوة والمصالح. وهل يمكن القول أن المدرس الجامعي باعتباره مثقفا اكتفى بالفضاء الجامعي، لمزاولة مهنته وإلقاء محضراته على الطلبة، دون الخروج من أسوارها ناقدا للسلطة ومنيرا للجماهير كاشفا للظلم، أم أنه استسلم لواقعه واكتفى بالملاحظة. كما يقول بول روزان Paul

[1]- هاشم أحمد نغيمش الحمامي، صفات المدرس وطرائق التدريس الناجحة: دراسة نظرية في مواصفات المدرس وطرائق التدريس في المجتمعات الإسلامية والغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12- ماي 2015، ص 24.

Roasen "أن المثقف الجامعي الحقيقي من خبرتي الخاصة مثل طير نادر جدا، فنحن نعمل القليل لتشجيع الفكر، التفكير التعليمي داخل الحياة الجامعية، ولسوء الحظ معظم جمهورنا العصري أصحاب التعليم العالي يعملون على غرض مناقض لأهداف الإبداع والبحث"[1]. من خلال الوضع الذي تمر به الجامعة والمثقف الجزائريين نقول أنهما يمران بأزمة خانقة، والتأثير في هذه الحالة يكون متبادلا، لأن المشاكل الجامعية ستؤثر على وظيفة المدرس وتراجع دوره سيدخل الجامعة في سبات علمي وإنتاج معرفي، وهذه الوضعية ستكون عبارة عن حاجز بينها وبين المجتمع.

ومن أبرز الإشكالات التي تعاني منها الجامعة والمثقف، هي مسالة **العلوم الاجتماعية والإنسانية** التي أصبحت تصارع خصمين من أجل البقاء، الأول ذاتي دفع المثقف الجامعي يبرزه من خلال إشكالية المواضيع المطروحة للدراسة، سواء من خلال تكرارها أو تشابهها، مما يجعل إعادة النظر في تجديد مناهج البحث والخطاب، رغم ظهور الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية خاصة في العالم العربي. وهذا ما أوضحته **شرين أبو النجا** في دراسة حول المثقف في الجامعة أن "ما يلفت النظر هو تأكيد كلٍّ من دريدا وسعيد وإيغلتون أهمية العلوم الإنسانية، فهي التي تدفع الفكر إلى الحركة لا إلى الجمود، وهي التي تحفز على إنتاج المعرفة بدلً من استهلاكها، وهي التي تستفز العقل من أجل أن يدافع عن حقه في طرح رؤى بديلة بدلً من الاستسلام للوضع الراهن (أو الراكد؟)"[2]. أما الخصم الثاني فهي السلطة التي تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدوا ومنافسا لاستقرارها وبقاء مصالحا حتى لا تعريها النخبة المثقفة أهمية، ودليل ذلك هو ما تتلقاه بعض التخصصات الجامعية من الضغط والمراقبة وتقييد برامجها الأكاديمية، مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، والفلسفة السياسية والانتروبولوجيا السياسية، كما عملت السلطة على حذفها في الكثير من الجامعات الجزائرية، واستبدلت بتخصصات أخرى لا تشكل تهديدا عليها، ولا تدفع الطلبة للتفكير والبحث في المجال السياسي للوطن.

---

[1]- بول روزان، الأسس الثقافية للتحليل النفسي السياسي، ترجمة: سارة اللحيدان ويوسف الصمعان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2017، ص 191.

[2]- شرين أبو النجا، المثقف في الجامعة، لماذا يجب أن نقرأ الماضي؟، مجلة عمران، العدد 3/16 ربيع 2015، ص 109.

إن محاربة العلوم الإنسانية والاجتماعية في البرامج الجامعية، هي صورة من صور محاربة المثقف، بخلفيات الحاجة إلى العلوم التقنية وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي وحاجة المجتمع إليها، إلا أن الحقيقة هي صراع السياسي القوي ضد المعرفي التابع. لأن "تعليم الإنسانيات يمثل بعداً مهماً من أبعاد الثقافة الديمقراطية في الجامعات، حيث تقدم مقرراتها وبرامجها معارف حول العالم والإنسانية، فضلاً عن قضايا المجتمع نفسه، وتعطى فرصاً للتحليل والتفكير النقدي"[1]، لأن رفع الثقافة الديمقراطية في الأجيال القادمة وبين أفراد المجتمعات الأمية، هو بداية التحرر الفكري والانتفاضة ضد الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية. كما تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية الأقرب إلى عالم السياسة، ولها تخصصات تعمل على غرس الوعي السياسي وثقافة الحرية والديمقراطية والحقوق لدى الطالب، وهذا يُنتج لنا فئة من الشباب المثقف الذي يحتوي على مبادئ التغيير والديمقراطية والكثير من الحريات، عكس التخصصات العلمية التي تبقى علاقتها بالسياسة أَبعد مما يهددها.

موضوع آخر تطرق إليه **بيار بورديو** في إطار العلاقة بين المثقف والجامعة، وذلك من خلال لومه للمثقفين الذين يتركون دورهم (لعبتهم) الحقيقي وقضاياهم الخاصة في المجتمع، حيث يقول: "فإن المثقفين أنفسهم ملزمون بإدراك أنفسهم على النحو الذي تحدده هذه المصالح التي يمكن أن تفسر مواقفهم، بدلاً من أن تكون في عالم عدم النية الخالصة، "الالتزام" الحر، الخ. على سبيل المثال، من الأسهل أن نفهم لماذا يكون من الأسهل على المثقف أن يكون تقدمياً في مجال السياسة العامة أكثر منه في مجال السياسة الثقافية، أو بشكل أكثر دقة، سياسات الجامعة. الخ"[2]. ويقصد بيار بورديو "المصالح" على أن ارتباط وظيفة المثقف تعتمد على مصالح مادية أو معنوية في اللعبة السياسية، أو ارتباطها بالنضال السياسي الذي يعتمد سواء على الموضوعية أو من أجل التمثيل الاجتماعي، لهذا نجد الكثير من مثقفينا يبتعدون عن وظيفة التفكير في مجال السياسات الأخرى، وعليه يمكن القول أن

[1]- خالد عبد الفتاح عبد الله، تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية ومقرراتها، مجلة إضافات/ العددان 37/36 خريف 2016- شتاء 2017، ص 141.

[2]- Pierre BOURDIEU, Questions de sociologie, Les éditions de Minuit, Paris, 2002, p 62.

الجامعة كفضاء علمي أكاديمي تحتاج من النخب المثقفة لدراسة بنيتها ومتغيراتها وأدوارها السياسية والثقافية.

يبقى تراجع دور الجامعة سمة واضحة في تحديد العلاقات بينها وبين باقي المتغيرات الأخرى في الوسط العلمي والثقافي والسياسي، وهذا ما وضحه رونالد بارنيت في كتابه: إعادة تشكيل الجامعة، حيث قال "فلم تعد الجامعات تهدف إلى إنشاء ثقافات تثري تجارب نخبة من الشباب، فجموع الطلاب في أنظمة التعليم العالي العام، أكثر تنوعا في العمر والنوع والطبقة والعرق والثقافة، وكذلك فإن النخب قد تقلصت وتشظت ... وأخيرا ففي المجال الفكري الأوسع، يكون البحث (فيما وراء الحداثة) "تحت أي مسمى" يدعو إلى فصم الصلات بين الجامعة والعلم والتنوير"[1]. هذا الخلل الذي أصاب الجامعة في أحد مكوناتها وأدوارها يعود لعدة أسباب حسب بارنيت، من بينها الجدل الدائر حول إشكالية العلاقة بين التدريس والبحث العلمي داخل الجامعة، باعتبار أن البحث هو الدخيل والتدريس هو الأصل، ومدى تأثير البحث على التدريس – إيجابا وسلبا، خاصة وأن البحث أصبح يُخَصَص له ميزانية من الحكومات، وعلى أن مهنة الأستاذ المعاصر لا يجب أن تقتصر على التدريس فقط. ولأن البحث العلمي أصبح أكثر أهمية لدرجة أن الكثير من الدول أنشأت مراكز خاصة بالبحث والفكر الاستراتيجي، وهذه الأهمية زادت بروزا في عالم يشهد طفرة تكنولوجية كبيرة لارتباطها مع الاقتصاد – المجتمع الاقتصادي.

9/ الجامعـــة والسيـــاســـة:

الجامعة عبارة عن فضاء علمي وفكري ومعرفي، ينتج ويؤطر طلاب مختصين في مختلف العلوم، للمساهمة في خدمة المجتمع وتطويره ونهوض به. لكن لا يمكن فصل الجامعة عن السياسة، باعتبارها هيئة علمية هدفها معرفي، وهذا هو الملاحظ عند الكثير من أفراد المجتمع. هي مؤسسة وضعها النظام السياسي لخدمة المجتمع والسلطة، وهذا ما يؤكده **ميشال فوكو** عندما يقول "أعتقد بأن ممارسة السلطة السياسية، تتم كذلك عبر عدد آخر من المؤسسات، التي تتظاهر بأنها لا تملك شيئا مشتركا مع السلطة السياسية، باستقلاليتها عن

[1]- رونالد بارنيت، إعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: شكري مجاهد، مكتبة العابيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 2009، ص 87.

الدولة، غير أنها ليست كذلك. يعلم المرء بأن الجامعة، وبصورة عامة كل الأنظمة التعليمية التي تبدو وأنها ببساطة تنشر المعرفة فقط، صُنعت للمحافظة على طبقة اجتماعية معينة في موضع القوة، ولحصر امتلاكها لأدوات القوة دون الطبقات الاجتماعية الأخرى (...) يبدو لي بأن المهمة السياسية الحقيقية، في المجتمع كمجتمعنا، هي نقد عمل المؤسسات وخاصة تلك التي تبدو ظاهريا وكأنها محايدة ومستقلة"[1]. يبقى الدور الحقيقي للجامعة هو نشر المعرفة إلى الأجيال، لكن مع تغلغل السياسة في حياتنا اليومية وتعقيد القضايا السياسية في وقتنا الحالي، أصبحت الجامعة جزءا من السياسة سواء في مناهجها التعليمية أو بطريقة مباشرة مثل المنظمات الطلابية، بمعنى آخر أن الجامعة أصبحت تحت سيطرة النظام السياسي.

علاقة تبدو ظاهريا متباعدة بعض الشيء بين الجامعة والسياسة، لكن القليل من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع، أكدت على أنها جد متشابكة وقوية مثل دراسة سعيد التل حيث يقول: "إن للتعليم بجميع مستوياته وأنواعه، ومنه على وجه الخصوص التعليم في الجامعة، علاقة وثيقة وعميقة بالسياسة. فإذا ما أخذ بوجهة النظر القائلة، إن السياسة هي الموضوع الذي يُعنى بكل ما يتعلق بالمواطن فكراً واتجاهاً وسلوكاً، فإن جميع المواطنين يتعاطون السياسة بشكل أو بآخر، وعلى هذا الأساس، يمكن القول وبصورة عامة، إن التعليم بجميع مستوياته وأنواعه هو عمل سياسي بالدرجة الأولى، وذلك لأن التعليم، وبصورة خاصة في عالمنا المعاصر، هو أكثر الأمور المتعلقة بالمواطن فكرا واتجاهاً أو سلوكاً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً"[2]. وعليه لا يمكن إنكار أن الجامعة هي أهم مؤسسة تقوم بعملية إنتاج النخب، خاصة إذا تطرقنا إلى النخبة التكنوقراطية التي تشبعت بالمعرفة الإدارية والتسييرية والتنظيمية – نظريا- في الجامعة، باعتبار أن النخبة التكنوقراطية أقوى النخب في الجزائر ولها نفوذ سياسي وإداري كبير، وقراراتها تصنع في الكواليس لأنها بعيدة عن – الأضواء- وسائل الإعلام.

---

[1]- ميشال فوكو، خطر المؤسسات (الجامعة)، مقابلة تلفزيونية مع المفكر ميشال فوكو حول نقد مثقف للمؤسسات. الموقع الالكتروني: https://www.facebook.com/laphilocontemporaine/videos

[2]- سعيد التل، الجامعة والسياسة، الدستور، عمان، الأردن، 2 شباط/ فبراير 2014، ص 16.
الموقع الالكتروني: https://www.addustour.com

يقول فرانك نيومان Frank Newman "إن القادة السياسيين أكثر انتقادا من سواهم للعمل الذي تقوم به الجامعات في تعليم الطلاب – وفي خدمة الأغراض العامة، وهم كثيرا ما يثيرون – وبصورة قاصية مؤخرا- موضوع زيادة فاعلية وكفاءة الجامعات، إضافة إلى فرض السيطرة والتحكم على ارتفاع التكاليف والحاجة إلى إجراءات لمعرفة مخرجات التعليم، وكذلك ضرورة إتاحة فرصة أكبر لإمكانيات الوصول إلى التعليم الجامعي"[1]. باعتبار أن الجامعة أصبحت أكثر ثقلا على السلطة من حيث تكلفتها ومخرجاتها، خاصة أن التعليم الجامعي في الجزائر مازال مجانيا، وتخصص له ميزانية كبيرة للتسيير والتكوين والتأطير، وهذا الوضع يعتبر مكلفا للسلطة التي بدأت تعمل على إدخال الجامعة الخاصة حيز العمل. أما مخرجات الجامعة لا تتوافق واحتياجات سوق العمل، بل أصبحت تخرج طلبة بطالين غير مؤهلين لأن غالبيتهم في شعب إنسانية واجتماعية. أما السبب الثالث فهو المثقف الذي ترى فيه السلطة تهديدا دائم، لذا عملت على تسييس الجامعة والتحكم في برامجها العلمية حتى على فضاء المدرس والطالب.

علاقة الجامعة بالسلطة في إطارها السياسي، تَعْرف الكثير من التنافر والقليل من التقارب، ويوجد الكثير من المبررات على ذلك من بينها، أن المجتمع الجامعي يدافع عن الحرية الكاملة في نشر وتبادل المعلومات، وهذا ما يقلق رجال السياسة وأصحاب القرار، وتبريرهم في ذلك، الأمن القومي فوق كل اعتبار. كما أن العلاقة بينهما يدخل فيها مصطلح الفكر، الذي يحتوي النقد والتحليل، باعتبار أن الجامعة تمتلك نخبة مثقفة قوية تمتهن النشاط الفكري، وخاصة تحليل الواقع الاجتماعي ونقد السلطة والدعوة إلى التغيير، وهذا ما يخيف السلطة ويرعبها. بالإضافة إلى أن الجامعة هي فضاء معرفي مفتوح، تنشط من خلاله فئة من النخب الأكاديمية والطلاب الذين يمثلون نخب المجتمع، بما يحملونه من ثقافة سياسية واجتماعية ووعي بما يحدث في مجتمعهم، وسلوكيات تميزهم عن غيرهم، هذه النخب المثقفة تخافها السلطة بما تحمله من فكر قد يتصادم مع فكرها ومصالحها[2]. تعمل السلطة

---

[1]- فرانك نيومان وآخرون، مستقبل التعليم العالي: الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة: وليد شحادة، العبيكان مكتبات ونشر، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، سنة 2010، ص 128.

[2]- الإمام سالمة، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 27/ ديسمبر 2016، ص 537.

دائما على محاربة النخب المثقفة، وتحديد الحريات المعرفية داخل الجامعات وهذا ما جعل دورها العلمي ضعيف والاجتماعي والثقافي في تراجع. إلا أن وظيفة النخب الأكاديمية حتى ولو كانت تحليلية ونقدية للسلطة هدفها مراقبة النظام السياسي، بما يعمل على الحفاظ على الحريات ومصلحة العامة للمجتمع.

في هذا الإطار، يقول عدنان الأمين، يحدث "هذا في البلدان التي تعتمد القمع الكلاسيكي (القانوني وغير القانوني) في ملاحقة المعارضين أو مثيري الشكوك تجاه الأفكار والقيم السائدة، وهذا في نحو نصف البلدان العربية (مصر، والجزائر، والأردن، والسودان، وسورية، والعراق، وليبيا، وتونس، واليمن). في هذه البلدان ثمة أكاديميون ملاحقون أو معاقبون، وغيرهم صامتون، وفئة واسعة من المطيعين، وهؤلاء هم صلب الجسم الأكاديمي"[1]. إلى متى يتخلص المثقف من مضايقات السياسي؟، لأن تحرر المثقف هو تحرر للجامعة والفكر وللطالب، فكلما تعرض المدرس الجامعي الجزائري للقيود الفكرية والضغوط المهنية من النظام السياسي، سينعكس على الجامعة وسنشهد تسيبا فكريا وتراجعا رهيبا في الأفق القريب، في هذا الوضع سنرى مجتمع غير مسئول وأجيال فارغة من المواطنة وجاهلة لمستقبلها.

علاقة أصبحت جد واضحة خاصة في الوطن العربي، وما شهده من حراك "الربيع العربي"، كانت الجامعة حاضرة في تطوراته. لأن الطلبة الجامعيين أصبحوا أكثر وعيا لما يدور في اللعبة السياسية، وأصبحوا مدركين لهذه التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية، وأنها تأثر على مستقبلهم ومجتمعهم وثقافتهم. لذا فان التنشئة والوعي السياسيين ترسخوا في الجامعة، من خلال المناهج التعليمية أو الاحتكاك مع الزملاء، فتحولوا إلى فاعلين سياسيين واجتماعيين بطريقة مباشرة، كالمشاركة في الاحتجاجات والإضرابات والمسيرات، للدفاع عن أهداف معينة أو رفض سياسة أو قانون انتخابي أو تغيير دستوري.

[1]- عدنان الأمين، الجامعات العربية وتحديات التغير الاجتماعي، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، العدد 7/26- خريف 2018، ص 72.

10- علاقــة الجامعــة بالديمقراطيــة:

كثيرا ما أثيرت إشكالية العلاقة الموجودة بين الجامعة والديمقراطية، بكل أشكالها المتشعبة سواء بين قبضة النظام السياسي على المؤسسة الجامعية، أو بين تمكن مكونات الجامعة في ممارسة الديمقراطية، خاصة الهيئة التدريسية التي تعتبر حلقة ربط بين مكوناتها. ويبقى هذا الموضوع أكثر تعقيدا في البلدان التي لم تصل إلى الديمقراطية الحقيقية. كما وضح منير السعيداني "في علاقة الدّيمقراطية بالجامعة، حيث رَبطت بعض الدّراسات بين عمق الممارسة الدّيمقراطيّة في الجامعة ومدى استقلال هذه عن السّلطة السّياسيّة، وذلك انطلاقاً من المثال التونسي وباعتماد مؤشّرات على متغيّر استقلاليّة الجامعة (الحرّيات الأكاديمية، الاستقلاليّة الإداريّة والماليّة،...)، ومتغير الممارسة الديمقراطية (كيفية إدارة مناقشات "المجال العمومي الجامعي"، والعمليات الانتخابية داخل الجامعة)"[1]. بهذه المتغيرات يمكن الوصول إلى متغيرات أخرى، توضح إشكالية ممارسة المدرسين للديمقراطية بحرية تامة دون ضغط السلطة، وهم أدرى بمكونات الديمقراطية وكيفية تحقيقها والمحافظة عليها.

في ظل هذه المعادلة التي تعتبر صعبة التطبيق في الدول العربية، يطرح محمد فاعور سؤالا حيث يقول "كيف يرتبط التعليم والديمقراطية؟، ومجيبا بأن العديد من برامج التعليم في البلدان الديمقراطية الناضجة تُعلّم المهارات والقيم التي تُعْتبر بالغة الأهمية للعملية الديمقراطية وتؤثر في نوايا الطلاب واستعداداتهم للمشاركة المدنية والسياسية. أفضل الأمثلة على النظم التعليمية الفعالة في التربية على الديمقراطية تشمل فنلندا والدانمرك وكوريا الجنوبية"[2]. ولكن لماذا الأنظمة السياسية في البلدان العربية ترفض تحرير الديمقراطية في العملية التعليمية؟، حتى أصبح التعليم في المجتمع العربي ينتج أفراد غير واعين سياسيا واجتماعيا وغي وطنيين. والسبب في هذا الوضع الذي وصلت إليه الجامعة ومخرجاتها، هو فساد الأنظمة السياسية الديكتاتورية، التي تسعى إلى إنتاج جيل قابل للعبودية حتى يستطيع النظام مواصلة الاستمرار في السلطة لتستمر معه اللاعدالة والفساد.

---

[1]- منير السعيداني، الديمقراطية في الجامعات العربية، مجلة إضافات، بيروت، لبنان، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017، ص 101.

[2]- محمد فاعور، التعليم والديمقراطية في العالم العربي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تاريخ تصفح الموقع: 2019/01/16. الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/2011/12/01/ar-pub-46068

لا يمكن التعمق في العلاقة الموجودة بين الجامعة والديمقراطية، إلا إذا تطرقنا إلى دور الجامعة في تلقين المواطنة، حيث "أشارت معظم الإسهامات إلى أن تعليم المواطنة في الجامعات بشكل فعّال يسهم في صياغة شخصية الطالب، وأن هذا يتطلب برامج أكاديمية تستند إلى أنماط تعليمية غير تقليدية... وتقدم العديد من الجامعات حول العالم الآن برامج لتعليم المواطنة من خلال توفير فرص ومساحات للطلبة والطالبات لخدمة المجتمع، في إطار إدراك أن هذا التوجه لن يؤتي ثماره إلا من خلال تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليل السياسي والاجتماعي لدى الطلاب. وعلى هذا استقر الأمر أَنَ أَنْجَع الأساليب لتعليم المواطنة هو الجمع بين المهارات الأكاديمية والخبرات الحياتية"[1]. يمكن ملاحظة الأدوار بشكل واضح في تدريس المواطنة من خلال هذه الدورة الأكاديمية، يبدأ من المدرس الجامعي إلى طلبته الذين سيمارسون مهامهم الحياتية بعد الجامعة، مما يكسبهم الكثير من الخبرات، سواء لتنمية مجتمعاتهم بكل ما يمتلكونه من معارف، أو يواجهون به مشاكل مثل استبداد النظام أو أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، لكن بطريقة حضارية وعقلانية بناءة.

بينت الدراسة التي قام بها **عامر مهدي دقو** حول التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، أن "هنالك اختلاف بين النتائج التي توصل إليها الباحثون في العلاقة بين التعليم بشكل عام والديمقراطية؛ فبعضهم، من أمثال راكام (Rackham) وليبست (Lipset) وتشابوت ورامريز (Chabbott & Ramirez) يذهب إلى أن هذه العلاقة إيجابية، بمعنى أن المزيد من التعليم يساهم في تقدم المجتمع نحو الديمقراطية، والعكس بالعكس، أي أن الأمية وانخفاض مستويات التعليم يترافقان مع انعدام وجود أي خطوات باتجاه تحقيق الديمقراطية"[2]. لكن غالبية البلدان العربية رفعت التحدي لتطوير التعليم عامة والجامعي بوجه الخصوص، والنتائج كانت تظهر أن سلبياتها أكبر من ايجابياتها، لأنها عملت على رفع الكم على حساب نوعية المخرجات، وأصبح الهدف من الشهادة هو الحصول على الوظيفة، دون ملاحظة أي فوارق كبيرة بين خريجي الجامعات والذين لم يستطيعوا الوصول إليها.

---

[1]- هويدا عدلي، قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية، مجلة إضافات، بيروت، لبنان، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017، ص 24.

[2]- عامر مهدي دقو، العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة إضافات، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017، ص 11.

أصبحت الجامعة الجزائرية هيكلا علميا كثير المشاكل مما أدى إلى تمركزه في المراتب الأخيرة في جميع التصنيفات العالمية، وغالبية مخرجاتها ضعيفة المستوى هدفها الحصول على وظائف، ولا تتمتع بالوعي السياسي ولا الديمقراطي ولا الاجتماعي، ولا تستطيع إدراك ولا تحليل ولا استيعاب التحولات السياسية ولا التغيرات الاجتماعية المحيطة بهم. وما زاد الهوة بين الجامعة والديمقراطية هي السياسات الفاشلة التي مرت على مراحل تطويرها وبناءها، مما يُبين نية النظام في عدم دمقرطة الجامعة. هذا الوضع أنتج أجيالا متعلمة لكنها جاهلة ديمقراطيا غير قادرة على التعبير عن حالتها اليائسة، ورغم وجود حراك وانتفاضة في غالبية الدول العربية، إلا أن هذا الوضع لم ينبه الوعي – العقل– النائم والمنشغل عن حقوقه للنهوض والعمل على تجديد البنية السلطوية القديمة.

أحقية الجامعة بممارسة الديمقراطية تبدو بعيدة المنال في الجامعة الجزائرية، والحديث عنها يحتاج إلى ديمقراطية أكبر وسلطة عادلة وبنية اجتماعية متوازنة. وهذا ما تطرق إليه عدنان الأمين باعتبار أن "السياسة هي المحرك الرئيس لحكامة الجامعات العربية الحكومية. وهذا ليس عنصرا طارئا على الجامعات، فتاريخها يشهد على قوة السياسة فيها منذ زمن بعيد تحت شعارات مطلبية وحزبية ووطنية وعربية"[1]. لأن تعيين رئيس الجامعة من طرف النظام هو أول خطوة لكسر وتشويه الديمقراطية، حيث كان من المفروض أن تُوضع معايير مبنية على الكفاءة والتميز والإنتاج العلمي، لتولي هذا المنصب الحساس بأبعاده المعرفية والتسييرية. كما يجب أن نلمس الديمقراطية في البرامج التعليمية الأكاديمية، وهذا يؤسس ويرسخ الديمقراطية في فكر الطلبة لينعكس على سلوكياتهم في المجتمع، في هذه المرحلة نضمن بناء الديمقراطية وبقاءها داخل جيل متشبع بها. هذه هي الطريقة التي تخيف الأنظمة المستبدة وتهدد استقرارها، حيث تعمل على طمس كل ما يؤسس للديمقراطية من النخبة المثقفة إلى الجامعة والانتقال إلى فئة الطلبة.

[1]- عدنان الأمين، الجامعات العربية وتحديات التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 68.

11- مشـاكــل الجـامعــة الجـزائـريـــة:

تعيش الجامعة الجزائرية جملة من المشاكل، التي أثرت كثيرا في تطورها وبروزها كمؤسسة هامة في المجتمع، كما ظهرت الكثير من المشاكل التي تضاف إلى مشاكلها القديمة المتراكمة، وزادت وتيرة هذه المشاكل مع اصطدامها بالكثير من المتغيرات، من بينها زيادة عدد سكان المجتمع وسياسات غير الناجحة لتطوير الجامعة والبحث العلمي، وفصل الجامعة عن تنمية المجتمع والاقتصاد. رغم محاولة النظام على إيجاد حلول إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، سنذكر أهم المشاكل:

1/11- مشاكـل التكويـن والتأطيـر الجامعـي:

حاولت الجزائر انتهاج وتفضيل سياسة الكم على الكيف (النوعية)، لرفع نسبة المتمدرسين في جميع الأطوار التعليمية، بدون دراسات استشرافية ومدى نجاح هذه السياسة على المدى الطويل، وكانت النتائج كالتالي:

- أكبر مشكل يمكن ملاحظته في الجامعة الجزائرية هو الأعداد المتزايدة للطلبة، مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر إلى لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع (ضغوط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي).
- زيادة نسبة الطلاب والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتهم في الدراسات العلمية والتطبيقية.
- النمطية في التخطيط والمناهج والسنوات الدراسية ونمطية التكوين المبنية التلقين، بحث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي[1].

مشاكل كثيرة أرهقت الجامعة الجزائرية وتراجعت معها مكانتها الريادية ودورها العلمي والثقافي في المجتمع، وتراجع التحصيل المعرفي لدى الطالب والإنتاج البحثي لدى المدرس، مما يعني انعكاس مشاكل الجامعة على الطالب والمدرس والمجتمع والاقتصاد والأخلاق.

[1]- الأخضر عزي ونادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، مرجع سابق، ص 416.

2/11- مشكل التمويل وعدم توفر المرافق والتجهيزات:

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على سياسة مجانية التعليم من أجل تعميمه وتوسيعه على فئات الهشة، إلا أن تزايد عدد الطلبة بشكل كبير، دفع الدولة إلى تخصيص ميزانية ضخمة لتسيير هذا القطاع الحساس. ومع الأزمات التي ضربت الجزائر (اقتصادية وأمنية) في السنوات الأخيرة، قلصت السلطة هذه الميزانية في ظل التزايد المستمر للطلبة، مما أثر على الوضع العام للجامعة (البحث العلمي، التسيير، التوظيف، الخدمات الجامعية). "ويعود هذا المشكل إلى غياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم العالي، ضعف انفتاح الجامعة على القطاع الاقتصادي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل، تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب منافسة القطاعات الأخرى"[1]. تبقى عملية فتح جامعات خاصة من بين الحلول المساهمة في إيجاد تمويل لهذا القطاع الحساس، وتخفيف الضغط على تمويل ودعم السلطة الذي يكلفها سنويا المليارات، في ظل ظهور الكثير من رجال الأعمال المهتمين بفتح جامعات خاصة مثل علي حداد، وهي فرصة لدخول عالم الجامعة الخاصة التي تعتمده الكثير من الدول خاصة الغربية.

أما مشكلة توفر المرافق والتجهيزات التي تعاني منها الجامعة، لها خلفيات وأسباب كثيرة من أهمها تزايد الرهيب لعدد الطلبة، وهي سياسة طبقتها السلطة وكانت على حساب النوعية، ولها أسباب سياسية اجتماعية. هذا العدد الكبير من الطلبة الذي تستقبله الجامعة يحتاج إلى هياكل تتناسب مع عدده، ويحتاج إلى منظومة واسعة لتسيير هذه الهياكل من جامعات وأحياء جامعية بالإضافة إلى تجهيزاتها، والتي بدورها تحتاج إلى ميزانية ضخمة. في الأخير كل هذه المشاكل تعود سلبا على مردودية المدرس، مما يؤثر على التكوين والاستيعاب المعرفي للطالب، بالإضافة إلى تراجع وظيفة المؤسسة الجامعية في ظل مخرجاتها التي لا تتناسب واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

[1]- باركة محمد الزين وعبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم العالي في الجزائر وآفاق التغيير، مرجع سابق، ص 18.

خلاصـة:

تبقى الجامعة من بين الحُصُون الأخيرة التي يَلتجئ إليها المثقف الأكاديمي، باعتبارها قلعة معرفية تجمع نُخبة من الُمدرسين والشباب الراغب في المعرفة والتثقف، هَدَفُ الأول نقل العلم إلى الطلبة وتَناقُل المعرفة في البحث العلمي، وهدفُ الطلبة اكتساب العلوم بما يسمح لهم التخصص ومجابهة الحياة العَملية، ومنهم من يصبح مدرسا وكاتبا وباحثا وفئة أخرى تدخل المجال السياسي وقد تصبح من بين أصحاب القرار السياسي.

وهذا يعطينا نظرة عن أهمية الحرم الجامعي في حماية آخر المثقفين وبناء أجيال قادمة، وتلبية حاجيات المجتمع والاقتصاد من معرفة وابتكار وأفكار وتخطيط وثروة بشرية مؤهلة، إلا أن الجامعة تعيش الكثير من المشاكل مما أثر عليها وعلى نخبتها، خاصة تلك المشاكل التي ترتبط بنوعية البرامج الدراسية وحرية نقل المعلومة وتراجع البحث العلمي، من خلال هذا الوضع يقول غلام الله محمد "إن أزمة الجامعة، لاسيما في قطاع العلوم الاجتماعية، تكشف عن الأزمة العميقة للمجتمع الذي ينكر أن يعبئ المعرفة العقلانية التي يجب أن تكون موجودة في العالم وأن ينير مقالاته من أجل إتقانها"[1]. وذلك لدخول السياسي في عملها وتدخل السلطة في بنيتها، إلا أن الجامعة يمكنها أن تتخطى غالبية هذه الصعاب، لكن لا يمكنها مواصلة دورها ووظيفتها العلمية والثقافية والتنموية والإنسانية دون نخبتها العلمية.

[1]- Ghalamallah Mohamed, l'Université : de la réforme de 1971 à la réforme du LMD, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/novembre 2014, p 54.

الفصل الثالث

الفصـل الثـالـث

دور المثقف الأكاديمي في عملية التحولات السياسية والاجتماعية في الجزائر

تمهيـد

1/ أزمة المثقف

2/ تهميش النخبة المثقفة في الجزائر

3/ علاقة النخبة المثقفة بالسلطة في الجزائر

4/ علاقة النخبة المثقفة بالمجتمع في الجزائر

5/ النخبة المثقفة في الجزائر والتغيير السياسي

1/5- راهن الوضع العربي

2/5- موقف النخب الجزائرية من الحراك الشعبي العربي

3/5- راهن الوضع الجزائري

1/3/5- الوضع السياسي

2/3/5- الوضع الاقتصادي

3/3/5- الوضع الاجتماعي

6/ موقف النخب الجزائرية من عملية الانتقال الديمقراطي

7/ دور النخبة المثقفة

8/ دور المثقف الأكاديمي الجزائري

9/ العقبات التي تواجه المثقف الجزائري

10/ المثقف الأكاديمي والعنف السياسي

1/10- مفهوم العنف السياسي

2/10- الفرق بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى

3/10- أسباب العنف السياسي

خلاصة

تمهيـــد:

تعمل الكثير من البلدان على إشراك كفاءاتها في العملية التنموية، في المجال الاقتصادي والسياسي وكذا الاجتماعي والثقافي، للوصول إلى مجتمع متطور يعيش أفراده في رفاهية. باعتبار المدرس الجامعي من النخبة العلمية وهي فئة تتميز عن الفئات الأخرى بالكثير من الصفات، كالتعليم الأكاديمي العالي الذي يسمح لها بالتخصص في مجال معين، حيث يمكنها لعب دور فعال في تطوير مجتمعاتها. إلا أنا الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلدان العربية (الربيع العربي)، أثرت سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأصبح الوضع أكثر تعقيدا في بعض الدول، مع ظهور جماعات إرهابية متطرفة وظاهرة الهجرة غير الشرعية، مشاكل أرهقت الأنظمة الحاكمة ولم تجد لها حلول جدية. رغم أن الجزائر لم تدخل في هذه الدوامة المليئة بالتناقضات والصراعات الأمنية والسياسية، فهي جزء من المنظومة العربية لتشاركها الحدود الجغرافية مع بلدان تشهد توترات داخلية مثل ليبيا، وكذلك ما تشهده منطقة الساحل من اللاأمن خاصة شمال مالي، ونمو جماعات إرهابية فيها بحثا عن النفوذ والتوسع مثل القاعدة والدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام.

كل هذه المتغيرات أثرت في الوضع السياسي في الجزائر، وعملت السلطة على تكييفه بما يتناسب مع الساحة السياسية من خلال تعديل الدستور الأخير، إلا أن الوضع يحتاج إلى مشاركة الأستاذ الجامعي في العملية السياسية باعتباره من أهل الحل والعقد، فئة تمتهن التفكير والنقاش والنقد البناء، وخاصة الذين ينشطون في تخصصات مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والأنتروبولوجيا السياسية وحتى الفلسفة السياسية. والملاحظ هو تغييب المدرس الجامعي في الكثير من القضايا الوطنية التي تحتاج إلى مشاركة المثقف بأفكاره، وفي فترات أخرى نلاحظ أن النخبة العلمية تفضل عدم المشاركة، وتركيزها على البحث العلمي الأكاديمي فقط، رغم أن الاستقرار السياسي له دور كبير في تطوير عملية البحث العلمي. هذا التنافر بين الأكاديمي والسياسي والسياسة الذي ترتفع حدته من فترة إلى أخرى، حسب الأحداث الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، خاصة أحداث الخامس من أكتوبر 1988 كأحد أهم التطورات التي عاشتها البلاد.

1/ أزمـــة المـثـقـــف:

يعيش المثقف مجموعة من الصراعات الداخلية، المتمثلة في إشكال الهوية وتكيفه مع تقاليد مجتمعه، وصراعات خارجية سواء من حيث إلمامه ونقده لمشاكل مجتمعه والنظام الحاكم. إشكالات تعيشها النخبة المثقفة عموما والعربية خصوصا، وذلك راجع للأحداث التي تعيشها البلدان العربية من تحولات وتغيرات في نظامها السياسي والاجتماعي.

من خلال هذه الحقيقة نرى أن أزمة المثقف تكمن في أهمية لعب أدوارها، وهذا ما ذهب إليه علي حرب حول مسألة أزمة المثقف، حين قال أنها "أزمة جهل المثقفين بالواقع المراد تغييره، فضائحهم اللاديمقراطية داخل قطاعهم الخاص، إفلاس مشاريعهم النضالية في التنوير والتحرير، أو في التغيير والتحديث، باختصار فقدان المصداقية الفكرية وانعدام الفاعلية المجتمعية والسياسية. بل يمكن القول بأن المثقف لم يناضل، منذ عقود، إلا لكي يثبت تعثر مشاريعه، أو فشل أفكاره ومشاريعه"[1]. كما يمكن ملاحظة الفرق بين المثقف العربي والغربي، ومدى تأثيرهم في مجتمعاتهم، حيث يتهم الأول بالتقصير والانزواء، "نعم لم يؤت المثقف العربي أن يلعب الدور الذي لعبه نظيره في الغرب، ولم يشارك في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي الجماهيري اللازم لتطوير حياة فاعلة كريمة تعيد للأمة دورها التاريخي، وتمكنها من التأثير في مجريات الأحداث محليا وعالميا"[2]. ثم يطرح المؤلف تساؤلا على أن المثقف الغربي، الفاعل والمشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية، يختلف عن زمن المثقف العربي الذي يبقى يصارع تحديات كثيرة، تمنعه من المشاركة الحقيقية بسبب طبيعة الأنظمة الحاكمة التسلطية وانخفاض الوعي المجتمعي.

لكن يجب على المثقف العربي أن يتحلى بالشجاعة، ويمتلك القدرة على لعب دوره وقيامه بالإضافة الفعالة نحو مجتمعه، كما يقول حسين جمعة "من هنا ندرك أن المثقف العربي الحقيقي هو من ملك الثقافة واعتز بانتمائه إلى بني جنسه وتفاعل مع تراثه، وانفتح على التراث الإنساني، وتطلع إلى بناء حضارته جنبا إلى جنب مع المثقف العالمي الحر أيا كان جنسه، وأيا كان موقعه، ونوع الثقافة التي يقدمها فكرا وفلسفة ... أدبا ولغة ونقدا... طبا

---

[1]- علي حرب، الفكر والحدث: حوارات ومحاور، مرجع سابق، ص 136.

[2]- أحمد موصللي ولؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، سنة 2002، ص 96.

وهندسة وفلكا وإعلاما... ومن هنا فالمثقف الذي نبتغيه هو المثقف الواعي القادر على مجابهة مشكلات حاضره، والعمل على حلها لبناء مستقبل الأمة"[1]. لأن نهوض وتطور المجتمع لا يكون إلا بنهوض مثقفيه، ولعب أدوارهم الريادية في الفكر والعلم والتربية والقيادة، لأن دورهم عبارة عن عملية مستمرة لا نهاية لها لمجابهة المستقبل وإنتاج أجيال قادمة وقادرة على مواصلة التنمية.

كما أوضح علي أومليل في هذه المسألة (أزمة المثقف)، على ضرورة طرح الموضوع في قالب فكري جاد، لملامسة جميع جوانبه، دون الانحراف عن روح الفكرة، المتمثلة في الدفاع عن كيان الديمقراطية، حيث قال "إن نضال المثقف العربي ينبغي أن يكون أولا، وقبل كل شيء، نضال من أجل الديمقراطية، ليس فقط للقيمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه الأخيرة، بل لأنها هي الكفيلة بتحقيق الشرط الأساسي لوجود المثقف واستقلاله، أي إمكان حرية الرأي والتعبير. فعليه أن يعمل أولا من أجل إقرار هذه الحرية، أي أن نضاله هو نضال من أجل الديمقراطية أولا، فلا ينبغي أن يقبل إرجاءها باسم أهداف أخرى، وإلا كانت النتيجة تعبيد الطريق لأنظمة تدعي تحقيق أهداف الأمة، ولا تحقق شيئا ولا تفعل سوى مصادرة حريات الناس وحقوقهم الأساسية"[2]. من خلال رؤية الباحث يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن للنخبة المثقفة العربية تحقيق أو على الأقل الدفاع عن الديمقراطية، في ظل أنظمة سياسية حاكمة لا تعترف بها لأنها تهدد شذوذهم السياسي، الذي لا يؤمن بالتعددية والتناوب على السلطة؟. هو صراع تاريخي بدأ منذ خروج البلدان العربية من قبضة المستعمر الأوروبي، صراع اشتد حدة بين السياسي والمثقف، وظهرت الغلبة للأول لما يمتلكه من سيطرة على الوسائل المادية والمعنوية، جعلت النخب تتخبط في مآسيها.

المثقف الجزائري اختار موقعا يتناسب والأوضاع المحيطة به، حيث أن غالبيتهم فظلوا العمل الأكاديمي والبحث العلمي، وهو نوع من الانطواء والاغتراب. والكثير منهم يرُد سببه إلى الفساد والتسيب الذي طال جميل الميادين الاجتماعية والثقافية وخاصة السياسية. والقلة التي اندمجت في العمل السياسي والإصلاحي، غلب عليها الطابع السياسي في عملها،

---

[1]- حسين جمعة، المثقف العربي وآفاق الواقع: حدود ومفاهيم في الثقافة والمثقف، مجلة الفكر السياسي، سوريا، ص 55.

[2]- علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1998، ص 256.

ووجدت نفسها تنسلخ من النخبة المثقفة الأكاديمية إلى النخبة السياسية، وهذا يؤثر كثيرا على مبادئها وإيديولوجيتها التي جاءت من أجل لتحقيقها. حيث يجد المثقف نفسه في صراع داخلي في تحديد منهج يحدد بقاءه في الساحة السياسية التي تعرف منافسة كبيرة، في ظل دخول رجال الأعمال في اللعبة السياسية (المال الفاسد)، أو الحفاظ على مرجعيته الأصلية المتمثلة في النخبة المثقفة. وهناك فئة مثقفة أخرى اختارت العمل الحر المتمثل في الكتابة، معتمدة على الصحافة المكتوبة لنشر أفكارها، سواء لنقد فكر أو وضع معين وكثيرا ما يكون بطريقة غير مباشرة ومشفرة، رافضة العمل في الجامعة أو الانخراط في السياسة ولها أسبابها.

أزمة المثقف الجزائري انتقلت إلى اللغة، بين المعربين والمفرنسين خاصة بعد الاستقلال، أنتجت الكثير من الصراعات ووزعت المثقف على قطاعات مختلفة لاعتبارات لغوية. لأن "الازدواجية اللغوية هي خصوصية من خصوصيات المجتمع الجزائري كما هو معروف، فهو يعيش انكسارا لغوية وقطيعة لغوية داخل النخبة، نخبة معربة ونخبة مفرنسة، وطبيعة هذه العلاقة بين المثقفين الجزائريين قد أدت بعد تعريب الجامعة إلى الوصول لصيغة توفيقية رعتها الدولة، لم تحسم الخلاف والاختلاف وإنما حددت مجال لكل فئة، الثقافة والإعلام والتعليم للمعربين، والصناعة والفلاحة والهياكل القاعدية للمفرنسين، باختصار مهندسون مفرنسون وعقائديون معربون"[1]. رغم مرور عقود على سياسة التعريب التي انتهجتها الدولة، إلا أن الصراع ما زال موجودا بين المثقف المعرب والمفرنس، في الكثير من التوجهات الفكرية التي يُتَهم فيها المعرب بالرجعية، ويُتَهم المفرنس بميوله إلى الامبريالية الرأسمالية المعادية للإسلام وخيانة الوطن والمثقف. هذه الوضعية أثرت في هوية المثقف الجزائري بين المتشبع بالعربية والمبادئ الإسلامية، المثقف المتأثر باللغة الفرنسية والفكر الغربي. وكثيرا من الأحيان وصف المثقف العربي بأنه لا يقرأ ومثال ذلك الروائي رشيد بوجدرة الذي اتهم المعربين بعدم القراءة.

وجب على النخب المثقفة تفادي الاصطدام بالمواضيع الهشة ذات أبعاد خلافية أكثر، بعيدة عن مبادئ الوحدة والتواصل والتشارك في قالب المواطنة، كما قال جلال خشيب "على المثقف الجزائري أن يُدرك حاجتنا الماسة في هذا الزمن إلى وعاء جامع للهويات يوّحد

[1]- عمار بن طوبال، المثقف الجزائري وخطاب الأزمة، مدون، 11 سبتمبر 2011.
http://koutama18.blogspot.com/2010/09/blog-post_8935.html

الانتماءات دون إقصاء لأحد، لن يكون ذلك إلاّ بمساهمته الفكرية في مشروع بناء دولة مؤسسات قوية ناجحة تنمويا تُدرك قيمة المنتمي إليها كإنسان قبل كل شيء، تذيب الفروقات وتقضي على الخلافات بالعدل، تشيع ثقافة الاختلاف بدلا من الخلاف عبر إرساء وإشاعة مؤسسات الحوار وتبادل الأفكار"[1]، إذا استطاع المثقف الجزائري تجاوز هذه المرحلة، يمكنه دخول المواجهة التالية المتمثلة في الإصلاح السياسي، عبر نقد السلطة بما يخدم المجتمع، والمشاركة السياسية، والدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير. هنا تتضح صورة النخب المثقفة دورا ومكانة وثقافة.

أزمات المثقف كثيرة ولها أبعادها التاريخية، ومتغيراتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى يتجاوز المثقف الأكاديمي محنه المتراكمة، وجب توفير الفضاء المناسب، وهو الفضاء الجامعي كحاضنة معرفية للإبداع والإنتاج والتفاعل مع الأجيال، دون التغاضي عن مهنته المهمة وهي نقد السلطة نقدا بناء بما يساهم في صناعة الديمقراطية الحديثة. وللقيام بمهنته على أكمل وجه يجب على السلطة أن تفتح المجال السياسي الحزبي للمثقف، حتى لا تنعزل النخبة المثقفة عن كل ما هو سياسي، وما يدور في أروقة السلطة من قرارات حاسمة وصعبة، تأثر على المجتمع ككل وقد تهدد استقرار الدولة.

2/ تهميش النخبة المثقفة في الجزائر.

يعيش المثقف الجزائري كغيره من المثقفين في العالم، موجة من التحولات السياسية والاجتماعية التي أثرت على جميع مجالات الحياة، ثقافية وعلمية وتكنولوجية. ونشاط النخبة المثقفة لا ينفصل عن الفعل السياسي، من هنا تتصادم المصالح بين نخب تعمل على كشف الحقائق وتحللها، في فضاء علمي ومعرفي ليس له حدود، وبين السياسي الذي غالبا ما يكون جزءا من السلطة تتملكه غرائز السيطرة والتحكم والدفاع عن مكاسبه السياسية. "فالمثقف الجزائري مخير اليوم بين أداء مهنته في القراءة والفهم، وتعبيد الطريق أمام أشكال التفاهم والحوار في بلد لا يزال يبحث عن ذاته، ويتفقد ضميره وذاكرته أو يتحول إلى مجرد آلة

[1]- جلال خشيب، إشكالية الهوية في الجزائر ودور المثقف التوافقي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 21 سبتمبر 2016، ص 7.

لإضفاء الشرعية في أيادي مدبري مصائر المجتمع الجزائري"[1]. يرى محمد شوقي الزين أن المثقف الجزائري مخير بين القراءة والفهم للواقع باعتباره كيانا كثير التغيرات، دون تخطي الحدود الحمراء التي تضعه في صدام مع السياسي (السلطة) لان التحليل المعمق قد يكشف المحظور، أو من خلال مسايرة التيار الحاكم في تبييض أفاعله وتصرفاته اليومية.

ويقول أيضا "أن المثقف ما زال حاضر بكثافة وبقوة في معارك وساحات النضال، لكنه غائب في مجال التحليل والتشخيص الدقيق للمسائل والمشاكل السياسية والمجتمعية، بحيث يكون موضوعي ومحايد. ما عدا قلة من المثقفين أمثال محمد أركون ومحمد حربي والهواري عدي، الذين انخرطوا في الميدان المعرفي بدون حسابات فكرية وسياسية غير بناءة"[2]. ينقسم المثقف في الجزائر إلى نوعين أساسيين، مثقف فاعل وآخر منعزل، النوع الأول من المثقفين قلة قليلة، انخرطت في التفكير حول المسائل السياسية والاجتماعية المعقدة، أما النوع الثاني من المثقفين فقد انعزل عن ممارسة مهمته، التي تحلل وتناقش الإشكالات الكبرى بالتفكير والنقد الاستراتيجي. "صار هذا المثقف، مع الوقت، مبتذلا، لا يختلف عن غيره من فئات المجتمع الأخرى، وعرف السّياسي كيف يقزّم من حجم المثقف، ويجعل منه تابعاً، وقبِل المثقف نفسه الدّور الثّانوي الذي وُضع فيه، هكذا راح يقتات من فتات السّلطة، ويُدافع عنها.. خوفاً منها، دفاعا عن مصالحه الذاتية وطاعة لها"[3]. هي إستراتيجية السلطة من أجل التحكم في الوضع العام، هدمت منظومة المثقف بالترهيب والترغيب، لأنها تعلم قوة النخبة المثقفة فعملت على احتواءها بالمناصب وهي أخطر تبعية يسقط فيها المثقف، فلا يستطيع التخلص منها باعتبارها مصدر رزق، مثل الأساتذة الجامعيين والصحفيين بسبب ارتباطهم بالراتب الذي يعتبر المعيل الوحيد.

كما قال الأديب والإعلامي **حمري بحري** "السلطة لها دور في الموضوع فهي تريد أن يكون المثقف تابع لها ويمثلها كواجهة وتحارب الجرأة والأفكار المغايرة والجودة داخل العمل الثقافي ونجد هناك مجازر مرتكبة من طرف وزارة الثقافة التي ينبغي أن تكون البيت

---

[1]- محمد شوقي الزين، إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2008، ص 106.

[2]- محمد شوقي الزين، نفس المرجع، ص 104.

[3]- سعيد خطيبي، أحزان المثقف الجزائري، الخبر، 2016/05/21. الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com

الذي يشع على المثقفين"[1]. يعيش المثقف الجزائري تهميشا ممنهجا واستراتيجيا وسياسيا، نتائجه صارت واضحة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الخطيرة، وداخل منظومة اجتماعية تكاد تنفجر واقتصاد متدهور ومشاكل بالجملة، في هذه الأوضاع يغيب المثقف الذي من المفروض هو أول من يتدخل في دراسة المشكل، وتحليله ونقده وإعطاء الاقتراحات الضرورية. رغم أنه يعيش في وسط هش وفي زمن الرداءة إلا انه يعتبر من بين أهم الحلول.

3/ علاقة النخبة المثقفة بالسلطة في الجزائر:

العلاقة بين المثقف والسلطة يجب أن تُطرح في إشكالية "من يراقب من؟" وهي مبنية على مبدأ الأدوار والقوة، لأنه من المعروف عند دراسة النخب والمثقف والصفوة، تُعرف على أنها فئة مميزة؛ مِهْنَتها مراقبة ونقد السلطة، لدرجة أصبح المثقف يسبب الكثير من المشاكل للسلطة السياسية. أفرز عنه صراع خفي بينهما ومع زيادة سلطة السياسي على المثقف، بالإضافة إلى دخول مصطلح الفساد في أروقة السلطة، أصبح الصراع معلنا ومن جانب واحد لعدم توازن القوى.

تبقى علاقة النخب بالسلطة موجودة في كل الظروف، لأن وجود المثقف في المجتمع والقيام بدوره ووظيفته، مرتبط بوجود الدولة والسلطة حتى لو كانت ديكتاتورية أو سالبة للحريات. الكثير من الباحثين تطرقوا إلى ضرورة وجود العلاقة، يقول رشيد المشهور على أن "المثقف لم يكن يوما ما محايدا في علاقته بالسلطة، ولم يكن منفصلا عنها أبدا، بل يتحدد وجوده بوجودها، وهو من يملك (الحقيقة)، ويوظفها في المجال العمومي، طبقا لما تسمح به السلطة السياسية المهيمنة، ولا يكتفي بامتلاكها بل يصدع بها أمام السلطة"[2]. رغم أن العلاقة بينهما كانت دائما تميل لصالح السلطة، سواء في فترات التوافق والتفاهم النسبي، أو في فترات الخلاف والصراع، ومازالت بعض الأنظمة السياسية وخاصة العربية في وقتنا الحالي، تعتمد على الكثير من الأساليب للحد من نفوذ المثقف ووظيفته ودوره، من خلال تهميشه وعزله والضغط عليه، وبعضهم حُكم عليهم بالسجن والإعدام لأنهم انتقدوا السلطة.

---

[1]- حمري بحري، المثقف الجزائري جبان... وهو الذي غيب نفسه، ندوة الشروق أون لاين، 2014/05/01، عدد 6917، ص 15.

[2]- رشيد المشهور ويوسف حموش، المثقف والسلطة: علاقة حياد أم انقياد، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 05 ماي 2017، ص 12.

مع وجود بعض الدراسات التي تنفي صورة الصراع بين المثقف والسلطة، باعتبار أن الأول تدرج في كل مراحله العمرية والعلمية والمهنية في كنفها وبين مؤسساتها الاجتماعية، وفي ظل هذا الاختلاف بين الثنائية والتنافي، "ومهما تكن نقاط التلاقي والتباعد بين المثقف والسياسي، فان كلاهما بحاجة إلى للآخر، سواء كان المثقف في السلطة أو مستقلا عنها، فانه يدخل في شبكة علاقاتها على حد تعبير ميشال فوكو، الذي يرى أن المثقفين طرف في السلطة وممارساتها وفي بنية خطابها، ومن ثمة هم طرف في لعبة السلطة"[1]. لكن في هذه الحالة التي يتكلم عنها ميشال فوكو، يمكن القول إلى أي درجة أصبحت النخب المثقفة متورطة، لأن بعض المثقفين متورطين لدرجة فساد المبادئ وأخلاقيات المهنة، وفي كل الظروف نستطيع القول أن النخب المثقفة المنعزلة والمعتكفة في صمتها، هي أيضا متورطة بعزوفها النقدي للسلطة.

لكن مثقف الماضي يختلف عن مثقف الحاضر بعلاقته مع السلطة، لأنه مع تطور المجتمعات ظهرت الحاجة إلى المثقف، في جميع المجالات والمؤسسات لخدمة مجتمعه وتنميته، ونقل المعرفة للأجيال بواسطة المؤسسات الجامعية. وبما أن المؤسسات تابعة للسلطة فان تبعية المثقف للسياسي زادت، لذا نقول ما هي حدود النخب المثقفة "رغم أن سؤال الاستقلالية، قديم وأثاره **دي ليبرا** عندما طرح ضرورة تحرر الفلاسفة من مهنة الأستاذية بين جدران الجامعات، وأثاره ابن رشد، بشكل غير مباشر، عندما طرح الفصل بين الدين والفلسفة، تلك الأطروحة التي بنى عليها **كانط** كثيرا من أفكاره، بالطبع ليس هناك مثقف محايد في قضايا الصراع الاجتماعي السياسي لأن هذه القضايا تتعلق بمعايير الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية"[2]. إذن عملية استقلالية المثقف عن السلطة أصبحت نسبية، في مجتمع أصبح مع تطوره أكثر تعقيدا وتشابكا، حتى فئة المثقفين المستقلين الذين لا تربطهم الوظيفة أو المهنة بالسلطة، وأصبحوا محررين فكريا ونقدا وكتابة، تحكمهم الكثير من ضوابط والمتغيرات، كطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه مثل العادات والقيم والتقاليد والدين، بالإضافة إلى الميول الإيديولوجية والفكرية، والكثير من المثقفين المستقلين يؤيدون سياسات الفاشلة للسلطة الحاكمة.

[1]- إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 4/3، سنة 2014، ص 359.
[2]- الشفيع خضر سعيد، نحو أفق جديد: المثقف والتغيير، منشورات صحيفة الطريق الالكترونية، ص 16.

كما أن ضغط السلطة على النخبة لها تأثيرات جانبية، وهذا ما ذهب إليه عبد الرحمن منيف "في علاقة المثقف بالسياسي، فهو يراه قد لا يعاقب المثقف فقط، بل يعاقب الثقافة، قد لا تظهر الشروخ واضحة أو حادة في فترات معينة، خاصة في أزمة الرخاء والصعود، ما دام السياسي قادرا على تسخير الثقافة لخدمة عمله اليومي، وما دام المثقف متقبلا القيام بمهمة الإفتاء والتبرير والتسويغ، إضافة إلى بروزه أيضا من خلال المنظمة السياسية"[1]. لأن القارئ للثقافة الجزائرية سيرى أزمة حقيقية، على الرغم من مرور 56 سنة على الاستقلال، مازالت تتخبط الثقافة في أزمات مثل الهوية واللغة والدين والسياسة. هذه الأزمة تتجسد في أزمة النخبة المثقفة، فلم تعرف هذه الفئة استقرار لأن كل الأنظمة السياسية التي تداولت على السلطة، عملت على تحييد النخب وإقصائها عن أداء دورها، وفي حالات استعمالها لصالح السلطة مثل فترات الانتخابات والأزمات من خلال منح امتيازات.

في العموم يذهب الغالبية القصوى من الباحثين أن العلاقة بين المثقف والسلطة، هي علاقة خلاف وصراع مبنية على النقد، ومراقبة عمل السلطة في جميع القرارات وخاصة المتعلقة بمصلحة المواطن، مثل حرية التعبير والتجمهر والتنقل والديمقراطية، وضمان الأمن والحياة الكريمة. وهذا ما وضحه إسعاف حمد على أن " العلاقة بين المثقف والسلطة السياسة، تثير جدلا متواصلا، ويسود الاعتقاد بأن المثقف لابد أن يكون ضد السلطة السياسية بسبب موقفه النقدي أصلا، فالمثقف بحسب (سارتر) هو (الضمير الشقي)، الذي لا يرضى ولا يقتنع بالأمر الواقع، والمثقف بتكوينه وإدراكه يفترض فيه صعوبة التكيف ولكن الحياة الواقعية تفرض عليه – في الكثير من الحالات – قدرا من التنازلات والحلول الوسطى"[2]. هذه التنازلات يجب أن تبقى في حدود المعقول ومصلحة المجتمع، وليس لحماية السلطة والسياسي، لأن الكثير من التنازلات تدفع النظام السياسي إلى التعدي على الحريات، في ظل تنازل المثقف وحلوله الترقيعية ودوره الضعيف، بمعنى آخر يجب أن تكون العلاقة بينهما تصب في مصلحة أفراد المجتمع وحماية الحقوق بطرق علمية وموضوعية.

[1]- طارق مخنان، أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 38.
[2]- إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مرجع سابق، ص 359.

لكي تكون مهمة المثقف ذات قيمة إصلاحية للمجتمع نَقْدية للسلطة، يجب عليه أن يشارك في اللعبة السياسية وأن يكون فردا منها، أي أنه إذا أراد إنجاح وإبراز دوره يجب دخول النفق السياسي المظلم، وهذا ما يذهب إليه **غرامشي** "أن المثقفون يرتبطون أصلا بالطبقات الاجتماعية كافة، ولكنهم يحققون وجودهم – أي يجسدون دورهم – في ارتباطهم العضوي بالطبقة عن طريق تنظيمها السياسي، وهو الحزب، ويطلق غرامشي على الحزب مصطلح المثقف الجماعي، ولكن هذا الارتباط العضوي بالطبقة الاجتماعية لا ينفي الاستقلالية النسبية للمثقف حيال هذه الطبقة. ومن شأن الارتباط – ليكون عضويا حقا- أن يظل المثقف دائما بمثابة **الوعي الذاتي النقدي** للطبقة التي ارتبط بها، هذه الوظيفة النقدية هي بوصلته في الاتجاه الصحيح لانجاز مهمته"[1]. هل يمكن أن نسقط تصور غرامشي على المجتمع العربي الحديث، الذي يعيش تحولات كبرى في تاريخه المعاصر، التي كادت أن تنسف بوجوده ككيان حضاري وإنساني. في ظل هذه الظروف المترابطة، هل يمكن للمثقف أن يواجه النظام السياسي الذي تمسك بالسلطة منذ عقود دون كلل ولا ملل؟، حتى وان كانت للمثقف الإرادة في دخول عالم السياسة عبر الأحزاب، فإنها مُسيرة من خلال السلطة حتى المحسوبة على المعارضة، حيث عمدت السلطة منذ الاستقلال على كسر شوكة النخب المثقفة، من خلال دفعه نحو القضايا التي لا تضر السياسي.

تبقى علاقة النخب المثقفة بالسلطة مرتبطة بالفاعل – السياسي-، تلك العلاقة عرفت منذ القدم عدم توافق بينهما، وبما أن السياسي يتمتع ويمتلك السلطة، فقد استعملها ضد المثقف، ولم يشهد بينهما تواصل حقيقي إلا إذا كان لمصلحة السياسي، وهذا ما أشار إليه حسن العاصي على أن "التجربة العربية تشير أن معظم الساسة العرب سعوا دوماً بإصرار إلى إقصاء المثقف العربي عن المشاركة في وضع الإستراتيجيات المختلفة للأنظمة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وكذلك إلى إقصائه من المساهمة في اختيار آليات إنجاز وتحقيق تلك الإستراتيجيات، بل حتى منعه من تقييمها وإبداء الرأي بشأنها. كما كان لمعظم الساسة العرب موقف مهين من المثقف العربي ومن إنتاجه الفكري"[2]. والمتتبع للأوضاع

---

[1]- لبيب الطاهر، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مرجع ذكر سابقا، ص 55.

[2]- حسن العاصي، المثقف والسياسي.. وصاية أم انفلات..، 2018/07/07. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/10. الموقع الالكتروني: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12be723ey314470974Y12be723e

العربية يرى أنها كارثية لا تخدم مصالح مجتمعاتها، في ظل الوضع السياسي الذي يعيش أزمة فوضى وعدم الثقة وانهيار رهيب، والواقع يبين ذلك لدرجة انهيار النظام السياسي ودخول الكثير من الدول في حروب أهلية، أما الدول الأخرى فهي بين المد والجزر، حيث غاب عنها الأمن والديمقراطية وحرية التعبير. في المقابل تعيش غالبية المجتمعات العربية في مشاكل اجتماعية واقتصادية صعبة، وتخلف علمي كبير بسبب إهمال التعليم "كاستراتيجية" والنخبة المثقفة "كفكر متجدد" والمعرفة "كمنهج".

4/ علاقة النخبة المثقفة بالمجتمع في الجزائر:

الدور الحقيقي للنخب المثقفة يجعلهم في اتصال مباشر مع السلطة والثقافة والمجتمع والدين، وغيرها من القضايا التي تهم المثقف ومجتمعه، ولأن الإشكاليات التي يعمل عليها المثقف مترابطة في تفاعلاتها ومتشابكة في مصالحها، نجد أن المجتمع أحد أهم المواضيع التي تشغل المثقف بعد السياسة. لكن غالبية الباحثين يرون أنها علاقة مبنية على الخلاف والاختلاف، بسبب الكثير من المتغيرات التي عملت على زيادة الفجوة بينهما، فنجد مثلا فاطمة دردو تُرْجع خلاف المثقف والمجتمع إلى سببين، "أولهما: أزمة المثقف، وتتمثل في العزلة التي يعيشها بعيداً عن مجتمعه وتوظيفه لمصطلحات لا يفهمها المجتمع، لا تجعل خطابه مؤثراً ولا يشكل أي تغيير. أما السبب الثاني هو أزمة المجتمع، المجتمع نفسه لا يدرك واقعه الحقيقي، فأصبح فاقداً لهويته وذاته وغير مدرك لحجمه الحقيقي، وبغياب المثقف الحقيقي يتجه المجتمع لفئة من المثقفين الزائفين والذين يقدمون معرفة زائفة"[1]. لكن في ظل التحولات السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، والتغيرات الاجتماعية السريعة التي ضربت بنيته التحتية كونه مجتمع تقليدي بشكل كبير، ومن خلال الأزمات الاقتصادية والأمنية التي جعلته هشا لأبسط الهزات والمشكلات، وفي ظل وصاية سياسية بخلفية عسكرية غير قادرة على تسيير الدولة، هنا يمكن أن يلام المجتمع بدرجة أقل، لكن كل النخب المثقفة كانت لديها خيارات للتغيير والنقد والتأثير، إذا هي مسئولة بدرجة كبيرة عن خيانة دورها مقارنة بمجتمعها.

---

[1]- فاطمة دردور، إشكالية المثقف والمجتمع، 2017/05/03. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/17.
الموقع الالكتروني: http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/3

مكانة المثقف وعلاقته بالمجتمع ترجع إلى الذهنية الجماعية لهذا الأخير، ومدى حصانته من المتغيرات الثقافية، فكلما كان المجتمع يمتلك ثقافة عالية ووعيا وإدراكا جماعيا، وأهدافا ومستقبلا واحدا، سنجد نخبه المثقفة ذات مكانة وقائمة بأدوارها في ظل وجود عقد لا إرادي بين المثقف ومجتمعه. كما قال فهمي رمضان على أنه "يبدو ظاهرا للعيان إذا ما تفحصنا مجتمعاتنا العربية المعاصرة إذ طفت على السطح ظاهرة تحقير المثقفين كما لاحظنا كذلك تزايد الانحطاط الذوقي وانتشار الفكر البراغماتي وطغيان المادة وسيطرتها على العقول، وهو الأمر الذي دفع بالفيلسوف **إدغار موران** للحديث عن (مجتمع المراهقين)، وهي المجتمعات التي تسود فيها ظاهرة اللاثقافة وينتكس فيها الخطاب الثقافي، فأي مكانة ستكون للمثقف في خضم زمن اللاثقافة؟"[1]. خاصة المجتمع العربي الذي تعرض إلى صدمتين الأولى استعمارية كادت تقضي على ثقافته وهويته، وما كاد يتخلص من الصدمة الأولى حتى تعرض إلى الثانية، وهي صدمة استعمار ثقافي وزادته ظاهرة العولمة ضررا وانتشارا. ولابد من إعادة قراءة الوضع العربي ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، ووضع استراتيجيات للخروج من هذه الفوضى، وفي هذه الحالة يبقى المثقف أفضل خيار لدراسة مجتمعه، ومُساهمة في بناء المجتمعات العربية والأجيال القادمة.

باعتبار أن المثقف هو "الابن الشرعي والمدلل" للمجتمع، المتعلم المتحصل على تعليم عالي وثقافة واسعة، يفترض عليه القيام بدوره نحو مجتمعه. لأنه "من المعروف أن المثقف أساسا هو نتاج تشكيلة اجتماعية معينة، تحتم عليه مسئولية عما يحدث أمامه – أما عبر دوره النشط كشريك صغير في مخرجات التشكيلة السياسية- الاجتماعية القائمة (إن كان من مثقفي التشكيلة القائمة)، أو عبر دوره النشط كمحارب فار من ساحة الصراع، وفي الحالتين ثمة مسئولية أخلاقية في ضمير المثقف"[2]. حاولت فئة من النخب الأكاديمية المشاركة في نشاط التغيير والتحول الاجتماعي والسياسي، سواء عن طريق الكتابة النقدية المحتشمة، أو عن طريق المشاركة في نقاشات إعلامية حول الراهن السياسي والأمني خاصة، لكن دائما في إطار الحدود التي رسمتها السلطة، وهو فعل نخبوي مقنن بين مطرقة السلطة و"كسل"

[1]- فهمي رمضاني، هل انتهى دور المثقف، مجلة الجديد، 2018/04/01. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/18. الموقع الالكتروني: https://aljadeedmagazine.com

[2]- إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مرجع سابق، ص 355.

النخب المثقفة. وظهور بعض النخب الأخرى التي أظهرت عداءها للمجتمع وبني جلدتها من المثقفين، وظيفتهم نقد المجتمع وإظهار عيوبه السلوكية وهشاشة بنيته التكوينية وجهله لثقافته وهويته، وكأن الجمود الاجتماعي والسياسي والتخلف الاقتصادي سببه أفراد المجتمع، وهجومهم على بعض النخب الأخرى ووصفهم بالرجعية والراديكالية، وكان من المفروض توجيه نقدهم وحبرهم نحو السلطة.

كما أبرز إسعاف حمد مجموعة من المتغيرات، التي تأثر على علاقة المثقف بالبناء الاجتماعي المأزوم، من خلال معرفة موقع المثقف في البنية الاجتماعية، والمعايير التي يُحدد على أساسها هذا الموقع، وولائه الفئوي أو الطبقي، وكيفية تعامل المثقف مع الواقع العربي المأزوم[1]. يبدو أن النخب الأكاديمية في الجزائر لم يكن لها رد فعل يتماشى والانتفاضات العربية، ولا مع الراهن السياسي المنغلق، ولا مع المشاكل الاجتماعية متعددة الأزمات، وعليه يمكن القول: هل هذا التردد هو خوف من السلطة أم خوف من التغيير؟، نظرا لفشل تجارب المجتمعات العربية التي حاولت الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية عبر بوابة الثورة.

والعلاقة الحقيقية بين المثقف والمجتمع، كما يقول محمد زنيبر "لا نريد أن نجعل المجتمع في خدمة المثقف، بل المثقف في خدمة المجتمع"[2]. هذا هو الوقت المناسب للمثقف لتوطيد علاقته بمجتمعه، في ظل الراهن السياسي الضبابي والاجتماعي المشحون والاقتصادي المتدهور، الذي انعكس سلبا على المجتمع وَرَهَن مستقبله للمجهول. في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع وجب على النخب المثقفة رد الجميل إلى مجتمعهم، وقبل أن يكون واجبا يجب أن يصبح ثقافة في فكرهم وسلوكياتهم، بهذه الطريقة سوف ينصهر المثقف في مجتمعه، ومن المؤكد أن المجتمع سيعرف تنمية اجتماعية وتطورا اقتصاديا ورقيا فكريا إذا تضافرت النخب في خدمة مجتمعها.

---

[1]- إسعاف حمد، نفس المرجع، ص 357-358.

[2]- سعيد شبار، في مفهوم "النخبة".. ودور الوسيط أو المصادر الثقافي، تصفح الموقع بتاريخ: 2018/10/28. الموقع الالكتروني: https://www.aljabriabed.net/n27_02chbar.(2).htm

5/ النخبــة المثقفــة فــي الجزائــر والتغييــر السياســي:

سنحاول في هذا العنوان توضيح موقف النخبة المثقفة الجزائرية، حول التغيرات السياسية والاجتماعية التي تعيشها غالبية البلدان العربية والتطرق إلى الحالة الجزائرية. كما سنتطرق إلى تحديد الوضع العربي منذ بداية الانتفاضات الشعبية، التي حاولت إسقاط أنظمة فاسدة وإعطاء نفس للديمقراطية والحريات.

1/5- راهن الوضــع العربــي:

شهدت نهاية سنة 2010م بداية الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة العربية الحاكمة، التي حكمت بقوة الحديد ومنعت حرية التعبير، وأجلت الانتقال إلى الديمقراطية، ورفضت العدالة الاجتماعية، وعمرت لعقود متمسكة بامتيازات السلطة وقوتها. ثارت فئات المجتمع في مقدمتها جيل الشباب ضد الظلم والتخلف، غايتها التغيير والتقدم مثلها مثل الدول الغربية، كانت البداية من تونس وانتشرت إلى معظم البلدان العربية، مصر، ليبيا، سوريا، وبعض دول الخليج، اليمن، إلا أنها لم تنجح في بلدان عربية أخرى، والسبب ليس أن وضعها السياسي والاجتماعي أفضل من غيرها، غير أن أنظمتها عرفت كيف تسيطر على الانتفاضات، بتحكمها في الإعلام وتغيير الحكومات وفتح الحوار كطريقة للانفتاح وحرية التعبير، وتحسين الوضع الاجتماعي خاصة في الدول النفطية، كل هذه العمليات الإستراتيجية التي قامت بها الدول العربية كانت مدروسة لامتصاص غضب الشعب، كما لعبت بعض الظروف التاريخية لبعض المجتمعات العربية التي عاشت أزمات أمنية لا تريد تكرارها مثلما حدث في الجزائر.

كثيرة هي الأسباب التي دفعت المجتمع إلى الحراك – انتفاضة- تقوده فئات المجتمع في مقدمتها الشباب، ومن بين هذه الأسباب، المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية نتيجة الفقر والبطالة وسوء التوزيع واتساع الفوارق الطبقية، وتعثر المشاريع التنموية، وفشل السياسات الاقتصادية، وغياب الديمقراطية وانعدام أي شكل من أشكال التداول على السلطة، وهرم الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى تجليات العولمة – وسائل الإعلام- التي

مكنت الشعوب من الاطلاع على حقيقة أنظمتهم الحاكمة[1]. ليست الأوضاع هي السبب الحقيقي بل تراكما على مدى عقود على حساب حقوق الفرد العربي، مما أدى إلى ضغط كبير لم يستطع المجتمع تحمله فانفجر بمختلف فئاته وأطيافه على السلطة، دون سابق إنذار لا من المجتمع ولا من النظام السياسي وحتى النخب المثقفة لم تتوقع هذه الانتفاضة.

الملاحظ والمحلل للوضع العربي خاصة البلدان التي شهدت الانتفاضات، أنها فشلت وبشكل كبير وأن بعضها يعيش حربا أهلية وأوضاع إنسانية كارثية. تلك المبادئ التي قامت من أجلها مثل الديمقراطية والحرية، والتعددية والشفافية والعدالة والتنمية، كلها أماني مجتمع أصبحت سراب، ربما ما وصلت إليه بعضها مثل تجربة تونس أفضل بكثير من بعض البلدان العربية، فما حدث في مصر من انقلاب عسكري بعد الانتفاضة، وقمع للحريات وحبس للأفراد بحجة محاربة الإرهاب، وغلاء معيشي رهيب وَضَع المجتمع المصري في فوهة بركان سينفجر في أي لحظة، والأخطر من ذلك ما تعيشه سوريا واليمن وليبيا، حرب أهلية وانعدام أمني في المجتمع، وعدم استقرار سياسي، وأزمات إنسانية خاصة في اليمن.

يؤكد الكثير من الباحثين والعلماء في الشأن السياسي والاجتماعي، أن العلاقة بين النخبة المثقفة والثورة غير واضحة المعالم، فيما يخص الأدوار والتأثير والتأثر في إطارها التفاعلي، كما قال جون هيجلي John Higley أنه "لا يوجد تعريف متفق عليه للثورة يربط هذا المصطلح بوضوح حَدَث أو عملية سياسية محددة، يستخدم أحيانا ليعني تقريبا أي الاستيلاء غير النظامي والقهري للسلطة، وبالتالي تغطي الانقلابات العديدة والانتفاضات المتفرقة التي تحدث عندما يتم فصل النخبة"[2]. أما ما وقع في الوطن العربي وما زال يحدث، دفع الكثير للتساؤل حول دور فئة المثقفين، "نجد من رأى أن ما حصل، ويحصل، قد أظهر عجز المثقف وتقاعسه عن التفاعل الإيجابي مع حركية الاحتجاجات، وفقدانه بوصلة التفكير الملائم لقراءة المرحلة. ومن رأى أن سرعة الأحداث جرفت المثقفين وخصوصاً في بدايات الاحتجاجات التي أدت إلى تغيير رؤوس الأنظمة في تونس ومصر وزجَّت بالبعض في إطلاق إسقاطات وتمنّيات حول الثورة والتغيير، والانتقال إلى مجتمع أكثر عدالة وحرية،

[1]- حسين سالم مرجين، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 170.

[2] - John Higley, Elite Theory in Political Sociology, ibid, p 11.

وأكثر صوناً لكرامة الكائن، لكن سرعان ما تبخّرت هذه الإسهامات بسبب ما أفرزته عملية خلخلة المنظومة الاستبدادية من قوى نُكوصية سمحت لها (اللعبة الليبرالية) باحتلال المواقع العددية الأولى"[1]. رغم الدور الضعيف والثانوي للنخبة المثقف لما يحدث في المجتمعات العربية، وصمت الكثير منهم وانقسامهم بين أحضان الانتفاضة وبلاط النظام، سواء لعدم فهمهم السريع لما حدث في مجتمعاتهم، أو انتظارهم لنهاية فوضى تعودوا رؤيتها كاحتجاجات.

وفئة أخرى من الباحثين رأت في ردة الفعل السلبية للمثقفين العرب حول "الربيع العربي"، على أنه ترفع واستعلاء على الطبقات الأخرى من المجتمع، وعلى أنه يعاني من "متلازمة تيانانمن" التي ترتبط بمجموعة من التصورات وهي كالأتي: "ينظر المثقفون إلى أنفسهم على أنهم طبقة متميزة عن طبقات الشعب الأخرى بامتلاكها وحدها القدرة على تحديد شؤون الحياة العامة، كما لا يمانعون في حال الضرورة، فرض وصايتهم على الشعب من خلال ممارسة نوع من الاستبداد المستنير. كما يمتلكون قدرًا من ازدراء الطبقات الأخرى، ولاسيما طبقة العمال والفقراء والاستعلاء عليها، لأنها غير مؤهلة للمشاركة في تحديد شؤون الحياة العامة، كما يعتقد معظمهم أن على المجتمع أن يتحرر أولا، ومن ثم ينال حقه في الديمقراطية"[2]. هذا الاستعلاء نتيجة من نتائج حالة الاغتراب التي يعيشها المثقف داخل مجتمعه، لدرجة أن ما حدث من انتفاضات شعبية لم يتوقع حدوثها أو حتى معايشتها، لأنه كان يرى في مجتمعه قابلية الاستبداد وعدم محاربة السلطان بسبب تشبعه بالأفكار الراكدة التي يغرسها فيه رجال الدين، حتى وصلت فئة من المثقفين لمرحلة نفي الآخر (عامة المجتمع)، وعلى أنهم أقل وعيا حتى يشاركوا في تحديد مصير الأمة.

بالإضافة إلى وجود الكثير من المثقفين ذوي النزعة السلطوية، وتموقعهم الدائم جنب النظام والدفاع عنه رغم وضوح القضية، من خلال ذلك "يبدو أن المثقف العربي، فضلاً عن اهتزاز المرجعيات والقيم، بدأ يفقد الثقة في أفكاره وفي نفسه أمام سطوة السياسة وضجيج وسائل الإعلام. فالأطر التقليدية التي عادة ما كانت تسمح لهذا المثقف بالتعبير عن إنتاجه

[1]- محمد نور الدين أفاية، حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث: ملاحظات وتساؤلات، حلقة نقاشية (المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 29 أيار/ مايو 2013، ص 106.

[2]- عزام أمين، مراجعة كتاب: المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن، عمرو عثمان ومروة فكري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مجلة عمران، المجلد 6، العدد 22، خريف 2017، ص 192.

وأفكاره مثل الجامعة، تتعرض للإهمال التدريجي، هذا في الوقت الذي استولت فيه السياسة على بعض المثقفين لإنجاز مهمات تقديم قراءات ملائمة للمرحلة"[1]. إلا أن بعض المثقفين دافعوا عن القضية ومن أول يوم، بوجودهم في ساحات الانتفاضة مع أبناء مجتمعهم، وتحليلاتهم في وسائل الإعلام المختلفة بكل مصداقية وشفافية، وكتباتهم في الجرائد والمجلات العلمية محاولين تحليل هذه التحولات السياسية والاجتماعية بطريقة علمية وأكاديمية. بما يوضح الحقيقة رغم صعوبة الموقف والوضع والاعتقالات التي كانوا يتعرضون لها.

يتهم الكثير من الباحثين في موضوع النخب، أن تقصير المثقف يعود إلى التمسك بأفكار قديمة تجاوزها الزمن، عكس قضايا أخرى مهمة مثل المواطنة والحرية والديمقراطية، حيث أكد حسن العاصي أنه يوجد مجموعة من الأسباب تحد من مهمة المثقف "ومن أبرز المعيقات التي تحول دون ممارسة المثقف العربي لدوره هي نخبوية الثقافة والمثقفين والتي تشكل قطيعة بين المثقف والناس أولاً، وثانياً عدم تحديد الأولويات، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فمنذ عصر النهضة أَوْلى للمثقفون العرب، كانت القضية الوطنية والعمق القومي والوحدة، لها الاهتمام الأكبر على حساب القضايا الاجتماعية"[2]. هذه الفجوة بين النخب والمشاكل الاجتماعية زادت حجما، سواء بسبب أن النخب ترفعت عنها باعتبارها قضايا عادية، رغم أن الإصلاح لا يستثني أي قضية لها علاقة بالفرد، ويمكن البدء من القاعدة لمعالجة المشاكل. أو أن السبب هو السلطة في محاولتها إشْغال النخب حول القضايا العربية الكبرى، من أجل فصل النخب المثقفة عن المواطن وانشغالاته.

رغم السلبيات التي أفرزتها الانتفاضات الشعبية على النخبة المثقفة، واتهامه بالميول السلطوي وصمته عن القضية العربية، وتقصيره على أداء دوره في نقد الأنظمة الفاسدة والدفاع عن العدالة والحرية والمواطنة والدين. إلا أن هذا الوضع فيه من الايجابيات على المثقف ما يدفعنا على إعادة فهم الكثير من المصطلحات، مثل المفهوم الحقيقي للمثقف العربي، وهشاشة المنظومة الثقافية، وطبيعة دوره الذي يختلف كثيرا عن المثقف الغربي، بسبب الكثير من المتغيرات التي تتدخل في القيام بدوره، ودور المثقف العربي هو منظومة

---

[1]- نفس المرجع، ص 108-109.

[2]- حسن العاصي، المثقف والسياسي.. وصاية أم انفلات..، مرجع سابق.

متشابكة بحد ذاته، ويجب إسقاطه على طبيعة المجتمع العربي بما يحمله من خصائص ثقافية وسياسية واجتماعية. لإعادة صياغة المفاهيم حسب طبيعة مجتمعنا لأنه يعيش مرحلة انتقالية، في ظل التحولات الإقليمية والعالمية السريعة، وإعطاء نفس جديد للمثقف العربي للتخلص من بعض التقاليد والقيم، التي تقيد فكره وإبداعه في إطار جغرافي محدود، باعتبار المثقف عالمي المتحرر لا يؤمن بالحدود ولا القيود.

2/5- موقف النخب الجزائرية من الحراك الشعبي العربي:

تَفَاعل النُخب الجزائرية مع الانتفاضات الشعبية، جاء متأخرا وغير واضح فيه الكثير من الضبابية والتريث، وخاصة أن النخب الجزائرية تنقسم إلى ثلاثة أنواع، الأول سلطوي ورأيه من رأي السلطة وسياساتها الخارجية والتي تعرف بعدم التسرع، حيث أبدى النوع الأول من النخب على التعقل وعدم الانجراف نحوى الفوضى، لأنه قد يؤدي إلى حرب أهلية كما حدث في الجزائر سنوات التسعينات.

أما النوع الثاني من النخب التي تُعرف بالتحرر أكثر ضد القضايا العادلة، رغم قلتها والانتقادات التي تتلقاها، فقد كان رأيها مع الحراك الشعبي لكن بالكثير من الخوف والشك، لعدم نجاحها بسبب شعبويتها التي تفتقر إلى التأطير الديمقراطي، ويمكن القول أن "النخب الجزائرية وقعت في ما يسمى الفخ الإيديولوجي، الذي كان يمثل أحد أهم آليات التعبئة والنضال في إطار النظريات الثورية الكلاسيكية من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، إلا أن الحراك العربي أنتج منطقا ثوريا جديدا يبتعد من البعد الإيديولوجي نحو مساحات ذتانية جديدة"[1]. أو يمكن القول أن موقف المثقف عامة من القضايا العادلة، مبني على مدى حصوله على المكاسب وربط سهولة "تفسير مواقف المثقفين بالمصالح والشروط الاجتماعية والثقافية، لدرجة يمكن معها القول بأن تلك المصالح والشروط كثيرا ما تسيرهم بدلا من أن يضعوا أنفسهم في عالم اللامصلحة النقي والالتزام الحر"[2]. في عالم يسير على مبدأ المادية والمصلحة، ونخبته تعيش حياة غير كريمة بسبب تهميشهم الثقافي وهو الأخطر على هوية

[1]- مراد بن سعيد، صالح زياني، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، سنة 2014، ص 88.

[2]- رشيد الحاج صالح، تفاعل المثقفين السوريين مع الثورة السورية بين الواقع والمأمول، معهد العالم للدراسات، سوريا، سنة 2017، ص 7-8.

المثقف، جعل الكثير منهم يستسلم للسلطة وينحني لها طمعا وخوفا، في ظل صمته وكبح فكره وتجفيف قلمه.

يُرجع بعض الباحثين موضوع تقصير النخب المثقفة، إلى مسألة وعيهم بواقع مجتمعاتهم سواء من خلال تفاعلاته الداخلية بين تكويناته السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا من خلال تفاعلاته الخارجية وما مدى تأثيرها على الداخلي، لكن الأمر لا ينتهي عند هذه النقطة بل الإشكالية هي دور المثقف في استخراج المفاهيم المفصلية من المجتمع وليس إسقاط مفاهيم مستوردة من المجتمعات الغربية. كما يقول مهورباشة عبد الحليم "إن وعي المثقف بقضايا واقعه وتفاصيلها والآليات التي تحكمه وتوليد المفهومات انطلاقا منه لا إسقاطا عليه، هو أحد المداخل الرئيسية لإعادة وصل المثقف بمجتمعه، ...وفي الكثير من الأحيان يفاجئه الواقع كفرد في المجتمع، لا كما يدعي صاحب العلم والمعرفة ، ولعل الربيع العربي وأحداثه خير دليل على ذلك"[1]. صحيح أن المثقف كان ناقما ومتشائما من الراهن الاجتماعي والسياسي، الذي وصله المجتمع من تسيب أخلاقي وضياع ثقافي وضعف اقتصادي وتسلط سياسي، لكنه لم يتوقع حدوث انفجار اجتماعي بتلك القوة لدرجة أنه مسح بعض الأنظمة الحاكمة عن أخرها، رغم أن المجتمع هو الأخر لم يستوعب ما حدث ولافتقاره إلى وعي سياسي واجتماعي وثقافي، فشل في تشكيل سلطة جديدة تحمي حريته والديمقراطية التي ثار من أجلها. حتى في هذه المرحلة الحرجة لم يتدخل المثقف بالشكل الحقيقي في التحولات الراهنة، إلا بعض النخب الأكاديمية التي حاولت تحليل الأوضاع العربية عبر وسائل الإعلام.

موقف المثقف الجزائري من الحراك الديمقراطي بشكل عام، كان غير واضح وحيادي في الكثير من الأحيان، حيث لعب دور المثقف العقلاني الذي يرتكز على المنطق، ومحاولة فهم أبعاده الاجتماعية والسياسية وعوامله الخارجية. كما ظهرت النخبة الأكاديمية في وسائل الإعلام المحلية والعربية، لتحليل ومناقشة الوضع العربي وتحولاته السياسية والأمنية وتأثيرها على المنطقة العربية، وبرز المثقف الأكاديمي في الكثير من الحصص مثل دائرة الضوء في التلفزيون الجزائري، بالإضافة إلى قنوات عربية مثل قناة الجزيرة.

[1]- مهورباشة عبد الحليم، قراءة نقدية لدور المثقف العربي في ظل التحولات الاجتماعية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 16، جوان 2016، ص 359.

بصفة عامة اتخذت النخبة الأكاديمية موقفا من الأحداث العربية، وموقفها اتسم بالتحليل العلمي الأكاديمي دون الانجرار إلى الذاتية، سواء لأن الجزائر لم تشهد حراك ديمقراطي مثل بعض البلدان العربية، أو لأن موقفها كان متجها في إطار النظام السياسي، ويمكن القول إن موقف النخب الأكاديمية كان قريبا من الحقيقة، عكس موقف النخب السياسية التي لم تتخذ توجها واضحا حول الأوضاع العربية. رغم أن أنتوني غدنز Anthony Giddens قال "من البديهي أن الثورات هي في طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تُحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف. وتتميز الثورات في العادة بالقدرة على استهواء الجماهير، وتوجيهها، وبجوانب التوتر والإثارة والعنف التي تنطوي عليها، غير أن الثورات نادرا ما تحدث في عالمنا المعاصر"[1]. إلا أن المجتمعات العربية خالفت توقعات نخبنا المثقفة وأنتوني غدنز، وسارت نحو التغيير واختارت منهج الثورة رغم أنها لم تكن مستعدة لها، إلا أن انفجار المجتمعات العربية على أنظمتها كان بسبب تراكم الكثير من الأزمات، التي بدأت منذ التخلص من الاستعمار إلى أن وصلت مرحلة الانفجار.

3/5- راهـن الوضــع الجزائــري:

بعد دخول الكثير من المجتمعات العربية حالة من الحراك الشعبي ضد أنظمتهم، دخلت السلطة الجزائرية في سباق مع الزمن، لاحتواء أي وضع قبل أن يخرج عن السيطرة، وحتى لا تنتقل الانتفاضات الشعبية إليها. واتخذت الكثير من الإجراءات من أجل استتباب الأمن، أو ما يطلق عليها شراء الأمن الاجتماعي. وَرَاهن الوضع الجزائري تَتَحكم فيه مجموعة من المتغيرات، مثل الوضع السياسي الذي يعرف حالة من الشد والمد وعدم الاستقرار، ووضع اقتصادي صعب خاصة بعد انهيار سعر البترول، مما أثر على الوضع الاجتماعي الذي أصبح عبارة عن قنبلة موقوتة، بالإضافة إلى الوضع الأمني متعدد الجبهات، حيث أصبح يؤثر على جميع الأنساق الأخرى استقرارا وتنمية.

[1]- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2005، ص 486.

1/3/5- الوضـع السياسـي:

الوضع السياسي في الجزائر يعتمد على ركيزة مهمة وهي الشرعية من أجل الاستمرارية، حيث تحاول السلطة على تجديد شرعيتها بعد تلاشي الشرعية الثورية التي أصبحت لا تتماشى والتغيرات الداخلية والخارجية. ولأن النظام خوفه الدائم هو انتفاضة المجتمع – الجماعات- وليس المعارضة بشتى أنواعها، انطلقت مخاوف السلطة وهي الانتفاضات الشعبية وكانت بدايتها جد قريبة (في الشقيقة تونس). "كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيّف خلال انتفاضات الربيع العربي في أواخر 2010 وأوائل 2011. وفعل ذلك مجدداً غداة هبوط أسعار النفط في أواسط 2014، كما كان حريصاً على تجنُّب أخطاء الماضي وقدّم تنازلات اقتصادية وسياسية"[1]. ويمكن أن يقدم أكثر إذا شعر بالتهديد، وهدفه صد وإبعاد كل المتغيرات المسببة للانتفاضة الشعبية، وقد ينتقل الى مرحلة ممارسة العنف إذا تطلب الأمر ذلك، في ظل تجربة العشرية السوداء التي سيرها.

يقول عبد الناصر جابي أن الجزائر قد شهدت حدثين مهمين سنة 2015، "الحدث الأول ذو صبغة اقتصادية بتداعيات سياسية، ويتعلق بالانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال سنة 2015، وهو الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل رئيسي لتمويل استثماراتها، التي تشتري بها الحكومة السلم الاجتماعي. الحدث الثاني ذو الطابع السياسي بالتغييرات التي مست الأدوار التقليدية المنوطة بالمؤسسة الأمنية – العسكرية داخل النظام السياسي"[2]. هذه الأحداث لها أسبابها وهي تدل على وجود خلل داخل السلطة، وعدم قدرته على تسيير أكبر القضايا والصعوبة في إيجاد التوازن بين القوى المتصارعة داخل النظام. مما أفرز الكثير من القرارات السلبية المستعجلة التي كان لها تأثير على تسيير السلطة، متمثلا في صراع الرئاسة مع المؤسسة العسكرية بجناحها الأمني.

بصفة عامة الوضع السياسي في الجزائر غير واضح المعالم وغير مستقر، خاصة مع التعديل الدستوري واقتراب الانتخابات الرئاسية، تحاول السلطة مسابقة الزمن خوفا من

---

[1]- دالية غانم يزبك، الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي، لبنان، 08 ماي 2018. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

[2]- عبد الناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3 يناير/ كانون الثاني 2016، ص 2.

حدوث أي طارئ يزعزع أجندة النظام، لأن الملاحظ للساحة للسياسية والاجتماعية يرى أن الكثير من الفئات والجماعات الاجتماعية رافضة للعهدة الخامسة، وذلك لأسباب كثيرة منها احتكار السلطة لمدة طويلة، وتقنين الحريات (حرية الصحافة، حرية التعبير، الاعتقالات..)، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية القاسية. أما في الطرف الأخر نجد بعض الشخصيات البارزة والأحزاب السياسية المعارضة ضد العهدة الخامسة، لكن رفضها لم يكن له صدى مؤثر ولم يصل إلى الرأي العام لاستعماله في عملية التجنيد.

تبقى المؤسسة العسكرية لها وزنها في الساحة السياسية وهي من بين مهندسي السياسة الجزائرية، لأن علاقة الجيش بالسلطة بدأ قبل الاستقلال وستبقى العلاقة قائمة، خاصة في الظروف التي تعيشها المنطقة العربية ومنطقة الساحل من التهديدات الأمنية. "بكونه المؤسسة الأقوى تنظيماً والأكثر استقرارا، هو الحارس الأول للسلطة الوطنية. إنه الطرف الذي يتخذ القرارات فتنفّذها الحكومة، واجهته المدنية. وقد كان الجيش في موقع السلطة منذ بدء حرب الاستقلال العام 1954، وسيبقى في المستقبل المنظور الحارس البار للسلطة الجزائرية"[1]. إلا أن الجيش بتدخله في الشؤون السياسية للسلطة متخطيا كل الحدود والأعراف، يعتبر تعديا على الديمقراطية، لأن قوته لحماية الوطن وليست للاستعمال ضد السلطة والمحافظة على المصالح والامتيازات.

الوضع السياسي يدفعنا إلى الحديث عن الديمقراطية الضائعة التي تلاشت مع الأزمات التي ضربت المجتمع، والقرارات التي خرجت من دواليب السلطة، والكثير من الصراعات في هرم النظام تمثلت في أزمة المجلس الشعبي الوطني. لهذا "بقيت الديمقراطية كإشكالية تراوح مكانها في الوقت الذي تزداد فيه الأوضاع سوءا.. بل تراجعت مسألة الديمقراطية من سلم الأولويات وحلّ محلها استعادة الأمن واستمرار مؤسسات الدولة والبحث عن إسعافات خارجية بسبب الضعف الذي انتاب مفاصل ودواليب نظام الحكم ونفاد مدخراته الذاتية طوال أكثر من عقد من زمن الأزمة"[2]. وعليه يبقى الوضع السياسي الجزائري غير مطمئن في ظل الكثير من التحولات الخارجية، وأوضاع داخلية تكاد تنفجر سواء كانت سياسية أو

---

[1]- دالية غانم يزبك، نفس المرجع.

[2]- نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، 2014/10/03. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

اجتماعية واقتصادية، أنتجت الكثير من الضغوط على السلطة التي بدورها أنتجت الكثير من القرارات الخاطئة.

2/3/5- الوضــع الاقتصــادي:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على مداخيل المحروقات بشكل كبير جدا، لهذا يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا انتحاريا، لأنه يعتمد على استقرار سعر العالمي للنفط بما يتناسب وحجم نفقات البلاد، أو ارتفاع سعره بما يخدم احتياطي الصرف (العملة الصعبة). ومع "انخفاض أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33.87 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 334 في المائة"[1]. وعليه دخلت البلاد في أزمة اقتصادية أرهبت السلطة، ولم تجد بديلا ماليا أخر في ظل تركيز النظام على البترول، وإهمال باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات التي يمكن أن تكون مصدرا جاذبا للاستثمار والمال، ومن أجل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع المداخيل المالية.

تزامن انخفاض سعر النفط وتراجع مداخيل المالية للجزائر مع الأحداث التي شهدتها الكثير من البلدان العربية، انتفاضات شعبية قلبت الموازين رغم فوضويتها وأسقطت الكثير من الأنظمة السياسية. ولتفادي موجة الانتفاضات استعملت السلطة الجزائرية الكثير من المال لشراء السلم الاجتماعي، من خلال الكثير من البرامج التي تدعم بها الشباب لإنشاء مؤسسات صغير، إلا أن احتياطي الصرف عرف تراجعا كبيرا بسبب انخفاض سعر النفط، مما ترك السلطة عاجزة على تسيير الحراك الاجتماعي. أما المجتمع فقد أصبح ينادي بتحسين الوضع المعيشي للمواطن وتوفير مناصب عمل وتحسين الخدمات الصحية ورفع الأجور، في ظل سياسة التقشف التي تنتهجها السلطة للخروج من أزمتها الاقتصادية، وعكس ما كان يرجوه المواطن قام النظام بزيادة الضرائب ورفع أسعار الكثير من السلع. هي معادلة غير متزنة فالسلطة تعاني من انخفاض الموارد المالية في ظل ارتفاع نفقات الاستيراد. إذا على السلطة إعادة النظر سياستها الاقتصادية الفاشلة والاستفادة من الأزمات التي مرت بها

[1]- كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ص 108. الموقع الالكتروني: http://www.enssea.net/enssea/majalat/1508.pdf

سنة 1986 و2008، وإعطاء نفس جديد للاقتصاد من خلال تنويعه والتوجه إلى قطاعات أخرى يمكنها أن توفر مناصب عمل وموارد مالية ضخمة.

3/3/5- الوضـع الاجتماعـي:

تعرض المواطن الجزائري للكثير من المشاكل بسبب تدني المستوى المعيشي، وأصبح غير قادر على مجارات الارتفاع الفاحش والسريع للمواد الاستهلاكية، مما دفعه للخروج إلى الشارع للتنديد بهذه الظروف القاسية التي يعيشها. بالإضافة إلى خروج الكثير من الفئات التي تطالب بتوفير مناصب عمل والسكن وتحسين الخدمات، بصفة عامة توزيع الحقوق بالعدل والمساواة. خاصة وأن "الجزائر شهدت مع مطلع العام 2018، إضرابات واحتجاجات ومسيرات شملت الأطباء والممرضين والمعلمين وطلبة الجامعات وقدماء الجيش"[1]. ومع عدم التجاوب السريع النظام مع مطالب المحتجين زاد الوضع تعقيدا، وأطال مدة الاحتجاجات في المقابل تمسك المحتجون بمطالبهم. خاصة وأن المنظمات الحقوقية اتهمت النظام في استعماله المفرط للعنف ضد المحتجين.

أصبح المجتمع الجزائري وخاصة الفئات الهشة التي تعاني من القدرة المعيشية، تترقب كل مرة مرحلة تمرير قانون المالية والمصادقة عليه، حيث أثار "قانون المالية لسنة 2017، الذي تم تمريره بصعوبة في البرلمان، الكثير من الجدل، ولاسيما أنه يتضمن زيادات ضريبية فرضتها الحكومة من أجل سداد العجز الناجم عن انخفاض أسعار النفط"[2]. إلا أنه قوبل بالرفض مما أشعل فتيل الاحتجاجات في بعض الولايات، على الرغم من أن السلطة مازالت تنتهج سياسة الدعم الاجتماعي، إلا أن هذه السياسة أصبحت غير كافية، والكثير من المتتبعين يرون أن هذا النوع من الدعم تستفيد منه الطبقة الغنية وأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال.

أصبحت احتجاجات المواطنين ظاهرة متكررة بشكل كبير في المجتمع الجزائري، ودخلت في ثقافة المواطن لأخذ حقوقه أو للتعبير عن رفض قرارات السلطة، ولم تبقى

---

[1]- الأناضول، احتجاجات الجزائر.. مطالب عمالية بحتة أم إرهاصات لرئاسيات 2019 ؟. تصفح الموقع: 2018/12/05. الموقع الالكتروني: https://www.eremnews.com/news/arab-world/1186388

[2]- سيد المختار، تجدد الاحتجاجات في الجزائر.. والحكومة تتوعد مثيري الشغب، 2017/01/04. الموقع الالكتروني: -https://arabic.rt.com/news/857268

الاحتجاجات محصورة لدى فئة معينة من المواطنين، بل انتقلت إلى الكثير من فئات المجتمع مثل الفنانين والمثقفين، ومثال ذلك عندما احتجوا على اعتقال الممثل كمال عكاز. هذه الاحتجاجات التي انتشرت في جميع القطر الوطني وفي مختلف القطاعات ولدى مختلف فئات المجتمع، هي دليل على أن الوضع الاجتماعي في الجزائر غير مستقر ويعيش مرحلة حراك اجتماعي مبدئي قد ينتق إلى العنف والفوضى.

6/ موقف النخب الجزائرية من عملية الانتقال الديمقراطي:

يتحدد موقف ودور النخب الجزائرية من الوضع السياسي الداخلي للجزائر، وعملية الانتقال الديمقراطي وجبهة المعارضة السياسية، في ظل التحول الديمقراطي في الكثير من البلدان العربية، بتحديد موقعه بين النظام السياسي وقوى المجتمع، باعتباره وسيطا بينهما تتعدد أدواره بين الاجتماعية والسياسية والتفافية. حاملا رسالة مجتمع ومدافعا عنه، ومنتقدا السلطة بما يخدم النظام العام – سلطة ومجتمعا-، ويصنع توازنا بين القوى السياسية والاجتماعية، مراعيا ثقلها الثقافي في ظل التحولات الداخلية والخارجية كمتغيرات لها دورها في بناء الدولة الوطنية بأبعادها الديمقراطية.

وموقع النخبة المثقفة الجزائرية كفاعل غير محدد، حتى النخبة التي لديها انتماء للسلطة ليست فاعلة لأنها نخبة مُسَيرة، رغم التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر وما زالت تعيشها، مثل الكثير من المسائل الجوهرية، من بينها التمسك بالسلطة وعدم التداول عليها، عن طريق التلاعب بالدستور، حرية التعبير والإعلام، محاربة الفساد (سياسي واقتصادي)، مسألة الهوية الوطنية، الأمن الاجتماعي في ظل الكثير من المشاكل التي يعيشها المواطن. وفي عينة المثقف الجزائري "نجد أنه بسبب العديد من العوامل الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكياتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية أخرى تتعلق بمنظومة التحول الديمقراطي في الجزائر وتجربتها القصيرة والمعقدة، يمكن القول أن النخب في الجزائر لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي، ولم تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة"[1]. طبعا هذا راجع إلى العديد من الأسباب التي جعلت النخب

[1]- مراد بن سعيد، صالح زياني، مرجع سابق، ص 84.

المثقفة بهذا الضعف، حيث فقدت الكثير من المكانة الاجتماعية والسياسية، في ظل سيطرة السلطة عليهم وإقصائهم، وإدخالهم في مواجهات أخرى كصراع النخبة مع النخبة، وسلبها هويتها من خلال إثارة مسائل ثقافية كاللغة والدين مما جعل تأثيرهم غير فعال، ومن أهم الأسباب:

- الانقسام الإيديولوجي بين النخبة ذات التكوين العربي الإسلامي، والنخبة ذات التكوين الفرنسي الليبرالي، انقسام استغلته السلطة ودعمته من خلال عدم وضوح سياستها التعليمية واللغوية.
- عدم تواجد النخبة المثقفة في الحياة السياسية، هذا الوضع يقصيها من التأثير والبروز ولعب دورها النقدي، واستغلال وجودها الحزبي القريب من السلطة ودواليبها.
- تبعية النخبة للسلطة، وعدم استقلالها المادي لأن غالبية المثقفين موظفين لدى مؤسسات الدولة، إلا القلة منهم مستقلين ماديا مما يحررهم نسبيا.
- سقوط الجامعة كأخر قلاع النخبة، التي كانت تعتبر فضاء للإنتاج الفكري والحوار والنقد، بعد تسييس الجامعة وتراجع مهمتها إلى إنتاج طلبة مهنيين لا مفكرين، والتضييق على التخصصات التي لها علاقة بالسياسة.
- انعدام الثقة بين السياسي والمثقف، أسقط صورة النخبة المثالية لدى العامة، لعدم قدرتها الدفاع عنها ومجابهة السلطة.
- اختيار بعض المثقفين عدم النزول إلى مشاكل الطبقة العامة والترفع عن مشاكلهم وقضاياهم.
- قلة مراكز الفكر المستقلة (Think tank) كمؤسسات جامعة للنخبة الأكاديمية المتخصصة، أما الموجودة فهي تابعة للسلطة وقوانينها، وإنتاجها لصالح النظام السياسي.

7/ دور النخبـــة المثقفـــة:

دور النخبة إشكالية قديمة وجد معقدة تختلف حدتها من مجتمع إلى أخر، ففي المجمعات الديمقراطية المتقدمة الموضوع أقل تعقيدا، لأن المثقف لديه حيز من الحرية للكتابة والنقد والتفكير والمشاركة في مجالات الحياة المختلفة، كل هذا مضمون بقوة القانون. أما في المجتمعات العربية التي تعمل للوصول إلى الديمقراطية، يجد المثقف نفسه أمام نظام سياسي يكبح من عزيمته، سواء بالعنف الرمزي أو المادي، وهناك ظروف أخرى تحد من دوره مثل إشكالية الهوية والمشاكل الاجتماعية.

يبقى دور المثقف يختلف من طبقة إلى أخرى، أو من مثقف إلى آخر. إلا أن غالبيتهم يتفقون على أن الدور الأساسي هو نقد النظام السياسي. كما يقول البروفيسور لخضر معقال في حوار مع الجزائر 24، "أكيد للمثقف دور، أولا حسب إمكاناته وإمكانات توظيف عمله ومعرفته وعلاقاته بالمجتمع وبالسلطة وبالأوساط التي تهتم بالأخبار، ودور المثقف في الحالة الراهنة هو فرض فتح المجال لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية فالثقافية دون استثناء، مثل الانتخابات الرئاسية والتعديل المتكرر للدستور"[1]. إلا أن ظروف النخب المثقفة في الجزائر لا تشجع على الإبداع والنقد والإنتاج الفكري، وذلك لأسباب سياسية واجتماعية في أغلب الأحيان، مما أدخل المثقف في كسل رهيب لدرجة أصبح يعجز عن تحليل أبسط الظواهر الاجتماعية، ولا يتجرأ على الخوض في مسائل سياسية تهم مستقبل البلاد.

كثيرا ما ينحسر دور المثقف في نقد وتحليل المشاكل الاجتماعية والسياسية، إلا أن المثقف كثيرا ما يتناسى المجال الاقتصادي وهو نسق من الأنساق العامة، التي تتشابك مع بعضها البعض. يقول رشيد بوجدرة في هذا المقام، "عندما نحلل الأحداث السياسية التي عاشتها الجزائر منذ عشر سنوات، نجد أن العنصر الاقتصادي يكاد يكون مفقودا خاصة عند المثقف الذي أصبح يتحدث ويحلل ويناقش كل الأمور، إلا ما هو اقتصادي منها فنجده يضع الديمقراطية كعنصر أساسي وأولوي في كل مناسبة، كما يطرح ويكرر طرح عنصر

[1]- لخضر معقال، حول المثقف والسلطة، حوار مع الجزائر 24، 23 ديسمبر 2013.
الموقع الالكتروني: http://aljazair24.com/interviews/5734.html

الحريات وعنصر حقوق الإنسان"[1]. إذا على المثقف أن يكون موجودا ومفكرا وناقدا ومحللا في جميع الجبهات، لا ينحصر دوره وصراعه في الإشكاليات الاجتماعية والسياسية فقط، خاصة الظرفية منها مثل الانتخابات السياسية. ونحن نعلم أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة جد متداخلة ومتلاحمة كأنهما منظومة واحد، ومتتبع للأحداث السياسية الأخيرة في الجزائر، يلاحظ ذلك الصراع الذي حدث بين رئيس الوزراء "عبد المجيد تبون" و"علي حداد" رئيس منتدى رجال الأعمال، الذي انتهى بفوز الأخير وإنهاء مهام الأول، في ظل تنامي قوة طبقة رجال المال لدرجة أنه أخذ مكانة بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية.

يبقى دور المثقف ضروري ومهم في جميع المجتمعات، سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية، متقدمة أو متخلفة، لأن وجوده حتمي وهو الوحيد الذي يجمع في فكره بين الماضي والحاضر والمستقبل. إذ لا يمكن تصور وعي الذات القومي بدون الدور الذي يلعبه المثقف على حلبة وجودها التاريخي سواء من خلال تأسيس مرجعياتها الروحية والثقافية أو من خلال اجتهاده الحر في كشف فضائلها ورذائلها، وهو ذات الدور الذي يجسده في مواقفه الاجتماعية. فالمثقف الحقيقي هو الذي يدافع عن مواقفه الاجتماعية باستمرار، وفي هذا الدور يكمن انتقال مضمون وظيفته السياسية. فهو يؤثر فيها من خلال إبداعه الحر ومواقفه الاجتماعية، لأنه يصنع ويؤسس المضمون الاجتماعي للسياسة عبر وضعه الدائم على ميزان الحكم الأخلاقي والجمالي[2]. رغم الاضطهاد المادي والمعنوي الذي يتعرض له من الأنظمة الحاكمة، خاصة في المجتمعات المتخلفة ديمقراطيا مثل البلدان العربية، وما زاد الحالة سوءا هي الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها مجتمعاتنا العربية، والكثير من النخب هاجرت إلى المجتمع الغربي بسبب الحروب أو قهر السلطان. أما القلة منهم التي حاولت البقاء فهي تحاول التمسك بدورها والوصول إلى مكانتها، في ظروف جد صعبة بين صراع الهوية ومحاولة توفير حياة كريمة.

كما يذهب بعض الباحثين أن دور ووظيفة النخبة المثقفة في مجتمعها، متعددة وكثيرة إلا أنه يجب أن يركز على نقطتين مهمتين، وهما المسؤولية في المجال الثقافي والمسؤولية

---

[1]- رشيد بوجدرة، المثقف والحريات، الخبر، 28 ماي 2014. الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com

[2]- ميثم الجنابي، المثقف والسلطة وفكرة الانتخاب العراقي، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد:3999، 2014.03.30. الموقع الالكتروني: http://www.almothaqaf.com/h/h14/86025-2014-03-30-10-47-00

الاجتماعية، بالنسبة للمسؤولية الأولى فتتمثل في "الدعوة إلى مزيد من العقلنة والعقلانية، والكشف عن مظاهر لا عقلانية في الثقافة، والإسهام في الكشف عن الأوهام والغشاوات التي تغطي العيون وتحول دون إدراك الواقع كما هو، وكذا بالدعوة إلى تحديث الفكر والذهن. أما المسؤولية الثانية هي مسؤولية اجتماعية تتمثل في إذكاء روح العقلانية، والنقد في الميدان الاجتماعي للدفع بالمزيد من الطاقات المجتمعية في صناعة القرار وفي تحقيق التقدم الاجتماعي، والعدالة والعمل على دمقرطة المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية"[1]. صحيح أن اهتمام النخبة المثقفة بالثقافة هي القاعدة الأساسية لبداية أي نضال حضاري مجتمعي، للوصول إلى المجتمع من أجل تغذية الأجيال القادمة حتى يتقنوا طريقة الدفاع عن حريتهم، ومن أجل غرس مبادئ الوحدة والتواصل والتطور في صفوف العامة، حتى لا تتمسك بالماضي وتترك مستقبلها. رغم أن المهمة صعبة بالنسبة للمثقف، لأن ترميم الثقافة مهمة صعبة تتطلب التضحية واتحاد النخب، بالإضافة إلى النظرة الدونية التي ينظر بها السياسي للمثقف، وتحديات المجتمع المعقدة والمتشابكة التي لا تقل صعوبة عن التحديات الأولى.

تذهب جميع الأطياف إلى أن وظيفة الجوهرية للنخبة المثقفة، هي تلك العلاقة بينه وبين السلطة في نسق نقدي لكل مخرجات النظام السياسي، من قوانين وتشريعات التي تنعكس على حياة الفرد والمجتمع. "من هنا ينكشف الدور الكبير الذي يلعبه المثقف (والمبدع بصفة عامة)، بتطبيق النقد الذاتي على فكره وإسقاطه (المنهج) على المؤسسات التشريعية، لتمحيص الدساتير والقوانين والمشاريع السياسية للأحزاب، وتحفيز الأفراد على القيام بنفس الدور"[2]. كما يقول **مانهايم** Mannheim هنا "تفهم مهمة المثقف في تحقيق التنوير والحداثة بمصطلحات بطولية، هذه الصورة عن المثقفين غير الملتزمين"[3]. يرى **أحسن مانع** وهو أستاذ بجامعة عنابة أنه، "يقترح البعض وصفة النقد المزدوج الذي يتحقق في ظل الظروف العادية بنقد المجتمع من جانب ونقد السلطة من جانب آخر، ويتم نقد المجتمع بطريقة

---

[1]- محمد أحمد إسماعيل علي، الانتلجانسيا العربية، الوحدة، منتدى مكتبة الإسكندرية، مصر، سنة 1988، ص 4.

[2]- حمودة اسماعيلي، أي تأثير للمثقف في الانتخابات السياسية؟، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد:3999، 2014.03.30.

[3]- طوني بينيت وأخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع-، مرجع سابق، ص 587.

صحيحة فيما وراء تدوين الملاحظات النقدية وكشف ظواهر التأخر التاريخي أو سبر أغوار أسباب الخلل ... أما نقد السلطة فيتأسس على مبدأ الترفع الحزبي "الشوفيني"، إذ إن السياسة ملكية عامة يشترك جميع الناس في حق حيازتها، هذا المبدأ الذي يساعد على الوقوف عند المسافة الصحيحة بين ممارسة السياسة، لتغيير واقع المجتمع من حال إلى حال أفضل وبين الانتماء الحزبي"[1]. صحيح أننا نحتاج إلى مثقف مفكر في القضايا الاجتماعية والسياسية، وهم قلة في مجتمعنا أما أنهم يعيشون حالة اغتراب، وصراع هوياتي أنتجته مجموعة من الظروف. حتى أصبح المثقف مجرد متخصص في مجال واحد، وكأن الثقافة والاقتصاد لا يرتبطان بالسياسة والمجتمع. خاصة ما تعلق بالسياسة كثيرا ما نجد ذلك المثقف الذي دخل عالم السياسة، أنه تخلى عن المعايير المتعارف عليها لدى الطبقة المثقفة.

تختلف وظيفة النخبة المثقفة حسب نوعية النخب ثقافيا، ودرجة وعي أفراد المجتمع وسلوكياتهم، فقد تكون وظيفة المثقف مباشرة، يحاول من خلالها امتلاك التغيير بنفسه دون تدخل أطراف أخرى، أو بطريقة غير مباشرة، حيث يعمل المثقف على تحفيز أفراد المجتمع على التغيير، وهذا يعتمد على اكتمال وعي – الجماعي- المجتمع باعتبارهم مواطنين. وهذا ما يراه عبد الرحمن بن زيد الزنيدي حيث قال "يرى بعضهم أن وظيفة المثقف هي صنع الحوافز الضرورية، التي تجعل أبناء المجتمع يفكرون، ويكشفون حقيقة وجوهر تلك الأحداث، فهو يحفزهم ويحركهم باتجاه الاهتمام بقضاياهم"[2]. هذه القاعدة يصعب تجسيدها في العالم العربي، سواء من حيث وضعية النخب التي تتعرض للإقصاء والتهميش، أو مجتمع تعرض أفراده إلى التسيير – الاستعباد- خاصة عن طريق الإعلام، بسبب أنظمة سياسية راديكالية لا تحبذ التجديد والتداول وبسبب جهله لمعنى الديمقراطية والحريات.

بوجه عام يتفق الكتاب والمفكرين أن تراجع دور المثقف، يرجع إلى مجموعة من الأسباب، منها ما هو متعلق بالمثقف وعدم إلمامه الكامل بثقافة مجتمعه والتحولات والتغيرات المستمرة داخله، وكثيرا ما ينشغل بفهم ونقل الثقافة الغربية وذلك من أجل تكييفها وإسقاطها على مجتمعه الأصلي. مما يجعله في حالة صراع واغتراب، وهذا يتضح كثيرا في كتاباتهم وتوجهاتهم الفكرية، وهناك أسباب اجتماعية واقتصادية صعبة تعيشها النخبة المثقفة،

[1]- أحسن مانع، أي دور للمفكر في العالم العربي (الجزء الثاني)، الخبر: يومية وطنية جزائرية، 2 ديسمبر 2016، ص 6.
[2]- عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، المثقف العربي بين العصرانية والإسلامية، مرجع سابق، ص 50-51.

مما ينعكس على مهنتهم الحقيقية المتمثلة في النقد والتفكير والكتابة. فمنهم من يمتهن أعمال تتنافى مع صورة المثقف، وبعضهم يتقرب من السلطة لتحسين وضعيته، رغم النقد الذي سيوجه إليه من المثقفين، على أنها خيانة وصراع في الهوية للوصول إلى مناصب في السلطة.

نجد علي أومليل يلوم النخبة من خلال التقصير في دورها، وأن مكانتهم غير واضحة الملامح ودورهم ضبابي، حيث يقول "إن حديث مثقفينا اليوم عن (دور المثقف)، و(رسالته) حديث يخلط عادة بين الدور الذي يزعمونه لأنفسهم والرسالة التي يدعون القيام بها وبين وضعيتهم الحقيقية في الواقع الفعلي. وحصيلة هذا الخلط هو وعي شقي لديهم نتيجة للتناقض الخاص بين ما يدعونه، ومكانتهم الحقيقية التي هي دون طموحاتهم، والصورة التي يرون فيها أنفسهم"[1]. هذه الوضعية، هل يمكن القول عنها أنها نخبة غير ناضجة؟ لأننا إذا حاولنا تشبيهها بالنخبة المثقفة الغربية، نجد أنه لا يوجد تماثل لأن المثقف الغربي لم يصل إلى هذه المرحلة إلا عن طريق النضال لفترة زمنية طويلة. وعليه هل يمكن القول أن نخبتنا المثقفة ما زالت فتية لم تصل إلى مرحلة النضوج الثقافي والفكري.

دائما ما نجد الباحثين والمختصين في دراسة المثقف والنخبة والانتلجنسيا، يعملون على تقسيمها سواء لغويا أو تاريخيا وإيديولوجيا ومهنيا، حيث نجد خير الدين حسيب أن "البعض الأخر يرى في مناقشة انحسار دور المثقفين، يجب التمييز، سواء من حيث الدور الحالي أو التطلع المستقبلي، بين شرائح مختلفة داخل فئة المثقفين، إذ تتباين أدوار كل منها بحسب مرحلة التطور الاجتماعي. هناك شريحة من المثقفين ستعمل بإخلاص وتفان لمصلحة المشروع النهضوي العربي، وهذه هي شريحة الطليعة. لكن يجب أن لا ننسى أن هناك شريحة أخرى ستكون محايدة، كما أن هناك شريحة ثالثة ستكون ضد هذا المشروع. وإذا كنا نعني بانحسار دور المثقفين في مرحلة ما بسبب قلة إسهامهم في إنضاج المشروع النهضوي العربي، فقد يؤثر ذلك على تزايد دور الشريحتين الثانية والثالثة من فئة المثقفين"[2]. لماذا دائما ينقسم المثقف العربي حول مسائل جوهرية ومصيرية؟، ألا يوجد إجماع بينهم لإنجاح

---

[1]- علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1998، ص 225.

[2]- خير الدين حسيب، المثقفون والإصلاح الديمقراطي، مجلة كلمة، لندن، المملكة المتحدة، عدد 10، أكتوبر 2007، ص 6.

مشاريعهم وتمرير أفكارهم، أم أن هذا الانقسام وراءه فاعل وهو النظام السياسي الحاكم، حتى لا تقوى شوكتهم في مجتمعهم ويصبحون مؤثرين ومدافعين عن الحرية والعدالة، ولماذا لا تستغل فئة المثقفين الاكاديميين قلعة الجامعة كمنبر علمي ثقافي، لإطلاق مشاريعهم الفكرية النهضوية والتجديدية في إطار التغيير نحو الأفضل من خلال العمل على تحريرها فكريا.

وهناك الكثير من الأسباب التي تدل على تدهور دور المثقف، فنجد د. علي الدين هلال يرى أن أسباب الأزمة تتمثل في، "مشكلة انقسام الجماعات الثقافية إلي جماعتين، جماعة ذات تعليم ديني وأخرى ذات تعليم مدني، مما يؤدي إلى الاغتراب الفكري. إلى جانب مشكلة العلاقات مع السلطة، وأزمة التعبير ومشكلة العلاقة مع المجتمع الذي ينتمي إليه"[1]. من خلال تتبع التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية، تبقى إشكالية العلاقات مع السلطة من أبرز وأعقد المسائل، لأن النظام السياسي متحكم في النخبة، سواء بعزلها أو إدماجها داخل السلطة. مما نتج عنه مسألة حرية التعبير وأصبح المثقف مقيدا من طرف النظام وجهل المجتمع. صراع السلطة والمثقف صراع قديم جديد، ترتفع وتنخفض حدته حسب الظروف وحسب تمسكه بمهنته وهي نقد سياسات النظام.

كثيرة هي الأسباب التي دفعت المثقف إلى التراجع دورا ومكانة في مجتمعه، ومن أهمها حسب خير الدين حسيب، بين داخلية وخارجية، الأوضاع الخارجية لمحنة المثقف العربي، وهي تشمل: الأوضاع العربية، الفئات الحاكمة، وتغليب المشاكل على القضايا، انعدام الحريات، واضطراره إلى مجابهة مشاكله اليومية. أما السبب الثاني هو العلاقة بالسلطة، والارتباط وتداعي أمامها، التغريب أو الارتباط بالغرب سواء أكان فكرا أو قيما وسلوكا، أما السبب الرابع فيظهر في تدني المستوى الفكري والعلمي والمهني لدى غالبية النخب العربية. ضعف دور المجتمع المدني وسيطرة السلطة عليه أثر كثيرا على النخبة، وعدم القطيعة مع سلم القيم السائد في المجتمع وانعدام الصدق لدى بعض المثقفين، يمثل السبب السابع لعدم استقلالية المثقف اقتصاديا وماليا عن السلطة، وأخيرا ضعف راتب المدرس الجامعي في كثير من البلدان العربية كان سببا في تراجع دوره[2]. رغم أن الأسباب

[1]- عبد الفتاح العلمي، واقع ومستقبل المثقف العربي في ظل التحديات التي تعيشها البلاد العربية، تحديات المجتمع العربي، ص 164-165.

[2]- خير الدين حسيب، نفس المرجع، ص 6-8.

كثيرة ومتعددة وتختلف من بلد عربي إلى آخر، وحسب الفترات زمنية مختلفة، وهي واقعية ومعقدة في ظل الراهن العربي السياسي والاجتماعي، تبقى قلة من المثقفين تمتهن واجبها النضالي، رغم الصعوبات، ومن أبرزها ضغط السياسي على مثقف.

8/ دور المثقـف الأكـاديمـــي الجـزائـري:

مرت الطبقة المثقفة في الجزائر بمراحل عديدة، أهمها مرحلة الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية، ومرحلة الاستقلال حيث تأثرت بالتحولات العالمية الإيديولوجية المختلفة. الطبقة الأولى قسمها عمار بن طوبال، إلى فئتين مختلفتين فكريا ولغويا وإيديولوجيا.

فئة المثقفين الإصلاحيين: وهي الفئة التي ينضوي تحت لوائها غالبية كتاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وهم كتاب اللغة العربية من صحفيين وشعراء وكتاب مقالات اجتماعية ودينية.

فئة المثقفين المفرنسين: وهي الفئة التي آمنت بقيم الثورة الفرنسية نتيجة تعلمها في المدرسة الفرنسية، كما آمنت بالحداثة كنقيض للبنيات الأصلية التقليدية للمجتمع الجزائري، وهذه الفئة قد آمنت إيمانا قاطعا بأن الجزائر يمكنها أن تندمج في الدولة الفرنسية بفضل قيم الحرية والمساواة والأخوة"[1]. عاشت فئة المثقفين قبل الاستقلال صراعا مع بعضها البعض، صراع متمثل في الأساس على إشكالية الهوية، منهم من هو متمسك بجذوره وأصله، والفئة الأخرى تتبجح بتكوينها الامبريالي الفرنسي. هذا الاختلاف والصراع بقي مستمرا حتى بعد الاستقلال، سواء في إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة أو المسألة اللغوية (المثقف المعرب والمفرنس ومزدوج اللغة).

لكن ما يهمنا أكثر هو دور النخبة المثقفة في وقتنا الحالي، من خلال التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع الجزائري، إذ يمكننا القول: ما هو الدور الحقيقي للمثقف داخل هذه المنظومة الضبابية؟. يقول الدكتور إسماعيل مهنانة في هذا الخصوص "يبدو لي، شخصيا، أنَّ جبهة حضور المُثقف النقدي في بلادنا، يجبُ أن تتمحور حول نقد الشرعيات المُختلفة، التي يتلفعُ بها الواقع الشامل بكل أوجُهه. وهي شرعياتٌ

[1]- عمار بن طوبال، المثقف الجزائري وخطاب الأزمة، مدون، 11 سبتمبر 2011.
الموقع الالكتروني: http://koutama18.blogspot.com/2010/09/blog-post_8935.html

تاريخية وسياسية وثقافية ورمزية، ينهلُ منها التسلط غير الديمقراطي"[1]. في ظل هذه الدعوات المستمرة لتحديد دور النخبة المثقفة، خاصة نقده للسلطة وكبح تسلطها، ونجد في الجانب الأخر أن المثقف لا يملك وسائل، وليس لديه الإلمام الكامل لما يدور من حوله، من قضايا سياسية واجتماعية وحتى الاقتصادية الكبرى التي تعيشها الجزائر. كما يقول علي شريعتي حول مسؤولية المثقف أن "أعظم مسؤوليات المفكر في مجتمعه هي أن يجد السبب الأساسي والحقيقي لانحطاط المجتمع، ويكتشف السبب الأساسي للركود والتأخر والمأساة بالنسبة لمواطنيه وجنسه وبيئته، ثم يقوم بعد ذلك بتنبيه مجتمعه الغافل الغائب عن الوعي إلى السبب الأساسي لمصيره وقدره التاريخي المشئوم، ويُبدي لمجتمعه الحل والهدف وأسلوب السير الصحيح"[2]. إلا أن هذه الفئة المفكرة ذات الضمير الحي والفكر المنفتح، أصبحت جد قليلة في مجتمع يعاني في جملة من المشاكل بسبب الفساد السياسي، وسيطرة العسكري على الحياة السياسية. كما يقول ادوارد سعيد عن المثقف في كتابه صور المثقف، "لا يعني دوما أن يكون المثقف ناقدا لسياسة الحكومة، بل أن يرى في المهنة الفكرية حفاظا على حالة من اليقظة المتواصلة ومن الرغبة الدائمة في عدم السماح لأنصاف الحقائق والأفكار التقليدية بأن تسير المرء معها"[3]. إذا مهمة المثقف لا يجب أن تقتصر على نقد السلطة مهما كانت فاسدة مانعة للحريات، بل أن تكون حريصة على عدم تغلغل الأفكار الهدامة للمجتمع، خاصة في المجتمعات التقليدية التي تسعى للوصول إلى الديمقراطية. وفي ظل عدم تخطي المفاهيم التقليدية القديمة ملتصقة في ذهن الفرد العربي، هي أفكار تحتاج إلى إعادة الطرح في ظرف تتسارع فيه الأحداث وتتجدد فيه الأفكار.

شهدت الساحة السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات، سياسيا بقيت المسائل الرئيسية مطروحة وبدون تغيير مثل تحديد العهدات الرئاسية (التداول على السلطة) وحرية التعبير والإعلام، ودور المؤسسات مثل البرلمان بغرفتيه، وعدم تغير سياساتها الخارجية تماشيا مع التحولات الإقليمية والدولية، وتهميش

---

[1]- أحمد دلباني، ندوة تحت عنوان: المثقف الجزائري والمشروع الراهن عندما تعوّض الثرثرة المشروع الفكري، الخبر، 18 مارس 2015. http://maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=5669:2015-03-17-23-08-24&Itemid=126#sthash.cIFecQJY.eHQUyfVP.dpbs

[2]- علي الشريعتي، مسؤولية المثقف، ترجمة: إبراهيم الدسوقي شتا، دار الأمير، الطبعة الثانية، سلسلة الآثار الكاملة (28)، سنة 2008، ص 129-130.

[3]- ادوارد سعيد، صور المثقف، ترجمة: غسان غصن، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، سنة 1994، ص 37-38.

النخبة الأكاديمية للعب دورها والمساهمة في تنمية المجتمع. أما اجتماعيا فقد انخفض المستوى المعيشي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثر على أفراد المجتمع والمثقف الأكاديمي، وانتشار الانحلال الخلقي في المجتمع حتى أصبح ظاهرة خطيرة يجب دراستها معالجتها، وهجرة غير شرعية، وفساد سياسي واقتصادي. "إن هذه التحولات قد أصابت النخبة الأكاديمية بصدمة أدت إلى عدم مسايرتها لهذه التغيرات، وبالتالي انعكست على تواجد هذه الفئة التي أصيبت بالتشظي والتفكك، بل والانسحاب من التأثير في الحياة العامة والغياب المبرر أحيانا وغير المبرر في فترات أخرى. وهكذا شهدنا غيابا للنخبة المثقفة التي أثار انسحابها تساؤلات عديدة، خاصة مع اتهام مناوئيها لها بأنها أصبحت خاملة غير منتجة، وغير قادرة على تبوء مكانتها المطلوبة منها، والواقع يؤكد بأن هذه الفئة قد أصيبت بصدمة حضارية نتيجة لعدم مقدرتها على التكيف والتماشي مع المتغيرات الجديدة"[1]. لكن هل يمكن القول أن هذه الظروف هي حجة يستند عليها المثقف الأكاديمي لتبرير جموده وحياده وانعزاله داخل زوايا الجامعة، وترك الساحة لشبه مثقفين يحللون الوضع المتعفن ولهم لا يمتلكون المعرفة الكافية بالمجتمع، ولا يمتلكون ملكة التفكير والتحليل البناء الاستراتيجي.

يبقى غياب المثقف الأكاديمي عن الاستحقاقات الانتخابية سمة بارزة في سيرته التاريخية، فمنذ الاستقلال نجد الأكاديمي إما غائبا أو مغيبا عن الحياة السياسية بصفة كبيرة. حتى انتماءه للأحزاب السياسية يبقى ضعيفا بصفة تستدعي التساؤل، حول هذا النفور من السياسة والمشاركة في الانتخابات بصفة خاصة، لأن الانتخابات هي صورة من صور تمثيل المثقف الأكاديمي وإبرازه وفتح المجال أمامه للعمل السياسي، وتنمية المجتمع لما يمتلك من مؤهلات علمية وأكاديمية. حتى لا يبقى منشغلا بالمجال النظري، تاركا السياسة لأفراد لا يمتلكون الثقافة السياسية ولا المعرفة العلمية.

يرى الكثير من الباحثين أن تراجع دور النخب الأكاديمية في الساحة السياسية والاجتماعية، يرجع أيضا إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو ذاتي بأبعاده الفكرية والإيديولوجية، وأخرى متمثلة في المتغيرات البنيوية للمجتمع والنظام. ومن بين الذين يرون أن تراجع دور المثقف يعود إلى أسباب خارجية هو عبد الله العروي، يرى أن المثقف العربي

[1]- كبار عبد الله، المثقف الأكاديمي وإشكالية الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (عدد خاص الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري)، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ص 392.

يعيش حياة بائسة، لأن مجتمعه يعيش برتابة ما تحت التاريخ. وهناك من يرجعه إلى غياب الديمقراطية والحريات مثل سليم الحص. أما هشام الشرابي فيرجعه إلى تردي الوضع الاقتصادي للمثقف، في مقابل انتشار الثقافة الاستهلاكية والمادية. وفئة أخرى ترى أن هذه الأسباب لا تعني تخلي النخب الأكاديمية عن دورها ووظيفتها باعتبارها مسؤولية، فهم يرون هذا التقاعس سببه الأول حالة الاغتراب التي يعيشونها، لأنها لا تتوافق مع توجهاتهم ولا تتناسب مع رغباتهم سواء شخصية أو فكرية[1]. ووضعية المثقف الجزائري تتشابه مع غالبية المثقفين في البلدان العربية، لهذا عليهم النهوض بالفكر نقدا والمعرفة ونشرا، حتى ننشئ أجيالا قائمة على العلم والأخلاق صانعة للديمقراطية، رافضة للظلم والتقييد والديكتاتورية المادية والمعنوية، حتى نلتحق بالمجتمعات المتقدمة ونسجل بصمة حضارتنا في التاريخ.

9/ العقبات التي تواجه المثقف الجزائري:

المثقف الجزائري مثله مثل المثقف العربي، يواجه يوميا نفس المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تفرزها الأنظمة العربية، في فشلها السياسي والتنموي وضعفها الإقليمي والعالمي. إلا أن الاختلاف هو اختلاف في حدة الأزمة التي يعيشها كل مجتمع، نظاما وأفرادا ومؤسساتيا وعلاقاتيا وفي تجاوز الماضي وبناء المستقبل كأمة واحدة، وعليه يعيش المثقف الجزائري في ظل مجموعة من المشاكل:

أولا: سلعنة الإنتاج الثقافي:

يواجه الفضاء الثقافي في الجزائر، ظاهرة "سلعنة" Marchandisation الإنتاج الثقافي، التي طغت على العلاقات بين المنتج والمستهلك وغيرت طبيعتها، مؤدية بذلك إلى اختزال الفضاء والحد من قدرات التأثير على المجتمع[2]. عند التقاء الإنتاج المعرفي العلمي والإصلاحي بالفعل التجاري كمنتج غايته الربح، يفسده ويلغي دوره الحقيقي ورسالته الهادفة من أجل التغيير، سواء كان الفعل من السلطة أو من النخبة. هذا ما نلاحظه في الكثير من الإنتاج المعرفي، ومثال ذلك كتاب ناصر جابي تحت عنوان "لماذا تأخر الربيع الجزائري؟"، قراءة العنوان تجذب القارئ لكن عند قراء الكتاب تجد أنه مجموعة من

[1]- إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق- المجلد 30- العدد 3+4- 2014، ص 352-353.

[2]- قرفي عبد الحميد، دور المثقف في فهم وتفسير الواقع في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، ص 148.

المقالات السابقة، لا تجيب عن سؤال العنوان، أو أنه إنتاج معرفي بعنوان تجاري. مما أفقد الإنتاج الثقافي ذوقه الفني ودوره الهادف وما زاد الأمر سوءا هو انعدام ثقافة القراءة.

ثانيا: تغليب العمل الاجتماعي:

تعمل السلطة على خداع المثقف عن طريق دفعه للعمل المجتمعي والنشاط الإنساني، بما يخدم مصالحها، وهي تعلم أنه لا يرفض طلبها باعتباره عملية توعوية وهي جزء من مهنته كمثقف. حيث "ما فتئ المثقف الجزائري يواجه كذلك ظاهرة "تسييس" Politisation الفضاء السياسي من خلال "تجنيده" لصالح السياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تنتهجها السلطة القائمة، كرهان منه لإلزامه على خدمة الشعب والوطن الذي يمثل الهدف الأسمى الذي تلتف حوله كل الفئات الاجتماعية الجزائرية دون استثناء، إلا أن الخطر في هذا المزدوج يكمن في استمرار وضع التبعية واستحالة الاستقلالية في الرأي، بما يحد من تطور قدراته على الإبداع والتجديد والنقد البناء"[1]. المهنة الحقيقية للمثقف هي نقد السلطة بأبعادها الإصلاحية والحفاظ على المكتسبات والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع المعرفي الثقافي، كما أن للمثقف أدوار أخرى - ثانوية - مكملة للأدوار الرئيسية، مثل المشاركة في الخدمة الاجتماعية والإنسانية لنشر السلوكيات الايجابية والأفكار البناءة، لكن دون استغلاله من السلطة من أجل إبعاده عن دوره الحقيقي أو لعدم الاصطدام به. رغم أن الواقع يؤكد غياب مشاركة المثقف الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية خاصة في الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، إلا في بعض المناسبات التي خاصة، هذا الانفصام الذي يعيشه المثقف أثر كثيرا على نشاطاته خارج التدريس وكأنها ليست من أولوياته. إلا أنها تدخل في إطار دوره نحو مجتمعه.

[1]- قرفي عبد الحميد، نفس المرجع، ص 148.

10/ المثقف الأكاديمي والعنف السياسي:

عرف المثقف الجزائري الكثير منذ الاستقلال الكثير من العنف لدرجة تأثيره على بنية المثقف والثقافة، وفي هذا الإطار يقول نوري دريس "قبل الشروع في تحليل طبيعة العنف السياسي الذي تعيشه الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، سيكون من الأهمية أولا أن نُبين الشروط الابستمولوجية التي يصبح فيها بالإمكان القول بأن العنف مفردة تنتمي إلى النظام السياسي، أي أنها أحد مكوناته التي تفيد في تحليل طريقة اشتغاله وأسباب إنتاجه للعنف"[1]. إذا قلنا أن العنف تمارسه جماعة أو مجتمع أو فئة أو طائفة أو سلطة – نظام سياسي– أو يمارسه الفرد، ومهما كانت الأسباب والظروف التي تدفع إلى ممارسة العنف سيصل إلى مرحلة معينة ليصبح تطرفا غير مبرر. أما إذا قلنا أنه مفردة تنتمي إلى النظام السياسي، هل هذا يعني أن السلطة هي السبب الأكبر في إنتاج العنف؟، أم أنها في الكثير من الأحيان ترفض الحوار لحل الأزمة وتفادي العنف وعليه يمكننا ربط العنف بالأنظمة الحاكمة.

1/10- مفهوم العنف السياسي:

كثيرة هي تعاريف مفهوم العنف السياسي، إلا أن غالبية المختصين والعلماء يؤكدون على أن العنف يصبح سياسيا، إلا إذا ارتبط بالسياسة لتحقيق أهداف وغايات سياسية.

فقد عرفه حسنين توفيق إبراهيم على أنه: "كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة أو تهديدا باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الإيديولوجية أو بسياساته الاقتصادية والاجتماعية"[2]. لأن الكثير من فئات المجتمع التي لا تستطيع الحصول على حقوقها بطريقة سلمية تستعمل العنف لتبرير ذلك، رغم أن بداية المظاهرات تبدأ سلمية وتنتهي بطريقة عنيفة، وهنا تستغل السلطة الوضع لتظهره للجمهور على أنه فعل غير مبرر يعاقب عليه القانون، إلا أنه كان من المفروض معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت الجماعات لممارسة العنف.

---

[1]- نوري دريس، العنف السياسي في الجزائر المعاصرة من الايدولوجيا الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلامية: عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمنة، مرجع سابق، ص 40-41.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، سنة 1999، ص 52.

يعرفه عالم الاجتماع الأمريكي **نيبرج H. Nieburg** "هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"[1]. دائما ما نسمع عن العنف إلا أن العنف الذي تمارسه السلطة على فئة معينة يبقى الأكثر رواجا، خاصة في المجتمعات النامية التي توجد فيها الكثير من الاثنيات والأعراق، التي تطالب بحقوقها مستعملة العنف للحصول عليه، رغم أن هذا النوع من العنف السياسي مازال يحدث في أكبر الدول ديمقراطية، مثل ما يحدث في فرنسا من مظاهرات التي يطلق عليها حركة "السترات الصفراء"، وكانت الانطلاقة بسبب زيادة في سعر وقود السيارات لتصل إلى الكثير من العنف والتخريب وكذا توسيع قائمة المطالب.

2/10- الفرق بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى:

- **العنف السياسي والإرهاب السياسي:**

يرى حسنين توفيق إبراهيم أن "هنالك العديد من القوى التي يمكن أن تمارس الإرهاب في المجتمع، فقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم، بقصد إضعافه والتمهيد للإطاحة به. وإحداث تغييرات جذرية في بناء الدولة والمجتمع – يعرف هذا بالإرهاب الثوري- أو للتأثير على توجهات النظام وسياساته في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات"[2]. وغالبية الدول والمجتمعات العالم تعاني من الإرهاب، باختلاف منشئه أو فكره وإيديولوجيته أو الهدف الحقيقي الذي أدى للوصول إليه، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول الفقيرة والنامية.

تواجه النخبة المثقفة في جميع المجتمعات صراعا مع النظام الحاكم، وتختلف حدة الصراع والاختلاف بينهما من دولة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة النظام الحاكم، فهناك أنظمة ديكتاتورية وعسكرية وهي الأخطر، ولها تاريخ عنيف في تنظيم الاغتيالات السياسية لشخصيات مثقفة بارزة. حتى الأنظمة الديمقراطية والتي تدعي حرية التعبير والرأي مثل الدول الغربية، تمارس العنف السياسي المقنن مثل الاعتقالات التعسفية ومنع الاحتجاجات.

---

[1]- بوشنافة سمسة وآدم فبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03/ 2004، ص 127.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، نفس المرجع، ص 53.

كما أن العنف السياسي ضد الطبقة المثقفة لا يكون من الأنظمة الحاكمة فقط، حتى الجماعات المتطرفة والإرهابية تمارسه، وتعتمده أسلوبا للضغط على السلطة التي تعتبرها عدوا، أو كأسلوب عنيف لإيصال صوتها وتنظيمها على المستوى الدولي. تقوم بعمليات قتل لشخصيات أكاديمية مثقفة في العالم السياسي والاجتماعي والثقافي، أو بعمليات الاختطاف وكثيرا ما يكون هدفها طلب إطلاق سراح بعض قياداتها التي تم القبض عليها. تنوعت طرق التي استعملتها الجماعات الإرهابية المسلحة لترهيب المثقف، حيث "استعملت الجماعات التي مارست العنف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا، وكانت هذه التهديدات تخص أساسا الجامعيين والمدرسين لإجبارهم على توقيف الدروس"[1]. ظروف قاهرة مر بها المثقف الأكاديمي وصلت لدرجة التهديد والقتل، دفعت الكثير منهم لاختيار الهجرة سبيلا آمنا لهم ولعائلاتهم، فاستقروا في الدول الأوروبية مثل فرنسا أو أمريكا وكندا. رغم أن الوضع الأمني تحسن كثيرا إلا أنهم يرفضون العودة، بسبب عدم توفر الظروف المادية والمعنوية للعمل، كما أنه لا توجد إرادة سياسية للاستفادة من هذه الكفاءات المتنوعة والمتخصصة في كل الميادين. هي سياسة اعتمدتها الكثير من الدول مثل الصين واليابان للاستفادة من كفاءاتها الموجودة في أمريكا في سنوات الخمسينيات ونجحت في ذلك.

هناك عنف آخر يتعرض له المثقف الأكاديمي في الجامعة وخارجها، عنف ناتج من الطلبة الجامعيين بسبب زيادة نقطة أو بسبب مزاج الطالب، وكثيرا ما سمعنا عن حوادث اعتداء بالضرب على المدرس الجامعي، وأحيانا يصل إلى درجة القتل. أمور أصبحنا نقرئها في الجرائد عن جامِعاتنا وكأنها ساحات لتصفية الحسابات. تاريخ المثقف الأكاديمي مليء بالعنف مرورا بالحزب الواحد، والعشرية السوداء التي راح ضحيتها الكثير من المدرسين الجامعيين، أما الآن فالمثقف يتعرض للعنف بطرق جديدة من أهمها إهمال النظام السياسي له بطريقة ممنهجة، مما جعله لا يقوم بواجبه الحقيقي سواء نحو مهنته أو طلبته أو لخدمة مجتمعه.

[1]- نفس المرجع، ص 129.

3/10- أسباب العنف السياسي:

تعددت أسباب العنف السياسي من حيث الوسيلة والظروف ومن حيث الحدة والضعف، لكن أسبابه تبدأ عند حدوث خلل وضعف في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع. وقد أبرزت **ثناء فؤاد عبد الله** الأسباب العامة للعنف السياسي وهي كالتالي:

- غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية.
- عدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل) لفئة كبيرة من المواطنين.
- التبعية على المستوى الخارجي[1].

هي أسباب متداخلة وظيفيا ومتنقلة تدريجيا حتى تصل مرحلة العنف السياسي، وتختلف الأسباب حسب طبيعة النظام السياسي وعلاقته بأفراد مجتمعه، ودرجة التوافق بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين وحتى العسكريين. وترتبط مدة العنف حسب طبيعة القضية وأهميتها داخل الجماعة، وقد يصل صداها إلى العالمية لأن استعمال العنف المفرط من بين أهدافه نقل القضية من الداخل إلى الخارج.

أما إذا رجعنا إلى الحالة الجزائرية فقد يختلف الوضع بعض الشيء في أسباب العنف السياسي، فنجد درويش عبد المجيد يربط بطريقة مباشرة أسباب العنف بمخرجات السلطة، وتأثير هذه المخرجات على الديمقراطية والحقوق والحريات مما أقصى فئة من المشاركة في التداول على السلطة، مما سمح لفئة أخرى لاحتكارها بطريقة غير شرعية. ومن بين هذه الأسباب:

- الاستبداد السياسي: أو ما يسمى بالسلطة الشمولية التي تنكر حق الآخر في المشاركة السياسية.
- انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة: هذا الوضع مع غياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد عن فرص

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص 303.

الانفجار الاجتماعي ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

- غياب ثقافة الحوار: إن الحوار يستند إلى نظام خلقي راقٍ، يتجنب الضغط والإكراه والنفي والإلغاء، و رفض الآخر، لأن غياب ثقافة الحوار البناء داخل المجتمع الواحد غالبا ما تنجر عليه عواقب وخيمة تدور في فلك العنف السياسي[1].

تبقى أسباب العنف السياسي في الجزائر أكثر ارتباطا بالمجال السياسي، أما الأسباب الأخرى هي متغيرات ساهمت في انطلاق وتغذية العنف خاصة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومسألة الهوية الوطنية.

وللعنف السياسي أشكال كثيرة وهي متمثلة في عنف السلطة ضد أفراد المجتمع أو جماعات وفئات معينة، وفي ظروف أخرى نجد العكس، وهو عنف تمارسه جماعة ما لأسباب معينة ضد السلطة، ويستعمل كلا الطرفان كل أشكال العنف لفرض السيطرة على الآخر وربح القضية، حتى ولو كلف هذا العنف الآلاف من الضحايا المدنيين. ومن أبرز أشكال العنف السياسي كما حددها قبي آدم هي:

- الاغتيالات ومحاولة الاغتيالات.
- الانقلابات أو محاولة الانقلابات.
- التمرد وأعمال الشغب.
- عمليات الاغتيال لأسباب سياسية.
- الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية.
- استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي[2].

تنتشر هذه الأشكال في البلدان الديكتاتورية والدول التي تقل أو تنعدم فيها الديمقراطية أو التي تحاول الانتقال من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية، وهي في الغالب دول

---

[1]- درويش عبد المجيد، العنف السياسي والتجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 26 فبراير 2017. الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=43994

[2]- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 01/ 2002، ص 106-107.

متخلفة وفقيرة ويكثر فيها الفساد بكل أنواعه، والجزائر هي الأخرى شهدت بعض أشكال العنف السياسي خاصة سنوات التسعينات (العشرية السوداء).

تَعَرض الكثير من المثقفين الجزائريين لشتى أنواع العنف خاصة السياسي، وعاش في ظل ظروف جد معقدة وفترة عرفت بالعنف المتطرف، لدرجة أنه كان من الفئات المستهدفة حيث قُتلت الكثير من النخب المثقفة، سواء كانت أكاديمية أو سياسية أو فنية، "حيث جاء في دراسة للمكتب الوطني للاحصاء في الجزائر بتاريخ 1997/07/27 حوالي 410 ألاف جزائري غادروا بلادهم ولم يعودوا إليها بين سنتي 1995/1990"[1] و كان من بينهم الكثير من الكفاءات. والكثير منهم هاجر طوعا وخوفا من الفوضى التي دخل فيها النظام والمجتمع، حيث يقول كريم خالد لقد "أصبح مصير الهجرة الفكرية الجزائرية بكل كسورها وانقساماتها قضية سياسية حقيقية، حيث نشهد منذ التسعينيات ظهور اثنين من الاتجاهات المتباينة جذريًا في معالجة هذه القضية. واحد رسمي والآخر اجتماعي"[2]. رغم هذا الوضع المعقد إلا أن النظام السياسي ليس لديه إرادة سياسية لحل أزمة استنزاف الكفاءات الجامعية، لا من حيث استحداث سياسة لجذبها واستيعابها لخدمة المجتمع واقتصاد الوطن، ولا من حيث الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي اكتسبوها في الدول المتطورة، في ظل حاجة الجزائر للتكنولوجيا لبناء اقتصاد صناعي متنوع.

هذا الانتقال إلى الضفة الأخرى له تداعيات على المثقفين أنفسهم وعلى مدى تمسكهم بوظيفتهم ودورهم نحو مجتمعاتهم. وهذا ما وضحه عز الدين عناية حيث قال "وبرغم ما قد يلوح للوهلة الأولى بشأن تموضع المثقف العربي في الغرب على هامش خارطة المثقفين العرب في الداخل، كونه لا يعيش قضاياهم المصيرية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة والحفاظ على سلامة الأوطان، والالتزام بإنماء أوضاع الإنسان، فإنّ بوسع ذلك المثقف النائي أن يغطّي جانبا وازنا في جدل الثقافة العربية بالثقافة الغربية"[3]. وظيفة

---

[1]- بزرل كبير عبد الكريم، الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على الجامعة الجزائرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني- افريل 2018، ص 207.

[2]- Karim KHALED, l'Université algérienne au miroir de son intelligentsia diasporique, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/ novembre 2014, p 101.

[3]- عز الدين عناية، المثقف العربي في الغرب، رابطة المثقفين العرب، لندن، المملكة المتحدة، 2018/11/28.
الموقع الالكتروني: http://arabcogito.org/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8

المثقفين واضحة وهي الاستمرار في الحفاظ على المكتسبات والعمل للحصول على العدالة وحريات أكبر، مهما كان موقعهم داخل أو خارج الوطن، يبقى موقفهم ورأيهم هو المعيار، حيث مازال الكثير من النخب في المهجر تدافع عن مجتمعاتهم أكثر من بعض النخب التي تعيش داخل الوطن التي فضلت الصمت والعزلة.

خـلاصــة:

أصبح المثقف الأكاديمي الجزائري أكثر بعدا عن السياسة بسبب مجموعة من الأسباب، جعلته يتخلى عن دوره الحقيقي في نقد السلطة وحل مشاكل المجتمع. فاصطدم بعنف السلطة التي تعمدت إهماله وعزله، عنف ورثه بعد الاستقلال في عهد الحزب الواحد، وزادته العشرية السوداء تطرفا. أما القلة منهم ينشطون في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة ومعقدة، يحاولون إيجاد حلول لمشاكل انتشرت في المجتمع وأصبحت تهدد استقراره خاصة الجانب الاقتصادي والأمني، أما السياسة فهي قضايا طابو لا يمكن فتح ملفاتها، إلا بعض المثقفين الذين يتجرؤون على مناقشة مسائل سياسية محددة ولكن بتحفظ. يبقى دور المثقف الأكاديمي مهما في المجتمع لتنميته اقتصاديا وحل مشاكله اجتماعيا ونقده سياسيا ونهوض به ثقافيا.

الفصل الرابع

الفصـل الرابــع

دراســة ميدانيــة

تمهيد

1/ الإجراءات المنهجية للدراسة

1/1- مجالات الدراسة

2/ الاستبيان الالكتروني

3/ عرض وتحليل الجداول

4/ النتائج العامة للدراسة والتعليق على الفرضيات

الخلاصة

الخاتمة العامة

تمهيـــــد:

بعدما تطرقنا للدراسة نظريا من خلال طرح إشكالية تتماشى وتتناسب مع موضوع بحثنا، وتدعيمها بأسئلة فرعية، مع وضع فرضيات ملائمة وفقا لطبيعة الموضوع للتحقق من صحتها تبعا للنتائج المتوصل إليها، ثم انتقالنا إلى تحديد المفاهيم لما له من أهمية بارزة في البحث العلمي، وربط الموضوع بالنظريات السوسيولوجية المفسرة له كعملية إسقاط علمي، إضافة إلى التعرض لأهم المسائل في محتوى نظري عن طريق تحديد مجموعة من الفصول المترابطة لصناعة نسق معرفي منظم، يمكن الاعتماد عليه كمرجع محدد طبقا لمعايير أكاديمية كبرى تخدم المجال العلمي.

وبعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة انتقلنا إلى الجانب التطبيقي أي الميداني، وذلك وفقا لتقنيات البحث العلمي الملائمة لمجال الدراسة، حيث اعتمدنا على تقنية الاستبيان كوسيلة لجمع المعطيات من عينة البحث، التي تعتبر من صفوة المجتمع والمتمثلة في **"المدرسون الجامعيون"**، سواء من حيث دورهم في خدمة المعرفة بما يخدم المجتمع، أو باعتبارهم النخبة المثقفة في مجتمعهم وما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق، إضافة إلى أهمية ضبط تحديد حجم العينة الذي يتماشى مع طبيعة البحث من أجل الوصول إلى نتائج أكثر قربا للحقيقة والصحة، وقد قمنا بتحديد عددها إلى ثلاث مائة (300) مدرس جامعي، بمختلف التخصصات العلمية والدرجات المهنية.

وعليه سنحاول عرض الأرقام المتحصل عليها في جداول، وتحليلها لجمع أكبر المعلومات حول العينة، بما يخدم الدراسة عامة ويتوافق مع الطرح الذي اعتُمد في الإشكالية، ومدى صحة الفرضيات التي طُرحت في بداية الدراسة، كون الدراسة تبرز أهميتها في وزن العينة باعتبارها نخبة مثقفة، والفترة الزمنية المتمثلة في التحولات السياسية التي تشهدها البلدان العربية، وتبعا لذلك يمكن للدراسة التطبيقية أن تجيب على الكثير من التساؤلات والإشكالات المطروحة في مجتمعنا ولكن بطريقة علمية أكاديمية.

1/ الإجراءات المنهجية للدراسة:

1/1- مجالات الدراسة: أغلب الدراسات الميدانية تعتمد على ثلاث مجالات لتحديد الإطار العام للدراسة، وخاصة في الدراسات الكمية التي تتحدد بوضوح في المجال البشري، والمجال الزمني والمجال الجغرافي:

- **المجال البشري:**

وهي عينة البحث المتمثلة في المدرسين الجامعيين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة و46 سنة فما فوق، ويدرسون في مختلف التخصصات الاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، علوم التربية) والإنسانية (التاريخ، الفلسفة، الإعلام والاتصال) والأدبية (الترجمة، اللغات)، بالإضافة إلى التخصصات العلمية والتقنية المختلفة.

- **المجال الجغرافي:**

هو الجامعة التي اعتمدنا على إشراك غالبية الجامعات الجزائرية، وبعض المدارس الوطنية في الغرب والوسط والشرق ومنطقة الجنوب، ما سهل الاعتماد على هذا العدد الكبير من الجامعات، هو توفر ملف رسمي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يحتوي على جميع المخابر الوطنية، وكل الباحثين سواء كمدراء مخابر أو رؤساء فرق بحثية وباحثين مشاركين. مما سهل عملية الاتصال بهم عن طريق الاستمارة الالكترونية.

- **المجال الزمني:**

يتمثل في المدة التي استغرقت لجمع كل الاستمارات الالكترونية حوالي ثلاث أشهر وأربع أيام، بداية من 14 فيفري 2017 إلى غاية 19 ماي 2017، وكان عدد الاستمارات المسترجعة يختلف من يوم إلى آخر، فقد كان أكبر عدد من الاستمارات المسترجعة في يوم واحد هو 27 استمارة، وذلك بتاريخ 18 فيفري 2017، وفي الكثير من أيام مدة جمع الاستمارات يكون عدد صفر (0) استمارة، مما صعب الوصول إلى العدد المطلوب جمعه وهو 300 استبيان الكتروني.

الجدول (أ): يبين *التوزيع اليومي* لعدد إجابات المبحوثين من تاريخ 14 فيفري إلى 19 ماي 2017.

التاريخ 2017	عدد الاستمارات	التاريخ 2017	عدد الاستمارات	التاريخ 2017	عدد الاستمارات
14 فيفري	*4*	09 مارس	*2*	01 أفريل	*1*
15 فيفري	*0*	10 مارس	*2*	02 أفريل	*3*
16 فيفري	*1*	11 مارس	*0*	03 أفريل	*5*
17 فيفري	*2*	12 مارس	*12*	04 أفريل	*5*
18 فيفري	*27*	13 مارس	*0*	05 أفريل	*11*
19 فيفري	*8*	14 مارس	*4*	06 أفريل	*4*
20 فيفري	*5*	15 مارس	*3*	07 أفريل	*3*
21 فيفري	*11*	16 مارس	*5*	08 أفريل	*2*
22 فيفري	*4*	17 مارس	*3*	09 أفريل	*3*
23 فيفري	*0*	18 مارس	*0*	10 أفريل	*15*
24 فيفري	*1*	19 مارس	*6*	11 أفريل	*6*
25 فيفري	*0*	20 مارس	*1*	12 أفريل	*3*
26 فيفري	*0*	21 مارس	*5*	13 أفريل	*1*
27 فيفري	*1*	22 مارس	*2*	14 أفريل	*0*
28 فيفري	*2*	23 مارس	*7*	15 أفريل	*0*
01 مارس	*7*	24 مارس	*3*	16 أفريل	*6*
02 مارس	*4*	25 مارس	*1*	17 أفريل	*1*
03 مارس	*0*	26 مارس	*3*	18 أفريل	*2*
04 مارس	*1*	27 مارس	*2*	19 أفريل	*0*
05 مارس	*11*	28 مارس	*5*	20 أفريل	*0*
06 مارس	*1*	29 مارس	*2*	21 أفريل	*1*
07 مارس	*6*	30 مارس	*6*	22 أفريل	*0*
08 مارس	*0*	31 مارس	*0*	23 أفريل	*3*

التاريخ 2017	عدد الاستمارات
24 أفريل	3
25 أفريل	2
26 أفريل	0
27 أفريل	5
28 أفريل	2
29 أفريل	0
30 أفريل	5
01 ماي	2
02 ماي	3
03 ماي	0

التاريخ 2017	عدد الاستمارات
04 ماي	1
05 ماي	0
06 ماي	0
07 ماي	2
08 ماي	0
09 ماي	3
10 ماي	2
11 ماي	0
12 ماي	1
13 ماي	1

التاريخ 2017	عدد الاستمارات
14 ماي	1
15 ماي	2
16 ماي	3
17 ماي	5
18 ماي	7
19 ماي	1
المجموع: 300	

- المعدل اليومي لعدد الاستمارات: **3.15 إستمارة**
- يوضح المعدل اليومي لعدد الاستمارات، صعوبة تجاوب بعض المبحوثين سواء حول ملئ الاستمارات، أو حول الموضوع بصفة عامة.

رسم بياني يوضح التوزيع اليومي لعدد إجابات المبحوثين من تاريخ 14 فيفري إلى 19 ماي 2017.

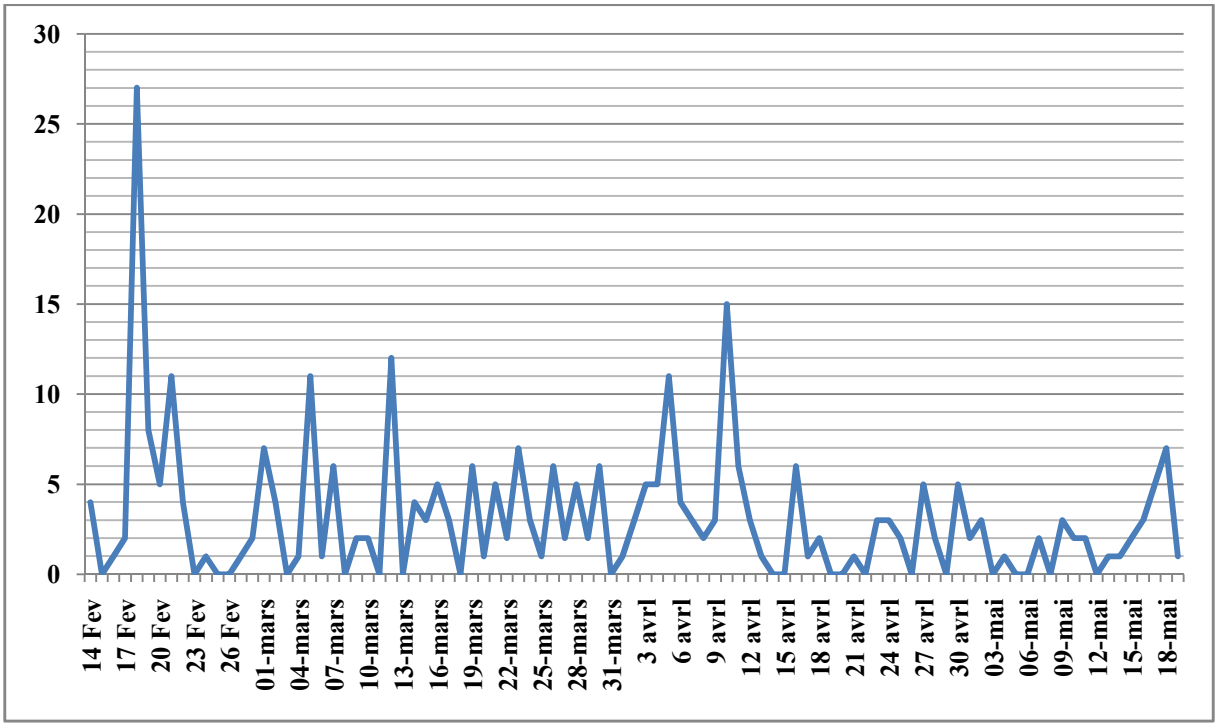

2/ الإستبيــان الالكترونــي:

بدأ استخدام الاستبيان الالكتروني (Electronic questionnaire) مع تطور التكنولوجي الذي عرفته المجتمعات، باعتباره تقنية منهجية استعانت بالتكنولوجيا (شبكة الويب)، كونه يحتوي على الكثير من الميزات التي تسهل عملية جمع المعلومات من أفراد عينة البحث.

وقد استعملته الحكومة الكندية في الدراسات الاستقصائية خاصة سنة 2002 و2007، لما توفره من تكاليف منخفضة، "وفي عام 2010، تم وضع مشروع مشترك جديد لتنفيذ الاستبيان الإلكتروني كنموذج أساسي لجمع ما يزيد عن 160 دراسة استقصائية عن الأعمال والمسوح المنزلية. باعتباره جزء لا يتجزأ من مشروع استخدام الاستبيان الإلكتروني للشركات، الذي سيسمح بإتباع منهج معياري لتنمية الاستراتيجيات وجمع البيانات. كما يُتوقع أن يسفر استخدامه كحل موحد للشركات (كأداة وطريقة مشتركة) إلى تحقيق الكفاءة وزيادة خفض تكاليف جمع البيانات"[1]. حيث أصبحت الكثير من الهيئات الحكومية والشركات العالمية، والدراسات الأكاديمية تعتمد على الاستبيان الالكتروني ربحا للوقت والمال، وما سهل العملية هو التطور التكنولوجي الكبير.

بالإضافة إلى فوائد الاستمارة الالكترونية سرعة وسهولة تعبئة الاستبيان، والحصول على النتائج وتكلفة أقل. فهناك العديد من المميزات الأخرى التي يتحصل عليها الباحث عند استعمال هذه التقنية المرتبطة بالتكنولوجيا من أهمها: "إمكانية تحليلية أكبر ورسوم توضيحية وجداول للتحليل، التصدير بتنسيق عدد من البرامج"[2]، ولكن أي طريقة بحثية جديدة لها سلبياتها الخاصة إذا ارتبطت بالتكنولوجيا الحديثة، من بينها المشاكل التقنية التي يمكن أن يتلقاها الباحث في شبكة الويب، وهناك مشكل أخر وهو ثقة المبحوث، الذي كثيرا ما يتخوف من تسرب المعلومات الخاصة به وما مدى سريتها.

---

[1] - Milana Karaganis and Marc St-Denis, Electronic Questionnaire Collection at Statistics Canada, Seminar on New Frontiers for Statistical Data Collection, Geneva- Switzerland, 31 October-2 November 2012. p 1.

[2]- عبد الرحمن حريري، الاستبيانات الالكترونية، 2009/04/23. تصفح الموقع: 2018/05/20.
الموقع الالكتروني: https://educad.me/34/

3/ عرض وتحليـل الجـداول:

المتغيرات الاسميـة:

الجدول رقم 01: يبين متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	221	% 73,7
أنثى	79	% 26,3
المجموع	**300**	**% 100**

تتكون عينة البحث من 300 مدرس جامعي، موزعين على غالبية الجامعات الجزائرية بطريقة عشوائية، وبمجموعة من التخصصات المختلفة، من علوم اجتماعية وإنسانية والعلوم التقنية، ومختلف العلوم والتخصصات أخرى.

الملاحظ في الجدول أن عينة البحث المعتمدة تتكون 221 مدرس جامعي، بنسبة مئوية تقدر بـ 73,7%، مقارنة بعدد المدرسات الجامعيات الذي وصل إلى 79 أستاذة، بنسبة مئوية تقدر بـ 26,3%. هذا التفاوت الموجود بين عدد الأساتذة والأستاذات الجامعيات، يرجع سببه إلى مجتمع البحث الأصلي، فقد اعتمدت في جمع المعطيات على ملف خاص من وزارة التعليم العالي، يحتوي على جميع المخابر البحثية وفرق البحث والأساتذة الباحثين في الجزائر. وركزت في بحثي على الأساتذة الباحثين، حيث توفرت لدى جميع المعلومات عنهم، سواء الجامعة التي يدرسون فيها والتخصص الذي يبحثون فيه، ومواقعهم الالكترونية (E-mail) هذا ما سهل عملية التواصل معهم. إن الأساتذة الباحثين الموجودين في الملف الذي يعتبر المجتمع الأصلي للبحث، الملاحظ فيه أيضا أن عدد الأساتذة أكبر من الأستاذات، وهذا ما يرجع التفاوت بين الجنسين.

الجدول رقم 02: يبين متغير السن:

السن	التكرار	النسبة
[35-25]	71	% 23,7
[46-36]	70	% 23,3
[46 فما فوق[	159	% 53
المجموع	**300**	**% 100**

نلاحظ في الجدول أن متغير السن متقارب، بين الفئة العمرية المحددة بين سن [35-25] و[36-46] بنسبة مئوية تقدر بـ 23,7% و23,3% على التوالي، وهي على العموم تمثل فئة الشباب. لكن هذا لا يعني أن الفئة العمرية الأولى هي الأصغر مقارنة بالفئة العمرية الثالثة، التي تمثل نسبتها بـ 53% "46 فما فوق" بتكرار يصل إلى 159 مدرس، إنما هذا راجع إلى أن عينة البحث تتكون من الأساتذة الباحثين، هم إما مدراء مخابر أو رؤساء فرق بحث، وهم في الغالب دكاترة يتمتعون بالخبرة ومنهم مدرسون يتمتعون بدرجة الأستاذية. وهذا يدل على أن غالبية أساتذة عينة البحث يفوق سنهم 46 سنة.

بصفة عامة يعتبر سن المبحوثين ذو قيمة كبيرة، لاحتوائه على خبرة مهنية وبحثية وحياتية، تسمح له بامتلاك قدرة على معرفة كل التحولات والتغيرات، التي تحدث في المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية وثقافية، التي تعطيه القدرة على تحليلها وربط أحداثها الزمانية والمكانية. باعتبار الأستاذ الجامعي من النخبة العلمية، يكون تحليله بأهمية خبرته التي اكتسبها مع مرور الوقت. كما يلعب التخصص الذي يدرسه الأستاذ أهمية كبرى في تحليل المواضيع المختلفة على اعتبار أن عينة البحث تحتوي على المدرسين الجامعيين بتخصصات مختلفة وفي جميع الميادين (علوم سياسية، علم الاجتماع، فلسفة، أدب، لغات، رياضيات، فيزياء،...).

الجدول رقم 03: يبين متغير الحالة الاجتماعية.

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	52	% 17,3
متزوج (ة)	243	% 81
مطلق (ة)	3	% 1
أرمل (ة)	2	% 0,7
المجموع	**300**	**% 100**

ويمكن أن نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الحالة الاجتماعية للمدرسين الجامعيين، بين الحالة الأولى "أعزب" التي تقدر بـ 17,3%، حيث تعتبر منخفضة مقارنة بالمدرسين المتزوجين (243 مدرسا) بنسبة 81%، ويمكن إرجاع ذلك إلى سن عينة البحث خاصة بين فئتي (35-46) و(46 فما فوق)، بنسبة تقدر بـ 76,3% غالبيتهم متزوجين، الموضحة في الجدول رقم 02، أما حالة الطلاق تمثل 1% وحالة أرمل تمثل 0,7% وهي نسب ضعيفة جدا بالمقارنة مع النسب الأخرى.

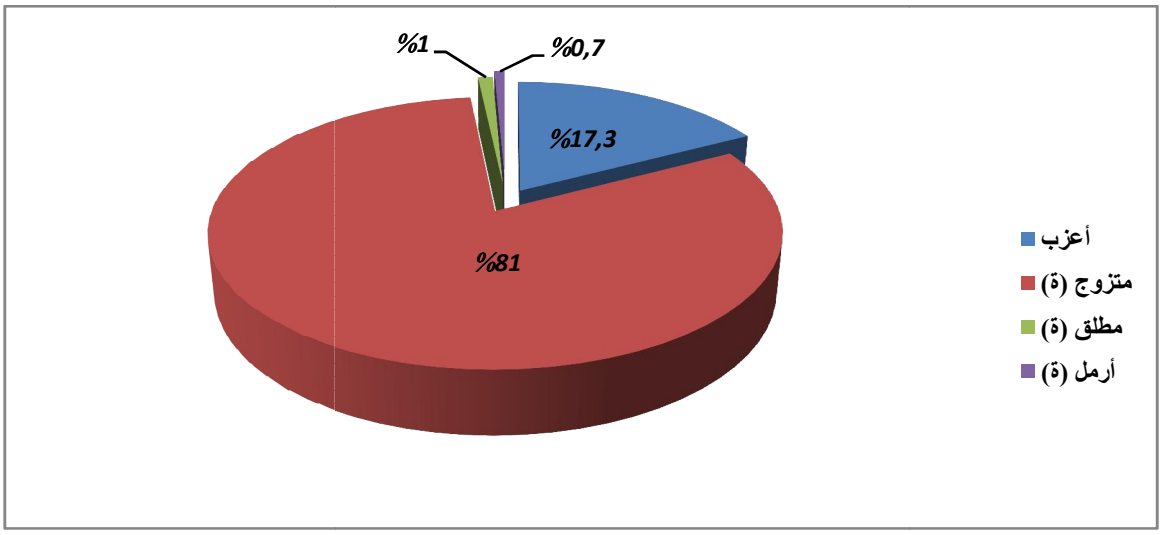

رسم بياني يوضح الحالة الاجتماعية للأساتذة الجامعيين

الجدول رقم 04: يبين متغير مكان الإقامة.

الإجابة	التكرار	النسبة
منزل خاص	173	% 57,7
مع العائلة	88	% 29,3
كراء	39	% 13
المجموع	**300**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن 173 مدرسا جامعيا من عينة البحث، لديهم منزل مستقل سواء ملكية خاصة أو سكن وظيفي بنسبة 57,7%. و88 أستاذ يقيمون مع العائلة بنسبة 29,3%، كما أن 13% منهم يعتمدون على الكراء، وذلك راجع للوضعية السيئة التي يعيشها الأستاذ الجامعي، والتي بدورها قد تنعكس سلبا على مردوده المهني وعلى حياته الشخصية.

توضح هذه النسب وضعية المدرس الجامعي الجزائري، التي تستوجب تدخل الوزارة المعنية لتحسين أوضاعهم المعيشية، وتوفير السكن الوظيفي باعتباره حق يضمنه القانون، إضافة إلى الراتب الضعيف الذي لا يلبي أبسط حاجياته الضرورية، خاصة الأستاذ المبتدئ الذي توظف على أساس شهادة الماجستير.

مشكل السكن أصبح مسألة تأرق المدرس الجامعي الجزائري، خاصة في الجامعات الواقعة شمال البلاد خاصة في المدن الكبر، مثل جامعات الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. فرغم أننا نتكلم على فئة معينة في المجتمع، هي نخبته المثقفة وصورته الأكاديمية وكيانه الفكري، رغم ذلك مزال هذا المشكل ومنذ سنوات يسير في أروقة المثقف وفكره. مما أثر سلبا على دوره ومهمته سواء في نقد السلطة أو في نشاطه الأكاديمي، وضعية صعبة جعلت الكثير من المدرسين المثقفين يفضلون الهجرة كحل آخر من اجل تحسين أوضاعهم المعيشية والعلمية.

الجدول رقم 05: يبين متغير المستوى الجامعي (الشهادة).

المستوى الجامعي	التكرار	النسبة
ماجستير	39	% 13
دكتوراه	261	% 87
المجموع	**300**	**% 100**

من خلال النسب الموجودة في الجدول نلاحظ أن، نسبة المدرسين الحاصلين على شهادة الماجستير لا تتعدى 13%، وهي نسبة ضعيفة مقارنـــة بنسبـة المدرسين الحاصلين على شهادة الدكتوراه المقدرة بـ 87%. هذه النسب راجعة إلى مجتمع البحث الذي اعتمد عليه كما وضح سالفا، بأن أساتذة العينة هم مدراء مخابر ورؤساء فرق بحث، يجب أن تتوفر فيهم شروط معينة كطبيعة الشهادة والدرجة العلمية، بالإضافة إلى أساتذة باحثين، ولهذا نجد أن غالبية أفراد العينة يحملون شهادة الدكتوراه. كما أن عدد حاملي الشهادات العليا في الجزائر أصبح في تزايد ملحوظ، مما دفعهم في الكثير من الأحيان للاحتجاج أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل توظيفهم بطريقة مباشرة.

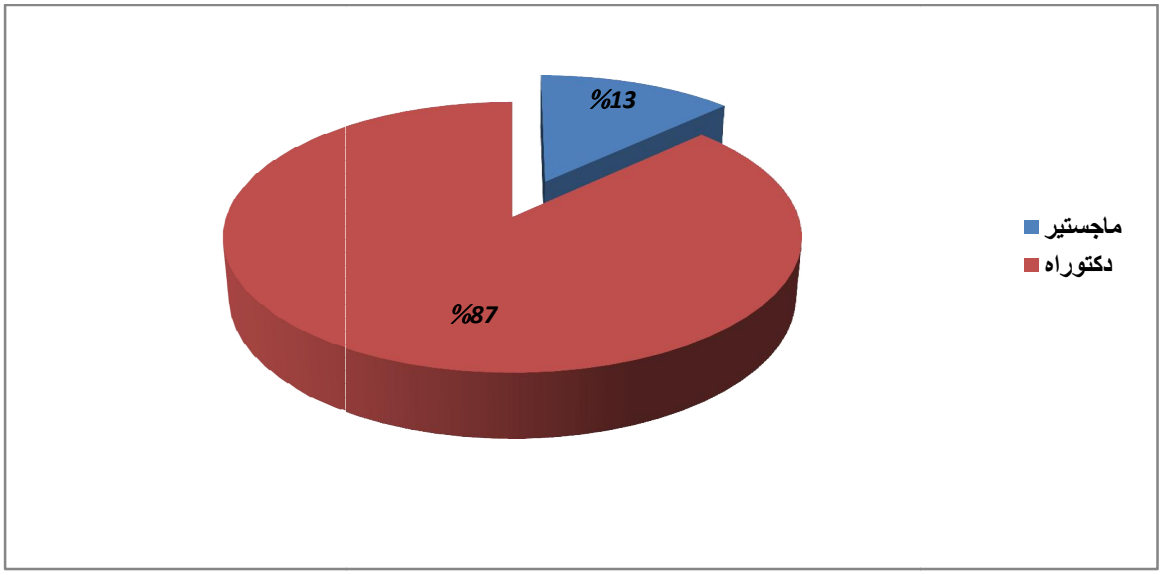

رسم بياني يوضح متغير المستوى الجامعي

الجدول رقم 06: يبين متغير التخصص المدروس.

التخصص	التكرار	النسبة
العلوم الاجتماعية والإنسانية	147	% 58
العلوم	63	% 21
العلوم التقنية	63	% 21
المجموع	**300**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن تخصص غالبية المدرسين الجامعيين هو العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة 58%، أما تخصص العلوم (الطبيعة والطب...) فيمثل 21% وهي نفس النسبة لتخصص العلوم التقنية.

ويعود سبب هذا التوزيع إلى أن الأساتذة الذين يُدَرسون في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، هم الأكثر استجابة وتفاعلا مع الاستمارات الالكترونية، حيث كانت إجاباتهم أكثر تحليلا وعمقا وذات قيمة، إلا بعض الاستمارات التي كانت إجاباتها عادية ربما لحساسية بعض الأسئلة التي حاول المبحوثين عدم الإجابة عنها. رغم أن بعض المبحوثين رفضوا الإجابة وحجتهم أنهم ليس لديهم أي ميول ولا علاقة بالمجال السياسي، مع العلم أنهم مختصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في المقابل تجاوب الكثير من المدرسين المختصين في المجال العلمي مع أسئلة الاستبيان وكانت إجاباتهم تدل على مدى تتبعهم للأحداث السياسية وإلمامهم بها. وهذا ما يوضح أن الخلفية العلمية المبنية التخصصات المدروسة للأساتذة الجامعيين، ليس لها أي علاقة بقدرتهم على تحليل الوضع السياسي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ورغم الاعتماد على عينة تشكل مجموعة من المدرسين الموزعين على غالبية الجامعات الجزائرية. إلا أن التقرير الأخير المتمثل في **تصنيف شانغهاي الأكاديمي**

للجامعات[1]، في سنته الخامسة عشر على التوالي، نجد أنه لا توجد أي جامعة جزائرية في قائمته الخمسمائة، وعليه يمكن القول: لماذا هذا التراجع الرهيب للجامعة الجزائرية؟، هل المشكل في تكوين المدرس الجامعي وكفاءته؟، أم أن المشكل أعمق من هذا، حتى يستوجب إعادة النظر في طبيعة وهوية الجامعة والمدرس الجامعي الجزائري، حتى نشهد جامعة قوية بمدرسيها وإنتاجها المعرفي لتطوير المجتمع.

الجدول رقم 07: يبين الانتماء الحزبي السياسي.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	36	% 12
لا	263	% 87,7
بدون إجابة	1	% 0,3
المجموع	**300**	**% 100**

نلاحظ أن غالبية الأساتذة الجامعيين ليس لديهم انتماء حزبي، بنسبة 87,7%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع أساتذة لديهم انتماء حزبي بنسبة 12%، هي نسبة منخفضة توضح العلاقة الهشة بين الأستاذ والعمل الحزبي السياسي، وتعطينا صورة عن مسألة المثقف الجزائري والعمل السياسي. ولدينا حالة واحدة من العينة فضلت عدم الإجابة بنسبة 0,3%.

والسبب حسب تصريح عينة البحث الذين أجابوا على السؤال المفتوح "لماذا"، فقد قسمت إلى أربع أسباب: السبب الأول هو أن غالبيتهم قالوا أنهم غير مهتمين ولا يثقون في السياسة ولا العمل السياسي، سواء لفساده أو عدم القدرة في الربط بين التدريس والسياسة. أما السبب الثاني فهو خدمة الأحزاب السياسية لمصالحها، وذلك بعد دخول المال الفاسد في

[1] -Shanghai Ranking's Global Ranking of Academic Subjects 2017, Academic Ranking of World Universities, World Top 500 Universities. www.shanghairanking.com

السياسة خاصة في الاستحقاقات الأخيرة. السبب الثالث هو عدم وجود أهداف واضحة ولا برامج قيمة، بل هي مجرد شعارات رنانة، تُستعمل لجذب ناخبين لا يهمهم محتوى البرامج، كما انه لا يوجد ديمقراطية داخل الحزب، فهناك من هم متمسكون برئاسة الحزب لمدة 20 سنة مثل حزب العمال. أما السبب الرابع فهو يتمثل في تبعية الأحزاب السياسية للسلطة، باعتبار المعارضة تبقى شكلية فقط، وان السلطة والحياة السياسية لا تشجع انضمام النخبة المثقفة في الأحزاب السياسية.

جدول رقم 08: يبين مدى مشاركة الأستاذ الجامعي في الانتخابات.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	116	% 38.7
لا	115	% 38,3
أحيانا	65	% 21.7
بدون إجابة	4	% 1.3
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول مدى مشاركة المدرس الجامعي في الانتخابات، حيث أن نسبة المشاركين والممتنعين عن الإدلاء بأصواتهم جاءت متساوية وتقدر بـ 38% وهي النسبة الأكبر. أما الفئة التي قالت "أحيانا" نسبتها 21,7%، إضافة إلى نسبة 1,3% من عينة البحث فضلوا عدم الإجابة ويقدر عددهم بأربع أساتذة فقط.

أما أسباب المشاركة والعزوف في العملية الانتخابية، اختلفت حسب إجابة عينة البحث. بالنسبة للمشاركين في الانتخابات يرون أنه واجب وطني وحق يجب استعماله وأصواتهم قيمة لا يجب تركها للتلاعب بها، وهي شكل من أشكال التعبير عن الرأي أو الانتماء

الحزبي، وبعضهم فضل المشاركة عن العزوف حتى لا يكون ناخبا سلبيا، وهناك من فضل الانتخابات المحلية على الرئاسية.

الأساتذة الذين فضلوا العزوف ارجعوا سببه إلى عدم وجود شفافية، وتزوير واضح في العملية الانتخابية وفساد سياسي كبير بسبب المال، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية وعدم القناعة ببرامجهم التي تَخْلوا من أهداف مستقبلية تخدم الفرد والمجتمع، وبعضهم أرجع السبب لعدم امتلاك بطاقة الناخب.

إشكالية المثقف في الجزائر تعدت المسائل المتداولة التي عهِدْناها في الكثير من المناسبات، خاصة الثقافية والاجتماعية، بل وجب الانتقال إلى الدور السياسي، الذي يعتبر العصب الحساس في مرحلة تَعرف فيها الجزائر الكثير من التحولات الداخلية والخارجية، تتمثل خطورتها في تهديد امن المجتمع. يظهر دور المدرس الجامعي باعتباره مثقفا، سواء كان دورا ايجابيا أو سلبيا، لأن المثقف هو لبنة أساسية من لبنات بناء الديمقراطية، ولن تتحقق إلا إذا دافع المثقف عن مسألة التداول على السلطة، وحرية التعبير التي صارت حلما قيدته القوانين وأصبحت عرفا مقدسا.

ولأن المثقف مسئول عن التقصير وذلك اعتزال مهنته، لهذا يجب طرح الكثير من الأسئلة "فأين المثقف والمفكر الذي يشرح لنا وللأجيال المقبلة واقعَ الجزائر، وينخرط في جرد منجزات السلطة وإخفاقاتها من دون وجل من سوطها، وأين الأصوات التي تشرح، بموضوعية فكرية، أزمة غرداية ووضع الأمازيغ وفكرة تداول السلطة، ولماذا تُشكل مجالسنا البلدية بهذا الشكل وبهؤلاء الأشخاص؟، وكيف يعرف المواطن حقه وواجبه الاقتصادي...؟، أين الجامعة الجزائرية من تنشئة المثقفين وتخريجهم إلى جانب المتعلمين؟، ولماذا لا نجد في الإعلام إلا متابعات سطحية لا تقوى قطعا على حمل انطلاقة قوية للحياة الفكرية والثقافية في البلاد؟"[1]. لا يجب أن نقول للمثقف حاول مجارات السلطة، بل حارب من أجل إظهار الحقيقة وتفتيت القضايا السياسية تحليلا ونقدا، ودفاعا عن الحرية للوصول إلى الديمقراطية، وأقل ما يجب فعله هو المشاركة السياسية بشتى أشكالها.

[1]- آمال عراب، في مسألة المثقف الجزائري، الجديد العربي، الدوحة، 3 أكتوبر 2017.
الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/10/2/

جدول رقم 09: يبين أن صناعة القرار السياسي في الجزائر قرار تشاركي.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	41	% 13,7
لا	250	% 83,3
بدون إجابة	9	% 3
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول أن الغالبية القصوى من المدرسين الجامعيين، يرون أن صناعة القرار السياسي في الجزائر غير تشاركية بنسبة تقدر بـ 83,3%، وبنسبة ضعيفة تقدر بـ 13,7% يرون عكس الرؤيا الأولى، وهناك بعض الأساتذة الجامعيين لم يجيبوا على هذا السؤال واختاروا الحياد بنسبة 3%.

أما الأسباب فكانت حسب المدرسين كثيرة ومتعددة، ومن أهمها الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وهي مضمونة دستورا. كما أن ثقافة الحزب الواحد مازالت موجودة رغم التعددية الحزبية، مما أقصى الأحزاب المعارضة التي تعتبر طرفا فاعلا في عملية القرار السياسي. لا توجد أي إرادة سياسية للوصول إلى التشاركية في صنع القرار ودليل ذلك أن كل القرارات المهمة تتم في هرم السلطة، وهي دليل على عدم الوصول إلى الديمقراطية والموجود هو شعارات فقط (غياب الديمقراطية يعني غياب التشاركية). كما أن كل البرامج التنموية الصادرة عن جميع الحكومات هي برامج رئيس الجمهورية، أي انه لا توجد تشاركية في إيجاد الحلول وتطوير المجتمع، وغالبية هذه البرامج فاشلة بسبب عدم تنوع الأفكار ووجهات النظر والإبداع، كلها سياسات فاشلة لم تُخرج المجتمع من الأزمات المتتالية. ضعف مؤسسات الدولة مثل البرلمان بغرفتيه والمجلس الدستوري في اتخاذ

قرارات سياسية واجتماعية بناءة يعبر عن تسلط النظام الحاكم، كما يعتبر تغييب المواطن والكفاءات للمشاركة في صناعة القرار السياسي دليلا كبيرا على غياب التشاركية.

وأخيرا الوزن الحاسم الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية في عملية صناعة القرار، قوة ونفوذا ورثته منذ الاستقلال وزادت قوتها بعد تدخلها لحل الأزمة الأمنية سنوات التسعينات (العشرية السوداء)، رغم أن النظام السياسي ينفي تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية عامة. أما فئة القليلة من المدرسين الذين يرون انه يوجد تشاركية في صناعة القرار السياسي، يرجعون السبب في حساسية هذه القرارات ولا يجب أن يختص بها غير قلة قليلة في النظام السياسي.

تشاركية القرار السياسي في الجزائر من أكبر الإشكاليات المطروحة في الساحة السياسية، وكثيرا ما أقصت السلطة هيئات ومنظمات وأحزاب سياسية عن الفعل التشاركي، في قضايا مصيرية تهم الوطن والمجتمع في ماضيه وحاضره ومستقبله. حتى فئة المثقفين بشتى تنوعاتهم العلمية والإيديولوجية لا يستشيرهم النظام الحاكم خاصة في بعض القضايا التي تعتبر تخصصهم الذي يبدعون فيه. كما قامت السلطة بتحييد المواطن في بعض القضايا الحساسة، التي كانت من المفروض إشراكه عن طريق استفتاء شعبي، لان إشراك المواطن في قضايا مصيرية يُنتج لنا مواطنا واعيا بمستقبله.

ثقافة الصمت واللاتشاركية التي اعتمدتها السلطة في الكثير من القرارات، أقصت الكثير من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والأكاديميين حتى أصبحت عرفا سياسيا يحرم المساس به. وهذا ما قاله ناصر جابي أنه "نظام لم يتخلص، منذ نصف قرن بعد الاستقلال، من ثقافة السرية التي ورثها عن مرحلة الثورة، التي عاشت في ظلها نخبه السياسية الحاكمة جزئيا حتى الآن. نخب استطاعت أن تعيد إنتاج هذه الثقافة داخل المؤسسات التي سيطرت عليها لوقت طويل ولغاية ما بعد الاستقلال بعقود"[1]. يعيش النظام السياسي في حالة اختلاف مع نفسه، على أننا نعيش في بلد ديمقراطي ويدعوا إلى الدولة الوطنية والكثير من الشعارات الرنانة، وفي نفس الوقت يتخذ قرارات سياسية من طرف واحد وإقصاء الفاعلين الآخرين.

[1]- ناصر جابي، كيف يُتخذ القرار السياسي في الجزائر؟، القدس العربي، 10 جويلية 2017. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/03. الموقع الالكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=751129

الجدول رقم 10: يبين طبيعة نظام الحكم في الجزائر.

الإجابة	التكرار	النسبة
رئاسي	178	% 59,3
شبه رئاسي	113	% 37,7
برلماني	9	% 3
المجموع	**300**	**% 100**

يختلف نظام الحكم من بلد إلى آخر بين رئاسي وشبه رئاسي وبرلماني، وهذا الاختلاف تحدده مجموعة من المتغيرات والتحولات السياسية مع مرور الزمن. من خلال نتائج الموجودة في الجدول نلاحظ أن 59,3% من أفراد العينة يؤكدون على أن نظام الحكم في الجزائر رئاسي، وهي أعلى نسبة مقارنة مع من يقولون أنه شبه رئاسي بنسبة تقدر بـ 37,7% أما من اعتبروه برلمانيا لم تتعدى نسبتهم 3% وهي ادني نسبة.

هذا الاختلاف الموجود عند بعض المدرسين الجامعيين، حول طبيعة نظام الحكم في الجزائر، يظهر لنا مدى اختلاف آراء المثقف الأكاديمي ودرجة استيعابه لما يدور من حوله من تحولات سياسية واجتماعية، وما مدى اطلاعه ومتابعته حول ما يدور في أروقة النظام السياسي بشكل عام. في فترة زمنية بدأت بعض الجماعات الاجتماعية والشخصيات النافذة تنادي بتطبيق المادة 102 من الدستور، بسبب الحالة الصحية للرئيس.

كما تعتبر صلاحيات الرئيس اكبر دليل على طبيعة نظام الحكم، وهذا مضمون قانونا ودستورا، بالإضافة إلى دور البرلمان في الحياة السياسية رغم أن غالبية أعضاءه من حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر الذراع الأيمن للسلطة، إلا أن ووزنه مع المؤسسات الكبرى للنظام كالرئاسة جد ضعيف، رغم أن رئيس المجلس الشعبي الوطني هو الرجل الثالث في الدولة ونوابه يمثلون الشعب أما رئيس مجلس الأمة هو الرجل الثاني في الدولة.

الجدول رقم 11: يبين مدى ترك النظام السياسي حيزا لممارسة الحريات.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	102	% 34
لا	192	% 64
بدون إجابة	6	% 2
المجموع	**300**	**%100**

يوضح الجدول رأي المدرسين الجامعيين حول مسألة العلاقة الموجودة بين النظام السياسي وممارسة الحريات. نجد أن 64% من الأساتذة يرون أن النظام لم يترك حيزا ومجالا كبيرا للممارسة الحريات، وبنسبة اقل تقدر بـ 34% يرون عكس ذلك، كما امتنع بعض المدرسين الجامعيين عن الإجابة بنسبة 2%.

أما الفئة التي أجابت بـ "لا" فقد أرجعتها إلى الأسباب التالية: أن النظام يمنع كل حراك نقابي وحزبي ومجتمعي، عن طريق سياسة التضييق على كل الممارسات السياسية باستعمال العنف أو المراوغة وربح الوقت (مشاورات). عدم احترام حقوق الإنسان بسبب المتابعات القضائية لرجال سياسيين وإعلاميين ومثقفين، كل هذا يدل على أنه نظام قمعي يستخدم المقاربة الأمنية، بالإضافة إلى غياب فضاء للتعبير وسيطرة النظام على المجال الفكري والصحافي والجمعوي، إذا هو نظام أحادي (الحزب الواحد) في تفكيره وقراراته السياسية.

إن رفع حالة الطوارئ الذي أقرته الجزائر بتاريخ 24 فيفري 2011، استجابة للاحتجاجات الشعبية التي دعت إلى رفعها[1]. لا يمثل الحقيقة في ممارسة الحريات المتمثلة في ممارسة التظاهر وحرية الرأي والتعبير، إذا تبقى الحريات محدودة جدا وفي إطار مغلق

[1]- تقرير: خدعة رفع حالة الطوارئ في الجزائر، 24 فبراير 2012. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/09.
الموقع الالكتروني: http://www.euromedrights.org

وتضييق مستمر، رغم أن الدستور الجزائري يضمن حرية ممارستها في إطار ما يسمح به القانون.

الجدول رقم 12: يبين مدى حرية وسائل الإعلام في كتابة ونقل الأخبار خاصة السياسية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	70	% 23,3
لا	104	% 34,7
أحيانا	126	% 42
المجموع	**300**	**% 100**

رأي الأستاذ الجامعي حول مسألة حرية وسائل الإعلام في كتابة ونقل الأخبار خاصة السياسية، يختلف من أستاذ إلى آخر وهذا ما يوضحه الجدول، فنسبة الأساتذة الذين يقولون هناك حرية تمثل 23,3%، أما من يلاحظون عكس ذلك فتمثل نسبتهم بـ 34,7%. إلا أن النسبة الأكبر فكانت عند الأساتذة قالوا "أحيانا" بنسبة 42%.

تبقى إشكالية حرية وسائل الإعلام في نقل الحقيقة مسألة جد معقدة، تنقلنا إلى حقيقة العلاقة الموجودة بين النظام ووسائل الإعلام باختلافها، باعتبارها السلطة الرابعة وما تتمتع به من وزن داخل المجتمع، سواء نقل الحقيقة من أخبار اجتماعية وسياسية وثقافية يمكنها أن تصنع أزمة في مجتمع يعيش في وسط غير متزن، أو من خلال ما يكتبه المثقف في صفحات الجرائد وما يقوله في حصص التلفزيونية، نقدا للسلطة والمجتمع لإظهار الحقيقة.

لكن السلطة انتهجت سياسة جعلت وسائل الإعلام تابعة لها أو محايدة، وتركت لها بعض الحرية المصطنعة في إطار حرية التعبير. وللضغط عليها تتحكم في عملية توزيع الإشهار باعتباره المصدر الرئيسي لكل وسائل الإعلام، وكثيرا ما نسمع دخول مؤسسات إعلامية إلى أروقة العدالة بسبب الإفلاس وأسباب أخرى، مثل جريدة الخبر عندما حاول

شرائها رجل الأعمال "يسعد ربراب". وهذا يوضح أن النظام السياسي لا يترك وسائل الإعلام إلا في الأشخاص الذين يثق فيهم.

الجدول رقم 13: يبين مدى عمل الأحزاب السياسية في جو تسوده الحرية والديمقراطية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	92	% 30,7
لا	200	% 66,7
بدون إجابة	8	% 2,6
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول النسب المتباينة حول رأي المدرسين الجامعيين لمسألة عمل الأحزاب السياسية في جو تسوده الحرية والديمقراطية، وجاءت النسب كالآتي: 66,7% يرون أنه لا يوجد حرية ولا ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، وبنسبة أقل تقدر بـ 30,7% يرون عكس ذلك وأنه يوجد جو مناسب لعمل الأحزاب السياسية في ظروف جيدة، في حين امتنع 2,6% عن الإجابة.

وسبب ذلك حسب عينة البحث أن السلطة تتبع سياسة التضييق على نشاط الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة منها، وذلك في تجمعاتها ولقاءاتها وعدم الترخيص لها لمزاولة أعمالها وبرامجها خاصة في فترات الانتخابات. كما تعتمد السلطة على عملية التزوير لإقصاء بعض الأحزاب والشخصيات غير المرغوب فيها، أو لاعتبارهم منافسين يمتلكون بعض الشعبية، وهو دليل على غياب ممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى ولاء غالبية الأحزاب السياسية للنظام السياسي. أما المدرسين الذين يرون أنه يوجد حرية وديمقراطية فهم يبررون ذلك بوجود حيز معتبر من الحريات التي يضمنها القانون، مما يسمح للأحزاب

السياسية بممارسة حقها السياسي والإعلامي، والتواصل مع المواطن وتنظيم لقاءات وتجمعات في مختلف ربوع الوطن.

كما جاء في نص المادة 53 (الجديدة) من الدستور (المعدل)، "أن تستفيد الأحزاب السياسية المعتمدة، ودون أي تمييز، في ظل احترام أحكام المادة 52 أعلاه، من الحقوق التالية على الخصوص – حرية الرأي والتعبير والاجتماع"[1]، إلا أن الواقع يفرض أجندة السلطة، وذلك من خلال الصعوبات التي تجدها بعض الأحزاب المعارضة في فترة الانتخابات، سواء من حيث صعوبة توفير فضاء عام للتواصل مع المواطن من أجل شرح برنامجها وأهدافها، أو من خلال ضعف التغطية الإعلامية بسبب التضييق الذي تمارسه السلطة على وسائل الإعلام، وهذا الأمر تستنكره الأحزاب السياسية المعارضة في كل استحقاق انتخابي.

[1]- الدستور الجزائري، الفصل الرابع، الحقوق والحريات، المادة 53، مارس 2016، ص 7.

الجدول رقم 14: يبين مدى علاقة الأحزاب المعارضة مع السلطة.

الإجابة	التكرار	النسبة
جيدة	82	% 27,3
متوسطة	116	% 28,7
سيئة	102	% 34
المجموع	**300**	**% 100**

نلاحظ في الجدول أن 27,3% من المدرسين الجامعيين يرون أن علاقة الأحزاب المعارضة للسلطة جيد، وذهب آخرون إلى أنها متوسطة بنسبة 28,7%. أما النسبة الأكبر هي 34% ممن يعتقدون أنها علاقة سيئة.

نسبة انتماء أساتذة عينة البحث في الأحزاب السياسية التي تمثل 12% (جدول رقم (7) سبعة)، تعطينا نظرة عامة بين المدرس والحزب السياسي، كعملية تفاعلية بين النخبة المثقفة والعمل السياسي، وهذا يوضح أن المدرس مازال بعيدا عن دوره السياسي. لان الكثير منهم لا يعرف طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة في الجزائر.

كثيرا ما نلاحظ الصراع بين الأحزاب التي تمثل المعارضة والسلطة، في الحقيقة هو صراع تمثيلي مبني على المصالح والبقاء. أولا يجب البحث عن الدور الحقيقي لهذه الأحزاب داخل المجتمع، فنجدها غائبة عن أهم الأحداث السياسية والاجتماعية، إلا في الاستحقاقات الانتخابات لدعم جهة معينة وللحصول على حقوقها المادية وضمان بعض المقاعد في البرلمان ومناصب في الحكومة. إذا لا وجود للأحزاب السياسية المعارضة (جسد بلا روح) لأن جميعهم يسير في نفس منهج النظام، من اجل الاستمرارية وهي استمرارية بقاء المصالح. في ظل دخول طرف ثالث للعبة السياسية فارضا نفسه بقوة المال (المال الفاسد)، وهم رجال الأعمال والطبقة الثرية من اجل تحقيق مصالحهم، وذلك تحقق بسهولة

بعدما تغاضت السلطة على دخولهم بطريقة فاسدة، هي في المقابل تتغاضى عن الفساد السياسي.

الجدول رقم 15: يبين مدى شفافية الانتخابات في الجزائر.

الإجابة	التكرار	النسبة
شفافة	62	% 20,7
مزورة	209	% 69,7
بدون إجابة	29	% 9,6
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول رأي المدرسين الجامعيين حول شفافية الانتخابات في الجزائر، حيث يرى غالبيتهم أنها مزورة بنسبة 69,7%، وبنسبة اقل تقدر بـ 20,7% يرون أنها شفافة، كما أن بعض المدرسين لم يجيبوا عن السؤال بنسبة 9,6%.

يرى المدرسون الجامعيون أن سبب التزوير يعود إلى عدة أسباب، من بينها أن ظاهرة التزوير عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك يعود إلى الإيمان الدائم للنظام بضرورة الوصاية على الشعب، وكل ذلك من أجل التمسك بالسلطة في يد قلة من الأشخاص تحت شعار الشرعية الثورية. وتعتمد السلطة عملية التزوير في الاستحقاقات الانتخابية خاصة الرئاسية لما لها من وزن في الحفاظ على المكاسب والاستمرارية، أما الانتخابات المحلية والتشريعية هي الأخرى تعرف ظاهرة التزوير خاصة بعد دخول المال الفاسد، ما نتج عنه انخفاض في نسبة المشاركة في الانتخابات وهي ظاهرة تخيف السلطة. كما أن النظام هو الذي يتحكم في إدارة الانتخابات، رغم إنشاء هيئة جديدة لمراقبة الانتخابات برئاسة السيد ع. **دربال**. وكذلك عدم إنشاء نظام انتخابي متطور مثل بطاقة الانتخاب البيومترية أو البصمة،

لأن النظام ليست لديه إرادة سياسية للتداول على السلطة. رغم أن القانون الجزائري يمنع التزوير وهذا ما تنص عليه **المادة 218** [1] التي تعاقب كل شكل من أشكال التزوير.

الجدول رقم 16: يبين مدى إمكانية المدرس الجامعي على المشاركة في عملية التغيير السياسي والاجتماعي عن طريق الكتابة والنقد.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	161	% 53,7
لا	135	% 45
بدون إجابة	4	% 1,3
المجموع	**300**	**% 100**

تعتقد عينة البحث أنه يمكن للمدرس الجامعي المشاركة في عملية التغيير السياسي والاجتماعي عن طريق الكتابة والنقد بنسبة تقدر بـ 53,7%، وبنسبة اقل تقدر بـ 45% يرون عكس ذلك بأن المدرس لا يستطيع المشاركة في عملية التغيير. ونسبة 1,3% امتنعوا.

حسب المدرسين الجامعين انه يجب دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية بأسلوب ناقد وموضوعي، وتسليم نتائج الدراسات للمؤسسات الفاعلة في المجال السياسي من جهة، وبالكتابة في منابر مختلفة من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي في الإعلام المكتوب وكذلك في الكتب، وبالمشاركة في الحوارات التي تدار حول المواضيع الاجتماعية والسياسية، وبتقديم المحتوى الأكاديمي برؤية ناقدة وبإسقاطها على الواقع. ومن الواجب على المدرس الجامعي المشاركة في العملية السياسية عن طريق الترشح للوصول إلى السلطة، لان الكتابة والنقد وحدها لا تكفي، يجب على المدرس أن يفرض وجوده في الأحزاب والمنظمات السياسية ومؤسسات الدولة الحساسة وفي الحكومة لتطبيق أفكاره البناءة. كما يعتبر توظيف

[1]- رئاسة الجمهورية الجزائرية (الأمانة العامة للحكومة)، قانون الانتخابات، الباب الثامن: أحكام جزائية، المادة 218، سنة 2012، ص 28.

وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكار المثقف الأكاديمي للمجتمع والسلطة، ولتتوفر هذه النقاط يجب أن تتوفر حرية التعبير والرأي في جو ديمقراطي وعدالة شاملة.

أما الفئة التي ترى انه لا يمكن له المشاركة في التغيير عن طريق الكتابة والنقد، تعتقد أن المدرس الجامعي لا يجب ممارسة السياسة بل يعمل كمستشار سياسي، وان دوره الحقيقي هو التدريس والبحث العلمي، كما أن الواقع الاجتماعي والمعيشي للمدرس أثر كثيرا على مهنته، بالإضافة إلى التهميش الذي يعيشه سواء اجتماعيا أو سياسيا. إذا المثقف يعتمد على السلطة ومازال يجول في ثنايا سلطتها ومؤسساتها، وعليه "المثقف في ظل السلطة يجب أن ينتحر فكريا ليعيش، أما إذا رفض هذا الظل فعليه أن يختار بين شيئين أحلاهما مر، إما الصمت أو الاغتراب وبينهما تبدأ ملحمة السقوط على عتبة السلطة"[1]. وجد المثقف نفسه في معادلة صعبة سواء انه يثور على النظام السياسي حتى يكسب حرية التعبير والرأي والكتابة والنقد في وسط ديمقراطي ومعرفي لا حدود له، إلا أن نتيجة هذه المواجه غير مضمونة، أو انه يتقبل الوضع الحالي بان يساير التيار دون المساس بأمن السلطة وبقائها، وقد يحصل على بعض الامتيازات المادية إذا اندمج مع إيديولوجيتها وأهدافها. "لقد واجه المثقفون وسائل متنوعة استهدفت جميعها الحط من دور الثقافة والمثقف، سواء بالتبديد المبرمج أو بالتدمير المبعثر، وسواء كان الإجهاز على الثقافة والمثقف منهجيا أو عشوائيا، فإن الهدف منه هو إما محاربة الثقافة وتحجيم دور المثقف أو استخدامها وتوظيفه لمصلحة الحاكم وصاحب القرار، أيا كان وأيا كانت أيديولوجيته لتبرير مشروعه السياسي أو الديني أو الطائفي أو الإثني"[2].

أما في مجال العلمي والبحثي الذي يساهم في تطوير الاقتصاد والنهوض بالمجتمع معرفيا وتكنولوجيا وحضاريا، نجد أن الجزائر لا تحتوي على مراكز كثيرة ومتخصصة، ومرتبطة بالمجال الاقتصادي مباشرة لتطويره وإدخال تكنولوجيا حديثة عليه لتحسين الجودة من أجل المنافسة في السوق العالمية. حتى مراكز الفكر **Think tanks** المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية لها دور كبير، إذا على السلطة تغيير إستراتيجيتها

---

[1]- بشير ونيسي، جدلية المثقف الجزائري والسلطة، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد: 3590 ، 2011-12-28. تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/17. الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20289251

[2]- عبد الحسين شعبان، عن سلطة المثقف، الجزيرة، تصفح الموقع بتاريخ، 2017/10/16.
الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/29/

من أجل إنشاء مثل هذه المراكز لمسايرة التطور السريع واللحاق بالدول المتطورة، مثل أمريكا التي تحتوي على عشرات المراكز البحثية مختلفة التخصصات، وكثيرا ما تستشيرها الإدارة الأمريكية في الكثير من القضايا، بالإضافة إلى أنها تجذب الكفاءات الوطنية للهجرة.

لهذا تعتبر **مراكز الفكر** في كل المجتمعات مصدر قوة للسلطة والمجتمع، تستمد منه دراسات استشرافية وإستراتيجية لحل مشاكلها أو للوصول إلى أهدافها، باعتبار أن هذه المراكز تعتمد على تقديرات ودراسات علمية مدروسة بدقة. ومن أهم فوائدها استيعاب الكفاءات العلمية وجذب الكوادر المتخصصة في جميع الميادين، وخاصة المثقفين الاكاديميين للاستفادة من خبرتهم، "نحن اليوم بحق في حاجة إلى مراكز تفكير مستقلة تُنير لنا سيناريوهات المستقبل وتُرشدنا إلى اتخاذ أفضل القرارات، خاصة وأن مشكلاتنا بدأت تتحول بالتدريج إلى مشكلات مركبة لا يَنفع معها التفكير البسيط فما بالك المسطح أو الهامشي في بعض الأحيان"[1]. لأن مراكز التفكير أصبحت ضرورة في ظل التحولات العالمية "وهي نصف نواد سياسية، ونصف مراكز أبحاث أكاديمية حيث يلتقي مسؤولون سياسيون وجامعيون ومسؤولو مؤسسات وفاعلون في المجتمع المدني"[2]، إذا اتبعت السلطة هذه الإستراتيجية في إنشاء مراكز الفكر واستقطاب كفاءاتها ومثقفيها، يصبح دور الكتابة والنقد في إطار علمي وبحثي هادف يمكنه تحقيق التغيير والوصول إلى التنمية.

إذا أردنا الاستثمار في مثقفينا وكفاءاتنا يجب وضع إستراتيجية وخطة تمكننا من خلق ثروة بشرية، ذات مستوى عالي توجه السياسات العامة وتساهم في صناعة القرار السياسي وتساهم في التقدم. في هذه المرحلة يكون للمثقف أدوار متعددة خارج مهمته التقليدية (التدريس)، لكن يجب إنشاء مراكز التفكير مثل الكثير من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية "الرائدة في مجال التفكير الاستراتيجي، فهي تمتلك شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في شتى مجالات العلم والمعرفة .. وهي تستهدف تحديث قواعد الفكر والعمل على ترويجها إلى مستوى صانع القرار والرأي العام من خلال العمل على المشاركة في بحوث

---

[1]- محمد سليم قلالة، مراكز الفكر.. بديلنا للتحليل الاستراتيجي، الشروق، العدد 2310، 2017/01/19، ص 11.

[2]- ستيفن بوشيه ومارتين رويو، مراكز الفكر (أدمغة حرب الافكار)، ترجمة: ماجد كنج، دار الفارابي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط 1، سنة 2009، ص 7.

السياسات العامة والإستراتيجية وإيجاد الحلول للكثير من المشاكل"[1]، أصبحت مراكز الفكر ضرورة ملحة للمساهمة في حل المشاكل الداخلية والخارجية، في ظل امتلاك الجزائر الكثير من الكفاءات وتحت الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة.

الجدول رقم 17: يبين مدى مراقبة الأستاذ الجامعي من طرف النظام السياسي في كتاباته السياسية مما دفعه على التركيز في البحث الأكاديمي.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	161	% 53,7
لا	139	% 46,3
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول أن 53,7% من الأساتذة الجامعيين يرون أنهم مراقبون من قبل السلطة، خاصة الكتابات التي لها علاقة بنقد النظام والسياسة عموما. إلا أن بقية الأساتذة الذين يمثلون ما نسبته 46,3% يرون أن الأستاذ يتمتع بالحرية في كتاباته السياسية، رغم أنها نسبة أقل من الأولى إلا أنها تعبر عن وجهة نظر.

يبقى السؤال المطروح، هل صحيح أن المدرس الجامعي يكتب وينتقد السلطة؟، لدرجة انه يزعج النظام بكتاباته في مواضيع حساسة، مثل تعديل الدستور وقانون المالية الجديد، ومسألة التداول على السلطة وموضوع الحريات والديمقراطية، وتدهور الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض مداخيل البترول، وكثيرة هي المسائل العالقة والمعقدة التي تحتاج إلى النخبة المثقفة لمناقشتها، ورغم وجودة فئة جد قليلة من المدرسين تكتب في المجال السياسي، لكنها تبقى غير كافية وكتاباتها محتشمة.

إلى متى يبقى المدرس الجامعي مقيدا بخوفه من النظام، وهذا الوضع انتقل من جيل إلى آخر، رغم تغير الأنظمة السابقة، حتى أصبح المدرس يعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي

[1]- ساعد رشيد، تأثير مراكز البحث والتفكير Think tanks على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، ص 384-385.

من أجل الكتابة، باعتباره متنفسا خارج إطار الوسائل التقليدية لما توفره من حماية، وذلك بأسماء مستعارة لتفادي المراقبة حسب رأيه. هل هذا الوضع طبيعي حيث تتلاقى حرية المثقف وقوة السلطة ومواقع التواصل الاجتماعي في قالب واحد؟.

الجدول رقم 18: يبين وزن الأستاذ الجامعي وكتاباته ونقده للمجتمع والسلطة في اللعبة السياسية.

الإجابة	التكرار	النسبة
جيد	7	% 7
متوسط	68	% 22,7
ضعيف	225	% 75
المجموع	**300**	**% 100**

تبين أرقام الجدول حقيقة وزن المدرس الجامعي في الحياة السياسية، وهذا من وجهة نظر عينة البحث الذين يجدون أن دورهم في الحياة السياسية وداخل المجتمع والسلطة، نقدا وكتابتا وفهما للتغيرات الموجودة فيه، أنه ضعيف بنسبة كبيرة تقدر بـ 75%، كما ترى الفئة الأخرى من العينة أن وزنه متوسط بنسبة 22,7%، وبنسبة ضعيفة تمثل 7% قالوا أن وزنه ودوره في وسط هذه المتغيرات السياسية والاجتماعية أنه جيد.

في هذا الجدول تظهر مكانة المدرس الذي حكم على نفسه ووضعيته في الحياة السياسية، أن دوره ضعيف وغير فعال، ولم يجد مكانا في الوسط السياسي رغم كفاءته العلمية. وتبقى كتاباته النقدية للسلطة ضعيفة تظهر في مناسبات محددة كالانتخابات، وكأن الأستاذ المثقف يعيش حالة اغتراب فرضتها ظروف معينة، جعلته يبتعد عن الفهم والتفكير وتركيزه على التدريس.

هل يحتاج المدرس الجامعي إلى دافع اكبر للعودة إلى النشاط الفكري؟، ألا تكفي كل الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع، حتى أصبح ملغما بكل التحولات

السياسية والمشاكل الاجتماعية، المجتمع بحاجة ماسة إلى نخبته المثقفة للعب دورها والمساهمة في التغيير لتحديد مستقبله. أم أنه يحتاج إلى الديمقراطية الحقيقية التي تضمن حريته وسلامته.

الجدول رقم 19: يبين مدى بقاء الأستاذ الجامعي معتكفا في برجه العالي وفلسفته المثالية رافضا النزول إلى الساحة السياسية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	116	% 38,7
لا	87	% 29
أحيانا	97	% 32,3
المجموع	**300**	**% 100**

انقسمت عينة البحث حول مسألة اختيار الأستاذ الجامعي، بين البقاء في عزلته المتمثلة في فلسفته المثالية، التي ترى أن السياسة أصبحت فاسدة ولا يمكن العمل فيها ولا التعامل معها، وبين النزول إلى الساحة السياسة للمشاركة والعمل الحزبي. فمن يرى بقاء الأستاذ في عزلته يمثلون 38,7% وهي النسبة الأكبر، وبنسبة أقل من الأولى بـ 29% ينفون هذه الفرضية والتوجه. إلا أن فئة أخرى من الأساتذة ترى في الموضوع أنه يبقى حسب الظروف، وقالوا "أحيانا" بنسبة 32,3%.

نلاحظ في كل الجامعات الجزائرية أن غالبية المدرسين الجامعيين، باختلاف إيديولوجيتهم ومجال تدريسهم سواء كان علميا أو اجتماعيا، يكتفون بالتدريس والبحث الأكاديمي. وأحيانا نجد أساتذة مختصين في المجال السياسي والقانوني، ومهمتهم الحقيقية هي نقد السلطة في مقالاتهم وحواراتهم، وإظهار الحقيقة للمجتمع في إطار الدفاع عن حرية التعبير والرأي والمساهمة في تنمية الفرد أخلاقيا وسياسيا واجتماعيا ورفع درجة الوعي. إلا أنهم يرفضون لعب الدور الحقيقي والبقاء بين أسوار الجامعة. فقط قلة قليلة منهم تجرؤوا

ودخلوا في الحياة السياسية، فنجدهم ترشحوا في القوائم الانتخابية منهم من نجح ووصل إلى أهدافه، وآخرون فشلوا ومازالوا يحاولون.

الجدول رقم 20: يبين مدى تعرض الأستاذ الجامعي للمضايقات من طرف السلطة بسبب كتاباته المعارضة أو مشاركته في الأحزاب السياسية.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	131	% 43,7
لا	169	% 56,3
المجموع	**300**	**% 100**

يتضح لنا من خلال الجدول أن 43,7% من عينة البحث، يرون أن المدرس الجامعي يتعرض لعملية تضييق وضغط من السلطة، بسبب دوره كمثقف من خلال كتاباته ومشاركته في الأحزاب السياسية. وبنسبة اكبر تقدر بـ 56,3% يعتقدون العكس بأن الأستاذ يتمتع بحرية مطلقة لممارسة أي نشاط سياسي حزبي أو في كتاباته التي تنتقد سياسة النظام.

تبقى إشكالية العنف السياسي عند النخبة المثقفة في الجزائر ذات بعد تاريخي، ففي فترة حكم الرئيس الراحل **هواري بومدين**، طرحت مسألة العنف المسلط على المثقف أو استغلاله لخدمة إيديولوجية معينة. تليها فترة العشرية السوداء، حيث وجد المدرس نفسه داخل دوامة من العنف المتطرف، مستهدفا في كل وقت ومن كل الجبهات، وكثيرا ما تعرض للتصفية مثل الأستاذ **الجيلالي اليابس** باعتباره مدرسا ومثقفا.

هذا التاريخ العنيف وغيره من الأحداث التي تعرض لها المثقف من عنف، جعلت الأجيال التالية من المدرسين الجامعيين تحمل مفاهيم كثيرة وحذرا كبيرا حول العنف المسلط على المثقف، سواء من السلطة أو منظمات متطرفة التي انتشرت كالفطريات. حتى أصبح المدرس لا يثق في النظام السياسي الذي يمثله، خوفا على حياته رغم أن الوضع ليس بهذه الخطورة. بهذه الوضعية والتصور الموجود عند المثقف، يمكن القول أنه يعيش فترة ضعف وتردد، وهناك من سماها خيانة المثقف مثل **علي حرب**.

الجدول رقم 21: يبين أن بعض الأساتذة يكتبون لتبييض صورة السلطة من أجل الوصول إلى وظائف عليا.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	245	% 81,7
لا	55	% 18,3
المجموع	**300**	**% 100**

من خلال النتائج الموجودة في الجدول نلاحظ أن غالبية المدرسين عينة البحث، بنسبة 81,7% يرون أن بعض الأساتذة يستعملون كتاباتهم لتبييض صورة السلطة، وذلك طمعا في الحصول على وظائف عليا أو لتحقيق المصالح المادية. وبنسبة ضعيفة تقدر بـ 18,3% يرون عكس ذلك.

في كل المجتمعات نجد الطبقة المثقفة تنقسم إلى فئات، فئة تلعب دورا فعالا هدفها مراقبة السلطة ونقدها بما يخدم مجتمعها، هي فئة مُتتبِعة لجميع الأحداث وتعرف تفاصيل المجتمع وكواليس السلطة وتطورات اقتصاده وبنية ثقافته، هي زُمْرة صغيرة تجمع كل صفات المفكر. والنخبة المثقفة الثانية مراوغة تلعب على الوترين، تجدها حيث تُوجد مصالحها خاصة المادية، ونجد هذا الصنف يكتب في المجال الصحافة، ينتقد النظام كنوع من الضغط وعند حصوله على مبتغاه، يعود ليمتدحه مرة أخرى ويبقى يستعمل هذه الطريقة في كل مناسبة تستدعى الاهتمام. ربما في مجتمعنا الجزائري نجد الظروف الاجتماعية الصعبة، التي يعيشها المثقف تدفعه إلى الاقتراب من السلطة لتحسين ظروفه المادية، أو أن بعض هذه الفئة لا تمتلك مبادئ حقيقية للبقاء في الجانب الصحيح وتقمص مهمتها الرئيسية.

وفئة ثالثة اختارت الجانب الآخر، وفضلت الابتعاد عن كل ما له علاقة بالسياسة، لا نقدا ولا مدحا بل هجرا لمهمتها لأسباب متعددة اقتنعت بها لتبرير نفورها السياسي.

الجدول رقم 22: يبين أن المادة 51 التي تُوجب على كل مواطن الجنسية الجزائرية دون سواها شرطا لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية هو ضغط على بعض المدرسين الذين يطمحون للوصول إلى هذه المناصب.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	61	% 20,3
لا	239	% 79,7
المجموع	**300**	**% 100**

يؤكد غالبية الأساتذة الجامعيين من عينة البحث، أن شرط الجنسية في تولي الوظائف العليا في المناصب السياسية والإدارية، لا يشكل عائقا بنسبة 79,7%. مقابل نسبة أقل تقدر بـ 20,3% أكدوا طرح الفكرة، على أنها تحد من طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية، وتجعلها محدودة خاصة على النخبة المثقفة.

مسألة الجنسية وعلاقتها بتقلد الوظائف العليا سياسية كانت أو إدارية، تعيدنا إلى مسألة أخرى وهي لا تقل أهمية وتطرح في الكثير من المناسبات. إشكالية هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج، وهي كثيرة وفي تخصصات متعددة، وجهتها المفضلة فرنسا لأسباب تاريخية لغوية بالإضافة إلى دول أروبية أخرى، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في السنوات الأخيرة أصبحت بعض دول الخليج وجهة جديدة للأساتذة الجامعيين والصحافيين لوجود كل الظروف الجيدة للعمل والاستقرار. مع قانون الجنسية الجديد يغلق النظام آخر باب للعودة لأرض الوطن، والاستفادة من نخبته وكفاءاته لتطوير المجتمع الجزائري.

نزيف دائم تعرفه جامعاتنا ومستشفياتنا لكفاءاتها وكوادرها، دون تدخل النظام لوضع سياسة واضحة لاسترجاع هذه الفئة المهمة، في ظروف اقتصادية جد معقدة تمر بها الجزائر.

الجدول رقم 23: يبين الإضافة التي قدمها الدستور الجديد إلى عملية التحول السياسي في الجزائر.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	88	% 29.3
لا	200	% 66.7
بدون إجابة	12	% 4
المجموع	**300**	**% 100**

يبين الجدول رأي المدرسين الجامعين حول تعديل الدستور، ومدى مساهمته في عملية التحول السياسي في الجزائر، وبنسبة 66,7% من عينة البحث ترى أنه لم يقدم أي إضافة، وبنسبة أقل تقدر بـ 29,3% ترى انه قدم الكثير من الحريات وعمل على الكثير من الإصلاحات في الحياة السياسية، كما أن 4% من المبحوثين لم يجيبوا.

اشتمل الدستور الجديد 110 تعديل و33 مادة جديدة، أما أبرز المكاسب التي تعتبر مفصلية في الإطار التشريعي والسياسي والاجتماعي التي تهم المجتمع الجزائري هي: "تمازيغت لغة رسمية، تحديد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط، تعيين الوزير الأول باستشارة الأغلبية البرلمانية، تعزيز الدور الرقابي للهيئة التشريعية، تقوية دور المعارضة البرلمانية ومنع التجوال السياسي، إحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، تعزيز السلطة القضائية وضمان حقوق المتقاضين. دعم مكانة الشباب والمرأة في المجتمع، تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وتعزيز الحريات، رفع التجريم عن الصحفي وحمايته وضمان حقه وحق كل مواطن في الحصول على المعلومات، إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان تكريسا لإرادة الدولة في حماية حقوق الإنسان وترقيتها""[1]. رغم تحديد العهدات في الدستور الجديد وهي قفزة سياسية وقانونية كبرى، إلا أن التداول على السلطة مازال يدور بين ثلة من

[1]- محمد. ب، دستور 2016: تعميق للإصلاحات وتحوّل في الاقتصاد، المساء. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/16. الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/30927

الأفراد، هي فئة تتحكم في دواليب السلطة وخاصة بعد إضعاف- نسبيا- نفوذ المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال التغييرات التي أحدثتها الرئاسة في المنظومة الأمنية.

كما يعمل النظام على إيجاد خليفة للرئيس سواء فرد مقرب من الرئيس، أو شخصية موالية للنظام وهي سياسة مغلقة باعتبارها ثغرة قانونية. يرى **د. عبد الرحمن مبتول** انه يجب "تحديد العهدة الرئاسية في عهدتين من خمس سنوات على الأكثر، إقامة نظام شبه رئاسي في هذه المرحلة الانتقالية، كون النظام البرلماني المحبذ لا يلاءم حاليا بفعل عدم التمثيل وتعدد الأحزاب التي يجب عليها أن تتجمع وفقا لتوجهاتها الإيديولوجية والاقتصادية. تقنين وظيفة نائب الرئيس، المعيّن من طرف الرئيس، مكلف بمساعدته، والذي في حالة شغور السلطة يقوم بإتمام العهدة الرئاسية"[1]، الحالة الصحية التي يعيشها الرئيس دليل قاطع على ضرورة وجود منصب نائب الرئيس، حتى لا يبقى الشغور في الحالات الطارئة الذي يحدده الدستور، ولكي تبقى جميع المؤسسات تعمل بصفة عادية دون وجود خلل مؤسساتي وإداري، كل هذا لأمن ومصلحة العامة للبلاد. كما "تنص **المادة 79** على أن رئيس الجمهورية يعين أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول، وينسق الوزير الأول عمل الحكومة فضلا عن أن الحكومة تعد مخطط عملها وتعرضه في مجلس الوزراء"[2]، رغم أن المشرع قلص عدد العهدات الرئاسية، إلا أن سلطة الرئيس زادت قوة وتحكما في السلطة السياسية والإدارية والتشريعية.

أما تعزيز الدور الرقابي للهيئة التشريعية يبقى تعزيزا قانونيا فقط، باعتبار أن الأغلبية البرلمانية من الحزب العتيد **FLN** وحزب الوطني الديمقراطي **RND** تتحكم في دورها الرقابي عن طريق الأغلبية، وعليه لن يكون للقانون الجديد أي وزن في وجود حزبين مواليين للسلطة بالأغلبية الساحقة. عمدت السلطة على إنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، من أجل تفادي إشكالية التزوير التي تتكرر في كل استحقاق انتخابي، إلا أن هذه الهيئة يبقى دورها جد محدود وظرفي مرتبط بفترة محددة، ولا يمكنها متابعة المخالفين

---

[1]- عبد الرحمن مبتول، تعديل الدستور في الجزائر: اقتراحات من أجل تعميق الإصلاحات والديمقراطية، الجزائر اليوم: 2014/06/19. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/18. الموقع الالكتروني: http://aljazairalyoum.com

[2]- عمرة مهديد، دراسة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري الجزائري 2016، المركز الديمقراطي العربي. الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=40326

ومزورين لعملية الاقتراع، وترك متابعتهم ومعاقبتهم للعدالة وهذا ما يعيبه الكثير من المتابعين للشأن السياسي على الهيئة.

رفع التجريم عن الصحفي وحمايته وضمان حقه، هو مكسب كبير للصحفي وللسلطة الرابعة في ظل الظروف التي كان يعيشها الصحفي، من ضغوطات مسلطة من النظام وفي ظل وضعية اجتماعية سيئة، أسباب متعددة جعلت الصحفي مهضوم الحقوق. لكن في الجانب الآخر نرى أن مهنة الصحفي تعيش في فوضى كبيرة، لا يوجد قانون خاص يحدد مهنته مثل باقي القطاعات، وظهور الكثير من الجرائد والقنوات والمواقع الالكترونية التي تحتوي على الكثير من الرداءة في المستوى وأخلاقيات المهنة، وأي جريد أو قناة تكتب ضد السلطة فقد حكمت على نفسها بالإغلاق.

إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تكريسا لإرادة الدولة في حماية حقوق الإنسان وترقيتها، في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تمر بها الجزائر، يُوْجب إعادة النظر في الكثير من القوانين التي تنظم الكثير من السلوكيات والأفعال مثل الهجرة غير الشرعية سواء من البلدان الإفريقية المجاورة، أو هجرة الشباب الجزائري إلى أوروبا، والعمل على ترسيخ مفهوم المواطنة في المجتمع خاصة الأجيال القادمة، وتبني الديمقراطية الصحيحة للوصول إلى توافق يرضي كل الأطراف للارتقاء بالمجتمع.

جاء الدستور الجديد بالكثير التغييرات التي تلاءم التحولات السياسية والاجتماعية، التي كانت تنادي بها الأحزاب السياسية وطرحتها الشخصيات الوطنية المثقفة والمتخصصة، والتي وعدت بها السلطة الحاكمة لتحسين الجو السياسي والاجتماعي، وتحسين حقوق الإنسان والحريات، بالإضافة إلى بعض القوانين في المجال الاقتصادي في وقت تمر به الجزائر بأزمة اقتصادية بسبب انخفاض سعر النفط. لكن يبقى الإشكال حول: ما مدى حقيقة تطبيق هذه القوانين دون التحايل في تطبيقها، وكيف ستتعامل السلطة مع القوانين التي بقيت مطروحة وبعضها غير صريح مضمونا في ظل عدم رضا المعارضة، ومثال ذلك تطبيق المادة 102 من الدستور.

الجدول رقم 24: يبين مدى ليونة تعديل الدستور الجديد مع المعارضة مقارنة بالدستور السابق.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	119	% 39.7
لا	181	% 60.3
المجموع	**300**	**% 100**

ترى عينة البحث المتمثلة في المدرسين الجامعيين، أن الدستور الجديد (تعديل 2016) أكثر صرامة من الدستور السابق، بنسبة تقدر بـ 60,3%. مقارنة مع الأساتذة الذين قالوا نعم، بنسبة 39,7%، وهذا رأي كل فئة من فئات الأساتذة الجامعيين.

السلطة والمعارضة والدستور هي معادلة متشابكة الأطراف، في ساحة سياسية يتحكم فيها النظام بوضع القوانين تتحرك حسب حماية المصالح وإبعاد الخطر. رغم أن السلطة متحكمة بشكل تام على كل الأحزاب، حتى الأحزاب السياسية المحسوبة على المعارضة تتحرك في الساحة السياسية بما يضمن بقاءها.

وضع النظام منظومة من القوانين للتحكم في الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لضمان التوازن وبقاءه قويا متحكما في كل المتغيرات والتحولات التي تطرأ داخل المجتمع. لكن القوانين لم تُحْصر في الدستور فقط، بل انشأ هيئات وفي كل المجالات للمراقبة ومتابعة كل ما يهدد السلطة، ومثال ذلك أنشأت الدولة سلطة الضبط للسمعي البصري، هي هيئة لمراقبة كل ما يكتب ويقال في سائل الإعلام.

يمكن القول أن الدستور جزء واحد من منظومة القوانين، التي تضعها السلطة لمراقبة المعارضة والتحكم في كل المؤسسات والأشخاص، مثل القوانين التي تنظم عمل المدرس الجامعي والصحافي والنقابي.

الجدول رقم 25: يبين ما قدمه تعديل الدستور الجديد من تقدم الديمقراطية والمواطنة.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	97	% 32.3
لا	203	% 67.7
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول وجهة نظر عينة البحث حول مسألة الدستور الجديد وما قدمه من تقدم في الديمقراطية والمواطنة، وبنسبة هي الأكبر تقدر بـ 67,7% من المدرسين ترى انه لم يعطي أي تقدم. في المقابل عبر بعض المدرسين أن الدستور الجديد أعطى نفسا كبيرا لتطوير الديمقراطية والمواطنة بنسبة 32,3%.

يمثل دستور أي بلد روح الديمقراطية والمواطنة لما يتضمنه من حقوق وواجبات للمواطن، فقد عمل المشرع على استحداث الكثير من المواد الجديد وتعديل بعضها، من بينها **المادة 51** من الدستور، "هي مادة حقوقية، تكرس لمبدأ أساسي وهو تساوي الجميع في تقلد المناصب والوظائف السامية في الدولة، إن البحث عن حل لاستيفاء شرط عدم ازدواجية الجنسية لتقلد المناصب السامية، هو بالأساس البحث عن إجابة لإشكالية أعمق من ذلك، وهي إشكالية تقلد المناصب والوظائف العمومية"[1]. هذا ما نصت عليه الفقرة المضافة **للمادة 51**، حيث يفرض على الكفاءات الوطنية والمثقفين في المهجر على التخلي عن الجنسية المكتسبة، من أجل تقلد مناصب عليا ووظائف سياسية، رغم أن المُشرع غايته حماية مصالح الوطن، إلا انه يُعتبر هضم لحق المواطنة لفئة معينة من الجزائريين فرضت عليهم الظروف امتلاك جنسية أخرى. مما يدفع الكثير منهم على التخلي عن فكرة العودة إلى الوطن، وهو نزيف كبير لكفاءات عالية المستوى، حيث كان من المفروض استحداث مادة دستورية تشجعهم على الرجوع للوطن الأم لخدمته وتطويره بما يمتلكونه من مؤهلات.

[1]- خالد شبلي، قراءة قانونية في حكم المادة 51 المعدلة من الدستور الجزائري، شبكة ضياء، تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/23. الموقع الالكتروني: http://diae.net/23175

وفي مجال ترقية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع الميادين، "استحدث المشرع الدستوري في التعديل 2016 مادة جديدة وهي **المادة 36** نصت على: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين النساء والرجال في سوق التشغيل. وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"[1]. رغم هذه الترسانة من القوانين إلا أن وضعية المرأة في الجزائر لم تصل إلى المطلوب مقارنة بالبلدان المتقدمة، خاصة المرأة الموجود في المناطق الداخلية والجنوبية للوطن، لأنها تعيش في حالة من الضغوطات التي فرضها الوسط والعادات والتقاليد، دون أن نتكلم عن حقوقها السياسية التي حددها المشرع في التعديل الدستوري 2008 الذي يحدد نظام الحصص (حق الكوطا) بوجودها في القوائم الانتخابية بالثلث.

جاء الدستور الجديد بالكثير من التعديلات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، من بينها حقوق الأطفال والمسنين والمعاقين في ظل انتشار ظاهرة العنف ضد الأطفال وذلك من اجل حمايتهم، حقوق الشباب حيث جاء في **المادة 37** الشباب قوة حية في بناء الوطن، لان الاستثمار في فئة الشباب هو الاستثمار الأمثل من اجل النهوض بالمجتمع. "**حقوق العمال:** تنص الدساتير الجزائرية على حق المواطن في العمل ويضمن القانون إضافة إلى حق العامل في الحماية والأمن والنظافة، حق آخر يتمثل في حق العامل في الضمان الاجتماعي وترقية التمهين واستحداث مناصب الشغل[2]. الحق في البيئة، الحقوق والحريات الاقتصادية، الحقوق والحريات الدينية والثقافية والعلمية، الحق في محاكمة عادلة، حقوق المعارضة البرلمانية، حقوق الأحزاب السياسية، كلها حقوق صمنها الدستور الجزائري الجديد لسنة 2016. إلا أن الواقع السياسي مزال مغلقا تسيره فئة معينة ضمن مصالح، وواقع اجتماعي جد معقد في ظل مستوى معيشي متدني، وهو وضع يتنافى مع الواقع الحقيقي في ظل الترسانة القانونية التي اقرها المشرع، وعليه أين يكمن الخلل؟، هل الخلل موجود في محتوى القوانين؟، أم المشكل في صرامة تطبيقها للوصول إلى دولة القانون؟.

---

[1]- سلطاني ليلة فاطمية، الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016، مجلة جيل، الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 7، أكتوبر 2016، ص 33.

[2]- نفس المرجع.

الجدول رقم 26: يوضح إمكانية نجاح برامج الأحزاب السياسة المعارضة في حل الكثير من مشاكل المجتمع.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	73	% 24,3
لا	227	% 75,7
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول رأي المدرس الجامعي حول إمكانية نجاح برامج الأحزاب السياسية، في حل مشاكل المجتمع، حيث عبر غالبية الأساتذة بالنفي بنسبة عالية تقدر بـ 75,7%. في المقابل نجد بعض الأساتذة لديهم رأي آخر واحتمال نجاح هذه البرامج في إيجاد حلول لمشاكل كثيرة بنسبة 24,3%.

رغم أنه منذ الاستقلال لم يصل أي حزب من المعارضة إلى السلطة، إلا حزب واحد حاول الوصول وهو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن السلطة قامت بحله ومنع أعضاء الحزب من مزاولة السياسة مما ادخل المجتمع الجزائري في دوامة من العنف.

تاريخ أسود عن المعارضة السياسية بقي في أذهان المجتمع الجزائري (خاصة الاسلاميين)، الذي يرى أن الأحزاب المعارضة لا يمكنها حل المشاكل وإيجاد حلول من اجل النهوض بالاقتصاد الذي يعرف تدهورا كبيرا خاصة مع انخفاض أسعار النفط. زاده تدهور المستوى المعيشي للمواطن وارتفاع جنوني لأسعار المواد الاستهلاكية، والعمل على تطوير قطاعي الفلاحة والسياحة كبديل للنفط، ومحاربة الإرهاب وانتشار الجريمة العابرة للحدود التي تستنزف الاقتصاد الوطني. لا نجد هذه النقاط في برامج الأحزاب السياسية لا طرحا ولا معالجة، بل مجرد دعوات ووعود كاذبة لاستمالة الناخبين لتحقيق مصالحهم. كما لا نجد في القوائم الانتخابية نخبة متخصصة يمكنها طرح البرامج بطريقة واقعية وعلمية.

تعتمد الكثير من الأحزاب السياسية في برامجها على مسألة **الأمن والاستقرار** لدخول المعترك السياسي لاستمالة الناخب، وذلك من خلال سببين رئيسيين أولهما مرحلة العنف التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينيات (العشرية السوداء) من القرن الماضي، التي خلفت الكثير من الضحايا والمآسي التي مازال يخلدها التاريخ، بالإضافة إلى الانتفاضات العربية "الربيع العربي" في الكثير من البلدان العربية مثل ليبيا وسوريا واليمن، هدمت المنظومة السياسية والاجتماعية والأمنية وأصبح المواطن يعيش في خوف دائم، دفعهم الوضع إلى الهجرة الجماعية إلى الدول المجاورة والأوروبية. من خلال هذا التصور يرى المجتمع الجزائري موضوع الأمن مسألة جوهرية يجب المحافظة عليها، وهذا ما يراه الدكتور أحمد عزيز المختص في علم الاجتماع من جامعة أدرار، أن أي سياسي ذكي يمكنه أن يستشعر تمسك الشعب الجزائري بالأمن والاستقرار، ولهذا يجد نفسه مضطرا لاستعمال الأمن والاستقرار في أي حملة انتخابية يخوضها وهذا أمر عادي وطبيعي ومعروف لدى كل الشعوب التي مرت بمراحل صعبة وحروب أهلية"[1]. كان من المفروض على الأحزاب السياسة طرح برامج مبنية على دراسات إستراتيجية واستشرافية، لحل مشاكل عجزت عليها الحكومات السابقة وفشلت في تسييرها.

إلا أنها تعتمد في خطابها السياسي وبرامجها على إثارة عواطف المواطنين حول مسائل الأمن والاستقرار، وهي طريقة قذرة تستعملها الأحزاب تَمسُ باستقرار المجتمع. مقارنة بالأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية التي تتنافس بقوة على طرح برامجها الهادفة بطرح جديد، واهم ما تركز عليه الأحزاب هي حماية المواطن بحماية الوظائف والمؤسسات وخفض الضرائب المسلطة عليه، في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم، أما حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية أصبحت مضمونة، عكس المجتمعات العربية التي تتهرب منها لتطرح مسائل حول الأمن والاستقرار بطريقة استفزازية.

[1]- أحمد عزيز، الاستقرار محور البرامج الانتخابية في الجزائر خلال 9 استحقاقات سابقة، مازال أيضا مركز حملات الأحزاب خلال الانتخابات النيابية الجديدة، وكالة الأناضول، 2017/04/28. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/24. الموقع الالكتروني: http://aa.com.tr/ar

الجدول رقم 27: يوضح مدى قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في حال الوصول إلى نظام الحكم.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	53	% 17,7
لا	241	% 80,3
بدون إجابة	6	% 2
المجموع	**300**	**% 100**

توضح النسب الموجودة في الجدول وجهة نظر عينة البحث، حول مسألة قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في حال الوصول إلى سدة الحكم، وبنسبة 80,3% يرى المدرسون أنها لا تستطيع، في المقابل يرى بعضهم أنها قادرة على التغيير وبنسبة أقل تقدر بـ 17,7%، في حين ما نسبته 2% امتنعوا عن الإجابة.

قدرة الأحزاب السياسية على صناعة التغيير وخاصة المعارضة منها، تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات من أهمها إرادة النظام السياسي حول موضوع الانفتاح والتداول على السلطة بطريقة شفافة وديمقراطية، أما النقطة الثانية فتتمثل في محتوى برامج الأحزاب السياسية وما تتضمنه من تغيير لتتنافس مع الأحزاب الأخرى، والتطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مثل البطالة والسكن والتوظيف وتحسين المستوى المعيشي، وتنمية الاقتصاد وتطويره، وتفعيل السياسة الخارجية (الدبلوماسية) بما يخدم مصالح الوطن.

اللعبة السياسية في الجزائر واضحة من خلال تمسك النظام السياسي بالسلطة، وبرامج الأحزاب السياسية فاشلة وبلا روح، أي مُجرد شعارات لدفع المواطن على الانتخاب للوصول إلى السلطة، حتى وان افترضنا أن حزب معين وصل إلى السلطة، هل يملك برنامجا حقيقيا لمجابهة الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية أو لتخفيف حدتها؟.

الجدول رقم 28: يوضح مدى فاعلية التكتلات الحزبية السياسية في مجابهة النظام السياسي والوصول إلى السلطة.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	36	% 12
لا	252	% 84
بدون إجابة	12	% 4
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول رأي عينة البحث حول مدى فاعلية التكتلات الحزبية السياسية في مجابهة النظام السياسي والوصول إلى السلطة، وبنسبة جد مرتفعة تمثل 84% قالوا أن الأحزاب لا يمكنها مجابهة النظام، عكس 12% من المدرسين الجامعيين قالوا نعم ويمكن أن تنجح هذه التكتلات، ونسبة الذين امتنعوا عن الإجابة هي 4%.

العمل الحزبي في الجزائر يمر بالكثير من النكسات وذلك راجع إلى عدة أسباب، من بينها الفشل المتكرر في الاستحقاقات الانتخابية سواء محلية أو برلمانية وخاصة الرئاسية، إلا بعض المقاعد المتحصل عليها التي لا وزن لها في الحياة السياسية، المبنية على مبدأ الوصول إلى السلطة من اجل التغيير. وضعف قاعدتها الشعبية التي تعتبر قوتها لتحقيق أهدافها، وهذا بسبب ضعف برامجها السياسية وانعدام إستراتيجية بعيدة المدى للوصول إلى ثقة المواطن، وانحصار نشاطها الحزبي السياسي في مدة زمنية قليلة قبل الانتخابات ثم اختفاءها عن المشهد السياسي.

ظهرت التكتلات الحزبية في الجزائر من أجل مجابهة النظام السياسي والأحزاب الموالية له، وهو اتحاد هدفه الوصول إلى تفاهم بين هذه الأحزاب ليعطيها قوة ووزنا في الساحة السياسية وضد النظام، وتوسيع وتنويع قاعدتها الشعبية باختلاف أفكارهم وتوجهاتهم

السياسية، تحت مظلة التيار الإسلامي المتمثل في حزب حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني وحركة البناء الوطني. دون أن ننسى الخلافات الموجودة داخل التكتل في الكثير من المسائل السياسية، خاصة أن حركة مجتمع السلم تمتلك وزنا في الساحة السياسية، ويمكنها العمل لوحدها وبدون صدامات مع الأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي. وفي المقابل "زادت حدة الصراعات داخل ما يسمى بهيئة المتابعة والتشاور المنبثقة عن تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي بسبب اختلاف وجهات النظر حول المشاركة من عدمها في الانتخابات التشريعية المقبلة، خاصة بعد المصادقة على قانون الانتخابات الجديد الذي يقصي الأحزاب المجهرية التي تفشل في تحصيل 4 بالمائة من الأصوات المشاركة فيها. ويرى مراقبون أن القانون الجديد سيحاصر الأحزاب المناسباتية والمجهرية ويضع حدا لتلاعباتها بعدما أصبحت المناصب تباع وتشترى في المزاد وبات الكل يترشح للانتخابات بدون أيَّة قواعد نضالية"[1]. مدى قوة هذه التكتلات الحزبية في الواقع السياسي، وهل يعتبر اتحاد مجموعة من الأحزاب ودخولهم في الانتخابات التشريعية وحصولهم على 48 مقعدا كافيا لفرض وجودهم؟، أليس هذا العدد من المقاعد دليل على فشل هذه التكتلات مقارنة بأحزاب السلطة التي سيطرت على البرلمان بحصول حزب جبهة التحرير لوحده على 220 مقعد (سنة 2012).

بدأ الخلاف داخل بيت التكتل حول مسألة المشاركة في الانتخابات المحلية 2017، "وكان حزب جيل جديد، أول من فجر الخلاف داخل معسكر المعارضة، بإعلانه منذ أسابيع الانسحاب من تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، والاكتفاء بالبقاء في ما يُعرف بلجنة المتابعة والمشاورات، وكان عدم الإجماع على خيار المقاطعة ونزوع بعض الأطراف نحو المشاركة، السبب الرئيسي للطلاق بين الطرفين"[2]. هل يمثل الخلاف الموجود بين الأحزاب المتحدة نقطة ضعفها، أم أن أحزاب السلطة هي الأقوى؟.

---

[1]- إسماعيل. ض، هكذا تستعد الأحزاب لتشريعيات 2017، المشوار السياسي، 2016/08/20. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/19. الموقع الالكتروني: http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=58398

[2]- صابري بليدي، الخلافات بين أحزاب تنسيقية المعارضة الجزائرية على وشك الانفجار، العرب، العدد 10331، 2016/07/11، ص 4. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/19. الموقع الالكتروني: http://alarab.co.uk/?id=84813

الجدول رقم 29: يوضح الأسباب التي جعلت الأحزاب المعارضة لا تمتلك قاعدة شعبية.

الإجابة	التكرار	النسبة
أحزاب تعمل على تحقيق مصالحها	87	% 29
الفساد السياسي	40	% 13,3
انعدام الثقة بين المواطن والأحزاب	111	% 37
خطاب سياسي ضعيف	50	% 16,7
بدون إجابة	12	% 4
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول أسباب التي جعلت الأحزاب السياسية لا تمتلك قاعدة شعبية، وذلك حسب رأي المدرسين الجامعيين، حيث رجحوا أولا انعدام الثقة بين المواطن والأحزاب بنسبة تقدر بـ 37%، ويأتي تحقيق مصالحها ثانيا بنسبة 29%، أما الخطاب السياسي الضعيف والشعبوي كان بنسبة 16.7%، وفي الأخير الفساد السياسي بنسبة 13.3%. وهناك من فضل عدم الإجابة وكانت نسبتهم 4%.

يمكن أن تكون كل هذه المتغيرات سببا في نفور المواطن من السياسة والأحزاب السياسية خاصة، لان التاريخ السياسي في الجزائر والمتمثل في الاستحقاقات الانتخابية اظهر الكثير من الفشل الحزبي، وابرز كل عيوب الأحزاب من فساد ووعود كاذبة وبرامج فاشلة وخطاب سياسي شعبوي لا يمكنه الوصول إلى المواطن. هذه المتغيرات صنعت مواطنا وناخبا لا يثق في الحزب السياسي مفضلا **العزوف** عن **المشاركة**. "ومن هنا كانت مسؤولية الأحزاب السياسية كبيرة في هذا الشأن من خلال انتقاء مترشحين أصحاب كفاءات عالية يضطلعون بمهمة التشريع والرقابة، ويحظون بالرضا الشعبي من أجل تطهير الحياة السياسية وأخلقة العمل السياسي، وإعطاء المؤسسة التشريعية المصداقية الشعبية واسترداد

ثقة المواطن من جديد، وهذا لبناء الشرعية التي تحتاجها الدولة اليوم في ممارسة سلطتها على المجتمع"[1]. لكن الملاحظ في الأحزاب السياسية أنها لا تولي اهتماما كبيرا لجذب كفاءات لرفع مستوى العمل الحزبي، عكس ذلك أصبحت تعمل على جمع أكبر عدد من المواطنين، لرفع قاعدتها الشعبية ولا يهم مستوى المنخرطين مما جعلها أحزاب شعبوية دون أهداف واضحة ولا تخطيط استراتيجي مستقبلي.

يمكن الوصول إلى أهم الأسباب التي جعلت الحزب السياسي يفقد قاعدته الشعبية (ثقة المواطن)، ومن أهمها: **اقتصار العمل الحزبي على فترات معينة "الاستحقاقات الانتخابية"**، مما يدفع المواطن أو الناخب على افتقاد الثقة في الحزب، ويربط عمله بالترتيبات والتسويق لحزبه قبل الانتخابات، وهي أهداف آنية تعكس عدم وجود برامج جدية للارتقاء بمصلحة المواطن والحزب، ويجب على الحزب أن يعمل على مدار السنة والاقتراب من أفراد المجتمع لإيجاد الحلول، بهذه الإستراتيجية سيقف المواطن بطريقة آلية أو مصلحية مع حزبه.

أما السبب الثاني **فيتمثل في احتكار أحزاب معينة للسلطة**، رغم دخول الجزائر نفق الديمقراطية إلا أن ذهنية أصحاب القرار السياسي لم تتغير، وفتح المجال لإنشاء أحزاب سياسية لم يشفع لأحزاب أخرى للوصول إلى هرم السلطة. مما جعل المواطن يرى أن العمل الحزبي لا جدوى منه في ظل عدم تماثل القوى الحزبية، وان أحزاب المعارضة لا تمتلك وزنا في الساحة السياسية، وهذا ما دفع المواطن على عدم الانخراط في عمل الحزبي، لأنه لا يوجد شفافية في العمل السياسي وجميع الأحزاب تعمل في ضبابية وصراع دائم.

[1]- قادة جليد، الأحزاب السياسية في الجزائر ومسؤولياتها التاريخية في تشريعيات 04 أيار 2017، رأي اليوم، عربية مستقلة، 14 مارس 2017.
تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/20. الموقع الالكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=638114

الجدول رقم 30: يوضح رأي الأستاذ في الفئة التي تخيف السلطة.

الإجابة	التكرار	النسبة
النخبة المثقفة	140	% 46,7
الأحزاب السياسية المعارضة	11	% 3,6
الجماعات الاجتماعية والأفراد	149	% 49,7
المجموع	**300**	**% 100**

تنقسم عينة البحث حول ما يخيف السلطة بنسب متفاوتة، حيث تعتبر الجماعات الاجتماعية والأفراد أولا بنسبة عالية تقدر بـ 49,7%. تليها النخبة المثقفة بنسبة تقترب من الأولى تقدر بـ 46,7%. رشح الأساتذة الجامعيين في المرتبة الثالثة الأحزاب السياسية المعارضة بنسبة 3,6%.

تبقى الجماعات الاجتماعية والأفراد دائما العنصر الأكثر خطورة على السلطة، وهناك الكثير من الدلائل على ذلك، من بينها ما حدث من **انتفاضات شعبية** (الربيع العربي) في البلدان العربية وسببه خروج الجماعات الاجتماعية والأفراد إلى الشارع، من اجل المطالبة بحقوقه أو تغيير النظام السياسي، وأنشأت الكثير من الدول هيئات ومراكز لمراقبة تحركات هذه الجماعات.

رغم وجود الكثير من المتغيرات غير الثابتة في المجتمع، التي تهدد استمرارية أي نظام سياسي، إلا أن الجماعات الاجتماعية والأفراد هو اكبر فاعل تتخوف منه السلطة، خاصة إذا كان أفراد المجتمع يعيشون في ظل أزمات اجتماعية واقتصادية خانقة، يصبح انقلاب المواطنين على النظام السياسي حقيقة يمكن أن تحدث في أي لحظة. واكبر عنصر قد يدفع المجتمع إلى الانفجار هو العامل الاقتصادي خاصة في البلدان العربية، بالإضافة إلى العامل السياسي الذي أرهق الكثير من المجتمعات العربية، سواء بأنظمة سياسية فاسدة أو

حكام رفضوا ترك السلطة، هي مشاكل تتعلق بالأدوار فلا أنظمة لعبت دورها في تنمية مجتمعها، ولا حكام استقالوا من اجل تمرير الدور إلى الأجيال الأخرى لإعطاء نفس جديد للأمة.

لكن دائما ما تبقى حركية الجماعات الاجتماعية والأفراد غير مستقلة بأفعالها وصيرورتها الاجتماعية، بسبب تفاعلها مع الكثير من المتغيرات، مثل الإعلام الذي أصبح يؤثر فيها إيجابا أو سلبا، كما قد يستعمل الإعلام بطريقة مباشرة في إثارة الجماهير من اجل الوصول إلى الفوضى التي تهدد الأنظمة، ويمكن للجهة المحركة للإعلام أن تكون خارجية، لم يبقى الإعلام التقليدي وحده في الساحة، بل ظهرت الكثير من الوسائل مثل مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، التويتر، الانستغرام...). فدور النخبة في هذه التفاعلات الاجتماعية والسياسية غير مستقل، رغم التضييق الذي تنتهجه غالبية الأنظمة الحاكمة ضد نخبتها، إلا أن دورها موجود حسب الظروف وطبيعة الأزمة وسيطرة النظام ووجود المجتمع وقوة القضية. ويمكن للنخبة باختلافها أن تؤثر في المجتمع، سواء بمقال منشور في جريدة أو محاضرة يلقيها المدرس الجامعي للطلبة، أو خطاب سياسي يدافع عن قضية، حيث يمكن أن تصل الرسالة إلى الجماعات بسرعة، في ظل وجود إعلام الكتروني والعالم الافتراضي، لان انتقال المعلومة أسهل وأسرع، ومراقبتها من قبل السلطة صعب ويكلف الكثير، لأن عملية التواصل بين الجماعات الاجتماعية والإعلام والنخبة هي فعل أنتجه المجتمع، لإنتاج كيان جديد في إطار التغيير.

أما النخبة المثقفة فهي عنصر له وزنه وفاعليته في المجتمع والسياسة، ويمكن أن تهدد النظام السياسي بكتابة مقال فقط، لما لها من معرفة حول قضايا مجتمعاتها. وتستطيع أن توجه الجماعات الاجتماعية والأفراد ضد النظام الحاكم، إلا أن نقطة ضعفها هي قلتها العددية مما يسمح للسلطة بالتحكم والسيطرة عليها، سواء بعزلها والضغط عليها مهنيا واجتماعيا أو حتى استعمال الاعتقال التعسفي والتهديد والعنف. إلا أن الأحزاب السياسية المعارضة فقدت شرعيتها بسبب تراجعها عن مبادئها في أغلب البلدان، وخاصة السائرة إلى طريق الديمقراطية مما سلبها مكانتها السياسية قبل الاجتماعية.

الجدول رقم 31: يوضح رأي الأستاذ حول استقطاب الأحزاب المعارضة للنخبة العلمية خاصة الأساتذة الجامعيين إلى منظومتها الحزبية، هل يمكن أن يعطيها قوة ووزنا سياسيا للوصول إلى أهدافها.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	197	% 65,7
لا	103	% 34,3
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول رأي الأستاذ حول مسألة انضمام المثقف الأكاديمي إلى الأحزاب السياسية، ومدى إعطاءه لها وزنا وقوة سياسية للوصول إلى أهدافها، بنسبة 65,7% أيدوا الفكرة. أما الذين رفضوا فكرة علاقة انضمام النخبة المثقفة إلى الأحزاب السياسية، تقدر نسبتهم بـ 34,3% وأن انضمامها لا يضيف أي حركية.

مسألة انضمام مثقف الأكاديمي إلى الأحزاب السياسية خاصة المعارضة، تتكرر كل استحقاق انتخابي، فنجد رؤساء الأحزاب ينشرون أرقاما حول عدد الطبقة المثقفة، بين أساتذة جامعيين وصحفيين وحاملين لشهادات عليا. أما الملاحظ في القوائم خاصة في الانتخابات المحلية يجد أن رجال الأعمال هم من يتصدرون القوائم، في ظاهرة جديدة بعد دخول المال في الحياة السياسية والسيطرة عليها.

من خلال هذا الفكر الجديد لسياسة الأحزاب، نجد أنها تفضل المال على المثقف الأكاديمي كأسلوب جديدة، وأصبحت تُساوم كل شخص يريد تصدر القائمة بالمال وليس بالكفاءة العلمية، بما يخدم الحزب ويطور برنامجه الذي يعتبر هو العنصر الأساسي في دخول الانتخابات. من خلال هذه الأسباب يمكن القول أن المثقف الأكاديمي يرفض الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

الجدول رقم 32: يوضح رأي الأستاذ حول تعديل الدستور وهل سيعطي نفسا جديدا للساحة السياسية، وفضاء أكبر لممارسة الحريات؟.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	120	% 40
لا	169	% 56,3
بدون إجابة	11	% 3,7
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول رأي المدرس الجامعي حول تعديل الدستور وعلاقته بالانفتاح السياسي وممارسة الحريات، وبنسبة هي الأكبر تقدر بـ 56,3% من عينة البحث عبروا بالنفي، عكس 40% من المدرسين وجدوا أن تعديل الدستور سيعطي انفتاحا في جميع المجالات. وبنسبة 3,7% لم يجيبوا على السؤال.

هذه الرؤيا المتشائمة التي ربطها المدرس الجامعي بين تعديل الدستور بصيغة التجديد، وعلاقته بالانفتاح السياسي وتحسين ممارسة الحريات وتطوير الاقتصاد وبناء مجتمع متطور، هي نتيجة التجارب الدستورية والحكومات الفاشلة سابقا، حتى أصبح تعديل وتجديد الدستور موضة في الحياة السياسية. عرفت الجزائر منذ الاستقلال الكثير من الدساتير بداية بدستور 1963 و1976، وبعد الأحداث -05 أكتوبر 1988- الاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد عدل الدستور سنة 1988 ودستور جديد سنة 1989، كان نقطة تحول في تاريخ الجزائر حيث أعطى حق إنشاء جمعيات وأحزاب سياسية "(المادة 39 و40)"[1]. ثم دستور 1996 وتعديل 2002 و2008، وفي الأخير الدستور الجديد سنة 2016.

[1]- الدستور الجزائري 1989، المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989، ص 239.

أما الدستور الجديد فقد جاء بتعديلات مست الجانب الاجتماعي والسياسي في إطار ترقية الحريات وانفتاح السياسي، كما تطرق إلى البعد الثقافي والوطني للمجتمع الجزائري. ومن أهم المواد التي عدلت وقدمت للبرلمان من اجل المصادقة عليها في شكل مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور. تنص "المادة 41 مكرر: حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها. كما نصت المادة 41 مكرر 2: حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمونة في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية. لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية"[1]. ارتبط مفهوم حرية التظاهر وحرية الصحافة في إيديولوجية النظام السياسي بعملية المساس بالنظام العام وامن الدولة، هل هو واقع حقيقي تخاف منه السلطة حتى لا تتطور الأحداث لتتحول إلى حراك اجتماعي؟، كما حدث في الكثير من البلدان العربية، أم هي صناعة سياسية للسيطرة على فئة معينة من المجتمع باعتبارهم نخبته.

أما "المادة 74"[2] فقد حددت تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة، رغم أن هذه الخطوة الدستورية في الحياة السياسية جد ايجابية، لتطبيق مبدأ التداول على السلطة والوصول إلى الديمقراطية، إلا أنها في الواقع لا تمثل طموحات الطبقة السياسية والنخبة المثقفة والمجتمع، لان الفئة المسيطرة على نظام الحكم متوارثة باسم الشرعية الثورية، والحزب الواحد، ونفوذ وقوة الجيش في السلطة والحفاظ على المصالح. إذا لا يمكن تطبيق معادلة تحديد العهدات الرئاسية لضمان الديمقراطية في ظل انغلاق النظام على نفسه، حتى ضاعت أجيال كثير منذ الاستقلال كان من واجبها تسيير البلاد، وللوصول إلى نظام قوي بإدارته وعدالته يجب أن تتحقق الحريات وليس نظام مبني على أشخاص. الكثير من المواد عدلت وأخرى جديدة طُرحت متأخرة، حتى أصبح الوضع السياسي الداخلي يكاد ينفجر، لأن النظام يُمهد للاستحقاقات الانتخابية الرئاسية القادمة بنتائج **محسومة** وأهداف **مضمونة**.

---

[1]- رئاسة الجمهورية الجزائرية، مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور (نص الدستور ساري المفعول مع التعديلات المقترحة)، 28 ديسمبر 2015، ص 9.

[2]- نفس المرجع، ص 14.

الجدول رقم 33: يوضح رأي الأستاذ حول مسألة تحديد العهدات في الدستور الجديد، وهل هو كافي لتغيير الواقع السياسي، مما ينعكس إيجابا على المجتمع؟.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	98	% 32,7
لا	202	% 67,3
المجموع	**300**	**% 100**

تُوضح إجابة الأساتذة الجامعيين رأيهم حول العلاقة الموجودة بين تحديد العهدات الرئاسية، وتغيير الواقع السياسي الذي ينعكس إيجابا على المجتمع، بأنه غير كافي بنسبة 67,3%، وبنسبة 32,7% يرون أن تحديد العهدات يكفي لتحسين الأوضاع.

صحيح أن تحديد العهدات الرئاسية هي من المسائل السياسية الكبرى التي تُطرح عند المعارضة، من أجل التداول على السلطة في جو ديمقراطي وشفاف، ولكن هناك الكثير من المشاكل السياسية الأخرى لا تقل أهمية، مثل الفساد السياسي الذي أصبح السمة الواضحة فيه لانتشاره كفطريات السامة، خاصة بعد دخول المال وسيطرته في عملية الاستحقاقات الانتخابية والأحزاب السياسية. وسلطة الرئيس - شبه مطلقة - التي يتمتع بها مما أضعف الكثير من المؤسسات مثل البرلمان، الذي يعتبر المراقب الأول للحكومة وسياساتها، بالإضافة إلى حرية التعبير والإعلام والتظاهر، ونظام اقتصادي ضعيف ومعقد بسبب قرارات سياسات خاطئة.

وعليه يمكن القول أن النظام السياسي يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات التي تتماشى والتحولات الداخلية، وإعادة النظر في المسائل الكبرى وإصلاح الكثير من المفاهيم والقوانين حسب واقع يفرض نفسه داخليا وخارجيا، من اجل الوصول إلى توافق بين القوى الموجودة ووضع مصلحة المجتمع وأمنه واستقراره فوق كل اعتبار.

الجدول رقم 34: يبين مدى تحقيق المادة 41 مكرر في ضمان حرية التظاهر السلمي للمواطن في إطار القانون، وهل تفتح حريات أكبر للمواطن للتعبير عن انشغالاته؟.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	130	% 43,3
لا	170	% 56,7
المجموع	**300**	**% 100**

لم يقتنع الأساتذة الجامعيون أن المادة 41 مكرر ستضمن حرية التظاهر السلمي للمواطن في إطار القانون بنسبة تقدر بـ 56,7%. وبنسبة أقل تقدر بـ 43,3% ترى عكس ذلك بأنها تسمح بحرية التظاهر.

الواقع يُظهر أن حق تظاهر المواطن من الممنوعات بسبب الأوضاع الأمنية، قانون كانت له علاقة بالظروف التي مرت بها الجزائر، وخاصة سنوات التسعينات ونشاط المتطرف للجماعات الإرهابية. رغم تحسن الأوضاع الأمنية إلا أن السلطة أبقت على منع التظاهر، ولأنه سلوك - التظاهر- يمارسه المواطن للمطالبة بحقوقه أو للدفاع عن مكتسباته، لذا يعتبر شكل من أشكال حرية التعبير وعنصر من عناصر الديمقراطية.

لن تُحقق **المادة 41** مكرر حرية التظاهر، بسبب القبضة البوليسية للسلطة على جميع الأفراد والجماعات وحتى على فضاءات التظاهر، كما أن المواطن يعاني من مشاكل كثيرة ومعقدة خاصة الاجتماعية والاقتصادية، وضعته في موقع لا يبالي بالحياة السياسية كالانتخابات مثلا، منشغلا بالحصول على لقمة العيش. هذه الوضعية انتقلت من عامة الناس إلى خاصتهم كالمدرس الجامعي باعتباره مثقف أكاديمي، يعرف حقوقه وواجباته التي يضمنها الدستور وما مدى تطابقها مع الواقع السياسي والأمني، قليلا ما نرى الأساتذة الجامعيين يتظاهرون للمطالبة بحقوقهم وإن فَعلوا تكون مطالبهم اجتماعية في حين تُقابلهم السلطة بالتضييق والعنف.

جدول رقم 35: "تعريف النخبة" سؤال مفتوح طُرح على عينة البحث (المدرسين الجامعيين)، كيف يُعَرفون النخبة.

الإجابة	التكرار	النسبة
تعريف النخبة	178	% 59,33
بدون إجابة	122	% 40,66
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول عدد المدرسين الجامعيين الذين أجابوا على السؤال "تعريف النخبة"، بنسبة تقدر بـ 59,33%، وبنسبة اقل تقدر بـ 40,66% لم يعرفوا النخبة.

انقسمت عينة البحث إلى نوعين، الأول أعطى تعريف دقيق للنخبة (المثقف، الصفوة)، محددا مميزاتها وصفاتها التي تميزها عن باقي فئات المجتمع، ودورها ومهنتها التي تختلف عن المهن الأخرى، ومحددا أهميتها ووزنها الثقافي والفكري في بناء المجتمع ومساهمتها في ترقية الحضارة الإنسانية، ونقدها للأنظمة السياسية والأحزاب والجماعات. كما يُوجد في بعض التعاريف نقدا للنخبة المثقفة، وذلك لعدم تلبية طموح أفراد المجتمع واتهامها بالتراجع والخيانة، وتتبع مصالحها والبحث عن مناصب عليا توفرها السلطة وذلك لاحتوائها داخل منظومتها، والبعض يرى أن دخول المثقف في اللعبة السياسية هو تخلي عن مهنته النبيلة.

أما النوع الثاني فقد عَرَف النخبة بطريقة سهلة ومفاهيم مبسطة، لا تصل إلى تحديد ماهية المثقف وأهميته داخل المجتمع، وهويته كنسق ثقافي واجتماعي وسياسي. وربط تعريف المثقف أو النخبة الأكاديمية بالمستوى العلمي الأكاديمي مثل الماجستير والدكتوراه ومهنة التدريس، إلا أن تعريف المثقف ابعد واشمل من ذلك، فهو كيان معرفي وثقافي يتداخل مع كل ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي أي كل ما له علاقة بالمجتمع، هدفه الدفاع عن الطبقة مهضومة الحقوق بنقد السلطة وإبراز النقائص وإعطاء البدائل. يمكننا القول انه ليس كل مدرس جامعي مثقف، حتى يمتلك ثقافة متكاملة تؤهله إلى صفوة المثقفين لأنها حالة نادرة.

الجدول رقم 36: يوضح مدى رؤية الأساتذة على أنهم من النخبة المثقفة (سؤال مفتوح).

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	117	% 39
لا	57	% 19
بدون إجابة	126	% 42
المجموع	**300**	**% 100**

يوضح الجدول إجابة المدرسين الجامعيين حول رؤيتهم إن كانوا يعتبرون أنفسهم من النخبة (سؤال مفتوح)، فكانت إجاباتهم متفاوتة حيث أن 39% من المبحوثين يرون أنفسهم من النخبة، وبنسبة اقل تقدر بـ 19% لا يعتبرون أنفسهم من النخبة. وامتنع حوالي 42% عن الإجابة.

سؤال يحمل في طياته الكثير من الإشكالات والعديد من الرؤى، خاصة في بعده الفلسفي وإطاره الهُوِياتي والموضوعي، وربما الكثير من المبحوثين وجدوه سؤالا مفخخا وضبابيا. والملاحظ أن الكثير من المدرسين لا يمتلكون الثقة في أنفسهم أو فقدوها ليصل الحال بهم أنهم ينفون صفة النخبة المثقفة عن أنفسهم، رغم أنهم يمتهنون التدريس الذي يطلب التفكير والجهد الفكري والنقد وإنتاج الأفكار والمفاهيم، أو ربما تقصيرهم في مهنتهم دفعهم لنفي انتمائهم للنخبة المثقفة، أم يحتاجون إلى وعي يخرجهم من صراعهم حول هوية المثقف ودوره في المجتمع أو حصره في مهنة التدريس فقط، دون تخطي حاجز السلطة – فوبيا النظام– الذي يُعتبر عند الكثير من النخب الأكاديمية هو السلطة الكابحة لمهنتهم كمثقفين، لان المهمة الأولى التي يضطلع بها هي نقد السلطة.

هل يمكن القول أن هوية المثقف تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات مثل نوعية التربية والعادات والتقاليد في الوسط الذي عاش فيه، والكثير من العادات ترتكز على مفاهيم خاطئة

لا علاقة لها بالدين ولا بالواقع الحقيقي، حتى الأسرة تغيرت كثيرا وتغير معها الدور المنوط بها كنسق فعال في تربية وتوعية الأجيال. أم أن خطاب السلطة أصبح هو من يحدد هوية المثقف سواء بتهميشها ووضعها تحت المراقبة، باعتبارها فئة تمثل خطرا دائما على النظام، أو ضمها في صفه واستعمالها في خدمة السلطة وتبييض صورته، أو وضعها في مناصب ووظائف عليا لإسكاتها وتجفيف أقلامها. إن غياب النخبة المثقفة الفاعلة في تاريخ الجزائر اثر كثيرا على هويته التي تمده بالقوة لمواصلة مهمته، لهذا تعمل "النخبة المثقفة على إعداد مشروع عريض أو بيان تسلمه إلى السلطة يؤكد فيه هؤلاء المثقفون شعورهم بمسؤوليتهم كمثقفين ـ حكماء المدينة ـ من واجبهم الإدلاء بموقفهم مع أنه يجب الإشارة إلى أن دائرة التعاطي الثقافي والعرفاني ضيقة جدا بحجم الأساتذة والباحثين والأكاديميين في الجزائر، حتى قيل أن المجتمع الجزائري عاش يتيما، عاش بدون سند معنوي عاش بدون من يفكر فيه، بدون فاعلين ينتجون ثقافة وفكرا"[1]. أليس من المفروض أن تقوم هذه الفئة المميزة في المجتمع، لتقول نحن النخبة المثقفة لتثور في ظل هذه التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إبراز السلبيات عن طريق النقد بدون حواجز سياسية ومجتمعية، وتنهض بالمجتمع للحاق بركب الحضارات المتطورة.

وجب على المثقف الاعتراف بنفسه قبل أن يَعْترف به النظام أو المجتمع، وذلك من خلال تخطي أزماته التاريخية والمادية وإشكالية الهوية. لأن "الجزائر اليوم بحاجة ماسة إلى مثقف عضوي وفق المفهوم الغرامشي للكلمة. مثقف يمارس الثقافة كفعل يومي، ينقل الفكرة إلى الحياة اليومية، ينشرها في الشارع، وفي الأسواق وفي كل الأماكن العمومية الأخرى، أن يخرج المثقف من عزلته فهو يجدّد الثقة في نفسه ويتصالح مع الآخر"[2]، ويتكيف مع الوضع الذي تمر به الجزائر، ليعطي إضافة من خلال العمل الجاد المتمثل في مهنة التفكير، بهذا الدور يمكن أن يصل المثقف الأكاديمي إلى أهدافه العلمية والإنسانية.

---

[1]- سماح بلعيد، ثقافة مجتمع وثقافة نخبة دراسة سوسيوثقافية للواقع الثقافي العربي، ديوان العرب، 12 جوان 2010. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/05. الموقع الالكتروني: http://www.diwanalarab.com/spip.php?article23803

[2]- حميد عبد القادر ومحمد علال، المثقفون الجزائريون ينتظرون عودة أنطونيو غرامشي، الخبر، 25 ابريل 2014. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/05. الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/38426

4/ النتائج العامة للدراسة والتعليق على الفرضيات:

بعد الانتهاء من عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها ورصدها باستخدام تقنية الاستبيان الالكتروني، وما تتميز به عينة الدراسة من حيث مركزها في المجتمع ووزنها المعرفي والأكاديمي كنخبة مثقفة، لها دور فعال في تنشيط الحياة السياسية والمشاركة في بناء المنظومة الديمقراطية. وهذا كله من اجل الوصول إلى معرفة الدور الحقيقي للنخبة العلمية - المدرس الجامعي- في عملية التحول السياسي في الجزائر.

وعليه تم رصد مجموعة من الفرضيات في بداية الدراسة وذلك للإجابة على الإشكال العام وتساؤلاته، لان الفرضية عبارة عن تنبؤ سيُثبت أو يُنفى من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

1/4- الفرضية الأولى:

"يرى الأستاذ الجامعي الواقع السياسي الجزائري بأنه مُتعفن ووصل مرحلة خطيرة تستدعي الإصلاح والتجديد".

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية بعد التحليل واستنادا على المعطيات، أن الفرضية الأولى تحققت بدرجة كبيرة وهذا ما توضحه الجداول التالية:

هذا ما وضحته مجموعة من الجداول التي إعْتُمد عليها في الدراسة، من اجل الوصول إلى صحة الفرضية الأولى أو نَفْيِها. خاصة من الجدول رقم 07 إلى الجدول رقم 15، كلها جداول أمدتنا بنتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى.

من خلال الجدول رقم 07 تبين لنا أن حوالي 88% من المبحوثين ليس لديهم انتماء حزبي، وهو دليل على أن فئة المدرسين الجامعيين يرون أن الواقع السياسي لا يشجع الانتماء إليه. والجدول رقم 08 يوضح مسألة مشاركة المدرس الجامعي في الانتخابات، رغم تقارب نسبة المشاركة والعزوف بـ 38%، إلا أنها تعتبر نسبة ضعيفة من حيث المشاركة في الانتخابات، وهذا النفور يدعم الجدول السابق. أما الجدول رقم 09 يبين رأي عينة البحث في موضوع صناعة القرار السياسي في الجزائر على انه تشاركي، إلا أن النتائج أظهرت عكس

ذلك بنسبة 83%. بالإضافة إلى الجدول رقم 10 حول طبيعة نظام الحكم، الذي يوضح أن الكثير من المدرسين الجامعيين أكدوا انه رئاسي بنسبة 59%، وهذا له تأثير على مخرجات القرار السياسي. وفي السؤال الذي طُرح حول مدى ترك النظام السياسي حيزا لممارسة الحريات في الجدول رقم 11، أكد غالبيتهم بالنفي بنسبة 64% بسبب وجود علاقة قوية بين ممارسة الحريات باختلافها وتطور الساحة السياسية إلى الأفضل.

كما أن الجدول رقم 12 الذي طُرح من خلاله سؤال حول، مدى حرية وسائل الإعلام في نقل وكتابة الأخبار خاصة السياسية، انقسمت عينة البحث بين من قال "لا" بنسبة 35% ومن انحاز إلى مصطلح "أحيانا" بنسبة 42%، وهي نسب تؤكد سيطرة النظام على وسائل الإعلام بما يخدم مصالحها السياسية. كذلك الجدول رقم 13 الذي يبين مدى عمل الأحزاب السياسية في جو تسوده الحرية والديمقراطية، وضحت النتائج إلى أن ما نسبته 67% من المبحوثين قالوا "لا"، خاصة إذا ربطناه بنتيجة الجدول رقم 14 التي ترى أن العلاقة بين الأحزاب المعارضة والسلطة سيئة بنسبة 34%، هذه العلاقة الثلاثية بين الأحزاب والسلطة والحرية غير مستقرة تعطينا صورة عامة عن العمل الحزبي السياسي.

أما السؤال الذي طرح على عينة البحث حول شفافية الانتخابات، فغالبيتهم أجابوا بالنفي بنسبة 70%، وهي سبب ونتيجة في نفس الوقت، حول الحالة التي وصلت إليها المنظومة السياسية في الجزائر من تسيب وتراجع مما أثر على تقدم العمل الديمقراطي. وجب مراجعة الكثير من الإشكالات التي تعيق الوصول إلى المبتغى، وذلك بمراجعة الكثير من القوانين المقيدة للتفاعل السياسي، وهذا اعتمادا على حوار شامل بين الفاعلين بشكل مباشر أو غير مباشر. لان التجديد سيحدث في أي لحظة، بطريقة عقلانية وسلمية ترضي جميع الأطراف بما يخدم المجتمع، أو بطريقة عنيفة خارجة عن السيطرة قد تؤدي بالبلاد إلى مرحلة معقدة جدا، وهذا ما حدث في الكثير من البلدان العربية، وهي طريقة لم تأتي بالنتائج المُنتظر منها.

2/4- الفرضية الثانية:

"تبقى مساهمة الأستاذ الجامعي فكريا في عملية التحول السياسي محدودة ومحتشمة".

الفرضية الثانية تحققت بنسبة كبيرة، وذلك استناد على مجموعة من الأسئلة التي طُرحت على عينة البحث، من خلال الاستبيان، وضحتها نتائج الجداول (من الجدول رقم 16 إلى 21). إن نجاح الإنتاج الفكري للمدرس الجامعي في إحداث تغيير أو تأثير سياسي، تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات.

نبدأ من الجدول رقم 16 الذي طُرح فيه سؤال حول: مدى إمكانية مشاركة المدرس الجامعي في عملية التغيير السياسي والاجتماعي عن طريق الكتابة والنقد، حيث انقسم المبحوثين إلى موافق بنسبة 54%، وغير موافق بنسبة 45%، رغم أن نسبة الموافقين اكبر إلا أن نسبة غير الموافقين معتبرة، تدل على أن المدرس الجامعي مازال يرى دوره كفاعل سياسي والاجتماعي، من خلال الكتابة جد محدود. ومن بين الأسباب التي جعلته ينتهج هذه الثقافة، مُوَضح من خلال الجدول رقم 17 الذي يحدد رأي العينة حول مسألة مراقبتهم من طرف النظام السياسي في كتاباتهم السياسية، مما دفعهم على التركيز في البحث العلمي، وذلك بنسبة 54% يؤكدون أن نظام يراقبهم.

أما الجدول رقم 18 هو الآخر يؤكد صحة الفرضية الثانية، حيث وصلت نسبة عينة البحث مَنْ يَعتقدون أن وزن المدرس الجامعي وكتاباته ونقده للمجتمع والسلطة في اللعبة السياسية، ضعيف بنسبة 75%، وكثيرا ما نرى كتابات في الجرائد حول الواقع السياسي الجزائري لكنها سطحية، تخلوا من التشريح المعمق وبعيدة عن الواقع الحقيقي، ربما بسبب قلة الاطلاع على الوقائع والتحولات والصراعات القائمة. أما الجدول رقم 19 الذي يبين أن 39% من عينة البحث، ترى أن المدرس الجامعي مازال معتكفا في برجه العالي ومتمسكا بفلسفته المثالية رافضا النزول إلى الساحة السياسية، إضافة إلى 32% ممن قالوا أحيانا. رغم أن الجدول رقم 20 الذي طُرح فيه سؤال حول: مدى تعرض الأستاذ الجامعي للمضايقات من طرف السلطة، بسبب كتاباته المعارضة أو مشاركته في الأحزاب السياسية، وبنسبة

56% ترى عدم وجود أي مضايقات، خاصة إذا كان الانتماء إلى أحزاب السلطة أو الموالية لها. أما الجدول رقم 21 فقد دعم صِدْق الفرضية الثانية، التي أكدت محدودية المساهمة الفكرية في عملية التحول السياسي، ذلك بان بعض من يكتبون حول الواقع السياسي والاجتماعي في الجزائر، يقومون بتبييض صورة السلطة لتحقيق مصالحهم الشخصية بنسبة 82%.

إشكالية الهوية لدى النخبة المثقفة أصبحت معضلة خطيرة تهدد فئة الانتلجنسيا في الجزائر، لأن الانتقال إلى الجدول الأخير رقم 36، الذي طُرح فيه سؤال على المبحوثين – المدرسين الجامعيين- باعتبارهم نخبة علمية، تتمتع بمجموعة من المؤهلات الأكاديمية والمعرفية، والسؤال كان حول مدى رؤية الأساتذة لأنفسهم على أنهم من النخبة المثقفة، فكانت الإجابة بـ "نعم" بنسبة 39%. الغريب في الأمر أن 19% أجابوا بـ "لا" بالإضافة إلى 42% لم يجيبوا على السؤال. من هنا نطرح الكثير من الأسئلة حول نخبتنا العلمية، وما مدى فقدانها للثقة في نفسها كفئة مثقفة؟، أم أنها بداية انسلاخها عن هويتها ووجودها من اجل التحضير لعملية الاندثار، أم أنها اختارت الانهزام أمام السلطة في معركة لا نهاية لها، في ظل حكم الأنظمة الراديكالية والمتعثرة وذلك للوصول إلى مرحلة التخلي عن دورها.

3/4- الفرضية الثالثة:

"الأستاذ الجامعي يرى أن تعديل الدستور يخدم النظام السياسي، ولا يخدم استقرار الساحة السياسية بما يخدم المجتمع".

أثبتت تحليلات معطيات الجداول (من الجدول 22 إلى 25)، على أن الفرضية الثالثة تحققت بنسبة كبيرة، مع وجود متغير الدستور باعتباره نسقا سياسيا مهما.

كما هو موضح في الجدول رقم 22، حول مسألة المادة 51 من الدستور التي تُوجب على كل مواطن الجنسية الجزائرية دون سواها، شرطا لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية، هو ضغط على المدرسين الذين يطمحون للوصول إلى هذه الوظائف والمناصب، وبنسبة كبيرة تقدر بـ 80% يرون أن هذا الطرح غير ضروري، لأن الوظائف

العليا يقدمها النظام إلى أشخاص لديهم ولاء للمنظومة السياسية القائمة، وتشبعوا بمبادئها وتكونوا في مؤسساتها. أما في المجال العام فان الجدول رقم 23 يوضح الإضافة التي قدمها الدستور الجديد، إلى عملية التحول السياسي في الجزائر، فقد أجابت غالبية عينة الدراسة بالنفي بنسبة 67%، رغم أن 29.3% من المبحوثين يرون أنه جلب معه الجديد مثل تحديد العهدات الرئاسية، ووسع فضاء الحريات خاصة في مهنة الصحافة.

فيما يخص الجدول رقم 24، الذي يبين مدى ليونة تعديل الدستور الجديد مع المعارضة مقارنة بالدستور السابق، وبنسبة 60.3% من عينة البحث اعتبرت أن الدستور الجديد لم يتراخى مع المعارضة، باعتبار أن جديد الدستور يخدم حريات المواطن وترقية المواطنة في الكثير من مجالات، وهذه النسبة دعمتها إجابة المبحوثين حول مسألة الإضافة التي قدمها الدستور الجديد للديمقراطية والمواطنة في الجزائر، وذلك بنسبة 68% الموضحة في الجدول رقم 25.

4/4- الفرضية الرابعة:

"المعارضة السياسية هي جزء من الواقع السياسي، لكنها لا تشكل تهديدا للنظام بسبب عدم امتلاكها قاعدة شعبية كبيرة".

تحققت الفرضية الرابعة من خلال نتائج ستة جداول (من الجدول 26 إلى الجدول 31)، من خلال الأسئلة التي طرحت على المبحوثين.

بنسبة 76% من عينة الدراسة الموضح في الجدول رقم 26، يرون أن برامج الأحزاب السياسية المعارضة، لا يمكنها حل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط والاعتماد على الاقتصاد الريعي، الذي انعكس سلبا على الأوضاع المعيشية للمواطن، والملاحظ في برامج الأحزاب أنها متشابهة لم تأتي بالجديد. الجدول رقم 27 يوضح رأي المبحوثين حول قدرة الأحزاب السياسية المعارضة، على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في حال الوصول إلى نظام الحكم، وكان رأيهم بالنفي بنسبة أكثر من 80%. أما الجدول رقم 28 يوضح بشكل جيد أن الأحزاب المعارضة لا تشكل تهديدا للنظام، من خلال

السؤال الذي وُجه إلى المبحوثين حول مدى فاعلية التكتلات الحزبية، في مجابهة النظام السياسي والوصول إلى السلطة، وكان الجواب بـ "لا" بنسبة 84%. بالنسبة للأسباب التي جعلت الأحزاب المعارضة لا تمتلك قاعدة شعبية، هي انعدام الثقة بين المواطن والحزب بنسبة 37%، وعمل الأحزاب على تحقيق مصالحها بنسبة 29%، والثقة عنصر فعال يربط الحزب بمناضليه ويوسع قاعدتها الشعبية.

ومسألة خوف السلطة من فئات المجتمع، أجاب عليها الجدول رقم 30 وكانت إجابة المبحوثين، أن السلطة تخاف من فئة الجماعات الاجتماعية والأفراد بنسبة 50%، وكذلك فئة النخبة المثقفة بنسبة 47%، وخوفها من الأحزاب السياسية المعارضة كان بنسبة 3.6% وهو دليل على النظام لا يُولِيها اهتماما كبيرا. وبنسبة تفوق 65% من المبحوثين، ترى أن استقطاب الأحزاب المعارضة للنخبة العلمية خاصة المدرسين الجامعيين، إلى منظومتها الحزبية يعطيها قوة ووزنا سياسيا للوصول إلى أهدافها، وهو موضح في الجدول رقم 31.

5/4- الفرضية الخامسة:

"أهم المواد الدستورية التي تحدد مستقبل الواقع السياسي والنظام، هي تحديد العهدات مما يسمح التداول على السلطة، وإعادة النظر في المواد المتعلقة بالحريات الفردية".

الفرضية الخامسة لم تتحقق، فقد أظهرت نتائج الجداول (من الجدول 32 إلى الجدول 34)، أن تحديد العهدات والمواد المتعلقة بالحريات الفردية، لن تكون كافية لتغيير الواقع السياسي والوصول إلى نظام يتماشى مع الظروف الداخلية والتحولات العالمية.

من خلال الجدول رقم 32 الذي يبين رأي المدرس الجامعي حول تعديل الدستور، وهل سيعطي نفسا جديدا للساحة السياسية، وفضاء أكبر لممارسة الحريات، وبنسبة أكبر من 56% أجابوا بالنفي، رغم أن 40% عبروا على أن التغيير المتمثل في تعديل الدستور، يمكن أن يُحرك اللعبة السياسية نحو الديمقراطية. وفيما يخص مسألة تحديد العهدات في الدستور الجديد وعلاقته بالتغيير السياسي بما يخدم المجتمع، فقد رأى غالبية المبحوثين أن تحديد فترات الرئاسية لن يغير شيء بنسبة أكثر من 67% ما دام النظام متمسكا بالشرعية الثورية،

وهو موضح في الجدول رقم 33. أما مسألة المادة 41 مكرر ومدى ضمانها حرية التظاهر السلمي للمواطن في إطار القانون، وهل تُعْتبر فضاء أكبر وأضمن للتعبير عن انشغالات المواطن، باعتبار أن حرية التظاهر أصبحت تمثل ضرورة المجتمع للمطالبة بحقوقه، لذا تعتقد عينة الدراسة وبنسبة 56.7% (الجدول رقم 34) أنها غير كافية ولا تضمن حرية التظاهر، لأن النظام ربطها بتهديد الأمن القومي وبالتالي سقوط الحق أمام التهديد.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال مجال بحثنا السوسيولوجي التطرق لدراسة موقع النخب العلمية "الأستاذ الجامعي نموذجا" في التأثير على الساحة السياسية، وما تبعه من محاولة تغييب لهذا الدور الفعال أو استغلاله ضمن جوانب ذات مصلحة، بحيث تعمقنا في دراستنا أكثر ميدانيا وذلك من خلال إتباع تقنيات البحث العلمي الأكاديمية، المتمثلة في الاستبيان الذي ارتأينا أن يكون الكترونيا تماشيا مع متطلبات العصر الحديث، وطبقا لتطبيق الموضوعية حتى يشمل مختلف الفئات والمناطق والحالات المرتبطة بالأستاذ الجامعي، ضمن مختلف التخصصات والوجهات في المجتمع الجزائري، كمحاولة منا في الحصول على نتائج أكثر موضوعية ودقة ومصداقية في تحقيقنا الميداني. كما استخدمنا نظريات سوسيولوجية اجتماعية ومناهج علمية تتناسب مع عينة الدراسة، فقمنا بعرض الاستبيانات الكترونية باستخدام تقنيات حديثة على جملة من الأساتذة الجامعيين في الجزائر، في فترات زمنية محددة تخدم مجال الدراسة، ثم قمنا بتفريغ الاستبيانات ضمن جداول بيانية من أجل استخراج الإحصائيات واستخلاص النتائج التي تتماشى مع طبيعة صحة الفرضيات المقترحة. لنصل في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات سنتناولها ضمن عرض مفصل، يبين نتائج الدراسة ويبرز الهدف منها ومدى ارتباطها بواقعنا الاجتماعي السياسي، وعلاقته بالنخب المثقفة في الجزائر.

الخاتمـــة العامـــة:

أبرزت مختلف المقاربات والأبحاث السوسيولوجية على فاعلية دور النخبة المثقفة في التأثير على نمط الحياة العامة للمجتمع، سواء في الأنساق الاجتماعية والسياسية وحتى الأنساق الثقافية والاقتصادية، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية حيث يظهر فيها جليا أهمية ودور فئة المثقفين في عمليات التغيير الاجتماعي والتحول السياسي، وهذا ما دفعنا للتطرق إلى دراسة النخبة العلمية في الجزائر المتمثلة على وجه الخصوص في "المدرسين الجامعيين"، وما مدى تَأْثيرهم في الحياة السياسية والقرار السياسي وعملية التحول السياسي، في ظل الكثير من المتغيرات الفاعلة، بالإضافة إلى هوية المثقف داخل المجتمع الجزائري، سواء كصفوة مُفكرة أو كمُدرس جامعي يَمتهن إيصال المعرفة للأجيال.

باعتبار الكثير من البلدان العربية مَرت بانتفاضات شعبية، أَسقطت معها الأنظمة الحاكمة بطريقة عنيفة، استطاعت الجزائر بسياستها أن تنجو من هذا الربيع الساخن، فرغم بعض الاحتجاجات التي تزامنت مع بداية الانتفاضات العربية سنة 2011، إلا أن سرعان ما انطفأت فغايتها كانت اجتماعية متمثلة في الغلاء المعيشي، واستطاع النظام السيطرة عليها وتهدئتها، ولكن لم ينتهي الوضع عند هذا الحد، لأن الأوضاع الاجتماعية تكاد تنفجر بسبب الظَرف الاقتصادي المعقد، الذي زاد الأمور سوء بسبب الاعتماد على الريع.

والأخطر من ذلك الظَرف السياسي الذي تعيشه الجزائر، نظام سياسي مُتثبت باستمرارية الحكم والأشخاص، والمعارضة السياسية – أحزاب أو شخصيات- تُطالب بالتغيير الديمقراطي أو نقل الانتفاضات العربية إلى الجزائر كخطاب سياسي تهديدي، كما أن الفترة التي حكم فيها النظام لم تعرف تطورا كبيرا في الاقتصاد ولم تتخلص من الريع، مما أفقدها الشرعية أمام المواطن الذي يطمح إلى الأفضل. إلا أن النظام تجاوز هذه المرحلة الحرجة بكل الوسائل خاصة شراء الأمن الاجتماعي، فبعض الأطراف الخارجية لم تساعدها الانتفاضة حفاظا على مكاسبها داخلية.

أما الآن فالوضع السياسي العام ليس بحالة جيدة، كما أنه أثر كثيرا في بنية الأنساق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، لهذا يُرافع المدرس الجامعي الجزائري من أجل التغيير،

لتحقيق مُتطلبات المواطن عبر الديمقراطية الحقيقية، لكن محاولة النخبة الجامعية تبقى جد محدودة، وتأثيرها نسبي لأن حوالي 88% من المبحوثين ليس لديهم انتماء حزبي، وبنسبة 70% يرون أن الانتخابات مزورة، هذه الأرقام توضح لنا الطريق الصعب الذي سينتهجه المدرس للاقتراب من الحقيقة. كما أن 75% من المبحوثين يَعتقدون أن وزن المدرس الجامعي وكتاباته ونقده للمجتمع والسلطة في اللعبة السياسية ضعيف، بالإضافة إلى 67% من المدرسين الجامعيين ترى أن تعديل الدستور لم يأتي بجديد، من أجل تحول سياسي سَلس قاعدته الديمقراطية والشفافية. وهذه أدلة على وجود الكثير من المعوقات – مادية وقانونية- التي تقف في طريق النخب المثقفة، لإفشال مهمتها التي تفرض نقد السلطة. لهذا يجب على المدرس الجامعي مواصلة الدفاع عن قضيته، وذلك من أجل الوصول إليها أو على الأقل إثبات هويته.

حتى يقوم المدرس الجامعي بدوره الحقيقي، كمحرك أساسي في عملية التحول السياسي في الجزائر، سواء باعتباره فاعل مباشر أو محفز مهم للجماهير والجماعات الاجتماعية، وجب توفر مجموعة من القنوات، أولها تَمتعه بالحماية القانونية التي تضمن استمرارية الغطاء الديمقراطي، والاعتراف به من قبل النظام لتقوية هويته التي أصبحت عائقا كبيرا في القيام بدوره. ثانيا: استعمال النقابات كقوة يمكنها أن تُجنب النخب المثقفة دخولها في صراع مع الطبقة الحاكمة، باعتبارها تكتلات قوية (أحزاب، هيئات، منظمات مستقلة)، كما يمكن استعمال قنوات الهيئة التنفيذية من أجل الوصول إليها واستعمالها بما يخدم طبقة المدرسين الجامعيين، ثالثا: يمثل الإعلام وسيلة أخرى يمكن استعماله للوصول إلى الهدف وتبليغ الرسالة إلى المواطن، بشرط أن يكون إعلاما يتمتع بمبادئ وأخلاق مهنية، يسعى من خلاله الأستاذ الجامعي للاتحاد مع النخب الأخرى لنشر المبادئ والأفكار والأهداف البناءة، كمحاولة لإصلاح الوضع السياسي في المجتمع وتبني ثقافة الحوار وتبادل الآراء، مع وضع أهم النقاط الذي تساهم في تطوير الدولة وتحقيق التنمية المستدامة والرقي الاجتماعي والحضاري الذي يدعم العدالة الاجتماعية والديمقراطية الفعالة.

قائمة المراجع

المراجـــــع:

I. **باللغة الغربية:**

- **الكتب:**

1. ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، الطبعة الثالثة، المجلد الرابع عشر، بيروت، سنة 2004.
2. أحمد خليل. خ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1984.
3. إدوارد. س، صور المثقف، ترجمة: غسان غصن، دار النهار للنشر، بيروت، سنة 1994.
4. إدوارد. س، المثقف والسلطة، ترجمة: محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، سنة 1996.
5. إدوارد. س، الانسنية والنقد الديمقراطي، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الآداب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2005.
6. إدواردز. ت، النظرية الثقافية: وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة، ترجمة: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2012.
7. أسعد وطفة. ع، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، قرطبة، اسبانيا، الإصدار الأول، ماي/ أيار، سنة 2015.
8. الأخضر. ع، إبراهيمي. ن، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
9. الجاسور. ن، ع، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2004.
10. الحاج صالح. ر، تفاعل المثقفين السوريين مع الثورة السورية بين الواقع والمأمول، معهد العالم للدراسات، سوريا، سنة 2017.
11. الحمد. ت، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، دار مدارك للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
12. الدستور الجزائري 1989، المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989.

13. الدستور الجزائري، الفصل الرابع، الحقوق والحريات، المادة 53، مارس 2016.
14. الشريعتي. ع، مسؤولية المثقف، ترجمة: إبراهيم الدسوقي شتا، دار الأمير للثقافة والعلوم، سلسلة الآثار الكاملة (28)، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 2008.
15. العلمي. ع، واقع ومستقبل المثقف العربي في ظل التحديات التي تعيشها البلاد العربية، تحديات المجتمع العربي.
16. العلوي. ي، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، سلسلة كتب، سنة 2014.
17. الموسوي. م، النخبة الفكرية والانشقاق: تحولات الصفوة العارفة في المجتمع العربي الحديث، وزارة الثقافة والفنون، الدوحة، قطر، سنة 2015.
18. أنجرس. م، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2010.
19. أومليل. ع، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1998.
20. أومليل. ع، سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2005.
21. أيزابرجر. أ، النقد الثقافي: تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، ترجمة: وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة 2003.
22. بارنيت. ر، إعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: شكري مجاهد، مكتبة العابيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 2009.
23. بدران. ع، خيانة المثقفين، مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، مصر، سنة 1999.
24. بن زيد الزنيدي. ع، المثقف العربي بين العصرانية والإسلامية، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، سنة 2009.

25. بلخير. ع، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
26. بن قينة. ع، المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2000.
27. بن نبي. م، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الطبعة الرابعة، دمشق، سنة 2000.
28. بوخرص. خ، مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: بين كفاءة هيئة التدريس وجودة الخدمة التعليمية، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات المتخصصة.
29. بوريس. ب، أرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجا، ترجمة: جساس أنعم، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي: الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، سنة 2011.
30. بوشيه. س، رويو. م، مراكز الفكر (أدمغة حرب الأفكار)، ترجمة: ماجد كنج، دار الفارابي، الطبعة الأولى، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية، سنة 2009.
31. بينيت. ط، وأخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع-، ترجمة: سعيد الغنمي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2010.
32. تورين. أ، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، سنة 1997.
33. تومبسون. م، وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
34. جيدير. م، منهجية البحث العلمي، ترجمة: ملكة أبيض، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير ودكتوراه.
35. حامد. خ، المدخل إلى علم الاجتماع، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى سنة 2008.

36. حرب. ع، الفكر والحدث: حوارات ومحاور، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1997.
37. حسنين توفيق. إ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، سنة 1999.
38. حمداوي. ج، سوسيولوجيا النخب: النخبة المغربية أنموذجا، شبكة الالوكة، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2015.
39. حمدي. م، ف، استخدام النخبة الجامعية الجزائرية للصحافة الالكترونية وانعكاسه على مقروئية الصحف الورقية: دراسة في الاستخدام والتأثير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، بيروت، سنة 2013.
40. خشيب. ج، إشكالية الهوية في الجزائر ودور المثقف التوافقي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 21 سبتمبر 2016.
41. دنيس. ك، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2007.
42. راسم كمال. م، دور الجامعات في الثقافة الوطنية، فيلادلفيا الثقافية، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون.
43. رئاسة الجمهورية الجزائرية (الأمانة العامة للحكومة)، قانون الانتخابات، الباب الثامن: أحكام جزائية، المادة 218، سنة 2012.
44. رئاسة الجمهورية الجزائرية، مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور (نص الدستور ساري المفعول مع التعديلات المقترحة)، 28 ديسمبر 2015.
45. رودولف. ر، القومية والثقافة (الجزء الثاني)، ترجمة: أحمد زكي أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2018.
46. روزان. ب، الأسس الثقافية للتحليل النفسي السياسي، ترجمة: سارة اللحيدان ويوسف الصمعان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2017.
47. رفعت أحمد عبد الله. ص، الحاج إبراهيم. م، سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية، أبحاث مؤتمر، كلية التربية بجامعة شقراء، السعودية.

48. زرزار. ع، سفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الجامعة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، بيروت، سنة 2013.
49. شعلان. ع، هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية: الاستشراق- الإصلاح الديني- الانتليجنسيا- اللغة والهوية، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2013.
50. شوقي الزين. م، إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2008.
51. شوقي الزين. م، الثقاف في الأزمة العجاف: فلسفة الثقافة في الغرب وعند العرب، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2014.
52. صابي. إ، المثقف والسياسة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014.
53. صباح. ي، الإعلام الفضائي في الوطن العربي- تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، المستقبل العربي.
54. طالب. أ، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية- دليل الباحث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، وهران، سنة 2009.
55. عباش. ع، الإعداد الأكاديمي للمورد البشري بالجامعة ومتطلبات التنمية: دراسة تحليلية الواقع والرهانات، المركز الديمقراطي العربي، 31 يناير 2017.
56. عبد الرزاق الجبلي. ع، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر.
57. عبد الفتاح عبد الكافي. إ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي – انجليزي، كتب عربية، مصر، سنة 2005.
58. عبد الله أحمد الميلاد. ز، الجامع والجامعة والجماعة: دراسة في المكونات المفاهيمية والتكامل المعرفي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات 5، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، سنة 1998.
59. عبد الله احمد الميلاد. ز، المسألة الثقافية: من أجل بناء نظرية في الثقافة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، سنة 2010.

60. عبيدات، م، وآخرون، منهج البحث العلمي-القواعد والمراحل والتطبيقات-، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1999.
61. علي معمر. ع، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات 7 أكتوبر، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، سنة 2008.
62. عماد. ع، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات...من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2006.
63. غدنز. أ، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2005.
64. غليون. ب، في النخبة والشعب، حاوره لؤي حسين، دار بترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، سنة 2010.
65. فؤاد عبد الله. ث، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2001.
66. فلوسي. م، وظائف الجامعة في المجتمع وأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب وواجباته خلالها، رئيس المجلس العلمي للكلية.
67. لبيب. ط، وآخرون، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (10)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، سنة 1992.
68. محمد أحمد إسماعيل. ع، الانتلجانسيا العربية، الوحدة، منتدى مكتبة الإسكندرية، مصر، سنة 1988.
69. معن خليل. ع، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2006.
70. منيف. ع، بين الثقافة والسياسة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
71. موصللي. أ، لؤي. ص، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، سنة 2002.

72. نيومان. ف، وآخزون، مستقبل التعليم العالي: الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة: وليد شحادة، العبيكان مكتبات ونشر، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، سنة 2010.
73. هاني. م، ب، تطور التعليم الجامعي: التحديات الراهنة وأزمة التحول، المركز العربي الديمقراطي للنشر، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، سنة 2017.
74. وضاح. ز، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2010.

- **المقـــالات**

1. إبراهيمي. أ، العلاقة بين الثقافة والهوية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 7، عدد 14، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2018.
2. إبراهيمي. ط، الجامعة ورهانات عصر العولمة: الجامعة الجزائرية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2003.
3. أبو النجا. ش، المثقف في الجامعة، لماذا يجب أن نقرأ الماضي؟، مجلة عمران، العدد 3/16 ربيع 2015.
4. أحمد الخلايلة. م، أ، أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر أحادي القطبية، مجلة الثراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 8، 2018.
5. أحمد نغيمش الحمامي. هـ، صفات المدرس وطرائق التدريس الناجحة: دراسة نظرية في مواصفات المدرس وطرائق التدريس في المجتمعات الإسلامية والغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12- ماي 2015.
6. إسعاف. ح، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 30، العدد 4/3، سنة 2014، ص 359.
7. الإمام. س، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 27/ ديسمبر 2016.

8. البشري. ط، الحوار بين الثقافة والسياسة، الأمة ومشروع النهوض الحضاري حال الأمة 2008، مركز الحضارة للدراسات السياسية: افتتاحية العدد الثامن من حولية أمتي في العالم، القاهرة، سنة 2009.
9. الداوي. ش، بن زرقة. ل، تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، العدد الرابع، 2015.
10. الرضواني. م، قراءة لكتاب: الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، لـ نارسيس سيرا، ترجمة: وفيقة مهدي، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 472.
11. السعيداني. م، الديمقراطية في الجامعات العربية، مجلة إضافات، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.
12. الصوفي. خ، البريهي. ع، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية، رؤى إستراتيجية، يناير 2014.
13. الطيب. ز، دور الجامعة الجزائرية في صناعة الأمن الفكري – الواقع والمأمول، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس/ جانفي 2018، جامعة باتنة 1.
14. المشهور. ر، حموش. ي، المثقف والسلطة: علاقة حياد أم انقياد، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 05 ماي 2017.
15. بريني. د، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الثالث عشر- سبتمبر 2018- المجلد 04.
16. بزرل كبير. ع، الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على الجامعة الجزائرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني- افريل 2018.
17. بشارة. ع، عن المثقف والثورة، سلسلة دراسات (مجلة تبين، العدد 4: ربيع 2013)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
18. بشارة. ع، جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15- المجلد الرابع- شتاء 2016.

19. بصديق. ز، المدخل إلى ربيع فكري جزائري، مجلة دراسات إنسانية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.
20. بلعيد. س، المثقف اللامنتمي اجتماعيا وتجلياته في الخصوصية المجتمعية الجزائرية: نظرة نقدية حالة الجزائر منذ انتفاضة أكتوبر 1988، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 28/27، 2012.
21. بلعيد. س، المثقف العربي أمام خيارات وإشكالية البحث عن البارادیغم، مجلة الباحث الاجتماعي- العدد 11- مارس 2015، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
22. بلغراس. ع، إشكالية الثقافة الجزائرية بين الأحادية والتعددية – قراءة في الإصلاحات الأخيرة –، مجلة أبعاد(عدد خاص)، جامعة وهران2، جانفي 2014.
23. بلفردي. ج، حول نخب الحركة الوطنية 1830-1954، مجلة المصادر، العدد 24، السداسي الثاني، الجزائر، 2011.
24. بلقاسم سلاطنية. ب، بن تركي. أ، العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 35/34، مارس 2014.
25. بن أحمد نورين. ف، الثقافة الدينية والترجمة ودورها في تفعيل حوار الحضارات وموقف علماء الاجتماع منه، مجلة التواصلية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2016.
26. بن خليفة. إ، مصطفى منصور، دور النخبة الجامعية المثقفة في تنمية قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد السابع (07): سبتمبر 2018، جامعة الوادي، الجزائر.
27. بن سعيد. م، زياني. ص، النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، سنة 2014.
28. بن شيخ. ع، العقاب كمال، متطلبات إنجاح دور الأستاذ الجامعي في العملية البيداغوجية وفق القوانين المنظمة للتعليم في نظام ل.م.د، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية: المجلد الأول- العدد الرابع: ديسمبر 2017، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

29. بن عودة. م، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة المعيار، العدد الثالث عشر، قسنطينة، الجزائر، جوان 2016.
30. بن عيسى. ع، الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31، الجزء الثاني.
31. بوحارة. هـ، وادي. ل، أزمة الهوية وإشكالية الابتعاد عن الدين، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2016.
32. بوشنافة. س، فبي. أ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 2004/03.
33. بوعطيط. ج، بوحارة. هـ، مدى مساهمة النخبة المثقفة في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة عمار ثليجي بالاغواط: الجزائر، نوفمبر 2016.
34. بيبي. و، خريجي الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، العدد 03 افريل 2016، عدد خاص.
35. جابي. ع، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3 يناير/ كانون الثاني 2016.
36. جمعة. ح، المثقف العربي وآفاق الواقع: حدود ومفاهيم في الثقافة والمثقف، مجلة الفكر السياسي.
37. حسيب. خ، المثقفون والإصلاح الديمقراطي، مجلة كلمة، لندن، المملكة المتحدة، عدد 10، أكتوبر 2007.
38. حليلو. ن، مخنان. ط، دور النخبة المثقفة في المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 07: سبتمبر 2013.

39. حمودي إبراهيم. ل، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق، العدد الثلاثون، 2011.
40. حوامد. ك، دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2016.
41. خالد عبد الفتاح. ع، تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية ومقرراتها، مجلة إضافات/ العددان 37/36 خريف 2016- شتاء 2017.
42. خلوفي. ص، شروط ومواصفات الأستاذ الجامعي والمحاضرة الجامعية (إعدادا وإلقاء)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، العدد 08، 2010.
43. رشيق. ح، الهوية الناعمة والهوية الخشنة، مجلة إنسانيات، مجلة الدراسات الدولية والتوثيق، برسولون، اسبانيا، عدد مزدوج 47-48، جانفي– جوان 2010.
44. ساسي. س، مشروع المثقف العربي قراءة أولية وتقييمية للمفكرين: محمد عابد الجابري، برهان غليون وعبد الله العروي، مجلة روافد، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 02، العدد (01)، جوان 2018.
45. ساعد. ر، تأثير مراكز البحث والتفكير Think tanks على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13.
46. سالم مرجين. ح، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 9، العدد 2، 2016.
47. سلطاني. ل، ف، الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016، مجلة جيل، الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 7، أكتوبر 2016.
48. شاطري. ك، أثر أزمة الهوية الثقافية على تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر: في ضوء تداعيات العولمة، مجلة جيل، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العام الثالث- العدد 10: سبتمبر 2017.

49. شريف صحراوي. ي، مسألة الثقافة في الجزائر بين الهوية والاندماج، المجلة الجزائرية للسياسات العامة- العدد 9- جامعة الجزائر3، الجزائر، فيفري 2016.
50. شعباني. م، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر...؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2009.
51. عبد الحفيظ الشيخ. م، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السادس، كانون الأول 2018، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
52. عبد العظيم سيد أحمد. ن، تجارب الجامعات العالمية في خدمة المجتمع، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثاني والعشرون- 1432هـ/ 2011م.
53. عدلي. هـ، قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية، مجلة إضافات، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.
54. عدنان. أ، الجامعات العربية وتحديات التغير الاجتماعي، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، العدد 7/26- خريف 2018.
55. علاء جواد. ك، العقل، الانتليجنسيا، الايدولوجيا: نحو تفكيك سوسيولوجي للبنية الثقافية (المجتمع العراقي نموذجا)، مجلة إضافات، العدد السابع/صيف 2007.
56. علاق. أ، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 28/ مارس 2017.
57. علاوي. ع، الجامعة الجزائرية.. الواقع.. وسبل التقدم، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، العدد 01، افريل 2015.
58. عنيات. ع، من ثقافة الإدانة إلى إدانة الثقافة: نحو نظرية فلسفية جديدة للثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15 ، العدد 26 ، سطيف، 13-05- 2018.
59. غراف. ن، التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية، مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST، الجزائر، مج 19، عدد 2.

60. غلام الله. م، بناء الجامعة الجزائرية: ثلاث عقود من الانزلاقات الكمية، كراسات مركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية، الجزائر، عدد 70، 2005.
61. غياط. ش، مساعدية. ج، خيار التوجه نحو فلسفة التكنوقراط لتجسيد حوكمة القطاع المصرفي في الجزائر على منهج النموذج الصيني، مجلة العلوم السياسية والقانون- العدد 13 كانون الثاني/ يناير 2019- مجلد 03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
62. قبي. آ، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2002/01.
63. قرفي. ع، دور المثقف في فهم وتفسير الواقع في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011.
64. كبار. ع، المثقف الأكاديمي وإشكالية الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (عدد خاص الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري)، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
65. كبار. ع، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر/ جوان 2013.
66. كبار. ع، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16/ سبتمبر 2014.
67. كحال. أ، سواريت بن عمر، أزمة الثقافة في عصر الحداثة: لما تغدو الثقافة سلعة، مجلة التدوين، العدد 10، السداسي الأول، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، 2018.
68. كعبش. م، مفهوم المثقف وأدواره عند ادوارد سعيد، مجلة البدر المجلد 09/ العدد 12/ سنة 2017، جامعة بشار، الجزائر.
69. محمود خليفة جودة. م، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديمقراطي العربي: قسم الدراسات والنظم السياسية.

70. محمود. م، ع، السعيدي. س، تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي، مجلة الكوفة، العدد 17، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، سنة 2013.
71. مدودي. ن، مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 9 عدد خاص- نوفمبر 2018، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
72. مراني. ح، محاولة من اجل تحديد بعض العناصر الأساسية المكونة لهوية الإطارات، الإطارات الصناعية: شروط تكوين نخبة حديثة، دفاتر المركز، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، رقم 09-2005.
73. مسرحي. ف، المثقف وتحديات المستقبل في السياقات العربية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد- 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017.
74. مسعودي. ي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد صفر – مارس 2014.
75. معط الله. أ، رؤية ادوارد سعيد للمثقف العربي بين الالتزام والايديولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس جوان 2016.
76. مهدي دقو. ع، العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة إضافات، العددان 37/36، خريف 2016- شتاء 2017.
77. مهورباشة. ع، قراءة نقدية لدور المثقف العربي في ظل التحولات الاجتماعية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، الجزائر، العدد 16، جوان 2016.
78. مولود. س، النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة2، الجزائر، عدد 10، سبتمبر 2010.
79. ميمون. س، مواقف وأراء حول الثقافة الوطنية في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 42، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.
80. نبيل الشيمي. م، النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي العربي: قسم الدراسات والاجتماعية والثقافية.

81. نعيمة. س، كدورلي. ع، الثورة الجزائرية وانقسامية النخبة المثقفة، مجلة عصور، الجزائر، العدد 24-25، جانفي – جوان 2015.
82. نور الدين أفاية. م، حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث: ملاحظات وتساؤلات، حلقة نقاشية (المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 29 أيار/ مايو 2013.
83. نوري. د، العنف السياسي في الجزائر المعاصرة من الايدولوجيا الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلامية: عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمنة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، قطر، العدد 4/14، خريف 2015.
84. ونوقي. ع، مزارة. ع، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 1- العدد 10- 2017، جامعة الجزائر 2.
85. يعيش. م، حميدي. ب، الوظيفة القيمية للجامعة في تحقيق أبعاد الوحدة الوطنية، مجلة معارف، العدد 20/ جوان 2016 (السنة الحادية عشر)، جامعة البويرة، الجزائر.

- **<u>أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:</u>**

1/ الدكتوراه:

1. بوزيدي. هـ، بنيات تعايش المثقفين الجامعيين والسلوك السياسي لديهم (دراسة سوسيوانتروبولوجية خصت أساتذة جامعة وهران، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2011/2010.
2. خالدي. م، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2016/2015.

2/ الماجستير:

1. باشوشي. ك، المثقف الجزائري وجدل الحضارات في ظل الإعلام المعاصر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، سنة 2009.
2. بن خدة. ن، المثقف والسلطة عند ادوارد سعيد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، 2012.
3. دحمان. ن، النظام الإداري للجامعة ودور الأستاذ فيه (دراسة ميدانية بجامعة سعد دحلب بالبليدة)، رسالة لنيل رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008.
4. مخنان. ط، أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
5. مقيدش. ز، اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله: دراسة ميدانية 2012/2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013 .

II. مراجع باللغـة الفـرنسيـة:

1. Djamel GUERID, L'étudiant et le savoir : Celui qui pense et celui qui se souvient, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/ novembre 2014.
2. Djamel GUERID, Algérie: dualité de la société et dualité de l'élite les origines historiques, ELITES ET SOCIETE: ALGERIE et EGYPTE, EREAD- ARCAASD, Casbah éditions, 2002.
3. Ghalamallah Mohamed, l'université : de la reforme de 1971 à la reforme du LMD, COLLOQUE D'ORAN, Arak éditions, Alger/novembre 2014.
4. Hans Schoenmakers, The Power of Culture A Short History of Anthropological Theory about Culture and Power, Globalization Studies Groningen, University of Groningen, 2012.
5. Helen Spencer-Oatey, What is culture? A compilation of quotations, GlobalPAD Core Concepts, 2012.
6. John Higley, Jan Pakulski, Elites, Elitism and Elite Theory: Unending Confusion?, Univ. of Texas at Austin & Univ. of Tasmania, Hobart.
7. John Higley, Elite Theory in Political Sociology, University of Texas at Austin.
8. Jean-Luc Metzger et Philippe Pierre, En quoi le concept d'Elite peut-il aider a analyser le processus de Mondialisation?, Recherches Sociologiques, 2003/01.
9. Jean-Yves DORMAGEN, Daniel MOUCHARD, introduction à la sociologie politique, 3eme édition, de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2010.
10. Karim KHALED, l'Université algérienne au miroir de son intelligentsia diasporique, COLLOQUE D'ORAN, Arak édition, Alger/ novembre 2014.
11. K. Y. Arin, Elite Theory, Think Tanks, Springer Fachmedien Wiesbaden, 2014.
12. Matias López, Elite theory, Editorial Arrangement of Sociopedia.isa, 2013.
13. Michael Hartmann, The Sociology of Elites, Routledge, Taylor & Francis Group, London and New York, 2006.

14. Milana Karaganis and Marc St-Denis, Electronic Questionnaire Collection at Statistics Canada, Seminar on New Frontiers for Statistical Data Collection, Geneva- Switzerland, 31 October-2 November 2012.
15. Mustapha HADDAB, pour une approche structurale du champ des élites en Algérie, ELITES ET SOCIETE: ALGERIE et EGYPTE, EREAD-ARCAASD, Casbah éditions, 2002.
16. Pakulski, Jan and Bruce Tranter, Political Elites, Elite Quality and Elite Recruitment, New York: Palgrave Macmillan, 2015.
17. Pierre BOURDIEU, Questions de sociologie, Les éditions de Minuit, paris, 2002.
18. Raymond Boudon and François Bourricaud, A Critical Dictionary Of Sociology, Selected and Translated by: Peter Hamilton, Routledge, Taylor & Francis Group, London and new York, 2003.
19. Roger Scruton, The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought, Third Edition, Palgrave Macmillan, New York, 2007.
20. Shamus Rahman Khan, The sociology of elites, Annu. Rev. Sociol, Columbia University, New York, 2012.
21. Shanghai Ranking's Global Ranking of Academic Subjects 2017, Academic Ranking of World Universities, World Top 500 Universities.
22. Steve Bruce and Steven Yearley, The Sage Dictionary of Sociology, SAGE Publications, London, 2006.
23. Tim Dalmau and Bob Dick, Politics, Conflict and Culture, Paper 23, Robust processes – papers, 1990.

- **المواقــع الالكتــرونيــة:**

1. إسماعيل. ض، هكذا تستعد الأحزاب لتشريعيات 2017، المشوار السياسي، 2016/08/20. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/19.
الموقع الالكتروني: http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=58398
2. إسماعيلي. ح، أي تأثير للمثقف في الانتخابات السياسية؟، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد:3999، 2014.03.30.
3. الأناضول، احتجاجات الجزائر.. مطالب عمالية بحتة أم إرهاصات لرئاسيات 2019 ؟. تصفح الموقع: 2018/12/05.
https://www.eremnews.com/news/arab-world/1186388
4. التل. س، الجامعة والسياسة، الدستور، عمان، الأردن، 2 فبراير 2014، ص 16.
الموقع الالكتروني: https://www.addustour.com
5. الجراح. ن، المجتمع الجزائري معاق ويعيش أزمة ثقافية، نفحة، 2017/04/05. بتاريخ: 2018/10/24. /https://www.nafhamag.com/2017/04/05/
6. الجنابي. م، المثقف والسلطة وفكرة الانتخاب العراقي، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد:3999، 2014.03.30.
الموقع الالكتروني: http://www.almothaqaf.com/h/h14/86025-2014-03-30-10-47-00
7. السعدي. ع، المثقف العراقي .. طموح التغيير .. فردانية السلوك، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد 3999، بتاريخ: 17. 08. 2017.
8. الشفيع خضر. س، نحو أفق جديد: المثقف والتغيير، منشورات صحيفة الطريق الالكترونية، ص 16.
9. الشناق. ن، تعريف المثقف.. غموض المفردة والتباس المصطلح، الرأي (الرأي الثقافي)، عمان، 2011/04/30. http://alrai.com/article/460778.html
10. العاصي. ح، المثقف والسياسي.. وصاية أم انفلات..، 2018/07/07. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/10.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12be723ey314470974Y12be723e

11. بحري. ح، المثقف الجزائري جبان... وهو الذي غيب نفسه، ندوة الشروق أون لاين، 2014/05/01 ، عدد 6917.
12. بلعيد. س، ثقافة مجتمع وثقافة نخبة دراسة سوسيوثقافية للواقع الثقافي العربي، ديوان العرب، 12 جوان 2010. http://www.diwanalarab.com/spip.php?article23803
13. بلعيد. س، ثقافة مجتمع وثقافة نخبة دراسة سوسيوثقافية للواقع الثقافي العربي، ديوان العرب، 12 جوان 2010. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/05.
الموقع الالكتروني: http://www.diwanalarab.com/spip.php?article23803
14. بليدي. ص، الخلافات بين أحزاب تنسيقية المعارضة الجزائرية على وشك الانفجار، العرب، العدد 10331، 2016/07/11، ص 4. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/19.
الموقع الالكتروني: http://alarab.co.uk/?id=84813
15. بن طوبال. ع، المثقف الجزائري وخطاب الأزمة، مدون، 11 سبتمبر 2011. http://koutama18.blogspot.com/2010/09/blog-post_8935.html
16. بن موسى. ك، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ص 108. http://www.enssea.net/enssea/majalat/1508.pdf
17. بوجدرة. ر، المثقف والحريات، الخبر، 28 ماي 2014. http://www.elkhabar.com
18. بوعزارة. م، المثقف والمجتمع: التقارب والتباعد، الحوار، 14 مارس 2017. تاريخ تصفح الموقع: 2018/10/24. http://elhiwardz.com/contributions/78791
19. تقرير: خدعة رفع حالة الطوارئ في الجزائر، 24 فبراير 2012. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/09. الموقع الالكتروني: http://www.euromedrights.org
20. ثنيو. ن، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، 2014/10/03. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26.
الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1
21. جابي. ن، كيف يُتخذ القرار السياسي في الجزائر؟، القدس العربي، 10 جويلية 2017. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/03. http://www.alquds.co.uk/?p=751129

22. جليد. ق، الأحزاب السياسية في الجزائر ومسؤولياتها التاريخية في تشريعيات 04 ايار 2017، رأي اليوم، عربية مستقلة، 14 مارس 2017. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/20. الموقع الالكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=638114
23. حريري. ع، الاستبيانات الالكترونية، 2009/04/23. تصفح الموقع: 2018/05/20. الموقع الالكتروني: https://educad.me/34/
24. حميد. ع، علال. م، المثقفون الجزائريون ينتظرون عودة أنطونيو غرامشي، الخبر، 25 ابريل 2014. تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/05.
الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/38426
25. خطيبي. س، أحزان المثقف الجزائري، الخبر، 2016/05/21.
الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com
26. خليفة. ي، غرامشي والمسألة الثقافية، قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، المركز الديمقراطي العربي، برلين. الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=50367
27. دردور. ف، إشكالية المثقف والمجتمع، 2017/05/03.
تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/17.
الموقع الالكتروني: http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/3
28. درويش. ع، العنف السياسي والتجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 26 فبراير 2017.
الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=43994
29. دلباني. أ، ندوة تحت عنوان: المثقف الجزائري والمشروع الراهن عندما تعوّض الثرثرة المشروع الفكري، الخبر، 18 مارس 2015.
http://maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=5669:2015-03-17-23-08-24&Itemid=126#sthash.cIFecQJY.eHQUyfVP.dpbs
30. رمضاني. ف، هل انتهى دور المثقف، مجلة الجديد، 2018/04/01. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/18. الموقع الالكتروني: https://aljadeedmagazine.com
31. سليم قلالة. م، مراكز الفكر.. بديلنا للتحليل الاستراتيجي، الشروق، العدد 2310، 2017/01/19، ص 11.

32. سيد. م، تجدد الاحتجاجات في الجزائر.. والحكومة تتوعد مثيري الشغب، 2017/01/04. الموقع الالكتروني: https://arabic.rt.com/news/857268
33. شبلي. خ، قراءة قانونية في حكم المادة 51 المعدلة من الدستور الجزائري، شبكة ضياء، تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/23. الموقع الالكتروني: http://diae.net/23175
34. صابر عبيد. م، هزيمة المثقفين العرب، 2014.
الموقع الالكتروني:https://newspaper.annahar.com/article/157032
35. عبد الحسين. ش، عن سلطة المثقف، الجزيرة، تصفح الموقع بتاريخ، 2017/10/16.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/29/
36. عراب. أ، في مسألة المثقف الجزائري، الجديد العربي، الدوحة، 3 أكتوبر 2017.
الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/10/2/
37. عزيز. أ، الاستقرار محور البرامج الانتخابية في الجزائر خلال 9 استحقاقات سابقة، مازال أيضا مركز حملات الأحزاب خلال الانتخابات النيابية الجديدة، وكالة الأناضول، 2017/04/28. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/24. http://aa.com.tr/ar
38. عمرة. م، دراسة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري الجزائري 2016، المركز الديمقراطي العربي. الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=40326
39. عناية. ع، المثقف العربي في الغرب، رابطة المثقفين العرب، لندن، المملكة المتحدة، 2018/11/28. http://arabcogito.org/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8
40. غانم يزبك. د، الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي، لبنان، 08 ماي 2018. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26.
الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277
41. فاعور. م، التعليم والديمقراطية في العالم العربي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تاريخ تصفح الموقع: 2019/01/16.
الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/2011/12/01/ar-pub-46068
42. فوكو. م، خطر المؤسسات (الجامعة)، مقابلة تلفزيونية مع المفكر ميشال فوكو حول نقد مثقف للمؤسسات.https://www.facebook.com/laphilocontemporaine/videos

43. قيراط. م، المثقف العربي بين الاغتراب والتهميش والتملق والخنوع، رابطة المثقفين العرب، لندن، المملكة المتحدة، 2018/11/29.
الموقع الالكتروني:-http://arabcogito.org/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84
44. مانع. أ، أي دور للمفكر في العالم العربي -الجزء الثاني، الخبر، 2 ديسمبر 2016، ص 6.
45. مبتول. ع، تعديل الدستور في الجزائر: اقتراحات من أجل تعميق الإصلاحات والديمقراطية، الجزائر اليوم: 2014/06/19. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/18.
الموقع الالكتروني: http://aljazairalyoum.com
46. محمد. ب، دستور 2016: تعميق للإصلاحات وتحوّل في الاقتصاد، المساء. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/16.
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/30927
47. معقال. ل، حول المثقف والسلطة، حوار مع الجزائر 24، 23 ديسمبر 2013.
الموقع الالكتروني: http://aljazair24.com/interviews/5734.html
48. ونيسي. ب، جدلية المثقف الجزائري والسلطة، المحور، مواضيع وأبحاث سياسية،
49.الحوار المتمدن، العدد: 3590، 28-12-2011. تصفح الموقع بتاريخ:2017/10/17.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20289251
50. يحي. م، المثقف العربي وبناء الواقع الحديث، صحيفة المثقف، تصدر عن مؤسسة المثقف العربي، العدد 3999، بتاريخ: 17. 08. 2017.

الملاحـــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران2 محمد بن أحمد
كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع السياسي

استبيان بحث لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تحت عنوان:

"النخبة العلمية وعملية التحول السياسي في الجزائر"

ـ الأستاذ الجامعي نموذجا ـ

تحية طيبة:

نرجو منكم الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستمارة بكل صراحة ووضوح، بهدف معرفة دور الأستاذ الجامعي باعتباره من النخبة العلمية في الساحة السياسية، وعلاقته بعملية التحول السياسي في الجزائر. إن استغلال معطيات هذه الاستمارة لا تتعدى مجال البحث العلمي.

التعليمات:

الاستمارة تحمل أسئلة مباشرة.

ضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة.

رقم الاستمارة: .....

1- الجنس: ذكر □ أنثى □

2- السن: [25-35] □ [36-45] □ [46- فما فوق] □

3- الحالة الاجتماعية: أعزب □ متزوج □ مطلق □ أرمل □

4- مكان الإقامة: منزل خاص □ مع العائلة □ كراء □

5- المستوى الجامعي: ماجستير □ دكتوراه □

6- التخصص الذي تُدرسه: العلوم الاجتماعية □ العلوم □ العلوم التقنية □

7- هل أنت منتم إلى حزب سياسي؟: نعم □ لا □

لماذا.....

8- هل تشارك في الانتخابات؟: نعم □ لا □ أحيانا □

لماذا.....

9- هل ترى أن صناعة القرار السياسي في الجزائر تشاركي؟: نعم □ لا □

برر ذلك.....

10- هل تعتقد أن نظام الحكم في الجزائر هو؟: رئاسي □ شبه رئاسي □ برلماني □

11- هل تعتقد أن النظام السياسي ترك حيزا واسعا لممارسة الحريات؟: نعم □ لا □

إذا كان الجواب لا فلماذا.....

12- هل تعتقد أن وسائل الإعلام لديها الحرية في كتابة ونقل الأخبار خاصة السياسية؟:

نعم □ لا □ أحيانا □

13- هل الأحزاب السياسية تعمل في جو تسوده الحرية والديمقراطية؟: نعم □ لا □

لماذا.....

14- كيف ترى علاقة الأحزاب المعارضة مع السلطة: جيدة □ متوسطة □ سيئة □

15- كيف تقيم نتائج الانتخابات في الجزائر؟: شفافة □ مزورة □

إذا كانت مزورة ما هي الأسباب؟:.....

.....

16- هل تعتقد أن الأستاذ الجامعي يستطيع أن يشارك في عملية التغيير السياسي والاجتماعي عن طريق الكتابة والنقد؟: نعم □ لا □

كيف ذلك؟.....

17- ألا تعتقد أن الأستاذ الجامعي مراقب من النظام السياسي في كتاباته السياسية مما دفعه إلى التركيز على البحث الأكاديمي؟: نعم □ لا □

18- ما هو وزن الأستاذ الجامعي وكتاباته ونقده للمجتمع والسلطة في اللعبة السياسية؟:

جيد □ متوسط □ ضعيف □

19- ألا تظن أن الأستاذ الجامعي ما زال معتكفا في برجه العالي وفلسفته المثالية رافضا النزول إلى الساحة السياسية؟: نعم □ لا □ أحيانا□

20- هل تعتقد أن الأستاذ الجامعي يتعرض للمضايقات من طرف السلطة بسبب كتاباته المعارضة أو مشاركته في الأحزاب السياسية؟: نعم □ لا □

21- هل تظن أن بعض الأساتذة يكتبون لتبييض صورة السلطة من أجل الوصول إلى وظائف عليا؟: نعم □ لا □

22- ألا تعتقد أن المادة 51 التي تُوجب على كل مواطن الجنسية الجزائرية دون سواها شرطا لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية هو ضغط على بعض الأساتذة الذين يطمحون للوصول إلى هذه المناصب؟: نعم □ لا □

23- في رأيك، هل الدستور الجديد قدم إضافة إلى عملية التحول السياسي في الجزائر؟:

نعم □ لا □

لماذا؟.....

24- هل تعتقد أن الدستور الجديد أكثر ليونة مع المعارضة مقارنة بالدستور السابق؟:

نعم □ لا□

25- في اعتقادك، هل قدم الدستور الجديد شيئا لتقدم الديمقراطية والمواطنة؟:

نعم □ لا □

26- هل ترى أن برامج الأحزاب السياسة المعارضة يمكنها حل الكثير من مشاكل المجتمع:

نعم □ لا □

27- هل تعتقد أن الأحزاب السياسية المعارضة، إذا وصلت إلى نظام الحكم يمكنها تغيير الواقع السياسي والاجتماعي؟: نعم □ لا □

لماذا.....

28- هل ترى أن التكتلات التي تنتهجها الأحزاب السياسية يمكنها مجابهة النظام السياسي والوصول إلى السلطة؟: نعم □ لا □

لماذا؟.....

29- في رأيك، ما هي الأسباب التي جعلت الأحزاب المعارضة لا تمتلك قاعدة شعبية؟:

الأحزاب تعمل على تحقيق مصالحها □ الفساد السياسي □

انعدام الثقة بين المواطن والأحزاب □ خطاب سياسي ضعيف □

آخر.....

30- هل تعتقد أن ما يخيف السلطة ويعقد حساباتها هو؟: النخبة المثقفة □

الأحزاب السياسية المعارضة □ الجماعات الاجتماعية والأفراد □

31- في رأيك، إذا استقطبت الأحزاب المعارضة النخبة العلمية خاصة الأساتذة الجامعيين إلى منظومتها الحزبية، هل يمكن أن يعطيها قوة ووزنا سياسيا للوصول إلى أهدافها؟:

نعم □ لا □

32- هل تعتقد أن تعديل الدستور سيعطي نفسا جديدا للساحة السياسية، وفضاءا أكبر لممارسة الحريات؟: نعم □ لا □

لماذا؟.....

33- في رأيك، هل يعتبر تحديد العهدات في الدستور الجديد كافيا لتغيير الواقع السياسي، مما ينعكس إيجابا على المجتمع؟: نعم □ لا □

34- هل تعتقد أن المادة 41 مكرر التي تضمن حرية التظاهر السلمي للمواطن في إطار القانون ستفتح حريات أكبر للمواطن للتعبير عن انشغالاته؟: نعم □ لا □

35- كيف تُعرف النخبة؟:.....

.....

36- هل ترى نفسك من النخبة؟:.....

العدد 51

السّنة الأربعون

الأحد 25 جمادى الثانية عام 1424 هـ

الموافق 24 غشت سنة 2003 م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

فهرس

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 278 مؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدّد الإطار التّنظيميّ لتوزيع الكتب والمؤلفات في الجزائر 3

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 279 مؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدّد مهامّ الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها 4

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 280 مؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدّد كيفية منح امتياز الأملاك الوطنية وإعداده لاستغلال بحيرتي أوبيرة وملاح (ولاية الطارف) 15

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 20 غشت سنة 2003، يتضمّن استخلاف عضو في اللجنة الوطنية للحج والعمرة 32

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

قراران مؤرّخان في 10 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 9 غشت سنة 2003، يتضمّنان تعيين ملحقين بديوان الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية الريفية، المكلف بالتنمية الريفية 33

وزارة الاتّصال والثقافة

قرار مؤرّخ في 14 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 13 غشت سنة 2003، يتضمّن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية 33

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

قرار مؤرّخ في 12 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 11 غشت سنة 2003، يتضمّن تعيين ملحقة بديوان وزير الصيد البحري والموارد الصيدية 33

إعلانات وبلاغات

بنك الجزائر

الوضعيّة الشّهريّة في 31 مارس سنة 2003 34

الوضعيّة الشّهريّة في 30 أبريل سنة 2003 35

المادّة 5 : يجب أن يكون رفض إصدار رخصة التوزيع معللا، ويمكن أن يكون محل طعن أمام الجهات القضائية المختصة.

المادّة 6 : يمكن أن تطلب الوزارة المكلفة بالثقافة رأي الوزارة أو الهيئة المعنية قبل منح رخصة التوزيع.

المادّة 7 : يجب أن يرفق كل طلب رخصة توزيع ببطاقة تقديم من عدة نسخ حسب النموذج الّذي تعدّه الوزارة المكلّفة بالثقافة.

ويمكن أن يلزم الموزع بإرفاق طلب رخصة التوزيع بنسخة من الكتاب أو المؤلف الموجه للتوزيع.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادّة، عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالثقافة.

المادّة 8 : يكون الموزع مسؤولا أمام الجهات القضائية في حالة عدم مطابقة البيانات المصرح بها في بطاقة التقديم المذكورة في المادة 7 أعلاه، مع محتوى الكتب و المؤلفات الموزعة، أو في حالة محاولته إدخال أو توزيع كتب أو مؤلفات غير مصرح بها في طلب رخصة التوزيع.

المادّة 9 : إذا رفض منح رخصة توزيع كتاب أو مؤلف مستورد ، يكون موجودا قيد الجمركة فإنه يتعيّن على الموزع أن يقوم إمّا بإعادة تصديره وإمّا بإتلافه، على نفقته.

المادّة 10 : يمنع إدخال الكتب والمؤلفات المطبوعة وتوزيعها عبر التراب الوطني مهما تكن دعائمها والتي يتميز مضمونها بما يأتى :

- تمجيد الإرهاب والجريمة والعنصرية،
- المساس بالهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة،
- المساس بالوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والأمن الوطني ،
- المساس بالأخلاق والآداب العامة،
- تحريف القرآن الكريم،
- الإساءة إلى اللّه والرسل.

المادّة 11 : تطبق الموانع المذكورة في المادّة 10 أعلاه، على الكتب والمؤلفات المطبوعة والموزعة في الجزائر.

المادّة 12 : بغض النظر عن العقوبات المنصوص عليها في هذا المجال بموجب الأمر رقم 66-156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمذكور أعلاه، فإن الكتب والمؤلفات بكل دعائمها الموزعة عبر التراب الوطني مخالفة لأحكام هذا المرسوم، تكون محل حجز وإتلاف على نفقة المخالف.

المادّة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 24 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 23 غشت سنة 2003.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 - 279 مؤرّخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدّد مهامّ الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي و البحث العلمي ،

- و بناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 -4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- و بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية ، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 98-11 المؤرخ في29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي 1998 - 2002،

- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، المعدل، لاسيما المادة 38 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة ، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85–59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية ،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 99–240 المؤرخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–208 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 –215 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90–149 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1410 الموافق 26 مايو سنة 1990 والمتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل وتنظيمها وعملها ،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90–226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94–260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–244 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–257 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99–258 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية البعدية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهيئات البحث الأخرى،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000–196 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 25 يوليو سنة 2000 الذي يحدد كيفيات الاستعمال المباشر للمداخيل الناتجة عن نشاطات المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي و المهني،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 38 من القانون رقم 99–05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها.

المادّة 2 : الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادّة 3 : تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.

يحدّد مرسوم إنشاء الجامعة مقرها وعدد الكليات والمعاهد التي تتكوّن منها واختصاصها.

يتمّ تعديل تشكيلة الجامعة حسب الأشكال نفسها.

يمكن أن تكون للجامعة ملحقات تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

الباب الثاني

المهام

المادّة 4 : في إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي، فإنّ الجامعة تتولّى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادّة 5 : تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي على الخصوص فيما يأتي :

– تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد،

– تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث،

– المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها،

– المشاركة في التكوين المتواصل.

المادّة 6 : تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي :

– المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– ترقية الثقافة الوطنية ونشرها،

– المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية،

– تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني،

– المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

الباب الثالث

التنظيم والسير

المادّة 7 : تتكوّن الجامعة من هيئات ورئاسة الجامعة وكليات ومعاهد، وعند الاقتضاء، من ملحقات. وتتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة.

المادّة 8 : يحدّد التنظيم الإداري لرئاسة الجامعة والكلية والمعهد والملحقة وكذا طبيعة المصالح المشتركة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي و الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الأول

هيئات الجامعة

المادّة 9 : هيئات الجامعة هي :

– مجلس الإدارة،

– المجلس العلمي.

القسم الأول

مجلس الإدارة

المادّة 10 : يتشكل مجلس إدارة الجامعة من :

– الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله، رئيسا،

– ممثل عن الوزير المكلف بالمالية،

– ممثل عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية،

– ممثل عن الوزير المكلف بالتكوين المهني،

– ممثل عن الوزير المكلف بالعمل،

– ممثل عن السلطة المكلفة بالبحث العلمي،

– ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية،

– ممثل عن والي الولاية التي يوجد فيها مقر الجامعة،

– ممثلي القطاعات الرئيسية المستعملة التي تحدد قائمتها في مرسوم إنشاء الجامعة،

– ممثل (1) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخب من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة،

– ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الموظفين الإداريين و التقنيين وعمال الخدمات ،

– ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الطلبة.

يشارك رئيس الجامعة وعمداء الكليات ومديري المعاهد ومديري الملحقات، إن وجدت، ونواب رؤساء الجامعة و مسؤول المكتبة المركزية في اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري.

يمكن أن يشارك في أشغال مجلس الإدارة بصوت استشاري أربعة (4) ممثلين على الأكثر من الأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين الذين يساهمون في تمويل الجامعة معينين من ضمن الذين يبذلون مجهودات هامة في المشاركة.

ويمكن أن تشارك شخصيات خارجية في أشغال المجلس بصوت استشاري.

يمكن أن يستعين مجلس الإدارة بكل شخص من شأنه أن يساعده في أشغاله.

يتولّى الأمين العام أمانة مجلس الإدارة.

المادّة 11 : يعين أعضاء المجلس الممثلين لمختلف الدوائر الوزارية، بناء على اقتراح من سلطتهم الوصية، من ضمن الموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في المؤسسات والإدارات العمومية.

وتنتهي عهدتهم بانتهاء الوظيفة التي عينوا على أساسها.

المادّة 12 : عهدة أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، باستثناء ممثلي الطلبة الذين ينتخبون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وفي حالة توقف عهدة عضو من الأعضاء، فإنه يستخلف بعضو جديد حسب الأشكال نفسها حتى انتهاء العهدة.

تحدّد القائمة الاسمية لأعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

العدد 23
السّنة الخامسة والأربعون

الأحد 28 ربيع الثّاني عام 1429 هـ
الموافق 4 مايو سنة 2008 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشّعبيّة

الجريدة الرسميّة

اتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 68 KG 060.300.0007
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

فهرس

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 127 مؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات 3

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 128 مؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، يتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات إلى مركز وطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات 5

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 129 مؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي 7

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 130 مؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث 18

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 131 مؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم 28

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة الداخلية والجماعات المحليّة

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008 ، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 075 – 302 الّذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا الإرهاب" 37

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 29 صفر عام 1429 الموافق 8 مارس سنة 2008 ، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المقيّدة في حساب التخصيص الخاص رقم 112 – 302 الّذي عنوانه "صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية وترقية المواطنة" 37

وزارة الثقافة

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الترقية 38

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية القبائلية 38

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الشاوية 39

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية السطايفية 39

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي لموسيقى وأغنية مزاب 39

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية الوهرانية 40

قرار مؤرخ في 11 ربيع الأوّل عام 1429 الموافق 19 مارس سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي محلي للموسيقى والأغنية السوفية 40

المادة 81 : تحتسب الأقدمية المكتسبة للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المذكورين في المادتين 78 و79 أعلاه، بنسبة 1,4 % عن كل سنة نشاط.

المادة 82 : تؤخذ الأقدمية المكتسبة في الخارج بالنسبة للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المذكورين في المادتين 78 و 79 أعلاه في الحسبان من أجل الترقية والتعيين في منصب عال أو التعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميّز.

المادة 83 : تحدد كيفيات تطبيق الأحكام الواردة في المادتين 78 و 79 أعلاه، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

الباب السادس
أحكام نهائية

المادة 84 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 85 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 – 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمذكور أعلاه، غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 86 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 130 مؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 363 المؤرخ في 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983 والمتعلق بممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 243 المؤرخ في 16 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين العالي، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 – 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 172 المؤرخ في 18جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية ،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 – 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري، بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 236 المؤرخ في 25 صفر عام 1415 الموافق 3 غشت سنة 1994 الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 89 – 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين، المعدل والمتمم والمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 471 المؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 7 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين،المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 – 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 293 المؤرخ في 13رجب عام 1422 الموافق أول أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العاليين ومستخدمو البحث وأعوان عموميون آخرون باعتبارها عملا ثانويا، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 299 المؤرخ في 11رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

يرسم ما يأتي :

الباب الأول
أحكام عامة
الفصل الأول
مجال التطبيق

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 3 و11 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يهدف هذا المرسوم إلى توضيح الأحكام الخاصة المطبقة على الموظفين المنتمين لأسلاك الأساتذة الباحثين وتحديد المدونة المرتبطة بها وكذا شروط الالتحاق بالرتب ومناصب الشغل المطابقة لها.

المادّة 2 : يكون الأساتذة الباحثون المذكورون في المادة الأولى أعلاه، في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن مهمة التكوين العالي.

الفصل الثاني
الحقوق والواجبات

المادّة 3 : يخضع الأساتذة الباحثون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي الخاص للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه. كما يخضعون للنظام الداخلي للمؤسسات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادّة 4 : يؤدي الأساتذة الباحثون، من خلال التعليم والبحث، مهمة الخدمة العمومية للتعليم العالي.

و بهذه الصفة، يتعين عليهم القيام بما يأتي :

– إعطاء تدريس نوعي ومحين مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية ومطابقا للمقاييس الأدبية والمهنية،

– المشاركة في إعداد المعرفة وضمان نقل المعارف في مجال التكوين الأولي والمتواصل،

– القيام بنشاطات البحث التكويني لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم لممارسة وظيفة أستاذ باحث.

المادّة 5 : يستفيد الأساتذة الباحثون من كل الشروط الضرورية لتأدية مهامهم و ترقيتهم الجامعية وكذا شروط النظافة والأمن المرتبطة بطبيعة نشاطاتهم.

المادّة 6 : يتعين على الأساتذة الباحثين، ضمان خدمة التدريس وفقا للحجم الساعي السنوي المرجعي المحدد بـ 192 ساعة دروس. ويقابل هذا الحجم الساعي 288 ساعة من الأعمال الموجهة أو 384 ساعة من الأعمال التطبيقية طبقا للمعادلة الآتية:

ساعة (1) من الدروس تعادل ساعة ونصف (1سا30 د) من الأعمال الموجهة وتساوي ساعتين (2) من الأعمال التطبيقية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 7 : يمكن الأساتذة المساعدين الذين يحضرون رسالة الدكتوراه الاستفادة من تكييف حجمهم الساعي للتدريس.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادّة 8 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، في إطار التكوين العالي في الطور الأول المنصوص عليه في القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، لممارسة الإشراف الذي يتطلب متابعة دائمة للطالب.

و بهذه الصفة :

– يساعدون الطالب في عمله الشخصي (تنظيم وتسيير جدول توقيته وتعلم وسائل العمل الخاصة بالجامعة ...إلخ)،

– يساعدون الطالب في أداء عمله التوثيقي (التحكم في الآلات الببليوغرافية واستعمال المكتبة)،

– يساعدون الطالب على اكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين.

المادّة 9 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، لممارسة نشاطات البحث العلمي في فرق أو مخابر البحث وإدارتها وكذا تأطير التكوين في الدكتوراه.

تمارس هذه النشاطات، في إطار التزام فردي مرفق بدفتر شروط خاضع لتقييم سنوي.

تحدد شروط ممارسة هذه النشاطات وكيفيات مكافأتها بموجب مرسوم.

المادّة 10 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين لشغل مناصب عليا هيكلية أو وظيفية لدى المؤسسات المذكورة في المادة 2 أعلاه.

وفي هذه الحالة، يتغير حجمهم الساعي للتدريس ، وفق طبيعة هذه المسؤوليات حسب كيفيات تحدد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

لا يرخص للأساتذة الباحثين الشاغلين لمناصب عليا، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادّة 11 : يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، في إطار اتفاقيات بين مؤسساتهم وقطاعات الأنشطة الأخرى، لضمان دراسات وخبرة وضبط مناهج تتطلبها احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

يستفيد الأساتذة الباحثون من مكافأة خدماتهم حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادّة 12 : لا يرخص للأساتذة الباحثين الممارسين نشاطا مربحا، تطبيقا للمادة 44 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادّة 13 : يستفيد الأساتذة الباحثون من رخص الغياب دون فقدان الراتب، للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات ذات الطابع الوطني أو الدولي التي تتصل بنشاطاتهم المهنية حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادّة 14 : يمكن الأساتذة والأساتذة المحاضرين قسم "أ"، الذين مارسوا مدة خمس (5) سنوات متتالية بهذه الصفة، الاستفادة مرة واحدة خلال مسارهم المهني من عطلة علمية مدتها سنة واحدة لتمكينهم من تجديد معارفهم والمساهمة بذلك في تحسين النظام البيداغوجي والتنمية العلمية الوطنية. و يعتبرون طوال هذه السنة في وضعية نشاط.

و في هذا الإطار، تجمع سنوات الممارسة في رتبة الأساتذة المحاضرين قسم "أ" مع سنوات الممارسة بصفة أستاذ.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

المادّة 15 : يمكن الأساتذة المساعدين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من انتداب، وفق الشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 03 – 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادّة 74 : تؤخذ الأقدمية المكتسبة من طرف الأساتذة الباحثين المذكورين في المادتين 70 و71 أعلاه، بعين الاعتبار في الترقية في رتبة أوسلك عال وكذا للتعيين في منصب عال أو في درجة أستاذ مميز.

الباب السادس
أحكام ختامية

المادّة 75 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادّة 76 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 89 – 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمذكور أعلاه، المخالفة لهذا المرسوم.

غير أن النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادّة 77 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 131 مؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 – 17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 – 2002، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– و بمقتضى الأمر رقم 03 – 05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 – 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 – 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 – 256 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي 01 – 293 المؤرخ في 13رجب عام 1422 الموافق أوّل أكتوبر سنة 2001 والمتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العاليين ومستخدمو البحث والأعوان العموميون الآخرون باعتبارها عملا ثانويا، المعدل،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول
أحكام عامة
الفصل الأول
مجال التطبيق

المادّة الأولى : تطبيقا للمادة 3 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يهدف هذا المرسوم إلى توضيح الأحكام الخاصة المطبقة على أسلاك الباحثين الدائمين وتحديد مدونة أسلاكهم وكذا شروط الالتحاق بمختلف الرتب المطابقة لها.

المادّة 2 : يمارس الباحثون الدائمون الذين يخضعون لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص، نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

يمكن وضع أسلاك الباحثين الدائمين في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن نشاط البحث العلمي بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالبحث العلمي والوزير المعني والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الثاني
الحقوق والواجبات

المادّة 3 : يخضع الباحثون الدائمون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي الخاص للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، وكذا للنظام الداخلي للمؤسسة التي يمارسون فيها.

المادّة 4 : يضمن الباحثون الدائمون نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تحقيق الأهداف المحددة في القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه.

وبهذه الصفة، يتعين عليهم ما يأتي :

– العمل على زيادة قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها وتحويلها وتطبيقها في جميع قطاعات النشاطات،

– المساهمة في إعداد وإنماء المعارف العلمية،

– تصميم مواد وطرق وأنظمة و/أو المساهمة بشكل حاسم في تحسينها،

– تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة،

– ضمان تثمين نتائج البحث،

– المساهمة في اقتناء الإعلام العلمي والتقني، والثقافة العلمية والتقنية ونشرهما في المجتمع،

– المساهمة في تحسين المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية.

المادّة 5 : يتعين على الإدارة، في إطار التنظيم المعمول به، ضمان كل الشروط الضرورية لتأدية المهام القانونية الأساسية للباحثين الدائمين الخاضعين لهذا المرسوم وتحقيق ترقيتهم المهنية.

كما يستفيدون من شروط النظافة والأمن المرتبطة بطبيعة نشاطاتهم.

المادّة 6 : يمكن السماح للباحثين الدائمين الالتحاق بمواقع عملهم خارج أوقات العمل القانونية، حسب كيفيات وشروط تحدد بقرار من الوزير المكلّف بالبحث العلمي.

المادّة 7 : يمكن دعوة الباحثين الدائمين في ظلّ احترام مهامهم القانونية الأساسية، للمشاركة في أعمال التقييم والخبرة في المجالس واللجان أو لجان المناقشة المرتبطة بميدان اختصاصهم.

المادّة 8 : يمكن دعوة الباحثين الدائمين، في إطار اتفاقيات بين مؤسساتهم وقطاعات الأنشطة الأخرى، ضمان المساعدة التقنية والدراسات والبحث والتكوين أو نقل المعرفة.

وبهذه الصفة، يستفيدون من مكافأة خدماتهم وفق الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادّة 9 : لا يرخص للباحثين الدائمين الممارسين نشاطا مربحا، تطبيقا للمادة 44 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادّة 10 : يمكن الباحثين الدائمين أن يتولوا مناصب عليا هيكلية أو وظيفية في المؤسسات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

و بهذه الصفة، لا يرخص لهم بالقيام بمهام التعليم والتكوين بصفة ثانوية.

المادّة 11 : يستفيد الباحثون الدائمون من رخص الغياب دون فقدان الراتب، للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات ذات الطابع الوطني أو الدولي ذات الصلة بنشاطهم المهني، وفق الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادّة 12 : تضمن حرية التحليل والتفسير العلمي لنتائج أشغال الباحثين الدائمين، في إطار احترام قواعد أدبيات وأخلاقيات المهنة، تطبيقا للمادة 30 من القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، المعدّل والمتمّم، والمذكور أعلاه.

المادّة 13 : يمكن مدير البحث وأستاذ البحث قسم "أ"، اللذين مارسا مدة خمس (5) سنوات متتالية بهذه الصفة، الاستفادة من عطلة علمية مدتها سنة (1) مرة واحدة خلال مسارهما المهني لدى مؤسسات بحث وطنية أو أجنبية، لاكتساب معارف علمية وتكنولوجية جديدة. يعتبرون طوال هذه الفترة في وضعية نشاط.

وفي هذا الإطار تجمع سنوات الممارسة بصفة أستاذ بحث قسم "أ" مع سنوات الممارسة بصفة مدير البحث.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

المادّة 14 : يمكن الباحثين الدائمين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من انتداب حسب الشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 03 – 309 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادّة 15 : يمكن الباحثين الدائمين الذين يحضرون رسالة دكتوراه، الاستفادة من رخص الغياب دون فقدان الراتب في حدود حجم ساعي لا يتجاوز ثماني (8) ساعات في الأسبوع.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.

المادّة 16 : تعد الاختراعات والاكتشافات ونتائج أخرى للبحث منجزة في شكل نموذج أو على سند مكتوب أو سمعي – بصري أو متعدد الوسائط الإعلامية والمعلوماتي، من طرف الباحثين الدائمين الخاضعين لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص، في إطار نشاطاتهم في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ملكيات لمؤسسات البحث المذكورة في المادة 2 أعلاه.

ويستفيد الباحث الدائم من تطبيق التشريع المعمول به في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادّة 17 : يمكن دعوة الباحث الدائم، ضمان نشاطات تأطير التكوين في الدكتوراه في إطار التزام فردي مرفق بدفتر شروط خاضع لتقييم سنوي.

تحدد شروط ممارسة هذه النشاطات وكيفيات مكافأتها بموجب مرسوم.

الفصل الثالث

التوظيف والتربص والترسيم والترقية و الترقية في الدرجة

الفرع الأول

التوظيف والترقية

المادّة 18 : يوظف الباحثون الدائمون الخاضعون لهذا القانون الأساسي الخاص ويرقون، وفق الشروط المنصوص عليها أدناه.

الفرع الثاني

التربص والترسيم والترقية في الدرجة

المادّة 19 : تطبيقا للمادتين 83 و84 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعين المترشحون الذين يوظفون في الأسلاك والرتب التي يحكمها هذا القانون الأساسي الخاص بصفة متربصين بموجب قرار أو مقرر من السلطة المخولة صلاحيات التعيين. ويلزمون باستكمال التربص التجريبي الذي تكون مدته سنة واحدة.

المادّة 20 : يرسم المتربصون بعد انتهاء مدة التربص التجريبي، أو يخضعون لفترة تربص أخرى لنفس المدة ولمرة واحدة فقط، أو يسرحون دون إشعار مسبق أو تعويض.

المادّة 21 : يرسم الباحثون الدائمون بعد أخذ رأي المجلس العلمي للمؤسسة.

المادّة 22 : تطبيقا للمادة 83 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعفى من التربص التجريبي، المترشحون الذين تم توظيفهم في رتبة مدير البحث.

المادّة 23 : تطبيقا للمادة 108 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يعفى من التربص التجريبي، الباحثون الدائمون الذين تمت ترقيتهم إلى الرتبة الأعلى مباشرة في نفس السلك أو في السلك الأعلى مباشرة.

فهرس المحتويات

فهــرس المحتويـــات

العناوين **الصفحة**

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة عامة..... 01

المدخـل التمهيـدي والإطار المنهجي 04

1/ تحديد الإشكالية..... 06

2/ الفرضيات..... 10

3/ أسباب اختيار الموضوع..... 11

4/ أهمية موضوع الدراسة..... 12

5/ أهداف الموضوع..... 13

6/ منهج الدراسة..... 14

7/ التقنيات والمنهجية المستعملة..... 15

8/ صعوبات الدراسة..... 17

9/ المقاربة النظرية..... 18

10/ الدراسات السابقة 23

1/10- الدراسات الوطنية..... 23

2/10- مقالات متنوعة حول المثقف..... 27

11/ التعليق على الدراسات..... 33

12/ تحديد المفاهيم..... 34

الفصـل الأول

54

النخب والإشكالية الثقافية في الجزائر

تمهيـــد 56

1/ المشكلة الثقافية في الجزائر 57

1/1- الثقافة والسياسة 62

2/1- الثقافة والمجتمع 67

3/1- الثقافة والدين 70

4/1- الثقافة والهوية 72

5/1- الثقافة والعنف 76

2/ أنواع النخب المثقفة في الجزائر 78

1/2- النخب السياسية (المثقف السلطوي) 78

2/2- النخب الثقافية 80

3/2- النخب التكنوقراطية 81

4/2- النخبة العسكرية 83

5/2- النخبة الدينية 85

3/ المميزات العامة للنخبة 87

4/ النخب المثقفة وبناء مشاريع ثقافية فكرية 90

1/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في البلدان العربية 90

2/4- أهم التحديات التي تواجه المشاريع الثقافية في الجزائر 94

خلاصـة 99

الفصل الثاني

100

النخب الأكاديمية والجامعة كفضاء متعدد التفاعلات

تمهيد..... 102

1/ تعريف الجامعة..... 103

2/ وظائف ودور الجامعة..... 105

3/ الجامعة الجزائرية بين البحث العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي..... 110

1/3- البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات والمجتمع..... 110

2/3- واقع الجامعة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية..... 112

4/ العلاقة التفاعلية بين الجامعة والمجتمع..... 114

5/ مراحل تطور الجامعة الجزائرية..... 119

6/ دور النخبة العلمية في الجامعة..... 123

7/ صفات المدرس الجامعي..... 127

8/ الجامعة والمثقف..... 129

9/ الجامعة والسياسة..... 132

10/ علاقة الجامعة بالديمقراطية..... 136

11/ مشاكل الجامعة الجزائرية..... 139

خلاصة..... 141

الفصـل الثـالث

142

دور المثقف الأكاديمي في عملية التحولات السياسية والاجتماعية في الجزائر

تمهيـد..... 144

1/ أزمة المثقف..... 145

2/ تهميش النخبة المثقفة في الجزائر..... 148

3/ علاقة النخبة المثقفة بالسلطة في الجزائر..... 150

4/ علاقة النخبة المثقفة بالمجتمع في الجزائر..... 154

5/ النخبة المثقفة في الجزائر والتغيير السياسي..... 157

1/5- راهن الوضع العربي..... 157

2/5- موقف النخب الجزائرية من الحراك الشعبي العربي..... 161

3/5- راهن الوضع الجزائري..... 163

1/3/5- الوضع السياسي..... 164

2/3/5- الوضع الاقتصادي..... 166

3/3/5- الوضع الاجتماعي..... 167

6/ موقف النخب الجزائرية من عملية الانتقال الديمقراطي..... 168

7/ دور النخبة المثقفة..... 170

8/ دور المثقف الأكاديمي الجزائري..... 176

9/ العقبات التي تواجه المثقف الجزائري..... 179

10/ المثقف الأكاديمي والعنف السياسي..... 181

1/10- مفهوم العنف السياسي..... 181

2/10- الفرق بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى..... 182

3/10- أسباب العنف السياسي..... 184

خلاصة..... 188

الفصل الرابع

189

دراسة ميدانية

تمهيد..... 191

1/ الإجراءات المنهجية للدراسة..... 192

1/1- مجالات الدراسة..... 192

2/ الاستبيان الالكتروني..... 195

3/ عرض وتحليل الجداول..... 196

4/ النتائج العامة للدراسة والتعليق على الفرضيات..... 246

الخلاصة..... 253

الخاتمة العامة..... 254

قائمة المراجع..... 256

الملاحق..... 283

فهرس المحتويات..... 301

النخبة العلمية وعملية التحول السياسي في الجزائر
-الأستاذ الجامعي نموذجا-

ملخص:

تُبْرِز هذه الدراسة الدور الفعال الذي تلعبه النخب المثقفة في المشاركة السياسية، وذلك من خلال التطرق إلى ما مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في عملية التحولات السياسية الراهنة في الجزائر، تزامنا مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتها البلدان العربية في مختلف المجالات، ومدى تأثيرها على فعالية دور المثقف السياسي في تغيير الوضع السياسي والاجتماعي الراهن في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المثقف، النخبة، الثقافة، المدرس الجامعي، السياسة، التحول السياسي، الجامعة، العنف السياسي، الجزائر.

Scientific elite and process of political transformation in Algeria

The professor is a model

Abstract:

this study highlights the active role played by the educated elites in political participation, and this through the extent to which the contribution of the contribution of the university professor In the current political transformations in Algeria, in conjunction with the internal and external variables experienced by the Arab countries in versions fields, and their impact on the effectiveness of the role the political intellectual in changing the current political and social situation in Algeria.

Key words: the intellectual, elite, the culture, university teacher, politics, political transformation, the university, political violence, Algeria.

L'élite scientifique et le processus de la transformation politique en Algérie

Résumé :

Cette étude montre l'efficacité du rôle joué par les élitesintellectuelles, et ceci à travers l'appréhension de la contribution de l'enseignant universitaire au processus des actuelles transformations politiques en Algérie, en parallèle aux changements internes et externes que les Etats arabes ont connus dans des différents domaines et aussi cerner leur effets sur l'efficacité du rôle de l'intellectuel politique en termes de changement de l'actuelle situation politique et sociale en Algérie.

Mots clés : l'intellectuel, l'élite, la culture, l'enseignant universitaire, la politique, la transformation politique, l'Université, la violence politique, l'Algérie.